امالی لابن الحاجب

9F.

٩٤٠

SÜLEYMANİYE G. KÜTÜPHANESİ

... Yeni cami

... ayıt No.

Eski Kayıt No. 930

Tasnif No. 297.1

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر واعن بلطفك

قال الشيخ ادام الله توفيقه مما يا بدمشق سنه سبع عشره قوله تعالى يقاتلونهم او يسلمون للرفع وجهان احدهما ان يكون مستأنفا مبينا وبين يقاتلونهم في العطف والاخر ان يكون جملة مستقلة معطوفة على الجملة التي قبلها باعتبار الجملية لا باعتبار الافراد ويقاتلونهم فيه معنى الامر وان كانت صيغته صيغة الخبر ولا يستقيم ان يكون مجردا عن معنى الامر لانه يودي الى ان لا ينفك الوجود عن احدهما لصدق الاخبار ونحن نرى الوجود ينفك عنهما ولا نقول انه ممتنع لما يودي اليه او من الشك وذلك في حق العالم باطل فانا على يقين نعلم ان اوتاني لاحد الامرين اذا كان المخبر عنه لا ينفك عن احدهما وليس ذلك عن شك بل عن قطع انه كذلك كقولك الجسم اما ان يكون ساكنا او متحركا وكذلك ما اشبهه مما يلزم ان يكون على احد امرين في عقليته او وجوده وانما يلزم الشك في الاخبار عن امر متعين في الوجود وقع او سيقع على احد امرين فهاهنا قد يتوهم لزوم الشك من المخبر كقولك زيد اما مريض واما معافا وثبت ان يقاتلونهم في معنى الامرين فيسلمون اما في معنى الامر فيتضح المعنى ويكون المعنى الواجب عليكم اما القتال واما الاسلام منهم وهذا واضح وعلم ان الاسلام لا يسقط عنهم بالقتال من المسلمين من دليل اخر واما ان يكون يسلمون ليس في معنى الامر فيكون المعنى الاخبار بان احد الامرين لا ينفك عنه الوجود وهو اما وجوب القتال منكم او حصول الاسلام منهم والله اعلم بالصواب وقال ايضا مما يا بدمشق سنه سبع عشره مليا على قوله تعالى كذلك سلكناه في قلوب المجرمين لا يؤمنون به حتى يروا العذاب الاليم فيأتيهم بغتة وهم لا يشعرون فيقولوا هل نحن منظرون قال عقب الاتيان بغتة بعد الرويه ولا ستقيم ظاهر لان اتيانه بغتة بعد ان شوهد ورئي فلا بد من حمله على وجه يصح فيه معاقبة الاتيان له وهو على وجهين احدهما ان يراد بالرويه مشارفتها ومقاربتها فيستقيم بعقبه بالاتيان بغتة واطلاق الفعل بمعنى مشارفته وقربه كثير قال الله

تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصيه والمعنى اذا قارب حضور الموت وكذلك اذا طلقتم النسا فبلغن اجلهن فامسكوهن ومعلوم ان الامساك لا يكون بعد بلوغ الاجل وانما المراد فقاربن بلوغ الاجل ويدلك على ان بلوغ الاجل ظاهر في القضا العده قوله واذا طلقتم النسا فبلغن اجلهن فلا تعضلوهن الايه الوجه الثاني قوله فيأتيهم بغته اخذهم بعد رويته هو البغته فانه لا يلزم من رويته ان يكون اخذا لهم وهم لا يشعرون لانهم قد يرونه ولا يعتقدون انه عذاب البته فيأخذهم بغته وهم لا يشعرون كقوله وان يروا كسفا من السما ساقطا يقولوا سحاب مركوم وقد يرونه ويعتقدونه عذابا ولكن لا يعتقدون انه لهم فيأخذهم بغته بعد رويته كمن يرى نارا فتأخذه بغته فيصح ان يقول رايت النار فاخذتني بغته من غير ان اشعر باخذها لا برويتها والله اعلم بالصواب وقال ايضا مما يا بدمشق سنه سبع عشره على قوله تعالى فيومئذ لا يعذب عذابه احد ولا يوثق وثاقه احد العامل في الظرف يعذب وقد جا ما بعد النفي عاملا في الظرف في مواضع متعددة كقوله فيومئذ لا يسئل وقل يوم الفتح لا ينفع فيومئذ لا ينفع الذين ظلموا معذرتهم وهو كثير والضمير في عذابه في قراءة كسر الدال والتا للانسان المتقدم ذكره واحد فاعل اي لا يعذب معذب يوم القيمه عذابا مثل عذاب هذا الانسان مفهومه ان عذاب غيره دونه لعظم جرمته ولا يحسن ان يكون الضمير في عذابه لله لان المعنى يصير لا يعذب يوم القيمه عذاب الله احد فلا يقوي المعنى لما سيق له لان المعنى سيق لتعظيم عذاب الله لهذا الانسان اكثر من عذاب غيره واذا جعل الكلام خبرا بان الله ذلك اليوم لا يعذب احد مثل عذابه لفقد هذا المعنى وايضا فانه يصير مفهومه ان غيره يعذب دون عذابه فان قال اجعل المفعول مقدرا اي لا يعذب ذلك اليوم مثل عذاب الله لهذا الانسان احد فحذف المفعول للعلم به قلت لا يستقيم ايضا لانه لا يكون فيه تعظيم عذاب الانسان المذكور لا عذاب غيره يصح ان يقال ذلك فيه اذ يصح

ان يقال لا يعذب مثل عذاب الله لذلك الانسان ولا لغيره احد فلم يبق للانسان
خصوصية بذلك او يبقى الوجه الثاني على حاله قائما ومن قرا يعذب بالفتح
فيجوز ان يكون الضمير للانسان ويجوز ان يكون لله فتقديره اذا كان للانسان
لا يعذب ذلك اليوم احد مثل عذاب ذلك الانسان فمفهومه ان غيره دونه
في العذاب وانه هو اعظم ولم يذكر الفاعل لانه معلوم وتقديره اذا كان
الضمير لله فيومئذ لا يعذب احد مثل عذاب الله تعالى هذا الانسان فيستقيم
المعنى ايضا لان فيه تعظيم عذابه ومفهومه ان غيره يعذب دونه فان قلت
كيف استقام جعل الضمير لله على هذه القراءة ولم يستقم على القراءة الاولى
قلت لان الامرين المانعين ثم مفقودان ها هنا احدهما انه يصح ان يكون غيره
كذلك وهذا ليس كذلك لان احدا ثم للمعذب فدخل فيه كل معذب غير الله
لانه مذكور في قولك عذابه على هذا التقدير وها هنا احد للمعذبين
والفاعل المراد به الله فلم يلزم ذلك والوجه الثاني عن ذلك نشا لانه اذا
كان احد للمعذب غير الله والقراءة بالكسر مقيدا بالليوم كان مفهومه ان غيره
يفعل دون ذلك من العذاب وفي الفتح احد للمعذبين والفاعل الله فكانه قال
لا يعذب الله يومئذ مثل عذابه لهذا الانسان احدا والله اعلم بالصواب
وقال ايضا املاه بدمشق سنة سبع عشرة قال اذا قلت ان اكرمني
الرمتك لا يجوز دخول الفا لما تقرر من ان حرف الشرط اذا افاد في الجزا
استقبالا لم يجز دخول الفا وكل موضع لم يفد فيه الشرط استقبالا فانه
يجب دخول الفا وكل موضع يحتمل الامرين يجوز فيه الوجهان وهذا مقرر
بعلله في الاملا على المفصل وفي المسايل الدمشقيه وفي الاملا على المقدمه
فليطلب في اماكنه قال فان قيل قوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت
وهو من الكاذبين وان كان قميصه قد من دبر فكذبت وهو من الصادقين فانه قتل
المسئله المفروضه المتقدمه في امتناع دخول الفا فكيف صح دخول الفا في
الايه والجواب عنه انه لم يفد فيه الشرط استقبالا البته لانه اخبار عن
ماض محقق فعلى هذا لابد من رد [illegible] جواب الشرط واورد علي

ذلك قوله تعالى والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون واذا قد عومل بمعا
ان في وجوب دخول الفا وعدمها واحتمال الامرين فلم تقد اذا فيما ذكرناه
استقبالا فينبغي دخول الفا وكذلك قوله عز وجل واذا تتلى عليهم اياتنا
بينات ما كان حجتهم الا ان قالوا فان اذا ايضا ما افادت استقبالا لان ما تلقى
الحال فتستحيل المجامعه بينه وبين الاستقبال بدليل وجوب الفا في
قوله وان يستعتبوا فاهم من المعتبين والجواب ان اذا تستعمل لمجرد الظر
والدليل عليه قوله تعالى والليل اذا يغشى فانه يستحيل ان يكون ها هنا
للشرط وذلك ان الليل محفوض بواو القسم وهو قسم انشائي الذي يدل عليه
انه لا جواب ولو كان اخباريا احتيج الى جواب ولما حذف الفعل واتي
الجواب دل على ما ذكرناه وايضا فانه لو كان اخباريا لما كان التعبير عنه
بالواو ولو قلت والله على معنى اقسمت بالله وانت تقصد الاخبار لم تجز فلو كان
اخبارا لم يكن بالواو فاذا ثبت ما ذكرناه فمعنى الايه اقسم الله بالليل في زمن
غشيانه ولو كانت للشرط لزم تعليق القسم على الشرط والباري تعالى اقسم
من غير شرط معلق واذا ثبت ان اذا لمجرد الزمان المحض بدليل ما ذكرناه
وقررناه فيكون معنى الايتين على هذا واضح وهو ان معنى قوله هم ينتصرون
ينتصرون في زمن اصابه البغي لهم فلذلك قوله واذا تتلى عليهم اياتنا بينات
ما كان حجتهم في هذا الزمان الا ان قالوا الا ان في قوله ما كان حجتهم تقديم
ما في حيز النفي عليه وجوابه انه ظرف والظروف اتسع فيها ومثله في القران
يوم يرون الملايكه لا بشرى يومئذ للمجرمين على خلاف فيه وكذلك قوله
كانوا قليلا من الليل ما يهجعون وهو ايضا مختلف فيه وفي قوله هم ينتصرون
جوابان احدهما ان ينتصرون جواب الشرط وافاد الشرط فيه
استقبالا وهم تاكيد للضمير في اصابهم والاخر ان الفا مراده وهو قول
ضعيف والله اعلم بالصواب وقال ايضا املاه بالفا مرة سنة
ثلاث عشرة على قوله تعالى فعدة من ايام اخر اخر جمع اخري مثل قولك
فضلي وفضل واما اخر فجمع على او اخر مثل قولك افضل وافاضل

واخرين ان كان لمن يعقل كقوله تعالى واخرون يضربون وانما جمع هاهنا
على فعل وهو في المعنى جمع اخر لانه للايام وواحدها يوم ويوم انما يقال
فيه اخر باعتبار اصل اخر وهو ان كل صفة لموصوف مذكر مما لا يعقل
فانث فيها بالخيار ان شئت عاملتها معاملة الجمع المذكر وان شئت عاملتها
معاملة الجمع المونث وان شئت عاملتها معاملة المفرد المونث فتقول هذه
الكتب الافاضل والفضليان والفضل والفضلي فالاصل على لفظه في التذكير
والفضليان والفضل اجزاله مجرى جمع المونث لكونه لا يعقل والفضلي اجراه
له مجرى لجماعه وهذا جار في الصفات والاخبار والاحوال ولذلك جاء
اخر نعتا للايام اجراله مجرى جمع المونث ولولا ذلك لم يستقم ولذلك لو
قلت جاءني رجال ورجال اخرام بجر حتى تقول او اخرا او اخرون لانه ممن
يعقل وقد اجرت العرب لما لا يعقل من المذكر في الضمائر مثل هذا الامر
اهم يقولون الكتب استريتهن وهو للمذكر مثل اخر وهو للمذكر ولما يات في
الضمير لما لا يعقل من المذكر غير الامرين بالجمع الموئث وبالمفرده بخلاف
الظاهر فانه حاله بالجمع المذكر ممن يعقل اذا كان مكسرا كانهم قصدوا
ان يجعلوا لمن يعقل امرا يختص به ولما كان في جمع الظاهر جمع تصحيح
يختص من يعقل شاركوا بين المذكر من لا يعقل وبينه في جمع المكسر
لاختصاصه بالجمع السالم وليس في الضمائر لمذكر من يعقل امر ان احدهما يختص
به فيشارك بينه وبين الاخر فلما لم يكن لجمع المذكر في الضمائر الا لفظ خصوا
به من يعقل وشركوا بين المذكر ممن لا يعقل وبين الموئث في الضمير فلذلك
لم يقولوا الكتب استريتهم لانه مخصوص بالعقلا كقولك العبيد اشتريتهم
ولذلك لا يقول الكتب تفقوا ولكن تفقن وتفقت لانه مخصوص ممن يعقل
كقولك العبيد تفقوا ولذلك في جميع ابواب الضمير والله اعلم بالصواب
وقال ايضا ملميا بالقاهرة سنه ثلث عشره لا يشترط ان يكون
الضمير عايدا على مذكور ليس الا بما علم مذكوره وغير مذكور ويدل عليه
قوله تعالى يوصيكم الله في اولاد[illegible] فان الضمير عايد على

حـ
قوله ولما بان يريد ولم يات وقوله ما لجمع الموئث وما لمفرده ذكره تفسيرا للامرين في قوله غير الامرين

الميت وان لم يتقدم له ذكر الا انه لما قال يوصيكم علم ان ثم ميتا فيعود الضمير
على مذكور وغير مذكور اذا كان في الكلام ما يرشد اليه وان لم يكن مصرحا
به والله اعلم بالصواب وقال ايضا ملميا بالقاهرة سنه ثلاث عشره على
قوله تعالى يدعوا لمن ضره اقرب من نفعه فيه اقوال منها ان يكون
يدعوا تاكيد اليدعوا الاولى وما بعدها مبتدا وخبر وليس بشي
فان التاكيد اللفظي لا يفصل بينه وبين مؤكده بالجمل ومنها ان ذلك في
قوله ذلك هو الضلال البعيد بمعنى الذي وهو الضلال البعيد ضلله
وهو في موضع نصب مفعول ليدعوا كانه قال يدعوا الذي هو الضلال
البعيد وما بعده مبتدا وخبر دخل عليه اللام وليس بقوي لان اسم الاشاره
لا يقع عند البصريين بمعنى الذي وهو قليل ايضا عند من جوزه ومنها
ان اللام زايده فمن ضره في موضع نصب مفعول ليدعوا وليس شيا لان
اللام المفتوحه لا تزاد بين الفعل ومفعوله ومنها قول من قال ان اللام
مقدمه عن موضعها والتقدير يدعوا من لضره اقرب من نفعه وليس
بجيد ايضا لان لام الابتداء لا تقدم عن موضعها ومنها قول من قال
ان يدعوا بمعنى ينادي ويقول فيصح ان يكون مفعوله جمله كما يقع

مفعول يقول فيكون ضره اقرب من نفعه مبتدا وخبر في موضع نصب والقايلون
بهذا منهم من يقول خبره محذوف تقديره الهة وحملوا الدعا والقول على انه
في الدنيا فاورد عليهم ان هولا لا يصفون الهتهم بان ضرها اقرب من نفعها فا
فاجيب بان ذلك من قول الحاكي واذا حكى حاك كلاما فله ان يصف المخبر عنه
لمن يحكي له بما ليس في كلام الشخص المحكي عنه ومثاله انه لو قيل لك زيد قايم
لجاز لك ان تحكي لمن يعرف انه حياط فتقول قال فلان زيد الحياط قايم ولذلك
لو كان صفة قبيحة او حسنة ومنهم من قال الخبر ليس للمولى وليس العشير
ويكون هذا قولهم في الاخره والله اعلم بالصواب **وقال ايضا مليا على قوله**
تعالى وكذلك نري ابرهيم ملكوت السموات والارض لما تقدم قوله واذ قال
ابراهيم لابيه ازر اتتخذ اصناما الهة اني اراك وقومك في ضلال مبين
اشار بقوله وكذلك الى هذا فكانه قال نريه ليعلم هذا كما علم ان ما تقدم
لا يصلح ان يكون معبودا فتقديرها وكذلك نري ابرهيم ملكوت السموات مثل
ما اريناه ان ما تقدم لا يصلح ان يكون الها فاذا ظهر التقدير تبين الاعراب
ويجوز ان يكون الرويه رويه العين والله اعلم بالصواب **وقال ايضا مليا**
بالقاهرة سنه ثلاث عشره وستمية على قوله تعالى كذلك يطبع الله على
كل قلب متكبر جبار قرا ابو عمرو وابن كثير بتنوين قلب فيكون العموم في القلوب
مستفادا من غير تاويل لان كل داخله عليه وهو نكره غير مضاف كقولك
ضربت كل رجل فلا يبقى الكليه مستفاده الا في احاد جنسه ولا يبقى على
هذه القراه الا وصف القلب بقوله متكبر جبار وهو من صفه الجمله وهو
قريب بوجه من المعنى حسن وذلك ان العرب تصف الجز الذي يصح نسبه
ذلك المعنى له على الحقيقه بما تصف به الجمله كما ينسبه كذلك اليه كقولك ابصرته
عيني وسمعته اذني وفهمه قلبي ومنه قوله تعالى فانه اثم قلبه وقلوبهم
وجله واشباه ذلك كثير ولو قيل انه في الحقيقه صفته ووصف الجمله
به لضرب من السعه لكان صوابا ولكنه كثر ذلك حتى صار كانه الاصل
وقرا ابا في القرا اباضافه قلب الى [illegible] العموم في القلوب

من الظاهر ولا بد من التاويل له لانك لما اضفت قلب الى متكبر ومتكبر مفرد
غير مضاف اليه كل وجب ان يبقى على حكم الافراد كما في قولك اكلت كل رغيف
زيد او كل رغيف انسان واذا ابطل العموم في ذلك بطل العموم فيما اضيف
اليه كل لانه انما يعم اذا لم ينسب الى ما يبطل العموم فيه واذا ابطل العموم
فيما اضيف اليه كل وجب حمل الكليه على احاد ذلك الواحد لانه لو
عم في الاول لعم في الثاني وقد بطل التعميم في الثاني ولو عم في الاول
من غير الثاني لم يستقم لانه ليس للمتكبر الواحد قلوب حتى يعم فقولك
كل قلب المضاف اليه باعتبارها فوجب تاويل الايه لان المعنى الذي سيقت
له الاخبار بالطبع على جميع قلوب كل قلب متكبر وذلك حاصل بتقدير
كل محذوف مضافه الى متكبر كانه قيل كذلك يطبع الله على كل قلب كل
متكبر فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وحسن لظهور المعنى
المراد وبذلك ينتفي المعارض للعموم في القلب ويحصل الموجب للعموم في
المتكبر والله اعلم بالصواب **وقال ايضا مليا بالقاهرة** سنه ثلاث
عشره على قوله تعالى انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضره الفا للتعقيب
من غير مهله واصباح الارض مخضره بعد النزول انما يكون مهله والجواب
ان هذه الفا فا السببيه وفا السببيه لا يشترط فيها ذلك وانما شرطها
ان يكون ما بعدها مسببا عن الاول كما لو صرح بالشرط الاتي الى صحه
قولك ان يسلم زيد فهو يدخل الجنه مع العلم بالمهله العظيمه بينهما ثم لو
سلمها هنا انها للمجرد العطف لم يلزم ما ذكره من نفي المهله فان ذلك
انما يكون على حسب ما يعده الناس متعقبا والاخضرار بعد الانزال
يعده الناس متعقبا ولا تعد مثل ذلك فيه مهله الاتي الى صحه قولك
تزوج زيد فولد له ولد وان كان لا يكون الا بعد مهله في الوجود ولكن
يصح اذا لم تكن الا مهله لجمل وكذلك قوله ثم خلقنا النطفه علقه فخلقنا
العلقه مضغه فخلقنا المضغه عظاما وان كان في كل واحد مهله
وجوديه والله اعلم بالصواب **وقال ايضا مليا بالقاهرة** سنه خمس

عشره علي قوله تعالي واتقوا فتنه لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصه الظاهر
انه نهي والمعني واتقوا فتنه مقولا فيها لا تصيبن الذين ظلموا منكم والنهي
في الظاهر للفتنه والمعني نهي المتعرضين لها والفعل للاصابه والمعني
النهي عن التعرض للاصابه وقد يعدل الناهي عن الشي المسبب لانه هو المقصود
بالنهي واذا اسقل الي المسبب اسنده الي ما هو فاعل له كقوله لا يفتننكم
الشيطان ولا يحطمنكم سليمن وكقولك لصاحبك عند تعرضه للمعصيه
لا تحرق نار جهنم فجعلت الفعل للاحراق والمنهي النار وانما المنهي عنه
التعرض والمنهي مخاطبك ولكنك عدلت الي المسبب اذ النهي عن التعرض
انما هو خشيه احراق النار فلما عدلت الي المسبب اسندته الي ما هو له
وهو النار فكذلك ها هنا فكانه قال لا تتعرضوا للفتنه التي تصيب
المتعرضين بلا وها فعدل عن التعرض الذي هو سبب الي الاصابه التي
هي مسبب فعلي ذلك يكون الظالمون مخصوصين بالاصابه لان المعني لا
تتعرض متعرض للفتنه فتصيبه خاصه فعدل علي ما ذكرناه فصار لا
تصب الفتنه متعرضا لها خاصه ثم ذكر المتعرض بلفظ الظالم تشنيعا
عليه للصفه التي يكون عليها عند التعرض فثبت ان المعني علي ذلك
خصوص الظالمين بالفتنه ويجوز ان يكون لا نافيه ودخول النون فيها
علي وجه ليس بالقوي فيكون المعني واتقوا فتنه غير مصيبه الظالمين
خاصه ولكنها تعم الظالم وغيره فعلي هذا يكون الاصابه عامه بخلاف
الوجه الاول وقد ذكر الزمخشري هذا الوجه وجعلها للاصابه ايضا
فيه خاصه وليس بجيد اذ المعني وصفها بانها لا تصيب الظالمين خاصه
واذا لم تصيبهم خاصه فكيف يصح وصفها بكونها خاصه وقد قيل انه
يجوز ان يكون جوابا للامر ويكون دخول النون ايضا في النفي علي وجه
ليس بالقوي وقد رده بان قالوا واتقوا فتنه ان اصبتموها لا تصب الظالمين
خاصه ولكنها تعم فاخذ الظالم وغيره وهو غير مستقيم اذ جواب الامر
انما يقدر فعله من جنس الامر [illegible] لجواب الاخري انك

اذا قلت اسلم لا تدخل النار فان المعني فانك ان تسلم لا تدخل النار وليس
المعني فانك ان تسلم تدخل النار وها هنا لو كان جواب الامر لكان التقدير
فانكم ان تتقوا لا تصب الظالمين فيفسد المعني لانه يصير الاتقاء سببا لانتفاء
الاصابه عن الظالمين خاصه فكانه قيل الاتقاء من المتقي سبب لانتفاء
الاصابه عن الظالم المرتكب وهو بالعكس اشبه وظهر ان المعني لا يستقيم
في جعله جوابا لانعكاس المعني وقد ذكر الزمخشري ذلك وجعله من
المعني الذي يوجب التعميم بالاصابه للظالمين وغيرهم وليس بمستقيم لما
تبين فيه من فساد المعني من اجل ان فعل الشرط المقدر لا يكون الا ان
تتقوا وعند ذلك لا يستقيم والله اعلم بالصواب **وقال ايضا**
مليا بالفاهرة سنه خمس عشره علي قوله تعالي ان تبدوا الصدقات فنعما هي الضمير في
قوله هي يحتمل ان يكون عايدا الي الصدقات ويحتمل ان يكون عايدا علي الابداء
وهذا هو الظاهر بدليل قوله وان تخفوها وتوتوها الفقراء فهو خير لكم
فذكر الضمير العايد علي الاخفاء ولو قصد الصدقات لقال فهي فلئن قيل
لم انث والذي عاد عليه مذكر فالجواب ان هذا علي حذف المضاف واقامه
المضاف اليه مقامه كقولك القريه اسئلها فلما حذف المضاف بقي المضاف
اليه علي حاله والتقدير ابداؤها والله اعلم بالصواب **وقال ايضا**
مليا بالقاهرة سنه ست عشره علي قوله تعالي ان تضل احداهما فتذكر
احديهما الاخري فيه اشكالان احدهما ان قوله ان تضل ذكر تعليلا لا
ستشهاد المراتين موضع رجل ولا يستقيم في الظاهر ان يكون الضلال
تعليلا للاستشهاد وانما العله التذكير والاشكال الثاني قال فتذكر
احداهما الاخري وقياس الكلام في مثل ذلك ان يقال فتذكرها الاخري
لانه قد تقدم الذكر فلم يحتج الي اعاده الظاهر والجواب عن الاول ان
التعليل في التحقيق هو للتذكير ومن شان لغه العرب اذا ذكروا علة
وكان للعله علة قد مواذكر علة العلة وجعلوا العلة معطوفه عليها
بالفا لتحصل الدلالة [illegible] كقولك اعددت الخشبه ان

تميل الحايط فادغمها فالادغام هو العله في اعداد الخشبه والميل هو
سبب للادغام فذكر علي نحو ما ذكرناه فقيل ان تميل الحايط فادغمها ولو
قيل ان الميل في المثال والضلال في الايه هو السبب لم يكن ذلك ببعيد
لان الضلال المعلوم من احداهما يكثر وقوعه فصلح ان يكون علة في استشهادها
مقام رجل والمجيء اللبس ها هنا اذا توهم ان وقوع الضلال هو
السبب فيودي الي ان يكون مقصودا او وقوعه باستشهادهما وليس التعليل
واجبا فيه ان يكون مقصودا او وقوعه بل العله هي المقتضيه لذلك المعلوم
الا تري الي قولك قعدت عن الحرب من اجل الخوف فالخوف ها هنا ليس
مرادا او وقوعه في قصد المتكلم حتي يكون سببا للقعود فكذلك ها هنا
المقصود ان الضلال المعلوم هو السبب المقتضي في المعني استشهادهما في
موضع رجل وذلك مستقيم علي هذا التاويل وكذلك يمكن ان يقال في ميل
الحايط انه ايضا هو السبب علي الوجه الذي ذكرناه في الايه وهذا الوجه
الثاني يصلح ان يكون للاول ليجيء الثاني بعده بعد تقدير التسليم واما
الجواب عن الاشكال الثاني فهو انا نقول اصل الكلام علي الوجه الاول
ان يذكر احديهما الاخري عند ضلالها فقدم علي ما ذكرناه فبقي ان يذكر
احداهما الاخري علي ما كان عليه الثاني هو انه لا يستقيم في المعني الا
كذلك الا تري انه لو اراد ان يضل احداهما فتذكرها الاخري وجب ان
يكون ضمير المفعول عايدا علي الضاله فيتعين لها كما اذا قلت جاني رجل
وضربته يتعين ان يكون الجاني هو المضروب وذلك مخل بالمعني المقصود
لانها قد تكون الضاله الان في الشهاده هي الذاكره لها في زمان اخر فالمذكرة
هي الضاله فاذا قيل فتذكرها الاخري لم يعد ذلك لتعين عود الضمير
الي الضاله واذا قيل فتذكر احداهما الاخري كان مبهما في كل واحده منهما
فلو ضلت احديهما الان وذكرتها الاخري وذكرت كان داخلا ثم لو
انعكس الامر والشهاده بعينها في وقت اخر اندرج ايضا تحته لوقوع
قوله فتذكر احداهما الاخري غير معين ولو قيل فتذكرها الاخري

لم يستقم ان يكون مندرجا تحته الا التقدير الاول فعلم ان العله هي التذكير
من احديهما الاخري كيف ما قدر وان اختلفت وهذا المعني لا يفيده الا ما
ذكرناه فوجب لذلك ان يقال فتذكر احديهما الاخري وهذا الوجه الثاني
هو الذي يصلح ان يكون جاريا علي الوجهين المذكورين اولا وانه في التحقيق
هو الذي وجب لاجله مجيئها ظاهرين واما الوجه الذي قبله فلا يستقيم
الا علي التقدير الاول لان تقدير الثاني جعل الضلال هو العله فلا
يستقيم مع ذلك ان يقال ان اصل الكلام ان يذكر احديهما الاخري لضلالها
مع القول بان الضلال هو العله فثبت بما ذكرناه من المعني الصحيح
وجوب مجيء الايه علي ما هي عليه وانه لو غير الي المضمر اختل المعني المقصود
واختص ببعضه والله اعلم بالصواب وقال ايضا مليا بالفاهه
سننه تسع علي قوله تعالي وترعنا ما في صدورهم من غل اخوانا علي
سرر متقابلين قال اخوانا منصوب بفعل بقدر بقدره امدح اخوانا
او اعني اخوانا والرفع جايز ولكن النصب احسن وضعف ان يكون منصوبا
علي الحال لانه اذا كان حالا فاما ان يكون حالا من الضمير في ادخلوها
او من الضمير في امنين او من الضمير في صدورهم وضعف ان يكون من
الاولين للفصل بينه وبينه بالجمله الاجنبيه وهي وترعنا ما في صدورهم
من غل ولا يجوز ان يكون من الضمير في صدورهم لانه مضاف اليه اسم جامد
والمضاف اليه لا يستقيم ان يكون منه حال الا ان يكون في معني الفاعل
او المفعول وانما لم يكن منه حال لانه لا يقبل التقييد والحال انما جيء
بها مقيده للفاعل او المفعول باعتبار فعله وغير ذلك لا يقبل التقييد
الا تري انك لو قلت حصير زيد رابا سمار لم يستقم لانها سمار سواء كان
رابا له او غير ذلك فوقع التقييد مفسدا ولذلك لو قلت زيد قايما ابوك
لكان فاسدا لانه ابوك قايما او قاعدا او غير ذلك فتقييده يقع مفسدا
ولذلك لو جعلت اخوانا حالا من الضمير في صدورهم لم يستقم لانها صدورهم
اخوانا كانوا او غير اخوان والله اعلم بالصواب وقال ايضا مليا بالفاهه

سنه اربع عشره علي قوله تعالي حتي اذا استياس الرسل من الناس من
يقول جواب اذا جاءهم وهو العامل فيها علي قول اكثر النحويين لان اذا عندهم
مضافه الي الفعل الذي هو شرطها عامله فيه عمل كل مضاف في المضاف
اليه واذا كان الفعل بعدها معمولا لها تعذر ان يكون عاملا فيها لئلا
يودي الي ان يكون عاملا معمولا من وجه واحد وهو محال وقال بعض
النحويين العامل في اذا فعل الشرط الذي بعدها وهي عندهم ولا غير مضافه
وقالوا انها في العمل كمتي والفعل الواقع بعد متي هو العامل فيها في قول
اكثر النحويين فلو كانت اذا واجبا اضافتها الي ما بعدها لابهامها وجب
تقدير اضافه متي الي ما بعدها لابهامها ولم يجب في متي فلا يجب في اذا وقالوا
ايضا لو كان العامل فيها جوابها لاستحال ان يقال اذا احسنت الي اليوم
اكرمك غدا الان اذا لها هنا عندهم ظرف للاكرام وقد فسرت بكونها غدا
واضيف عندهم ولا الي الاحسان الذي هو في اليوم فيودي الي ان يكون
هي اليوم وغدا في الكلام باعتبار الشيء الواحد وهو محال والله اعلم بالصواب
وقال ايضا ملبيا يا قاهره سنه ثلاث عشره علي قوله تعالي
ولهم ما يدعون سلام قولان في رفعه اوجه احدها ان يكون بدلا من
قوله ولهم ما يدعون تقديره ولهم سلام ويكون لقوله سلام وجهان علي
هذا التاويل احدهما السلامه فلا يحتاج الي تقدير كانه قال ولهم السلامه
والاخر ان يكون السلام المعروف ويكون ذلك من الله او من الملايكه ويكون
المعني ولهم ما يتمونه من الملايكه او من الله او من الجميع ويجوز ان
يكون مرتفعا علي معني هو سلام تفسيرا لما يدعونه علي المعنيين ويجوز
ان يكون مرتفعا علي معني يقال لهم سلام استيناقا او حالا من الضمير
في يدعون اي مقولا لهم سلام وقولا يجوز ان يكون منصوبا بفعل
مضمر محذوف مفعولا اعني قولا او امدح قولا او علي المصدر من القول
المقدر مع سلام علي احد الاوجه او بفعل اخر مقدر له علي الاستيناف
تقديره يقال لهم قولا والله اعلم بالصواب وقال ايضا ملبيا يا قاهره

سنه ثلاث عشره علي قوله تعالي وتصريف الرياح ايات وايات في التزام
العطف علي عاملين فيها لان الرفع يحتاج الي عامل كما ان النصب يحتاج الي
عامل واكثر الناس يفرض الاشكال في قراءه النصب لكون العامل لقيطا
وهما سواء اختلف الناس في مسئله العطف علي عاملين فمنهم من منعه وهم
اكثر البصريين ومنهم من يجيزه وهم اكثر الكوفيين ومنهم من يفصل فيقول
اما مثل قولك في الدار زيد والحجره عمرو فيجيز واما مثل قولك زيد في
الدار وعمرو الحجره فلا يجوز ويزعم ان هذا ثابت عن العرب ويعلله بان
احدي المسئلتين المجرور فيها يلي العاطف فقام العاطف فيها مقام الجار
وفي المسئله الاخري ليس المجرور يلي العاطف فكان فيها اضمار الجار من غير
عوض واما من يمنع العطف علي عاملين فيقول في الايه ان ايات فيها
تاكيد لايات الاولي ومثل هذا عنده جايز حتي لو كانت موضع ايات الاخيره
لفظه اخري لم يجز ومن قال بالتفصيل فهذا عين ما جوزه ويزعم ان
مثله ما كل سوداء تمره ولا بيضاء شحمه وقول اي ذؤاد اكل امرء تحسبين
امرءا ونار توقد بالليل نارا ومعناه انكار ان يعتقد ان صوره الشخص
مجردها توجب الصفات الحميده لذلك الجنس كما انه ليس كل نار توقد
توجب ان تكون نارا مفيده للاضياف والمحتاجين ومعناه كل امرء تحسبين
امرءا كاملا وكل نار تحسبينها نارا مفيده ولكن مثل ذلك يحذف للعلم
به وهو احسن من اثباته ومخالفوه يزعمون ان المضاف محذوف مقدر
وترك المضاف اليه علي اعرابه ومثله في حذف المضاف وترك المضاف اليه
علي اعرابه قولهم ما مثل ابيك ولا اخيك يقولان ذلك ومثله ما مثل
ابيك يقول ذاك ولا اخيك ووجه الاستدلال بالمثال الاول انه لو لم
يكن المضاف مقدرا لوجب ان تقول يقول ذاك لانك اذا جعلتا اخيك
معطوفا علي ابيك فقد دخل في حكم المضاف اليه مثل وانت لا تخبر الا
عن المضاف لا عن المضاف اليه بدليل امتناع كتاب زيد وعمرو وحسنان
واذا اقدرت مثل كنت عاطفا مثل اخري علي مثل الاولي فعطفت علي

المضاف واذا عطفت على المضاف واخبرت عنه وجب ان تخبر عنهما جميعا
بدليل وجوب زيد وعمرو قايمان واما المثال الثاني فلان المعطوف لا
يفصل بينه وبين المعطوف عليه بجر واجنبي لان المعطوف والمعطوف
عليه كالشيء الواحد ولو جعلت ابيك معطوفا على اخيك لكنت فاصلا
بينهما بالجر والاجنبي الذي هو خبر وهو يقول ذلك فيجب ان تقدر مثل
لتكون عاطفا جملة على جملة حذف من الجملة الثانية خبرها لدلالة
الاول عليه فكانه قيل ما مثل ابيك يقول ذلك ولا مثل اخيك يقول
ذلك والله اعلم بالصواب وقال ايضا مليا بالقاهرة سنة عشر
على قوله تعالى او اشد خشية يجوز في نصبه اوجه احدها وهو
اختيار الزمخشري ان يكون حالا معطوفا على الكاف فيكون المعنى
يخشون الناس مثل اهل خشية الله ولا يجوز ان يكون الكاف نعتا
لمصدر محذوف عنده لانه كان يلزم ان يكون او اشد خشية لان افعل
التفضيل اذا ذكر بعد ما هو جنسه وجب ان يكون مخفوضا لان
الفرض نسبته الى شيء اشترك هو وهم في ذلك المعنى وزاد عليهم
وهذا معنى الاضافة الا انه خالف باب الاضافة من حيث انه يجب
اضافته الى شيء هو بعضه فيكون التقدير يخشون الناس مشبهين
لاهل خشية الله او اشد فاشد على هذا في موضع نصب عطفا على
الكاف والا ينبغي ان تكون في موضع خفض عطفا على الاهل الذي
قامت خشية مقامه لانه يكون التقدير مثل اهل خشية الله او مثل
قوم اشد خشية فيكون فيه حذف موصوف واقامة الصفة مقامه
وليس بقياس في غير المصادر والوجه الثاني ان يكون لخشية الله
على ظاهرها نعتا لمصدر محذوف فيكون قوله او اشد خشية من باب
قولهم جد جده كانه جعل للخشية خشية مبالغة كما جعل للجد
جد مبالغة فيكون ذكر خشية بعد اشد على انه معنى للخشية لا على
انه جنس وان وافق لفظه فيكون مثل قولك زيد اشد خشية

لفظه

وعلى هذا يجوز ان يكون اشد معطوفا على خشية الله المجرور بالكاف
لكونه مصدرا والمصادر يجوز حذف موصوفاتها فيكون التقدير خشية
مثل خشية الله او مثل خشية اشد من خشية الله والوجه الثالث
ان يكون اشد منصوبا بفعل مضمر دل عليه يخشون الاول فيكون التقدير
يخشون الناس خشية مثل خشية الله او يخشون الناس اشد خشية
فيكون الكاف نعتا لمصدر محذوف واشد حالا وهذا اولى لوجهين احدهما
انه جرت فيه الكاف على ظاهرها ولا يلزم ما ذكروه في ان المعطوف
يشارك المعطوف عليه في العامل لان ذلك في المفردات وهذه جمل
ولا يلزم في مفردات الجمل المعطوف بعضها على بعض ان يكون من باب واحد
والوجه الثاني ان قوله فاذكروا الله كذكركم اباكم او اشد ذكرا ليس له
وجه مستقيم الا هذا فينبغي ان يكون هذا في الاعراب مثله لموافقته لفظه
لانك في اشد ذكرا لا يستقيم ان تقول هو حال لان قوله كذكركم تمنعه
بالظاهر وبالتقدير ولا يستقيم ان يكون الكاف نعتا لمصدر محذوف
لان اشد ذكرا يمنعه ولا يمكن ان يكون اشد معطوفا على ذكركم لانه كان
يجب فيه الخفض ولا يستقيم ان يكون اشد معطوفا على الكاف والميم
في قوله كذكركم لانه يكون عطفا على المضمر المجرور من غير اعادة عا
واذا قدرناه جملتين استقام فيكون المعنى فاذكروا ذكرا مثل ذكركم
اباكم او اذكروا الله في حال كونكم اشد ذكرا من ذكرا بايكم وهو الذي
ذكرناه وذكر الزمخشري في هذه الاية الاخيرة وجهين احدهما انه
قال معطوف على ما اضيف اليه الذكر وهذا عطف على المضمر المخفوض
وذلك لا يجوز عنده وزد قراءة حمزة اقبح رد والوجه الثاني انه قال
معطوف على اباكم فيكون التقدير فاذكروا الله مثل ذكركم اباكم او مثل
قوم اشد ذكرا على معنى مذكورين كثيرا وهذا يلزم منه ان يكون
افعل للمفعول وهو شاذ ولا يرجع اليه الا بثبت وافعل لا يكون الا
للفاعل لقولك هو اضرب الناس على معنى انه فاعل الضرب سوا

اصفته او نصبت عنه تمييزا والله اعلم بالصواب وقال ايضا بالقاهرة
سنه ثلاث عشره مليا على قوله تعالى فان كانتا اثنتين قال ابو علي
الفارسي انما جاز ذلك مع ان التثنيه قد استفيدت من الاسم لانه اريد
مجردا عن الصغر والكبر وعلى ذلك يجوز ان يكون فيه فائده زايده لم
تستفد من قوله كانتا وتقريره انه قد علم ان اسما العدد لمطلق المعدود
وان من غير اعتبار صفه مخصوصه فاطلقها هنا لهذا الغرض
ويرد عليه ان اللفظ وان كان صالحا لاطلاقه على الشئ مجردا عن
الصفات باعتبار الذات لا يصح اطلاقه خبرا الا على التجريد عن
الصفات وانما يعني باللفظ ذاته الموضوعه له الا ترى انك اذا قلت
جاني رجل لا يفهم منه الا ذات من غير ان يدل على تجريد عن مرض
او جنون او عقل ثم ولو سلم صحه الاطلاق اللفظ كذلك فهو ها هنا
لا يصح اذ لو صح لجاز ان يقال فان كانتا على اي صفه حصلت ولو قيل
ذلك لم يصح لان تثنيه الضمير في كانتا لم يصح الا للاخبار عنه باثنتين
مثل قولك من كانتا جديتيك فتثنيه كانتا وان كان باعتبار الضمير
يعود على من لم يصح الا الاخبار عنه بالمثنى واولى من ذلك ان يقال
الضمير في كانتا عايد على الكلاله والكلاله يكون واحدا واثنين وجماعه
فاذا اخبر باثنين حصلت به فايده ثم لما كان الضمير الذي في كانت
العايد على الكلاله هو في المعنى اثنين صح تثنيته فاذن تثنيته فرع عن
الاخبار باثنين اذ لولاه لم يصح قضيه انه لم يستفد التثنيه الا من قولك
اثنين وقد اورد على ذلك اعتراض وهو ان هذه الايه مماثله لقوله
يوصيكم في اولادكم قال فان كن نساء وان كانت واحده فقوله وان كانت
واحده لو كان على ما ذكرتم لوجب ان يصح اطلاق الاولاد على الواحد
في الكلاله والا كان الضمير لغير مذكور والجواب بنى يشمل الجميع وبنفي
ذلك الاول ايضا على ما ذكر وهو ان يقال ان الضمير قد يعود على الشئ
باعتبار المعنى الذي سيق له ويشار الى صاحبه فاذا قلنا اذا جاك

رجال فان كان واحدا فافعل به كذا وان كانا اثنين فضح اعاده الضمير
باعتبار المعنى لان المعنى المقصود الحاي فكانك قلت فان كان الحاي من
الرجال لانه علم من قولك اذا حاك والايه سيقت لبيان الوارث من
الاولاد فكانه قيل فان كانا الوارث من الاولاد لانه المعنى الذي سيق له
الكلام وكذلك في ايه الكلاله المعنى فان كان الوارث من الكلاله لانه
الغرض المقصود فقد دخلت الايتان باعتبار هذا المعنى ويجوز ان
تبقى الايه الاولى على ما ذكر ويكون هذا الجواب مختصا بهذه والله اعلم
بالصواب وقال ايضا مليا بالقاهرة سنه ثلث عشره على قوله
تعالى ان الذين كفروا ينادون لمقت الله اكبر من مقتكم انفسكم اذ تدعون
الى الايمان فتكفرون العامل في اذ تدعون على وجه لمقت الله الاول ومعناه
لمقت الله اياكم في الدنيا اذ تدعون الى الايمان فتكفرون اكبر من مقتكم انفسكم
في الاخره وليس فيه من الاعتراض سوى الفرق بين المصدر ومعموله
بالاجنبي وهو الخبر والجواب عن هذا بان الظروف واسع
فيها وقيل العامل فيه مقتكم الثاني فيكون المعنى لمقت الله اياكم اكبر من
مقتكم انفسكم اذ تدعون فاعترض عليه بانهم لم يمقتوا انفسهم اذ كانوا
يدعون في الدنيا فاجيب عنه بامرين احدهما ان المراد اذ صح كونكم تدعون
مثل قوله اذ ظلمتم معناه اذ ثبت ظلمكم اي قامت الحجه به عليكم فعلى
هذا يكون اذ تدعون زمن الاخره او يكون المراد بانفسكم امثالكم من
المومنين فيكون اذ تدعون للدنيا والمراد باللفظ غيرهم ويجوز ان يكون
العامل فيه الكبر على التقديرين كلها ويجوز على الجواب الاول والثاني
ان يكون لمقت الله اياكم في الدنيا ولمقت الله في الاخره ايضا صالح لهما
والله اعلم بالصواب وقال ايضا مليا بالقاهرة سنه ثلث عشره
على قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم انكم في العذاب مشتركون
يجوز ان يكون اذ ظلمتم من اليوم فيكون المعنى اذ ثبت ظلمكم والعامل
في اذ ما عمل في اليوم وهو اما النفع المنفي على معنى ان انتفاعكم في

المصدر

ذلك اليوم منتف كما يقول ما لقيني زيد في الدنيا فالمنفي النفع باعتبار
الدنيا وهو معنى العامل وعلى هذا لا يكون المنفي من جهة الابد النفع
مطلقا وانما هو نفع مخصوص مقيد بكونه في الاخرة ويجوز ان يكون
العامل ما في لن من معنى النفي اي انتفى في هذا اليوم النفع فيكون
المنفي النفع مطلقا فان قلت فالاشكال في اذ باق لانها للمضي واذا
جعلتها من اليوم واليوم يوم القيامة فقد استعملتها لما هو مستقبل
فالجواب ان النفع المقدر في ذلك اليوم المقصود بالنفي على ان يكون النفي
هو العامل انما يقدر بعد ثبوت ظلمهم فصار زمان ثبوت الظلم سابقا
للنفع المقدر مستمرا فصح التعبير عنه بلفظ المضي بالنسبة الى ما تعلق
به وان كان العامل النفي فهو انتفاء حاصل بعد ثبوت ظلمهم لان المعنى
يقال لهم ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم فالنفي المقول لهم بعد زمان ثبوت
ظلمهم واستمراره فصح التعبير عنه بلفظ المضي لانه بالنسبة الى عامله
ماض مستمر ويجوز ان يكون تعليلا فيكون المعنى لاجل ظلمكم في
الدنيا وفاعل ينفعكم اما انكم في العذاب مشتركون على انه لا يسليكم
الثاني واما مضمر يعود على ما قبله اما القول واما القرين ويكون
اذ ظلمتم على الوجهين المتقدمين علة لحاله وانكم في العذاب مشتركون
تعليلا والله اعلم بالصواب وقال ايضا مليا بالقاهرة سنة
اربع عشرة على قوله تعالى فاذا افضتم من عرفات اختلف العلماء في
عرفات ونحوها هل هي مصروفة او غير مصروفة فذهب بعضهم الى انها
لا توصف بصرف ولا بعدم صرف وهو الصحيح وذهب بعضهم الى انها
غير مصروفة فهاء ولا يقولون هذه عرفاتُ ورايت عرفاتَ ومررت
بعرفاتَ وليس بشيء وذهب قوم الى انها مصروفة لعدم ما يمنع الصرف
وليس بجيد الدليل على المذهب الاول ان المنصرف عباره عما يقبل
الحركات الثلاث والتنوين لفظا او تقديرا وهذا ليس كذلك وغير المنصرف
ما يمنع من الجر والتنوين لعلتين وهذا ليس كذلك فان قال اصحاب

المذهب الثاني فهو ممنوع عندنا من الخفض والتنوين لوجود العلتين
قلنا هذا فاسد من جهة ان الجموع اذا سمي بها بقيت على حالها التي
كانت عليه قبل التسمية في الاعراب الا ترى انك لو سميت بزيدون
امراة لقلت هذه زيدون ورايت زيدين ومررت بزيدين فان قالوا
في زيدون اذا سميت به وجه اخر وهو ان يقول هذه زيدين وانما
قيل زيدين بالياء ولم يقل زيدون بالواو ولان الياء اخف ولانه اكثر
ورايت زيدين ومررت بزيدين فتعربه باعراب المفرد غير المنصرف
ان كانت فيه علتان وباعراب المنصرف ان لم يكن فيه علتان قلنا انما
كان كذلك من جهة انه معرب بالحروف وهو خلاف اعراب المفردات
فجعل له وجه اخر ليشبه المفرد في اعرابه لما جعل في المعنى اسما
لمفرد واما عرفات وشبهه فهو معرب بالحركات فلا يلزم من تغيير زيد
لما جعل مفردا لكونه معربا بالحروف ان لغير عرفات وليس معربا
بالحروف ووجه اخر وهو ان زيدين اذا اعرب بالحركات كان منصرفا
يدخله الحركات الثلاث والتنوين ان لم يكن فيه علتان وغير منصرف
يمنع منه الجر والتنوين ان كانت فيه علتان واما عرفات فلا يتحقق
فيه دخول الحركات الثلاث ولا امتناع الجر والتنوين لاجل العلتين
فلا يلزم من الحكم على زيدين بمنع الصرف الحكم على عرفات واما
المذهب الثالث وغايه ما يقولونه انه منصرف لانه لم يجتمع فيه
علتان والكلام عليهم من وجهين احدهما انا نقول ان كان منصرفا
لزم ان يدخله الحركات الثلاث والتنوين وهذا ليس كذلك والوجه
الثاني انا نقول لو سميا به امراة لوجب ان يكون فيه علتان بلا خلاف
وعند ذلك لا يخلو اما ان يعربوه على حاله فوجب الا يقال انه غير
منصرف لانه لم يمنع من الجر والتنوين ولم يدخله الفتح واما ان يعربوه
اعراب ما لا ينصرف فيكون مذهبكم حينئذ هو المذهب الثاني وقد
تقدم بطلانه لان غايه ما قدروه هؤلاء انه هاهنا ليست فيه علتان

ان جعلوا التانيث اللفظي فيه لا اعتداد به لكونه للجمع والتانيث
التقديري لا اعتداد به لتعذر تقديره مع تا الجمع فتساوا مذهبهم
في عين المسئله بعض شيء فاذا فرض تسميتهم بها امراة وجب ان
يكون فيه علتان وعند ذلك اما ان يسلموا ما ذكرا ولا واما ان
يكون مذهبهم هو المذهب الثاني والله اعلم بالصواب ٥

وقال ايضا ملبيا للقاهرة سنه ثلاث عشره علي قوله تعالى
وحرام علي قريه اهلكناها انهم لا يرجعون في اعرابها اوجه احدها
انهم مبتدا وحرام خبر مقدم واجب تقدمه لما تقرر في النحو من ان
خبر ان لابد ان يكون مقدما وهذا ان جعلت فيه لا نافيه فسد المعني
اذ يصير التقدير استقر رجوعهم ممتنع فيودي الي معني الاثبات اذ
نفي النفي اثبات قطعا وان جعلت لا زايده استقام ومنهم من كره
زياده لا لحرام خبر مبتدا مقدر تقديره وهو اوذاك حرام يعني
بقوله ٧ ما تقدم من العمل الصالح المدلول عليه ٧ فمن يعمل من الصالحات ويكون
انهم لا يرجعون تعليلا لقوله وذاك حرام كانه قيل لم كان ممتنعا فقيل
لانهم لا يرجعون وقد يضعف هذا الوجه بانه معلوم امتناع العمل
علي الهالك فهو اخبار بما قد تحقق وعلم ويجاب بان المراد امتناع دخولهم
الجنه وكني عنه بامتناع العمل الصالح وهو السبب فكانه ترك ذكر المسبب
وذكر السبب فكانه قيل ممتنع دخولهم الجنه لامتناع عملهم وقوله حتي
اذا غايه متعلقه بقوله حرام وهي غايه له لان امتناع رجوعهم
لا يزول حتي يقوم القيمه وهي حتي التي يحكي بعدها الكلام والكلام
المحكي من الشرط والجزا اعني اذا ومتاني خبرها والله اعلم بالصواب

وقال ايضا ملبيا للقاهرة سنه عشره علي قوله تعالى
ثم لننزعن من كل شيعه ايهم اشد علي الرحمن عتيا قال الشيخ اختلف
في اعرابها فمذهب الخليل انه مرفوع علي الحكايه تقديره لننزعن الذي
يقال فيهم ايهم اشد فمتي علي هذا استفهاميه ولذلك قدر القول

ليصح وقوع الاستفهام بعده ومذهب سيبويه انه مبني علي الضم لسقوط
صدر الجمله التي هي صلته حتي الوجي به لاعرب فقيل ايهم هو اشد
فمتي علي هذا موصوله بمعني الذي في موضع نصب بمفعولا لننزعن اي
لننزعن الذين هم اشد فضمها بنا وايهم الموصوله تبني عند حذف
صدر الصله علي الافصح فان جاز كامله الصله اعربت باتفاق كقولك
ضربت ايهم هو قايم ومذهب سيبويه الصحيح لان قولا لخليل يلزم منه
امور احدها حذف كثير وهو علي خلاف القياس واما القول الذي
يصح حذفه قول مفرد غير واقع صله مثل قوله تعالى والملايكه باسطوا
ايديهم اخرجوا انفسكم وكذلك قوله والذين اتخذوا من دونه اولياء
ما نعبدهم ومثله في القران كثير واما حذف الصله والموصول جميعا
فهو بعيد الثاني ان المعني لا يستقيم الا ان تقدر الذي يقال فيه هو
اشد وليس الكلام كذلك والثالث ان الاستفهام لا يقع الا بعد افعال
العلم او القول علي الحكايه ولا يقع بعد غيره من الافعال تقول
علمت ازيد عندك ام عمرو ولو قلت ضربت ازيد عندك ام عمرو لم تجز
وننزعن ليس من افعال العلم فاذا قلت ضربت ايهم قام فالوجه ان
يقول هي الموصوله لا ان تقول ضربت الذي يقال فيه ايهم قام وانما
يوهم مثل ذلك لكون اللفظ صالحا لجهه اخري مستقيمه فينوهم
المنوهم ان حمله علي الجهه الاخري مستقيم والذي يدل عليه انك لو
قدرت موضعه استفهاما صريحا ليس له جهه اخري يستقيم با
باعتبارها لم تجز فلو قلت ضربت ازيد عندك ام عمرو لكان منافيا
لكلام العرب بخلاف قولك ضربت ايهم عندك فلو كانت ايهم استفهاما
تجوز فيها ذلك التقدير لجاز فيها في الاستفهام الذي بمعناها وانما
المجوز لها ما ذكرناه من كونها موصوله فثبت ان الوجه مذهب سيبويه
ولا يلزمه الاحذف المبتدا وهو سايغ في كل موضع عند قيام القرينه
وفي هذا الباب قياس للزوم القرينه وانما لم يقع الاستفهام الا بعد

ما

افعال العلم او القول اما القول فلانه يحكى بعد كل شئ فلا اشكال
فيه واما افعال العلم فانما وقع بعدها الاستفهام لاحد امرين اما
لكون الاستفهام مستعملا به فكانك اذا قلت ازيد عندك ام عمرو
كان معناه اعلمني فاذا قلت علمت ازيد عندك ام عمرو كان معناه علمت
ما يطلب اعلامك بهذا فصح وقوعه لما بينهما من الاشتراك في معنى العلم
وحمل الحسبان والظن عليها لكونها من بابها واما لكثرتها في الاستعمال
فجعل لها رسان في الكثرة ليس لغيرها كما جعل لها خصائص في غير
ذلك ولم يكثر غيرها كثرتها والله اعلم بالصواب **وقال ايضا ملبيا**
بالقاهرة سنة اثنتي عشرة على قوله تعالى وان كان رجل يورث
كلالة قال كلاله يكون للوارث ممن ليس بولد ولا والد وللمورث الذي ليس
بولد ولا والد والنفس المعنى الذي هو القرابة التي ليست باعتبار ولد
ولا والد فان كانت للمعنى نصبت على المفعول من اجله سواء كان الرجل
وارثا او موروثا بتقدير وان كان رجل موروث لاجل هذه القرابة وان
كانت للميت فالمعنى وان كان رجل موروث في حال كونه كلاله فنصبها
على الحال من الضمير في يورث والعامل يورث وكذلك ان كانت للوارث
فمعناها وان كان رجل موروث ويكون يورث من اورث بمعنى ورث
والرجل الذي يورث هو الوارث فنصبه على الحال والاولى في كانت
ان يكون تامة على معنى وان حدث او وقع وبقية الاقوال المذكوره
في نصبها ليست بالقوية والله اعلم بالصواب **وقال ايضا ملبيا**
بالقاهرة سنة ثلاث عشرة على قوله تعالى غافر الذنب وقابل التوب
شديد العقاب ذي الطول غافر الذنب لا يستقيم ان يكون صفة لقوله
من الله العزيز العليم لان غافر الذنب وقابل التوب معناه انه يغفر الذنب
ويقبل التوب قال الله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا وقال وهو
الذي يقبل التوبة عن عباده فيكون في معنى الحال او الاستقبال
فيكون اضافته غير محضة فيكون نكره واجيب عن ذلك بان غافر
الذنب على معنى ثبوت ذلك له واذا كان على معنى ثبوت ذلك له فهو
بمعنى المضي فتكون اضافته محضة ويفيد التعريف فيصح وصف
المعرفة به وهذا الجواب وان كان سديدا في غافر الذنب وقابل التوب
الا انه لا يمكن مثله في شديد العقاب لان شديد العقاب لا يكون
اضافته الا غير محضة على كل حال لانه صفة مشبهة فلا يفرق بين
ماضيه وغيره بخلاف اسم الفاعل فلا يكون الا نكره فيبقى الاعتراض
قائما فحكم بعض النحويين بان شديد العقاب بدل بعد ان حكم بان
ما قبله صفات بالوجه الذي ذكرناه واختار بعضهم بان يكون غافر
الذنب من اول الامر بدلا كراهة ان تخالف بين الصفات فتجعل بعضها
صفة وبعضها بدلا واجري البواقي عليها بدلا فكانه قال من الله العزيز
العليم من رب غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب وفي هذه
الصفات اشكال اخر وهو قوله ذي الطول فانه معرفه فلا يحسن ان
يكون صفة لقولك من الله لانك فصلت بينه وبينه بالبدل ولا يحسن
ان يكون صفة للبدل لانه نكره وذي الطول معرفه فالاولى ان يقال
هو بدل ايضا ثان من البدل الاول كانه قال من الله العزيز العليم
من رب غافر الذنب من الله ذي الطول وعلى هذا يستقيم ولكن بتقدير
بدل بعد بدل والله اعلم بالصواب **وقال ايضا** هذه من
خطه سالته عنها بالقاهره سنه ثلاث عشره وستمايه فكتبها بيده
الكريمه على قوله تعالى واما الذين فسقوا فماواهم النار الى قوله ذوقوا
عذاب النار فان قيل لم اعيد ذكر النار ظاهرا ولم يستغن بالضمير
عن الظاهر لتقدم الذكر في قوله فماواهم النار فالجواب من وجهين احدهما
ان سياق الايه التهديد والتخويف وتعظيم الامر وفي ظاهر لفظ النار
من ذلك ما ليس في الضمير الا ترى الى قوله لا ازال الموت يسبق الموتى
نغص الموت ذا الغنى والفقيرا ومثل ذلك في جعل الظاهر موضع
الضمير لغرض في مساق الكلام وان اختلف المساقان قوله تعالى

انا لا نضيع اجر المصلحين وانا لا نضيع اجر من احسن عملا ومثل ذلك
في القران كثير والوجه الثاني ان الجمله الواقعه بعد القول حكايه
لما يقال لهم يوم القيمه عند ارادتهم الخروج يوم القيمه من النار فلا
يناسب ذلك وضع الضمير موضع الظاهر لان القول لهم انما هو
بذكر النار وليس قولهم حينيذ متقدما عليه ذكر النار حتى يقال لم يات
ضمير وانما اتفق ذكر النار قبلها هاهنا عند ذكر الجمله التي قبلها خبرا
عن احوالهم فلما سيق بعدها الاخبار بما يقال لهم في الاخره ذلك
الوقت ذكر الكلام على استقلاله الا ترى انك لو قلت حاني غلام زيد وقوع مع
وقلت له سافر زيد لم تحسن الضمير هنا موقع الظاهر وان تقدم الذكر
وسببه ما ذكرناه والله اعلم بالصواب وقال ايضا ملخصا بالفاهره
سنه ثلاث عشره على قوله تعالى قل هو للذين امنوا هدي وشفا
والذين لا يومنون في اذانهم وقر وهو عليهم عما يجوز ان يكون محفوضا
عطفا على قوله للذين امنوا وقوله في اذانهم وقر مرفوع على العطف على
قوله هدي وفي اذانهم بيان لمحل الوقر لا خبر للمبتدا الذي هو وقر
لان والذين لا يومنون في اذانهم وقر عطف على قوله للذين امنوا هدا
وشفاء فلا بد ان يكون موافقا له في الاعراب فيجب ان يكون المعطوف
على الذين مخفوض والمعطوف على هذا مرفوع بالابتدا ويكون المخفوض
مع تقدير خافضه هو الخبر كما ان الاول كذلك والا لم يكن معطوفا
عليه ولا يستقيم ان يقال اجعل في اذانهم وقر جملة في موضع رفع معطوفة
على هدي لانه يودي الى ان يكون للمبتدا جملة ولا يكون ذلك اذ
المخبر عنه لا يكون جملة ابدا ويلزم من هذا التقدير ان يكون عطفا
على عاملين ومثل هذا من العطف على عاملين جايز عند المحققين
المتاخرين كقولك في الدار زيد والحجره عمرو وما كل سوداء تمره ولا بيضا ط مع
شحمه وتظايره وهو كثير ولا يجوز ان يكون والذين لا يومنون مبتدا ويجوز
وخبره محذوف تقديره هو في اذانهم وقر على ان يكون المبتدا الثاني

يحذف وخبره وقر وفي اذانهم بيان لمحل الوقر ولا تكون الوقر مبتدا
بهذا التقدير لانه قد قدر هو فاذا جعلت في اذانهم وقر مبتدا وخبرا
عن هو لم يستقم اذ لا عايد في الجمله على المبتدا وانما احتيج الى تقدير
هو في هذا الاعراب ليحصل ربط بين الجمله الثانيه والاولى لان
الاولى قوله هو للذين امنوا هدي وشفاء وهو اخبار عن القران بانه
للمومنين هدي وشفا فاذا لم يكن في الثانيه ذكر القران كانت اجنبيه
عنها فلاجل ذلك قدر هو ويجوز ان يكون والذين لا يومنون مبتدا
خبره في اذانهم وقر من غير تقدير هو ويكون العايد على الذين الضمير
في قوله اذانهم ويكون الرابط المحتاج اليه في المعنى تقديره والذين
لا يومنون به وتجوز ان يكون قوله وهو عليهم عما مرتبط بقوله هو
للذين امنوا هدي وشفا فذكر في الجمله الاولى ان القران للمومنين
شفا وفيه عكسه على الذين لا يومنون لان الضمير في عليهم للذين لا
يومنون وتكون الجمله التي هي قوله والذين لا يومنون في اذانهم وقر
معترضه من غير تقدير ضمير كالجمل المعترضه وفيها تقدير ذم
من لم يومن وهو من جمله المعاني الذي سيق الكلام له وتكون هذه
الجمله المعترضه اما على طريق الدعا واما على طريق الاخبار اذ كلا
الامرين في المعترضه جايز وكان اصل الكلام وهو على الذين لا يو
منون عميا فلما قدمت الجمله المعترضه وفيها ذكرهم على الذم او الاخبار بوقر
الاذان استغني عن الاظهار فاضمر في عليهم ذكرهم والله اعلم بالصواب
وقال ايضا ملخصا بدمشق سنه احدى وعشرين على قوله تعالى
ان هذان لساحران قرا ابو عمرو ان هذين لساحران وهي قراه واضحه
ولذلك روي عنه انه قال اني لاستحي ان اقرا ان هذان لساحران ولعله لم
يثبت عنده تواتره وقرا ابن كثير وحفص ان هذان لساحران الا ان ابن
كثير شدد النون ولها وجهان احدهما ما ذهب اليه البصريون ان ان
مخففه من الثقيله وهذان مبتدا والطلان عمل ان لتخفيفها ولساحران

خبر واللام عندهم هي اللام الفارقة بين ان المخففة والنافية فتدخل على
الخبر ان كان بعدها جملة اسميه وعلى ما هو في معناه ان كان بعدها
جملة فعليه ولذلك التزموا ان يكون الفعل الواقع بعدها من الافعال
الداخله على المبتدا والخبر وجوز الكوفيون غيره والوجه الثاني
ما ذهب اليه الكوفيون ان ان نافيه وما بعدها مبتدا واللام بمعنى
الا وما بعدها خبر المبتدا كانك قلت ما هذان الا ساحران وقرا
الباقون ان هذان لساحران وهي مشكله واظهرها ان يقال ان هذا ابني
لانه من اسما الاشاره محامي الرفع والنصب والجر على حال واحده وهي
لغه واضحه ومما يقويها ان اختلاف الصيغ في اللغه الاخرى ليست اعرابا
في التحقيق لوجود علته البنا من غير معارض لان العله في بنا هذا
وهو لا كونها اسم اشاره وهذا كذلك وقد قيل ان ان بمعنى نعم وهذان
لساحران مبتدا وخبر وهو ضعيف من جهه ان ان بمعنى نعم لم يثبت
الا شاذا ومن جهه ان لام الابتدا لا تدخل على الخبر مع كونه مبتدا
واما من قال ان ان فيها ضمير الشان محذوفا والمراد انه هذان لساحران
فاضعف لدخول اللام في الخبر ولان حذف ضمير الشان المذكور لم يثبت
الا شاذا في مثل قولهم ان من يدخل الكنيسه وعلى بتوته فهو ظريف
باتفاق والله اعلم بالصواب **وقال ايضا مليا بدمشق** سنه احدى
وعشرين على قوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجره اقلام والبحر يمده من
قرا والبحر بالنصب فمعطوف على اسم ان ويمده خبرله اي لو ثبت
ان البحر ممدود من بعده لسبعه ابحر ولا يستقيم ان يكون يمده حال
في قراه النصب لانه يودي الى تقييد المبتدا الجامد بالحال لانهما بيان
لهيه الفاعل والمفعول والمبتدا لا عامل ولا مفعول فهو ممتنع ويودي
الى ان يكون المبتدا الاخبر له الا نري انه لا يستقيم ان يكون خبرا الاول
خبره لان الاقلام خبر الاول فلا يستقيم ان يقدر مثلها خبرا له واما
من قرا بالرفع فمعطوف على الفاعل بثبت المراد بعد لو وهو ان

واسمها وخبرها جميعا المقدره بالمفرد المصدر من خبرها ان امكن
والا فقدر كونا فاذا قلت اعجبني ان زيدا ضارب فتقديره ضرب زيد
واذا قلت سرني ان زيدا اخوك فتقديره سرني كون زيد اخاك والتقدير
هاهنا ولو ثبت كون ما في الارض من شجره اقلاما والبحر فالبحر معطوف
على ما هو في معنى الكون المقدر فيمده لا يصح ان يكون خبر الان الفاعل
لا خبر له فيجب ان يكون حالا اي ولو ثبت البحر في حال كونه ممدودا
بسبعه ابحر والمعنى عليه ولا يستقيم ان يقال ان البحر معطوف على
موضع ان لان العطف على الموضع في ان شرط ان يكون مكسوره مثل
ان زيدا قايم وعمرو او في تاويل المكسوره في الاصل مثل علمت ان زيدا
قايم وعمرو ومثل ان الله بري من المشركين ورسوله لوقوعه بعد قوله
واذان بمعنى واعلام فكان بمثل قولك علمت ان زيدا قايم وعمرو وانما لم
يعطف على المفتوحه لفظا ومعنى لانها واسمها وخبرها بتاويل
جزو واحد مشترك لان فلو ذهبت تقدر ان في حكم العدم لاختلت
موضوعها بخلاف ان المكسوره فانها لا تغير المعنى فجاز تقدير عدمها
لكونها للتاكيد المحض كما جاز تقدير عدم الباء الموكده في قولك
فلسنا بالجبال ولا الحديدا والله اعلم بالصواب **وقال ايضا**
مليا بدمشق سنه احدى وعشرين على قوله تعالى كلما ارادوا
ان يخرجوا منها من غم يجوز ان يتعلق قوله من غم بخرجوا اي يخرجوا
من اجل الغم ويجوز ان يتعلق بارادوا اي كلما ارادوا من اجل الغم
ان يخرجوا فاخر عن مفعول ارادوا والاصل المفعول اولي بالتقديم ويجوز
ان يكون بدلا من قوله منها بدل الاشتمال والضمير محذوف للعلم به
اي من غم فيها وشبهه والله اعلم بالصواب **وقال ايضا مليا**
بدمشق سنه احدى وعشرين على قوله تعالى ومن اظلم ممن كتم
شهاده عنده من الله يجوز ان يتعلق من الله بكتم ويكون الكتمان
كنايه عن الاداء الذي اوجبه الله لكتمانها عن الله ويجوز ان يتعلق بما

تعلق به عنده اي شهاده حاصله عنده من الله علي معنيين احدهما ان
يراد انها من قبيل الشهادات التي حصلت من الله واجبا اداوها والثاني
علي معني انها شهاده حصلت من اخبار الله تعالي وما اخبر الله تعالي
به فهو حق وكتمان الشهاده اثم ولما احتمل ما تقدم كان اخباره موجبا
للعلم بخبره فهي شهاده من اخبار الله فاذا كتمها كتم شهاده حاصله عنده
من اخبار الله ويجوز ان يقدر من الله متعلقا بمحذوف غير متعلق عنده
والمعني سواء والله اعلم بالصواب **وقال ايضا فلميا بدمشق**
سنه احدي وعشرين علي قوله تعالى واذ اخذ الله ميثاق النبيين لما
اتيتكم الي اخرها قيل المراد ميثاق النبيين من غير حذف مضاف وقيل
المراد ميثاق امم النبيين واللام في لما بالفتح هي اللام الموطيه للقسم
المراد وان كان القسم مفهوما من اخذ الميثاق ايضا ولذلك يحكي ما يجاب
به القسم الاخباري تاره والطلبي اخري فمثال الاول واذ اخذنا ميثاقكم
لاتسفكون دماكم ومثال الثاني واذ اخذنا ميثاقكم ورفعنا فوقكم الطور
خذوا ما اتيناكم وما في قوله لما شرطيه منصوبه باتيتكم لانه مسلط عليه
تسلط المفعوليه كقولك اي شيء اتيتك فاقبله ومن كتاب وحكمه تبيين
للموتي وقوله ثم جاءكم رسول معطوف علي فعل الشرط وقوله لتومنن
هو في المعني جواب القسم وجواب الشرط الا انه اذا تقدم القسم علي الشرط
روعي القسم المقدم وجعل اللفظ له علي ما يستحقه جواب القسم كقوله
لاين اخرجوا لا يخرجون معهم ولين قوتلوا لا ينصرونهم ولين نصروهم
ليولن وجميع ما في القران والكلام الفصيح علي هذا ولذلك التزم في
الشرط المؤخر عن القسم المصدر ان يكون فعله لا يقبل الجزم بالشرط
كما تقدم في مواضع كراهه ان يعمل حرف الشرط في اول الفعلين مع
جعل الجواب لغيره فقصدوا ان يانوا به غير عامل في الموضع الذي
جعلوا الجواب في اللفظ لغيره واما لواتي القسم بعد الشرط فجايز
جعله للشرط وجعله للقسم فاي اجعل للشرط جعل القسم معترضا

كقولك ان تكرمني والله اكرمك واذا جعلته للقسم جعلت القسم وجوابه
جوابا للشرط فتجب ان تقول ان تكرمني فوالله لاكرمنك لانه موضع تحب فيه
دخول الفاء اذا قصد به جواب الشرط ويجوز ان يكون لما موصوله فتكون
في موضع رفع بالمبتدا والضمير المحذوف قوله لما اتيتكموه ومن كتاب
علي معناه ثم جاءكم معطوف علي الصله والعايد منه علي الموصول محذوف
لان الجمله المعطوفه علي الصله مشروط فيها من الضمير ما يشترط في الصله
فيكون المعني عنده او بعده او يكون قوله لما معلم سد مسد الضمير
لانه بمعناه ويكون قوله لتومنن خبر المبتدا ويجوز الاخبار عن المبتدا
بالجمله القسميه كقولك زيد لتضربنه واما من قرا بالكسر فهي لام التعليل
لقوله لتومنن به ولتنصرنه من حيث كان مطلوبا في المعني ويكون ما
مصدريه او موصوله اي امنوا بكتابي وانصار رسولي لاجل اتياني
اياكم الكتاب والحكمه او لاجل الذي اتيتكموه من الكتاب والحكمه او لقوله
واذ اخذ الله اي اخذ ميثاقهم لاجل ما فضلناهم به من ايتاء الكتاب
والحكمه وجاء علي لفظ الخطاب لانهم اذا اخذ ميثاقهم كانوا مخاطبين
فجاء علي الحكايه لقوله واذ اخذنا ميثاق بني اسرايل لا تعبدون الا الله
وهي قراءه الاكثرين واما من قرا بالتاء فلمجيئه بلفظ الغيبه وهو قوله
بني اسرايل والله اعلم بالصواب **وقال ايضا فلميا بدمشق**
سنه احدي وعشرين علي قوله وان كلا لما ليوفينهم ربك اعمالهم
قرا نافع وابن كثير وان كلا لما بتخفيف ان ولما وقرا حفص وابن
عامر وحمزه وان كلا لما بالتشديد في ان ولما وقرا ابو بكر وان كلا
لما بتخفيف الاول وتشديد الثاني وقرا ابو عمرو والكسائي وان كلا
لما بتشديد الاول وتخفيف الثاني وهي واضحه الاقراء ان عامر وحمزه
وحفص فانها مشكله ودونها في الاشكال قراءه ابي بكر اما من قرا
وان كلا لما وهي قراءه ابن كثير ونافع فان مخففه من الثقيله وكلا منصوب
بها علي احدي اللغتين في الاعمال والالغاء وهي لغه فصيحه واللام

هي اللام الفارقة وما زايدة او بمعنى الذي وليوفينهم جملة في موضع خبر ان
واللام فيها لام القسم وحسن زيادة ما على القول بانها زايدة لما قصد
الى جعل ليوفينهم جواب قسم فلم يحسن اجتماع اللامين اللام الفارقة
ولام جواب القسم فلولا ما لقيل ليوفينهم فزيدت ليفرق بينهما او صلة
لما ان جعلناها موصولة كانه قيل وان هؤلاء الذين والله ليوفينهم ربك
اعمالهم واما قراه ابي عمرو والكسائي فلان كلا اسم ان وهو واضح والكلام
في لما ليوفينهم كالكلام في قراه نافع ومن معه سواء الا التخفيف والتشديد
في ان واما قراه ابن عامر وحمزه وحفص وهي المشكلة فقيل لما
مصدرة من قوله اكلا لما اي وان كلا جميعا ثم حذف التنوين اجرا
للوصل مجرى الوقف وهو ضعيف لاستعمال لما في هذا المعنى بعيد
وحذف التنوين من المنصرف في الوصل ابعد وقيل اصله لمن ما
فادغمت النون في الميم فاجتمع ثلاث ميمات فاستثقل اجتماع الامثال
فحذفت الميم الاولى فبقي لما وهذا بعيد لا ينبغي ان يحمل عليه كتاب الله
فان حذف مثل هذه الميم استثقالا لم يثبت في كلام ولا شعر فكيف يحمل
عليه كتاب الله وقيل لما فعلى من اللم ومنع الصرف لاجل الف التانيث
والمعنى فيه مثل معنى لما المنصرف وهذا بعيد اذ لا يعرف لما فعلى
بهذا المعنى ولا بغيره ثم كان يلزم هاولاء ان يميلوا المن امال وهو
خلاف الاجماع وان يكتبوها بالياء وليس ذلك مستقيما ولو قيل ان
لما هذه هي لما الجازمة حذف فعلها للدلالة عليه لما ثبت من جواز
حذف فعلها في قولهم خرجت ولما وسافرت ولما ونحوه وهو سايغ
فصيح فيكون المعنى وان كلا لما يهملوا او لما يتركوا لما تقدم من
الدلالة عليه من تفصيل المجموعين لقوله فمنهم شقي وسعيد ثم ذكر
الاشقيا والسعدا او مجازاتهم ثم بين ذلك بقوله ليوفينهم ربك اعمالهم
وما اعرف وجها اشبه من هذا وان كانت النفوس تستبعده من
جهة ان مثله لم يقع في القران والتحقيق بان اي استبعاده لذلك

واما قراه ابي بكر فلها وجهان احدهما الوجوه المذكورة في قراه ابن عامر
فيكون ان مخففة من الثقيلة في قراتهم والوجه الثاني ان تكون ان نافية وتكون
كلا منصوبا بفعل مضمر تقديره وان ارى كلا او وان اعلم ونحوه ولما معنى
كلا الا لقوله ان كل نفس لما عليها حافظ ومن ها هنا كانت اقل اشكالا
من قراه ابن عامر لقبولها هذا الوجه الذي هو غير مستبعد ذلك الاستبعاد
وان كان في نصب الاسم الواقع بعد حرف النفي استبعاد ولذلك اختلف
في مثل قوله الا رجلا جزاه الله خيرا هل هو منصوب بفعل مقدر
او نون ضرورة فاختار الخليل اضمار الفعل واختار يونس التنوين
للضرورة والله اعلم بالصواب وقال ايضا ملخصا مدمشق سنه
ثماني عشره على قوله تعالى قال انك من المنظرين الى يوم الوقت المعلوم
ان قيل كيف اضيف يوم الى الوقت والمراد به الوقت فيودي الى ان يكون
الى وقت الوقت المعلوم وكان قوله الى الوقت المعلوم يفيد ذلك والجواب
من اوجه احدها ان يكون المراد بالوقت المعلوم النفخ في الصور فكانه
قال الى وقت النفخ اما على ان يكون الوقت المعلوم غلب علما عليه واما
على حذف مضاف اي الى يوم النفخ الوقت المعلوم الثاني ان يكون المراد
بالوقت المعلوم القيامه فيكون مثل قوله الى يوم القيمه اما على حذف
مضاف واما على ان يكون علما في الوجهين المتقدمين والوجه الثالث
ان يكون المراد بالوقت المعلوم النفخ والمراد بيومه يوم القيامه وا
اليه لما بينه وبينه من الملابسة لانه علامة عليه وسبب اليه والرابع
ان يكون المراد بالوقت المعلوم يوم القيمه والمراد بيومه يوم النفخ
واضيف يوم النفخ الى يوم القيامه لملابسته له وسببيته عليه وبهذه
الاوجه يندفع الاشكال ويندفع معنى اضافة يوم الى الوقت والله
اعلم بالصواب وقال ايضا ملخصا مدمشق سنه ثماني عشره على
قوله تعالى لابتين فيها احقابا الظاهر انه حال من الموصول وهو
الالف واللام لا من الضمير في اصله وان كان مدلولها في المعنى ذلك

ضيف

واحدة الا انه لما اختلف عاملها صح تقييد الموصول بمثل هذه الحال
ولم يصح تقييد الضمير فالعامل فيه الاستقرار العامل في الجار والمجرور
لانك لو جعلته حالا من الضمير في الطاغين لوجب ان يكون العامل
طاغين فيلزم ان يكونوا طاغين في حال كونهم لابثين فيلزم ان يكون
معناه طغوا في حال لبثهم وهو غير مستقيم لانهم لم يطغوا في حال اللبث
ولان الطغيان المراد ما كان في الدنيا واللبث في الاخرة فكيف يستقيم
تقييد ما مضى بحال واذا جعل حالا من الموصول كان المعنى استقرت
للذين كانوا طاغين في حال كونهم لابثين اي في حال كون الذين كانوا
طاغين لابثين لانهم طغوا لابثين وتما تحقق ذلك ان رجلا لو ضرب
غلامه وهو كافر ثم جاء بعد ذلك اليك وهو مسلم فان قلت جاءني
الضارب كافرا كان حالا من الضمير وان قلت جاءني الضارب مسلما علمت
انه حال من الموصول اذ لم يضرب في حال كونه مسلما وانما جاء في
حال كونه مسلما فلذلك هذا سواء ويجوز ان يكون خبرا بعد خبر
لكان على مذهب الكوفيين كانه قيل كانت جهنم لابثا الطاغون احقابا
فلما تقدم ذكر الطاغين وجب اضماره وهو جار على غير من هو له لانه
جار على جهنم خبرا وهو في الحقيقة للطاغين فمن جوز جرى الصفة
على غير من هي له من غير ابراز الضمير فجايز ان يكون هذا منه ومن لم
يجوزه لم يجوز ان يكون منه ولو كان منه عنده لوجب ان يقال لابثا
فيها هم احقابا ويجوز ان يكون منصوبا بفعل مقدر مستأنف من باب
الاختصاص باضمار اعني او اذم اي اعني قوما لابثين او اذم قوما
لابثين وشبهه والوجه هو الاول والله اعلم بالصواب وقال ايضا
مليا بدمشق سنة ثماني عشرة على قوله تعالى يا ايها المزمل قم الليل
الا قليلا نصفه ان جعل نصفه بدلا من قليلا ففيه اشكالان احدهما
ما يلزم من ان يكون النصف قليلا لانه بدل الكل من الكل فيجب ان
يكون الاسمان صالحين وليس النصف قليلا بالنسبة الى الكل والاشكال

الثاني انه يودي الى استثناء غير الاقل وهو ممنوع عند كثير من النحويين
والفقهاء وان جعل بدلا من الليل ادي الى ان يكون المبدل منه مقصودا
غير مقصود لان الاستثناء منه يشعر بانه مقصود وكونه مبدلا منه يشعر
بانه غير مقصود وهو ممتنع والجواب ان يكون على احد وجهين اما
بدلا من الليل وقولهم ان الاستثناء يشعر بانه مقصود ليس بمستقيم
فان الاستثناء انما يكون باعتبار المفرد ان عند اهل التحقيق لا باعتبار
التركيب واذا كان كذلك فلا مناقضة بين كونه مستثنا منه ومبدلا
منه الا ترى انك لو قلت اكرم بني فلان الا فلانا بعضهم او علمانهم لكان
جايزا نعم يلزم ان يكون البدل راجعا الى المبقى بعد الاستثناء لا الى
اصل المستثنى منه والاوقع الاستثناء لغوا فيكون نصفه للليل المستثنى
منه القليل لا الليل بكماله فيرجع الى دون النصف ويكون قوله او
انقص منه قليلا او انقص من هذا النصف الذي هو اقل من النصف فيصير
في التقدير ثلثا او انقص من النصف الاصلي قليلا فيكون ادنى من النصف
ويكون او زد عليه على المعنيين المذكورين فيصير المعنى الاول في معنى
النصف المكمل والمعنى الثاني في معنى اكثر من النصف وعلى هذين
المعنيين قرئ ادنى من ثلثي الليل ونصفه وثلثه بالخفض عطفا على
ثلثي الليل فيكون المعنى اقل من نصفه واقل من ثلثه وبالنصب عطفا
على ادنى فيكون المعنى نصفا مكملا وثلثا مكملا والوجه الثاني
ان يكون الا قليلا استثناء من نصفه مقدرا عليه لزوم ما يرى الا ترى فيكون التقدير
قم نصف الليل الا قليلا موافقا لقوله ونصفه بالخفض او انقص منه قليلا يعني
من النصف المستثنى منه فيكون موافقا لثلثه وثلثه بالنصب والخفض جميعا
لان اقل من النصف بقليل يجوز ان يكون ثلثا ويجوز ان يكون اقل وقوله
او زد عليه او زد على النصف المكمل فيكون موافقا للقراءتين جميعا لان اكثر
من النصف يجوز ان يكون ثلثين ويجوز ان يكون اقل منهما هذا كله اذا لم
يجعل نصفه بدلا من قليلا فان جعل نصفه بدلا من قليلا وصح اطلاق

القليل عليه كان المعنى قم الليل الا نصفه اي قم نصفه فيكون موافقا
لقراه نصفه بالنصب وقوله او انقص منه قليلا اي او انقص من النصف
وهو مكمل على كل تقدير فيكون موافقا للنصب والخفض في ثلثه
لان اقل من النصف يجوز ان يكون ثلثا ويجوز ان يكون اقل من الثلث
وموافقته للخفض في نصفه واضح ويكون قوله او زد عليه او زد على النصف
المكمل فيكون موافقا لقوله ادنى من ثلثي الليل لا موافقا لما بعده في
نصب ولا خفض والله اعلم بالصواب **وقال ايضا مليا بدمشق**
سنة ثماني عشرة على قوله تعالى ام حسب الذين اجترحوا السيات
ان نجعلهم كالذين امنوا وعملوا الصالحات سوآ محياهم ومماتهم في نصب
سوآ اقوال احدها ان يكون مفعولا بعد مفعول نجعل فيكون كالذين
وسوآء في درجة واحدة باعتبار المفعول الثاني كما تقول جعلت زيدا
عالما كريما فعالما كريما وشبهه ولو تعددت الآفا مفعول ثاني لان
الجميع في معنى واحد باعتبار تعلق الجعل به وهي كاخبار المبتدا اذا
تعددت فيكون التقدير احسب المجترحون ان نجعلهم مماثلين مستوين
في الحياة والممات اي هذا لين بكائن ويجوز ان يكون سوآ حالا من
الذين امنوا ويكون المفعول الثاني كالذين وحده ومماتهم في حيزه اي
احسبوا ان نجعلهم مماثلين للمومنين في حال كون المومنين مستويا
محياهم ومماتهم وهذا اذا كان المعنى على ان المومنين قصد الى انهم
مستو محياهم ومماتهم على معنى انهم لا يعذبون بعد الممات كما لا يعذبون
في الحياة فاما اذا قصد ان الكفار هم الذين استوا محياهم ومماتهم على
معنى انهم لا ينعمون بعدها كما ينعموا بحنه في الحيوة فيكون
الاعراب على غير ذلك وهو ان سوآ يتعين لان يكون حالا من الضمير
في نجعلهم لان المراد ان حالهم قد استوت في حال حياتهم وموتهم فيصير
المعنى احسبوا ان نجعلهم في حال كونهم استوى محياهم ومماتهم لانهم
ثابتون على هذه الحال مماثلين للذين امنوا وعملوا الصالحات الذين

هم في الاخرة في الجنة وعلى هذين المعنيين تجري قراءة الرفع في قوله
سوآ محياهم ومماتهم هل الضمير في محياهم للمومنين فيكون على المعنى الاول
او للكافرين فيكون على المعنى الثاني ومحياهم ومماتهم فاعل لستوآ على
التقديرين ويجوز ان يكون محياهم ومماتهم بدلا من الضمير في نجعلهم
على انه بدل الاشتمال اي احسبوا ان نجعل محياهم ومماتهم سوآ مثل
الذين امنوا اي مثل محيا ومات الذين امنوا وعملوا الصالحات ويجوز
ان يكون سوآ منصوبا على المصدر بما تضمنه التشبيه في كالذين اي
نجعلهم مماثلين للذين امنوا مماثلة متاكدة عبر عنها بالاستوآ المتاكد
المثلية فيها فيجب ان يكون محياهم ومماتهم غير مرتفع به اذ المصدر
المنصوب على انه مفعول مطلق لا يعمل فيكون ما بعد لا من الضمير
في نجعلهم والما ظرفا اي في محياهم وفي مماتهم اي زمن الحيوة وزمن
الموت والما بعد لا من الذين امنوا ويكون المعنى ان نجعلهم اي ان نجعل
حيا تهم وموتهم كحيوة الذين امنوا وموتهم والله اعلم بالصواب
وقال ايضا مليا بدمشق سنة سبع عشرة على قوله تعالى
قل ارايتم ان اتاكم عذابه بياتا او نهارا ماذا يستعجل منه المجرمون
قيل معنى ارايتم التعجب اي ما اعجب امركم اذا اتاكم العذاب واستعمل
ارايت في هذا المعنى لملازمة الرويه فيما يعظم وقعه حتى صار في
المعنى كانه ما اعجب فيكون جواب الشرط مستفادا مما في معنى ارايتم
اي اذا اتاكم العذاب فما اعظم امركم ويكون قوله ماذا يستعجل منه
المجرمون تقريرا لما ارتكبوه مما يودي الى سوء منقلبهم الذي يعظم امره
حتى يتعجب منه لان العذاب الذي استعجلوه هو المفضي بهم الى الحال
الشنيعة التي لا مخلص لهم منها فيحسن الابتدا على هذا بقوله ما
ذا يستعجل واخرج الكلام مخرج الغيبة بقوله المجرمون وان كان
المعنى على ماذا تستعجلون تنبيها على ابانة الصفة التي بنشا التحرز منها وهو
الاجرام وهو باب من بديع الكلام وقيل معنى ارايتم اي اخبروني واستعمل

ارايتم في هذا المعنى لكثرته في النحو والنحو يستلزم لطلب الخبر فيكون
جواب الشرط مستفادا من معنى ارايتم ويكون ما يستحدث مفعولا لمعنى
اخبروني والمعنى ماذا تصنعون اذا وقع ما تستعجلونه فاستعمل التسبب
موضع المسبب تنبيها على انهم الذين يوقعون انفسهم لتسببهم الى ما لا
مخلص لهم منه فكان احسن لذلك من ذكر المسبب في المعنى المقصود ٥
ويجوز ان يكون جواب الشرط مستفادا من قوله ماذا يستعجل منه
اي لن انالكم فماذا تصنعون ولم يحسن مجيء الفاء وان كان الموضع في
الظاهر على هذا التاويل موضع وجوب لكونه في سياق معنى اخبروني
فجاء الشرط معترضا بين الفعل وبين مفعوله والشروط المعترضة لا فاء
فيها هو في المعنى جوابها كالقسم المعترض كقولك زيد والله قايم ولو قلت
زيد والله لقايم لم يجز وارايتم في الوجه الاول باعتبار التقدير الاصلي
محذوف مفعوله ان كان من رؤية العين كان الاصل ابصرتم انفسكم
او ابصروا هولاء ومفعولاه ان كان من رويه القلب اي اعلموا هولاء جاهلا
او اعلموكم جاهلا وعلى التقدير الثاني ماذا يستعجل ثم اخرج عن
المعنى الاصلي الى ما ذكرناه من المعنيين والله اعلم بالصواب
وقال ايضا مما بدمشق سنة سبع عشرة على قوله تعالى
وقال الذين لا يعلمون لولا يكلمنا الله او تاتينا اية كذلك قال الذين لا
يعلمون مثل قولهم ان حصل كذلك نصبا على المصدر بقال التي بعدها
بقي قوله مثل قولهم غير متصل لكونه في المعنى تكرارا والفعل لا يتعدى
الى متعلقين بمعنى واحد من وجه واحد لانه لا يقتضيه فلا يتعدى
اليه وانما يتعدى الفعل الى ما يقتضيه الا ترى انك لو قلت ضربت
زيدا عمرا لم يجز لانه لا يقتضي مفعولين وان جعل مثل قولهم هو المنصوب
على المصدر بقي كذلك غير متصل وان جعل كذلك من تمة قوله
وقال الذين لا يعلمون او خبر مبتدا تقديره الامر كذلك بقي ما بعده
من قوله قال الذين غير مرتبط بما قبله والجواب ان قوله مثل قولهم

يجوز ان يكون بدلا من قوله كذلك ولا يكون في المعنى تكريرا لوقوع الاول
مبهما والثاني مبينا كقولك هذا زيد يقول كذا وكذا فزيد بدل من
هذا وانما يكون تكريرا لو كان مبينا مثله اما اذا كان في الاول هذا
للابهام جاز التكرار كما جاز في امثاله ويجوز ان يكون قوله كذلك
تقريرا لما يذكر من الاشيا التي يقصد المتكلم تصديقها كقولك وقد
قيل لك سمع منك زيد كذا وكذا على صفة كذا وكذا فتقول سمع مني
كذلك وكقولك وقد ذكرت اشياء الامر كذلك وليس ثم في الحقيقة
مشبه ومشبه به وانما تقريره انه لما ذكر تلك الاشيا المتقدمة وصارت
متصورة في الذهن كمن فهمها قال المصدق لها هي كذلك او الامر كذلك
مشبها للقضية المذكورة بما يتصوره السامع في ذهنه اذ معنى الصدق
في الحقيقة كون الخبر على وفق ما فهم فصح التشبيه بهذا الاعتبار ويجوز
ان يكون ورد تقريرا لهذا المعنى تتمة لما بعده ويكون مثل قولهم نعتا
لمصدر محذوف اي قولا مثل قولهم ويكون كذلك تقرير التشابه بين
ما ذكر وبين ما تقرر في الذهن على ما مثل به فيما تقدم ويجوز ان يكون
خبر مبتدا محذوف تقديره الامر كذلك ولا يلزم نفي الارتباط لان
امره بوجود كذلك وعلمه على سواء لانه معلوم له في الحقيقة ويجوز
ان يكون من تتمة قوله وقال الذين لا يعلمون على الوجه الذي ذكرناه في
تشبيه ما ذكر بما استقر في الذهن وفايدته في التحقيق تقدير ما ذكر
وتحقيقه وانه على طبق ما ذكر من غير مبالغة ولا نقصان في معناه
ولا يلزم منه قطع ارتباط لما ذكرناه والله اعلم بالصواب ٥ وقال
ايضا مما بدمشق سنة سبع عشرة على قوله تعالى ولا تموتن الا
وانتم مسلمون ان قيل كيف نهي عن الموت وليس الانكفاف عنه من مقدوره
وانما ينهى عما للمكلف تركه والجواب من وجهين احدهما انا نقول
ان النهي طلب لانتفا الفعل وانتفا الفعل ليس بفعل فالنهي واقع
عما للمكلف توصل الى انتفايه وهو الموت في حال غير الاسلام ٥

اذ لم ينه عن الموت مطلقا وانما نهى عن الموت في حال غير حال الاسلام
وذلك مما يتوصل اليه بالثبوت والدوام على الاسلام فينتفي المنهي عنه
على الوجه المطلوب الثاني وان سلمنا ان النهي طلب للترك والترك فعل
فالنهي عنه في التحقيق مزايلة الاسلام ومفارقته فمعناه اثبتوا على
الاسلام حتى يتسلم الموت ولما كان الموت هو غاية هذا المطلوب
اخذ فعله وصير كانه المنهي عنه تنبيها على ان المقصود دوام ذلك
اليه فهو من باب النهي عن المسبب والمراد السبب لان مفارقته للاسلام
سبب لموته على غيره ولما كان المقصود ذلك المسبب على تلك الحال
جعل الفعل المنهي عنه تنبيها على هذا المقصود والله اعلم بالصواب
وقال ايضا مليبارية سنة خمس عشرة على قوله تعالى
من بعد وصية يوصي بها او دين انما قدمت الوصية على الدين والدين
اقوى من الوصية وتقدمه ما هو اقوى هو الوجه والجواب ان حكمها
في كلام العرب والقران حكم الاستثنا في ان ما بعد ما يرفع ما قبلها
والدليل على ذلك قوله تعالى يقاتلونهم او يسلمون فان الاسلام رافع
للمقاتلة فكانه قال يقاتلونهم الا ان يسلموا وان لم يسلموا فكذلك
هذه الاية فكانه قال من بعد وصية يوصي بها الا ان يكون دينا فلا
تقدم والله اعلم بالصواب وقال ايضا مليبارية بغزة سنة ست
عشرة على قوله تعالى وان لم تفعل فما بلغت رسالته فقال العرب
لا تقول ان لم تفعل فما فعلت فقال عنه جوابان احدهما ذكره
الزمخشري والجماعة وهو انهم قالوا معناه يا ايها الرسول بلغ جميع
ما انزل اليك وان لم تفعل يعني تبليغ الجميع فما بلغت رسالته لانه اذا
لم يبلغ الجميع فما بلغ على الحقيقة والثاني وهو المختار وهو ان قوله
فما بلغت رسالته وضع موضع امر عظيم فكانه قيل بلغ جميع ما انزل
اليك وان لم تفعل فقد ارتكبت امرا عظيما عبر عنه بقوله فما بلغت
رسالته قال رضي الله عنه ويدل عليه قوله تعالى ومن تاب وعمل

صالحا فانه يتوب الى الله متابا معناه فانه يرجع الى رب عظيم كريم
عبر بقوله فانه يتوب الى الله متابا عن ذلك كما يقول الرجل اذا جئت
الي فقد جئت الي حاتم معناه الي رجل كريم يعطي والا فقوله فانه يتوب
الي الله متابا ظاهره كظاهر وان لم تفعل فما بلغت والله الموفق للصواب
وقال ايضا مليبارية بدمشق سنة سبع عشرة على قوله تعالى
ليجزي الله الصادقين بصدقهم ويعذب المنافقين ان قيل كيف يكون
تصديق المومنين المتقدم علة لجزا الصادقين وتعذيب المنافقين
فالجواب انه قد تقدم ذكر صدق المومنين ونفاق الكافرين بقوله من
المومنين رجال صدقوا وقوله في المنافقين واذ يقول المنافقون
والذين في قلوبهم مرض ما وعدنا الله ورسوله الا غرورا ثم اتصل
الكلام الى قوله ليجزي الله فبين للفعلين المختلفين للفعلين المختلفين
والمراد التفصيل فيكون المراد صدق المومنون ليجزيهم الله وكذب
المنافقون ليعذبهم الله ويجوز ان يكون متعلقا بفعل مقدر دل عليه
ما قبله كانه قيل قضى الله بذلك ليجزي الصادقين ويعذب المنافقين
وهو احسن الامرين احدهما انه فعل واحد معلل بالقضيتين جميعا
والاخر انه يكون التعليل على ظاهره وفي الاول لا يكون على ظاهره
بل يكون في الصادقين على ظاهره وفي المنافقين على ان يكون
للعاقبة لان المنافقين لم يقولوا ذلك لقصد ان يعذبوا فيحمل على
احد ثاويلين اما استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه جميعا او اما
استعماله على المجاز فيهما جميعا والله اعلم بالصواب وقال
ايضا مليبارية بالقاهرة سنة اثنتي عشرة على قوله تعالى ولنبلونكم حتى
نعلم المجاهدين منكم والصابرين قوله حتى نعلم العلم يطلق باعتبار
الرويه والتي لا يرى حتى يقع والثاني ان العلم بمعنى المجازاة فكانه
قال حتى نجازي المجاهدين منكم والصابرين ومعنى الابتلا ان الله يفعل
بنا فعلا يشبه بلا من بعضنا لبعض والله اعلم بالصواب وقال

ايضا مليا بالقاهرة سنة خمس عشرة على قوله تعالى ولا تهنوا في
ابتغاء القوم الى قوله وترجون من الله ما لا يرجون قال لا يخلوا اما
ان نقول الاية عامة او خاصة والمراد بالعموم في منكري البعث وعبدة
الاوثان ونصارى العرب واليهود والنصارى فان كانت على ما ذكرناه
كان معنى الكلام ظاهرا وهو انهم لا يرجون جزاء القتال لانهم لا يؤمنون
بالدار الاخرة والمؤمنون بها يرجون شيئين احدهما النصر العاجل
والاخر الثواب الاجل وان قلنا انها خاصة في اليهود والنصارى
لانهم يرجون المجازاة فالمعنى ان هذا الرجاء الذي لهم رجاء وهمي لا
حقيقة له لان الرجاء انما يفيد من مؤمن وقد قامت الادلة على كفرهم
فلما كان هذا الرجاء لا وجود له فيما يرجع الى عدم نفعه نفاه الله
عنهم كما نفى امورا هي فيهم موجودة حسا كالسمع والبصر لما لم ينتفعوا
بها صار وجودها وعدمها على حد سواء قال الله تعالى فما اغنى
عنهم سمعهم ولا ابصارهم ولا افئدتهم الاية والوجه الاول اقوى
وادل على المقصود والله اعلم بالصواب وقال ايضا مليا
بدمشق سنة تسع عشرة على قوله تعالى واذا سمعوا اللغو اعرضوا
عنه وقالوا لنا اعمالنا ولكم اعمالكم سلام عليكم لا نبتغي الجاهلين
اذا ظرف لما يستقبل من الزمان وفيه معنى الشرط غالبا واحترز بذلك
عن مثل قوله والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى واشباهه فانه لا يستقيم
ان يكون فيها معنى الشرط في هذه المحال لانه يلزم ان يكون ما قبلها
هو في المعنى مشروطها ولا يستقيم ان يكون القسم الانشائي مشروطا
لوجوه منها ان الانشاء ثابت فلا يقبل تعليقا ومنها ان المعلق انما
يكون في المعنى خبرا والانشاآت ليست بخبر اخبارا ومنها انا قد
علمنا ان القسم ثابت في قصد المتكلم وما كان كذلك لا يصح تعليقه واللغة
الفصيحة ترك الجزم باذا فيقال اذا تكرمني اكرمك والقليلة الجزم
ولا فرق بين ان يدخل معها ما او لا تدخل واصل اذا ان تدخل على

مل

الامور التي لا بد من حصولها كقولك اذا طلعت الشمس ومن ثم لم يجزموا
بها لكونها قارنت الشرط الصريح في الابهام الا ترى ان متى لما جرت
في الابهام مجرى ان جزموا بها اتفاقا فقالوا متى تكرمني اكرمك وعلى
اللغة الفصيحة لا يقال سمعوا في موضع جزم وعلى الاخرى هو في
موضع جزم وقد اختلف في عامل اذا الشرطية قالكثر هم على ان العا
جوابها واقلهم على ان العامل شرطها وعكسها في القولين في متى
وانما التزم الاكثرون اعمال جوابها لانهم جعلوها على معنى الاضافة
لما كانت في المعنى منسوبة اليه وهو محقق فلما حملوها على الاضافة
بطل ان يكون الفعل المضاف اليه في المعنى عاملا في المضاف لانه لو
عمل فيه لاري ان يكون الشيء عاملا معمولا من جهة واحدة وبيان ذلك
انه اذا كان مضافا اليه الزمان لم يكن عاملا فيه الا من جهة كونه
زمانا له ومعنى كونه زمانا له انه وقع فيه وان اعملنا الفعل في الظرف
فانما نعمله باعتبار انه وقع فيه ومعنى وقوعه فيه كونه زمانا له
فصار المعنى الذي عمل به الاول هو المعنى الذي عمل به الثاني وذلك
ما اردناه وفي متى وشبهها لما لم تكن لعين لم يحكموا بالاضافة ولما
لم يحكموا بالاضافة لم يكن مانع من عمل الفعل في الظرف لزوال المانع
بزوال الاضافة ولم يعتدوا بعمل متى في الفعل جزما لانه عمل بجهة
اخرى غير الجهة التي عمل فيها الفعل الا ترى ان المعنى الذي عملت
به متى كونها تضمنت معنى الشرط والمعنى الذي عمل به الفعل فيها كونها
زمانا له واقعا فيه فصار المعنى الذي به متى غير المعنى الذي عمل
به الفعل واما من عمم ان العامل في الجميع الجواب فليس بجيد لوجوه
احدها انه يصير الجملتين جملة واحدة لان الظرف مع عامله لا يكون
الا جزأ من الجملة وقد فهم ان الشروط جملتان يربط بينهما الشرط
باعتبار الشرطية كما في قولك ان تكرمني اكرمك ومنها ما ثبت من مثل
قوله ايا ما تدعوا فله الاسما الحسنى ومعلوم انه ليس في الجواب

عمل م

ما يصح ان يكون ناصبا ومنها انه يودي الى ان يكون الظرفان المتضادان
واقعا فيها الفعل الواحد في مثل قولهم اذا اكرمتني اليوم اكرمك غدا
ومعلوم انه اذا جعل العامل الجواب وجب ان يكون الاكرام واقعا فيه
وقد علق بغد على معنى وقوعه فيه وقيد الاول باليوم على معنى انه هو
فيجب ان يكون الاكرام الواحد واقعا في اليوم وفي غد جميعا وهو باطل
من حيث المعقول ومن حيث ما فهم من مقصود المتكلم اذ لم يرد ان
الاكرام الجزائي واقع في اليوم وانما من فرق بين اذا ومتى باعتبار التعلق
المتقدم فليس ايضا بالجيد لما ذكرناه فالاولى ان يكون العامل فيهما جميعا
فعل الشرط وما ذكروه من انه مضاف يلزمهم مثله في متى فالذي حسن
منه في متى يقدر مثله في اذا وذلك ان لا يقدروه مضافا بل يقدروه
واقعا فيه كوقوع فعل الشرط في الزمن المذكور معه كقولك ان يضرب
زيدا اليوم اضربه غدا ولا خلاف ان اليوم متعلق بفعل الشرط
فكذلك ها هنا فان زعم انه ها هنا متعين وفي متى غير متعين فليس
بمستقيم لان التعيين ليس في اذا وانما هو في الفعل المذكور بعدها
على معنى انه ليس مشكوكا فيه واما معنى تسببهما جميعا فيهما على
حد سواء فلو قدر في اذا مضافا لوجب ان يكون في متى كذلك الا ترى
ان تسبب الزمان في اذا انكر مني في المعنى كتسببه في قولك متى تكرمني وما
يوضح ذلك ان الذين جزموا باذا اجروها مجرى متى والعامل عندهم
حينئذ فعل الشرط كمتى ومعلوم ان معنى الزمان بالنسبة الى الفعل
مع الجزم كمعناه مع غير الجزم واذا كان المعنى فيهما سواء وثبت ان
لا يكون مضافا في احدهما فليثبت في الاخر واما سمع فمن الافعال
المتعدية الى واحد في التحقيق كقولك سمعت كلاما وشبهه وقد يتوهم
انه متعد الى مفعولين من جهة المعنى والاستعمال اما المعنى فلانه
يتوقف على مسموع منه كما تتوقف السرقة على مسروق منه فالوجه
الذي تتعدى به السرقة الى مفعولين موجود في السماع واما من جهة

الاستعمال فلقولهم سمعت زيدا يقول ذلك وسمعت زيدا قائلا وقوله
تعالى هل يسمعونكم اذ تدعون فلو لا ان الفعل يتعدى الى مفعولين لم يقل
اذ تدعون لان المعنى حينئذ هل يسمعون دعاءكم اذ تدعون وذلك لا
يحسن والجواب عن الاول ان السرقة ليست كالسماع من حيث ان
السرقة لا تعقل باعتبار معناها الذي وضعت له الا بمسروق منه
الا ترى انك لو قدرت شيأ موجودا ليس في يد احد واخذته خفية لا
يقال له سرقة لفقدان المسروق منه بخلاف السماع فانك لو قدرت صوتا
لفهمت معنى السمع بالنسبة اليه وكذلك لو قدرت غافلا عن المسروق منه
لم يفهم معنى السرقة ولو قدرت غافلا عن المسموع منه لم يتعذر معنى السما
وانما المسموع منه بالنسبة الى السمع كالمشموم منه بالنسبة الى الشم
فكما ان الشم لا يتعدى الا الى واحد باتفاق فكذلك السماع واما الجواب
عن الثاني فانهم لما حذفوا المضاف واقاموا المضاف اليه مقامه للعلم
به وجب تقديره باعتبار مرتبته وقرينته لا يكون الاصوتا فذكر بعده
حال بين خصوصية ليست مفهومة من ذلك المتعلق فقائلا ويقول
ذلك في موضع نصب على الحال وليس مثل ذلك سمعت قول زيد قائلا
ولا مثل ضربت زيدا ضاربا بالسوط لانه ها هنا قدر غير الاول وتم
قدر مثله او نوعه فافترقا لذلك ويخرج قوله هل يسمعونكم اذ تدعون
على ان المقدر هل يسمعون اصواتكم وهو ابلغ في المعنى المقصود من هل
يسمعون دعاءكم لانه اذا تحقق انهم لا يدركون نفس الصوت فهم في انتفا
ادراك الدعاء احرى قال واللغو اسم لما لا فايدة فيه من الكلام
فيجوز ان يكون ها هنا مصدرا موصوفا به كانه قيل الكلام اللغو
اعرضوا عنه جوابا لاذا والمقصود من سياق الايه ذكرهم بالرفق
واللين مع المعرفه والايمان وهذه كانت صفتهم لذلك قصدا منهم الى
دعايتهم والتلطف في ارشادهم فيعرضون عما يأتون به من اللغو
ويأخذون فيما يقصدون به ارشادهم وهدايتهم وذلك معلوم من

عوايد الداعين والمدعوين فانهم لو نافروهم من اول الامر لكان سببًا
في اللجاج والعناد واذ الاطفوهم ولانوا لهم في القول وطلبوا لهم اصفه
كان ذلك ادعى الى القبول وانتفا العناد واللجاج وقوله وقالوا انما اعمالنا
انما قدموا ذكر اعمالهم لانها عندهم ليست بالجيدة فقدموها وانتنوا
عاقبة امرها لانفسهم مثل قوله وان كذبوك فقل لي عملي ولكم عملكم
وقدم الخبر في قوله لنا اعمالنا رفعًا من اول الامر لوهم ان يكون منسوبا
الى غيرهم ليقوي المعنى المقصود من جميع وجوهه وقوله سلام عليكم
ليس من باب واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلامًا لان ذلك لم يات في ظاهر
الامر الا مضوبًا لان المعنى المسالمة اي سالمونا ونسالمكم ويجوز ان يكون
منه وعدل الى الرفع كما عدل في التحية الى الرفع في الوجه المختار
ويجوز ان يكون ذلك منهم قصدًا في الدعا لهم الى الارشاد ليكون ابلغ
في المقصود الذي توخوه في الرفق واللين ويجوز ان يكون مستعملا بينها
على معنى الاعراض عن مثل ذلك لانه كثر استعماله في العرف عند المفارقة
فلما قصد الى معنى المفارقة استعمل ما هو مستعمل عندها كما يقول
لمن يأتي بما تكرهه سلام عليكم تريد انك ان دمت على هذا كان سببًا
لمفارقتك وقوله لا نبتغي الجاهلين يجوز ان يكون من خطابهم لهم ولا
يلزم ان يكون في لفظهم ذكر الجاهلين وانما ذكر الجاهلين عند حكايه
قولهم من كلام الحاكي اذ المقصود تعريف الذات المقول لها ذلك للمخاطبين
كما تقول منكرا على انسان ضرب زيدًا لم ضربت هذا الرجل الصالح اذا
كانت صفته تلك عند المخاطب او عند المتكلم ويجوز ان يكون ليس من
خطابهم لهم ولكن قالوه لانفسهم او لغيرهم من المومنين فيجوز ان يكون
لفظ الجاهلين من قولهم ويجوز ان يكون من الحاكي ايضًا على الوجه
الاول ليشتمل ذكر الحكم والعلة بلفظ واحد والحمد كلها في موضع نصب
على المصدر الموقت للقول عند المحققين وفي موضع نصب على المفعول
به في قول الاكثرين والصحيح ان القول غير متعدٍ وان ما يذكر بعده

تلك

من مثل ذلك مصدر والدليل عليه انه لو كان مفعولا به لكان غيره
مما تتوقف عقليته عليه وليس كذلك وبيان انه ليس غيره انك اذا قلت
قلت فقد استعمل دلالة على القول كما انك اذا قلت قعدت فقد دل
على القعود فكما انك اذا ذكرت قعودًا خاصًا لا يخرجه عن المصدرية
في قولك قعدت القرفصا ونحوه فكذلك اذا ذكرت قولا خاصًا
لا يخرجه عن المصدرية وزيد قايم في قولك قلت زيد قايم قول خاص
كالقرفصا بالنسبة الى القعود في كونها قعودًا خاصًا فيجب ان يحكم
عليها جميعًا بالمصدر او بالمفعول ولا قايل بالمفعول لما ذكرناه
فوجب الحكم بالمصدر وانما توهم اولئك المفعولية من وجهين احدهما
حملهم القول على التلفظ والمعلق على المعنى فوجدوا اللفظ باعتبار
المعنى تعلقا والاخر ان توهموا ان القول في تعلقه بالمقول كالعلم
في تعلقه بالمعلوم وذهلوا ان ذلك المتعلق هو نفس القول وانما
يذكر باعتبار خصايصه بخلاف العلم فانه ليس بالمعلوم فافترقا والله
اعلم بالصواب **وقال ايضًا** مليا بدمشق سنة احدى وعشرين
على قوله تعالى افنضرب عنكم الذكر صفحًا ان كنتم قومًا مسرفين الهمزة
للانكار والفا تدل على فعل مقدر قبلها يعطف عليه ما بعدها كان
المعنى فنهملكم فنضرب الذكر اونترككم اوما اشبه ذلك كما قيل في
قوله تعالى افلم يروا الى ما بين ايديهم ان التقدير اعموا فلم يروا الى
ما بين ايديهم ويجوز ان يكون الفا لبيان ان ما قبلها سبب لانكار ما وقع
بعدها الا ترى ان قبل قوله ذكرانهم في الضلال البعيد فنبه بالفا
على ان الضلال سبب لانكارهم لم يروا وكذلك ما قبل هذه الاية
من ذكر الاترال لهداهم سبب لانكار الاضراب عنهم يقال اضربت عن
كذي وضربت كذا عن فلان فمعنى اضربت عن كذي حدت عنه ومعنى
ضربت كذا عن فلان اي منعته عنه جا الرباعي لازما والثلاثي متعديا
وصفحًا منصوب على المصدر لان معنى ضربت الذكر عنه اعرضت صفحًا

بمعنى اعراضا وان كتم بالفتح تعليلا على قراءة ابن كثير وابي عمرو وابن عامر
وعاصم علة للضرب الذي انكر فانكر ان يهملوا بغير تذكير لاجل انهم
من المسرفين فالتعليل للفعل الذي انكر فالانكار اذن متعلق بالفعل
مقيدا بعلته لامع انقطاعه عن علته اذ قد ينكر الفعل باعتبار
تعليل علة ولا ينكر باعتبار اخر كما تقول اتضرب زيدا ان احسن اليك
ولا تقول اتضرب زيدا ان اساء اليك واما قراءة حمزة ونافع والكسائي
بالكسر فشرط يدل على جواب ما تقدمه فانسحب معنى الانكار على ما دل
على جوابه باعتباره فصار بهذا التقدير بمعنى المفتوحة لان المفتوحة
اذا كانت تعليلا معناها ان ما قبلها مسبب لما في حيزها فلذلك
المكسورة اذا كان ما قبلها دالا على جوابها تدل على ان ما في حيزها سبب
لما تقدمها فتحقق ان المعنى في المكسورة انكار الاهمال المسبب عن كونهم
مسرفين لما علق على الشرط فرجعا بهذا التقدير الى معنى واحد والله
اعلم بالصواب **وقال ايضا مليا** على قوله تعالى وما يعزب
عن ربك من مثقال ذرة في الارض ولا في السماء ولا اصغر من ذلك ولا
اكبر الا في كتاب وجه الاشكال في الاثنين ان قوله ولا اصغر من ذلك
ولا اكبر معطوف على قوله مثقال او على موضع من مثقال في يونس
ولذلك قرئ في يونس رفعا وخفضا ولم يقرا في سبا الا رفعا لمجيء مثقال
مرفوعا واذا تقرر ظهور عطف ولا اصغر ولا اكبر على ما قبله وكان
الاستثناء غير منقطع كان قوله في كتاب مبين استثناء مفرغا صفة
لمثقال مستثنى من صفة عامة محذوفة كقولك ما مررت برجل الا في
الدار او مستثنى من متعلق للفعل عام كقولك ما مررت برجل الا في
الدار على معنى ما مررت في مكان من الامكنة برجل الا في هذا المكان
وعلى التقديرين يلزم ان يكون الفعل المنفي قبل الا مستثنى باعتبار
ثبوت ما بعدها الا ترى انك اذا قلت ما مررت برجل الا في الدار كنت
مخبرا عن مرور ثبت لك برجل في الدار او ثبت في الدار لرجل على التقديرين

واذا تقرر ذلك كان المعنى ثبوت العزوب عند ثبوت الكتاب وهو غير
مستقيم اذ ليس المراد انه يعزب اذا كان في كتاب والجواب من وجهين
احدهما ان يقال ان الوقف على قوله في الارض ولا في السماء في يونس
وعلى الارض في سبا ولا اصغر فيها مستانف جاء في يونس على
الوجهين الفصيحين في مثل لا حول ولا قوة ولا حول ولا قوة فالفتح
فيه بناء كالفتح في لا رجل لا علامة للخفض والرفع فيه اعراب على
الابتداء وجاء في سبا على احد الوجهين وهو الرفع لا غير وبهذا
يندفع الاشكال والثاني ان يكون قوله وما يعزب بمعنى ما يخرج الى
الوجود الا في كتاب فلا يلزم ما تقدم من الاشكال اذ المعنى انه تخرج
في كتاب لانه تخفى فيكون ولا اصغر ولا اكبر بهذا التقدير عطفا
على ظاهره ويكون الفتح في يونس علامة للخفض عطفا على مثقال
او على ذرة والرفع عطفا على موضع من مثقال ويكون الضم في سبا
عطفا على مثقال ولم يات الفتح فيه على هذا التقدير اذ ليس قبله
ما يصح عطفه عليه بالفتح والله اعلم بالصواب **وقال ايضا مليا**
بدمشق سنة احدى وعشرين على قوله تعالى ايحب احدكم ان
ياكل لحم اخيه ميتا فكرهتموه الفاء في قوله فكرهتموه مشكلة فانها ان
كانت للسببية احتيج الى ان يقدر معها ما هو سبب لما ذكر بعدها
وان كانت عاطفة احتيج الى جملة تكون هي عقيبها وكلا الامرين ليس
بظاهر في الاية فالجواب انه للسببية لان معنى ايحب احدكم نفي الحب
لان همزة الانكار اذا دخلت على الفعل كان الفعل بعدها نفيا اما
نفي طلب اي نهي كقوله اتاخذونه واما نفي حصول كقوله ايحب احدكم
ولما كان المعنى ما يحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا ذكر ما هو مسبب
عن هذا المنفي وهو تحقق الكراهة وثبوته ويجوز ان يقال انه لما نهى
عن الغيبة شبهها بما هو مكروه من معتادهم وهو اكل لحم المغتاب
ميتا واتى به على صيغة الانكار تنبيها على انه مما لا يفعلونه ثم كان ذلك

التشبيه سببا لذكر تحقق الكراهة فقال بعد ذلك فكرهتموه فكان ذكر
تحقيق الكراهة وثبوتها مسببا عن هذا التشبيه الذي قصد به تاكيد كراهة
ما نهي عنه اذ به تحقق توبيخهم في وقوعهم في الغيبة المشبهة ما يأبونه
ويكرهونه والله اعلم بالصواب **وقال ايضا ملياً بدمشق** سنة احدى
وعشرين على قوله تعالى ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء
الله الوجه فيه ان يكون استثنا مفرغا كقولك لا تجئ الا باذن زيد ولا
تخرج الا مشية فلان على ان يكون الاعم المحذوف حالا او مصدرا فيقدر
الحال لا تخرج على حال الا مستصحبا لذلك وتقدير المصدر لا تخرج
خروجا الا خروجا مستصحبا لذلك كقولك ما كتبت الا بالقلم ولا تجرت
الا بالقدوم وحذف الباء من ان يشاء الله والتقدير الا بان يشاء الله
اي الا بذكر المشية وقد علم ان ذكر المشية المستصحبة في الاخبار عن
الفعل المستقبل هي المشية المذكورة بحرف الشرط او ما في معناه ○
كقولك لافعلن ان شاء الله او لافعلن بمشية الله او الا ان يشاء الله وما
اشبه ذلك وما ذكر من انه استثنا منقطع او متصل على غير ذلك
فبعيد اما الانقطاع فلا يتجه لانه يودي الى نهي كل احد عن ان يقول
اني فاعل غدا كذا مطلقا مقيدا بشيء او لم يقيده وهو خلاف الاجماع
فانه لا يختلف في جواز قول القائل لافعلن كذا ان شاء الله وجعله
منقطعا يدرجه في النهي واما ما ذكر من انه متصل باعتبار النهي فيودي
الى ان يكون المعنى نهيتكم الا ان اشاء والنهي لا يقيد بالمشية لانه ان اريد
تحقق الاخبار عن نهي محقق فلا يصح تعلقه بالمشية وان اريد نفس
النهي الذي هو انشا فلا يقيد تعلقه على المشية وان اريد دوامه الى
ان ياتي نقيضه فذلك معلوم في كل امر ونهي وكل حكم ثم يلزم ان يكون
كل احد منهيا عن ان يقول اني فاعل مطلقا لان الاستثنا بالمشية
لم يتعرض له وانما تعرض لتقيد النهي او دوام النهي كما تقدم واما ما ذكر
من انه متصل بقوله اني فاعل فقاسد اذ يصير المعني اني فاعل بكل

هو عبد المنعم النحوي
الذي تصدر من اصحاب
ابن بري

حال الا في حال مشيه الله فيصير منتهيا عن ذلك وهو خلاف الاجماع
اذ يصير المعنى النهي عن ان يقول اني فاعل ان شاء الله واني فاعل الا ان
يشاء الله وهذا لا يقوله احد واما ما ذكر من ان بعض المتاخرين زعم ان
الا ها هنا ليست باستثنا اتصال فقد تقدم الكلام عليه وان اراد
انها ليست باستثنا اصلا لا منقطع ولا متصل فلا يصدر ذلك الا عن
جهل وغباوة والله اعلم بالصواب **وقال ايضا ملياً بدمشق** سنة
ثلاث وعشرين على قوله تعالى فماذا بعد الحق الا الضلال يجوز ان
يرتفع الضلال على انه بدل باعتبار معنى ماذا لان المعنى النفي لان
الاستفهام فيه على معنى الانكار كانه قيل ما شيء بعد الحق الا الضلال
ويجوز ان يكون مبتدا على تقدير استثنا مفرغ من حيث ان المعنى
ما بعد الحق الا الضلال ولو قيل ذلك لكان مبتدا فكذلك ما كان
بمعناه واذا جاز البدل والتفريغ في الاستفهام وهو على ما به في مثل
قولك هل جاءك رجل الا زيد وهل جاءك الا زيد فلان يجوز اذا كان
بمعناه معنى النفي اجدر وانما قدر الاستثنا في الا به على معنى النفي لانه
المراد لاستحالة تحقيق الاستفهام في حق الله تعالى وايضا فلو جعل
الاستثنا على صوره الاستفهام لتغير المعنى لانك اذا قلت هل جاءك رجل
الا زيد فمعناه اخبرني عن غير زيد فلا يستقيم ها هنا السوال عن
غير الضلال اذ لا شيء بعد الحق غيره والله اعلم بالصواب **وقال**
ايضا ملياً بدمشق سنة اثنين وعشرين على قوله تعالى فاستقيما ولا
تتبعان سبيل الذين لا يعلمون روي عن ابن ذكوان تشديد النا وتخفيف
النون وروي عنه تخفيف النا واسكانها وفتح الباء وتشديد النون
من تبع يتبع وليس فيها اشكال وانما الاشكال في تخفيف النون
ووجهه ان لا نافية والفعل مرفوع على وجهين احدهما ان يكون
جملة خبرية معناها النهي كقوله تعالى يومنون بالله ورسوله ولا
يعبدون الا الله والمعنى على الامر والنهي وعطف جملة خبرية معناها

النهي على جمله معناها الطلب والوجه الثاني ان يكون الواو واو
الحال اي استقيما غير متبعين والجملة النفيية الفعلية تجوز ان
تاتي بالواو وبغير واو وقول من قال انها نهيته وان النون نون التاكيد
الخفيفة كسرت او الثقيلة حذفت الاولى منها ضعيف لا ينبغي ان تاول قراءه
صحيحة عليه لانه لم يثبت في اللغة مثله والله اعلم بالصواب وقال
ايضا ملخصا علي قوله تعالي فما كان جواب قومه الا ان قالوا المراد
في مثل هذه المواضع بما بعد الا خصوصية المقول فهو كالعلم في المعني
لانك اذا حكيت القول بلفظه ومعناه او بمعناه كان كالعلم في صحة
وقوعه وقوع المفردات الا انه قصد التعبير عنه باعتبار معناه فالمعروف
ذكر قول قبله كانهم قصدوا الي التنبيه علي ان المراد مضمون الجملة فتقول
قولك زيد حسن صدق او كذب وما اشبه ذلك فاذا ثبت ذلك
كان جعل مثله اسما لكان اوضح لان الاعلام وما تنزل منزلتها اظهر في
التعريف من غير المضمرات فاذا حسن جعلها اسما في هذا المحل لم يستقم
تقدرها علي الالفاظ ولا معني اما المعني فلان المقصود الاجوبة الا هذا
ولو قدم لكان المعني ما هذا الا جواب وهما مختلفان لانه علي المعني الاول
لو قدر ان لهم جوابا اخر لم يستقم منه وعلي المعني الثاني لو قدر ان
لهم الف جواب اخر لم يمتنع منه واما من جهة اللفظ فلانك لا تجد
كان الناقصة داخلة علي ان المصدرية مباشرة الا تري انك لا تقول
كان ان تقوم خيرا لك لانها لما كانت مصدرية شبهوها في امتناع
دخول عوامل الابتداء عليها بان المشددة المصدرية لانها مثلها في
كونها حرفا مصدريا لا يوصل الا بجملة واذا تقرر ذلك تعين النصب
في مثل قوله فما كان جواب قومه والله اعلم بالصواب وقال
ايضا ملخصا بدمشق سنة احدي وعشرين علي قوله تعالي في النحل
والنجوم مسخرات لا يجوز ان ينتصب علي الحال من مفعول سخر لانه لا
يجوز ان يقال ضربته مضروبا كما لا يقال قمت قائما علي انه حال لانه

مفهوم من قوله قمت فلا فايدة في قوله قائما ولذلك ضربته مضروبا
ولذلك اتفق علي تاويل قولهم قمت قايما في انه في معني قمت قياما فلذ
قوله مسخرات بعد قوله سخر لا يحسن فيه الحال لذلك ولا حالا موكدة
لان شرطها مفقود وهو ان يكون مقررة لمضمون جملة اسميه ولا يحسن
ان يكون مصدرا لمجيه مجموعا والمصادر التي يراد بها المعني الكلي لا تجمع
فان حمل علي قصد الاعداد كانه قيل مسخرة بمعني تسخيرة ثم جمع مسخرات
كما تجمع تسخيرات علي ارادة اعداد المرات جاز علي ما فيه من بعد
والاحسن ان يكون منصوبا حالا بفعل مضمر واقعا علي قوله والشمس
والقمر تقديره وخلق الشمس والقمر مسخرات او مفعولا ثانيا بمعني وجعلها
مسخرة او بقدر الفعل بعد قوله والنجوم او قبله علي التاويلين كانه
خلقها او جعلها مسخرات وحسن تقديره لما في سخر من الدلالة عليه
ومما يوضح ما ذكرناه قراءة من قرا والشمس والقمر وما بعده بالرفع وقراءة
من قرا والنجوم مسخرات بالرفع خاصة والله اعلم بالصواب
وقال ايضا علي قوله تعالي وان جاهداك علي ان تشرك بي ما
ليس لك به علم فلا تطعهما لا يستقيم ان يكون ما ليس لك به علم بدلا لامرين احدهما
انه يقال اشرك زيد لكذا بكذا اي جعله شريكا له وهم كانوا يجعلون
شركاء كما قال تعالي وجعلوا لله شركاء ومنه قوله حكاية عن ابليس
اني كفرت بما اشركتموني من قبل اي بجعلكم اياي شريكا واما قوله
وكفرنا بما كنا به مشركين فانما عدي بالباء لتقدمه علي اسم الفاعل
كما تقول انا بالله مستعين والثاني انه لو جعل بدلا لكان من بدل
الغلط والقران مبرا من ذلك لانه لا يستقيم فيه نوع من انواع البدل
وذلك واضح فالوجه ان يقال انه مفعول تشرك ولو جعل تشرك
بمعني تكفر وجعلت ما نكرة موصوفة او بمعني الذي بمعني كفرا او الكفر
ويكون نصبا علي المصدر لكان وجها حسنا والله اعلم بالصواب
وقال ايضا ملخصا بدمشق سنة احدي وعشرين علي قوله

هذه منقولة من خطه
بيده رحمه الله عليه

تعالى فاستجبنا له ونجيناه من الغم وكذلك ننجي المومنين على قراءة ابن عامر
وعاصم لا يظهر فيها وجه مستقيم فمن وجهها على انه ماض بني لما
لم يسم فاعله فضعيف من حيث اسكنت الياء ومن حيث نصب المفعول
به الصريح واقيم المصدر لما لم يسم فاعله مقام فاعله ومن وجهها على
انه مضارع انجى ادغمت النون في الجيم فضعيف من حيث ان النون
لم تثبت ادغامها في الجيم وانما تحفى فيها لانها تدغم فادغامها فيها بعيد
ومن وجهها على انه مضارع نجى لزمه حذف النون الثانية ومثلها لا
تحذف فلا يقال في مضارع نسائي ولا في مضارع تنزل نزل وتشبيههم
اياها بالتاءين في تتفعل وتفاعل غير مستقيم لاختلاف الحركات هنا
واتفاقهما ثم ولو اتفقت فلا يثبت حذف النون لمجرد القياس على حذف
التاء والله اعلم بالصواب وقال ايضا مليبارى مشق سنه
احدى وعشرين على قوله تعالى وترعنا ما في صدورهم من غل اخوانا
من قال انها حال من الضمير في جنات فهو ضعيف للفصل بين الحال
وصاحبه بالجمل المتعددة لان قوله ادخلوها جمله وترعنا جمله
ومن جعلها حالا من الضمير في امنين فهو اضعف لان امنين في سياق
ادخلوها وادخلوها معمول للقول المقدر اي يقال لهم ادخلوها بسلام
امنين فاذا جعلت اخوانا حالا من الضمير في امنين وجب ان يكون
في سياق القول فيكون فاصلا بين ما هو كالمفعول الواحد بالاجنبي
وهو جمله وترعنا لان الجمله المقوله وان تعددت اجزاوها في حكم المفعول
الواحد او المصدر فاذا قطعت بعض اجزايها عن بعض كان كالفاصل
بين جزء المفعول وجزئه الاخر هذا وانه يلزم منه ما لزم في الاول
من الفصل بين الحال وصاحبه بالجمله الاجنبيه التي هي وترعنا نعم لو
جعل ادخلوها بسلام هو مفعول القول دون امنين وجعل امنين
حالا من الضمير في جنات وجعل اخوانا حالا من الضمير في امنين
اندفع الضعف بالوجه الاول ولكن يجي ضعف من جهة ان المفهوم

هذا رد على اي التاء في اعرابه في هذا الموضع

من امنين انه حال من الضمير في ادخلوها فاذا جعل حالا من الضمير في
في جنات لزم خروجه عن هذا الظاهر ومن جعلها حالا من ضمير الفا
في ادخلوها فالكلام فيه كالكلام فيما تقدم سواء والله اعلم بالصواب
وقال ايضا مليبارى مشق سنه احدى وعشرين على قوله تعالى
امن لا يهدي الا ان يهدى فما لكم كيف تحكمون قرا ابن كثير وورش وابن عامر
يهدي بفتح الياء والهاء وتشديد الدال واصله يهتدي مضارع اهتدي
والعرب تدغم تاء الافتعال في مثله ومقاربه ادغاما غير لازم اما في
المثل فلانها كالمنفصل فان تاء الافتعال لا يلزمها وقوع تاء بعدها واما
في المقارب فواضح فاذا قصدوا الى الادغام اسكنوا التاء وقلبوها دالا
لاجل الادغام فاجتمع ساكنان الهاء والدال ففتحوا الهاء لالتقاء الساكنان
وخصت بالفتح تنبيها على حركة ما اسكن للادغام كما ضموا في ردّ وكسروا
في يفرّ وفتحوا في يعضّ واصله يردد ويفرر ويعضض وهذه اوضح
قرا ابن السميفع بتشديد في هذا الحرف وقرا حفص يهدي بفتح الياء وكسر
الهاء وتشديد الدال واصله كما تقدم والادغام كالادغام الا انه كسرت
الهاء لالتقاء الساكنين ولم يراع ذلك الاصل المتقدم من حيث كان ذلك
الاصل للتنبيه على ما تختلف حركته لان عين الفعل تكون مفتوحه
ومضمومه ومكسوره فلو لم يفعلوا ذلك لادى الى اللبس بخلافه هاهنا
فان يا الافتعال لا يلبس امرها في انها بالفتح فلا حاجة الى تنبيه عليها
فلذلك كسر الاول من الساكنين على اصل الساكنين وقرا ابو بكر مثل
حفص الا انه يكسر الياء ووجهه كوجهه وكسر الياء لاتباع الهاء
لما في الهاء من الخفا فلما كسرت اشبهت الياء فكسر ما قبلها لذلك
وقرا ابو عمرو وقالون يهدي بفتح الياء واخفا فتحه الهاء وتشديد
الدال واصله ايضا يهتدي وعلة الادغام كما تقدم الا انه لم يمكن فتحه
الهاء ولم تبق ساكنة جمعا بين اصلها وعارضها لان اصلها الاسكان
والعارض يقتضي التحريك فسلك امرا بين امرين لامكانه ولم يسلك ما

سلك في يرد لما تقدم من ان الحركة تم مقصوده بالمحافظة بخلافها هاهنا
وبعض القراء يرجم له في قراءتها باسكون لها وهو ضعيف لما يؤدي اليه
من التقاء الساكنين وقراءة حمزة والكسائي يهدي بفتح الياء واسكان الهاء
وتخفيف الدال وهو مضارع هدي فلا اشكال فيه والاستثنا مفرغ
لان المعنى ام من لا يهدي لسبب من الاسباب الا بان يهدي والقياس
مجي الباء في مثله مثل قوله ما مررت الا بزيد الا انه حسن حذفها هاهنا
لمجيها مع ان وحروف الجر تحذف مع ان وان وتثبت قياسا مطردا
فلذلك حسن الحذف والله اعلم بالصواب وقال ايضا ملیا بدمشق
سنه احدي وعشرين علي قوله تعالى ما يتذكر فيه من تذكر لا يستقيم
ان يكون ما نافية لوجهين من حيث اللفظ ومن حيث المعنى اما اللفظ
فلانها يجب قطعها عن نعمركم من حيث ان نعمركم لا يجوز ان يكون البقي
من معموله وهو خلاف الظاهر وايضا فان الضمير يرجع الي غير مذكور
في قوله فيه واما من حيث المعني فلان قوله اولم نعمركم انما سيق لاثبات
التعمير وتوبيخهم علي تركهم التذكر فيه فاذا جعل قوله ما يتذكر
نفيا كان فيه اخبار عن نفي تذكر متذكر فيه فظاهره علي ذلك نفي
التعمير لانه اذا كان زمانا لا يتذكر فيه متذكر لزم ان لا يكون تعميرا
وهو خلاف قوله اولم نعمركم والله اعلم بالصواب وقال
ايضا ملیا بدمشق سنه احدي وعشرين علي قوله تعالى وما
يرهم من آيه الا هي اكبر من اختها قد استشكل من جهة ان افعل
التفضيل اذا نسب الي شي وجب ان يكون فيه زيادة علي المفضل
عليه فلا يستقيم ان يقال الزيد ان كل واحد منهما افضل من الاخر
لما يودي اليه من اثبات الزيادة ونفيها في كل واحد منهما فقوله تعالى
هي اكبر من اختها شامل للجميع فيلزم ان يكون كل واحد منها اكبر
من الاخري وذلك يودي الي ان يكون اكبر وليس باكبر والجواب عنه
من وجوه احدها ان يكون المراد انما يات اكبر مما تقدم فيكون المراد

بقوله من اختها اي من اختها المتقدمه عليها الثاني ان يكون المراد الا
هي اكبر من اختها من وجه وقد يكون الشيان كل واحد منهما افضل من
الاخر من وجه الثالث ان يراد الا هي اكبر من اختها عندهم وقت
حصولها لان لمشاهده الايه اثرا في النفس عظيما ليس للغايب منها وان
كان الغايب اكبر فان الانسان يعظم عنده مشاهده عصا شقلب عقربا
اكبر من عظم علمه بانها شقلب حيه وان كان انقلابها حيه اعظم في التحقيق
وانما المشاهده لها اثر في تعظيم الشي في النفس والله اعلم بالصواب
وقال ايضا ملیا بدمشق سنه احدي وعشرين علي قوله تعالى
فلعلك تارك بعض ما يوحي اليك وضايق به صدرك الفاظ التوقع
اذا وردت من الله تعالى فهي محموله علي التوقع من المخاطب كقوله تعالى
لعله يتذكر بمعني اذهبا علي توقعكما ذلك وقوله فلعلك تارك بمعني
ان التوقع مثل للترك حاصل لاجل هذه العله والنكته المذكوره
وهو قولهم لولا انزل عليه كنز او جاء معه ملك والله اعلم بالصواب
وقال ايضا ملیا بدمشق سنه احدي وعشرين علي قوله تعالى
ولو كنت اعلم الغيب لاستكثرت من الخير ان قيل قد علم انه لا يقع الا ما
اراده الله تعالى وما يريده الله تعالى متحقق في علمه لا يتغير فكيف يستقيم
ان يفعل من علم الغيب ما لم يكن فاعلا له لو لم يعلم فالجواب انه من مما علمه
الله تعالى واراده ان الافعال لا تقع من العالم بها في الغالب الا ما
هو نفع له غير مضر فاستقام ان يقال لو كنت اعلم الغيب لانه كان يكون
المقدر من افعاله اكثرها ما هو خير له فكانه قيل لو كنت اعلم الغيب
لكان الواقع مني من الافعال اكثرها خيرا لي والله اعلم بالصواب
وقال ايضا ملیا بدمشق سنه اثنين وعشرين علي قوله تعالى
ثم استخرجها من وعاء اخيه انما حسن اظهار الوعاء وكان القياس ان
يقول ثم استخرجها منه لتقدم ذكره لانه لو قيل ثم استخرجها منه
لاوهم ان يكون الضمير للاخ نفسه فيصير كان الاخ كان مباشرا بطلب

خروج الوعا ولم يكن الامر كذلك لما في المباشرة من الاذى الذي ناباه النفوس
الابيه فاعيد بلفظ الظاهر لئلا هذا التوهم وانما لم يضمر الاخ فيقال ثم
استخرجها من وعايه لامرين احدهما ان ضمير الفاعل في استخرجها ليوسف
عليه السلام فلو قال من وعايه لتوهم انه ليوسف لانه اقرب مذكور فاظهر
رفعا لذلك والثاني ان الاخ مذكور مضافا اليه ولم يذكر فيما تقدم مقصودا
بالنسبة الاخبار به فلما احتيج الى اعاده ما اضيف اليه اظهر ايضا والله
اعلم بالصواب **وقال ايضا مليا بدمشق** سنة سبع عشرة على
قوله تعالى واذكروه كما هداكم وان كنتم من قبله لمن الضالين الاحسن
ان يكون الضمير في قوله من قبله يعود على الهدى لما دل عليه قوله هداكم
والكاف نعت لمصدر محذوف اي ذكرا مثل ما هداكم وان كان الفاعلان
خاصين باعتبار امر عام اشتركا فيه وهو الاحسان كانه قيل احسنوا
كما احسن اليكم مثل قوله واحسن كما احسن الله اليك الا انه عدل عن
العام الى الخاص لقصد تفهيم خصوصيه المطلوب وتنبيها على
خصوصيه السبب والله اعلم بالصواب **وقال ايضا مليا بدمشق**
سنة عشرين وستمايه على قوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى وان
عسى ان يكون قد اقترب اجلهم ان في الموضعين محققه من الثقيلة ولا
يجوز التعويض فيها وان كانت انما دخلت على الفعل لامرين احدهما انه
لا يصح دخول حرف التعويض عليها بوجه ما فلم يجز ادخالها عليها
هاهنا اما امتناع السين وسوف ولا فلانها حروف استقبال وهذه
ماضيه واما امتناع قد في سوف ليس فلانها لتقريب الماضي من الحال
وليس لتقس الحال ولان معناها الاثبات وليس بنفي فكانا متضادين
فان قلت فقد قالوا قد اتفى الشيء فادخلوها على فعل معناه نفي
قلت الجمله في ليس في المعنى هي الجمله الاسميه والمقصود منها نفي الخبر
بها عن المبتدا وليست مقصوده في الحقيقه بالاخبار بها وبفاعلها
الا ترى انك لو قلت ليس زيد لم يكن كلاما فلو دخلت قد على هذه الجمله

لوجب ان يتحقق نفس ما هو المقصود بالانتفاء وهو الخبر فتصير نافيا مثبتا
واما قولك اتفى الشيء فليس من ذاك الا ترى ان قولك اتفى الشيء كلام مستقيم
فاذا قلت قد اتفى فانما اردت تحقيق ذلك الفعل الذي معناه نفي فظهر
الفرق بينهما واما امتناع قد على عسى فلانها لتقريب الماضي من الحال
وعسى لا تكون الا لتقريب في المستقبل فكانا متضادين ولانها تقرب
ما لو لم يدخل عليه لكان معناه محتملا في الزمان القرب والبعد ولا دلاله
لعسى على الزمان فلا معنى لدخول قد عليها ولان المقصود بالجمله الاسميه
فالخبر في الحقيقه هو خبر المبتدا ولا معنى لدخول قد الا تحقيق الخبر
فلا دخول له على خبر المبتدا فان قلت فقد استقلت عسى مع فاعلها
كلاما في قولك عسى ان يقوم زيد فمقتضى هذا التعليل ان تدخل قد
قلت ليس المقصود ايضا بالخبر ها هنا الا بالجمله الواقعه بعد عسى
وهي وان كانت في صوره الفعليه فالمعنى فيها على الاسميه والمعنى فيها
كمعنى عسى زيد ان يقوم سواء والمقصود زيد يقوم فالاصل عسى زيد
يقوم فلما التزموا دخول ان لمعنى اقتضاها قدموا اثاره الفعل على الاسم
ليصح دخول ان عليه فقالوا عسى ان يقوم زيد وبقوها اثاره اخرى
على نظمها الاصلي وادخلوا ان على الفعل بوجوب فقالوا عسى زيد
ان يقوم فصار حكم عسى زيد ان يقوم وعسى ان يقوم زيد سواء
الثاني ولو سلم صحه دخول حرف التعويض على هذه الافعال في غير
هذا الموضع لم يلزم في هذا الموضع وذلك ان دخولها انما كان للفرق
بين المصدريه والمخففه ولا لبس هذه بالمصدريه لانها لا تدخل عليها
وانما امتنع دخولها عليها لامرين احدهما انها انما تدخل على ما يخبر عنه
في الحقيقه او يخبر به وهي في الحقيقه ليست مقصوده بالاخبار عنها
ولانها الا ترى ان قولك يعجبني ان يقوم المقصود الاخبار عن القيام
بالاعجاب واذا قلت عسى زيد ان يقوم فالمقصود الاخبار عن زيد
بالقيام وانما دخلت عسى لتقريب المرجو لدخول لعل الثاني ان المصدريه

انما تدخل في موضع يشبك الفعل معها الى مصدره وليست لهذه مصادر
يشبك اليها الامر الثالث من الاول ان هذه الافعال غير متصرفه
لتضمنها معنى الحروف في التحقيق فاجريت مجرى الحروف في امتناع دخوله
الافعال كامتناع دخولها على الحروف والذي تحقق قربها من الحروف
اختلاف العلما في كونها من باب الحروف والله اعلم بالصواب
وقال ايضا مليا على قوله تعالى وقليلا ما يومنون يحتمل وجوها
احدها ان تكون ما زايدة اي يومنون قليلا ومعنى القلة ها هنا النفي
على مذهب قول العرب قل ما يقول ذاك اي ما يقوله ولذلك امتنع قل
سيري حتى ادخلها بالرفع ووجب النصب كما امتنع الرفع في قولك
ما سرت حتى ادخلها ووجب النصب الثاني ان يكون في مثل قولك
اضربه ضربا ما للتقليل بعد التقليد والوجه في الاعراب كما تقدم سوا
الوجه الثالث ان يكون ما نافية وقليلا اما وصف لمصدر واما وصف
وصف لظرف وفيه ضعف من حيث ان ما بعد ما لا يعمل فيما قبلها وهو
في المصدر اضعف منه في الظرف ويضعف ايضا في الظرف من حيث
انه انضم اليه حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه كما ضعف سير
عليه طويل لما انضم الى حذف الموصوف جعله في موضع الفاعل ولم
يضعف سير عليه طويلا ولا سير عليه زمان طويل لما لم يكن في واحد
منها الا احدها ووجهه انها مشبهة بليس فجاز ان يتقدم معمول
ما بعدها عليها كليس ويجوز ان تشبه بلن حتى لا يفرق بينها وبين
لن بالفعلية فيقال حرف نفي لا يغير معنى الخبر فجاز ان يتقدم عليه
معمول ما بعده قياسا على لن في قولك زيدا لن اضرب واذا تقدم
معمول ما بعد لن وهي عاملة فيه كان معمول ما احرى ان لا يعمل
لها فيه ويجوز ان يكون قليلا حالا من فعل محذوف دل عليه
ما قبله كانه قيل بل لعنهم الله بكفرهم فلا يومنون قليلا ايمانهم
في حال كونهم قليلا ايمانهم وهذا الوجه ابعد في المعنى وما

علمت احدا قاله والله اعلم بالصواب وقال ايضا مليا بالفاء
سنة خمس عشرة وستمايه على قوله تعالى واذ لم يهتدوا فسيقولون
قال اذ في اصل وضعها للماضي فكيف تستقيم ان تكون ظرفا لسيقولون
مع كونه مستقبلا في قوله تعالى واذ لم يهتدوا به فسيقولون لانه
يصير المعنى انه يقول في المستقبل في زمان قد مضى وذلك مستحيل
فالجواب من اوجه احدها ان يقدر متعلق يتعلق به اذ فيكون التقدير
واذ لم يهتدوا به تحدوا او كفروا او ما اشبهه ثم استوفى ذكر ما
يوقعونه في المستقبل واتى بالفا ايذانا بانه مسبب عما قدر متعلقا
لاذ الثاني ان اذ وان كانت لما مضى فما ذكر بعدها مستمر فصار فيها
شايبتان شايبه تقتضي المضي لوقوع ذلك وشايبه تقتضي الاستقبال
لاستمراره فعبر باذ باعتبار المضي لتحققه وعلق فسيقولون باعتبار
استمراره لانه مستقبل في المعنى الثالث ان يكون متضمنه معنى الشرط
بدليل دخول الفا بعدها وكونها في معنى اذا وذلك انما يكون للشرط
فكان المعنى اذا لم يهتدوا به فسيقولون وحسن التعبير باذ دلالة بها
على تحقيق ذلك لانها في اصل وضعها لتحقيق الشي لكونها للماضي
وكذلك قوله فاذا لم تفعلوا وتاب الله عليكم فاقيموا الصلاه تقدير الوجوه
كلها كما قدرت فيما تقدم والله اعلم بالصواب وقال ايضا مليا بالسين
سنة اثنين وعشرين وستمايه على قوله تعالى وليس الذكر كالانثى يجوز
ان يكون وليس الذكر مثل هذه الانثى فيكون الالف واللام في الانثى
للمعهود السابق وتكون الالف واللام في الذكر للمعهود الذهني الثاني
ان المراد نفي التسوية بينهما فلا فرق بين تقديم الذكر او تقديم الانثى
ولذلك قال تعالى ليسوا سواء واذا كان المعنى على ذلك فلا فرق في
التقديم والتاخير لصحة الاتيان بهم جميعا بلفظ الجمع وكلما صح في
لفظ الجمع صح في مفرد انه التقديم والتاخير الثالث ان يكون المعنى
على الرد لمن قال الذكر كالانثى فجوابه ان يقال ليس الذكر كالانثى

مليا ع

وكان ذلك المقدر على طريقه من ياخذ الاعلى فجعله المشبه عند
قصد التسويه قصدا للمبالغه فجاء الرد على نحو ما قدر والله اعلم
بالصواب وقال ايضا مليا بدمشق سنه اثنتين وعشرين على
قوله تعالى حتى اذا اتيا اهل قريه استطعما اهلها انما اعاد الاهل
بلفظ الظاهر لاحد امرين احدهما ان استطعم صفه لقريه فلابد من
ضمير يعود من الصفه الجمليه اليها ولا يمكن عوده الا كذلك لانه لو قيل
استطعماهم لكان الضمير لغيرها ولو قيل استطعماها لكان على التجوز
اذ القريه لا تستطعم حقيقه فلما لم يكن بد من ذكر الضمير العايد الى
القريه ولا يمكن ذكره الا وهو مضاف اليه الا بذكر المضاف ولا
يمكن ذكر المضاف مضمرا لتعذر اضافه المضمر تعين ذكره ظاهرا ولا يرد
عليه ان استطعما جواب لاذا الاصفه لقريه لانا نقول الظاهر انه
صفه لقريه وان قال هو جواب اذا القوله في الاخرى حتى اذا لقيا
غلاما فقتله قال فقال ها هنا جواب اذا متعين ولا يستقيم ان يكون
فقتله جوابه اذ الماضي الرافع في جواب اذا لا يكون بالفا فتعين فيه
قال واذا كان كذلك فالظاهر ان القصه الاخرى على هذا النمط في
ان قال هو الجواب لانها سيقت سياقا واحدا والثاني ان الاهل لو
اضمر لكان مدلوله مدلول الاول ومعلوم ان مدلول الاول جميع
الاهل الا ترى انك اذا قلت اتيت اهل قريه كذا انما تعني وصلت اليهم
فلا خصوصيه لبعضهم دون بعض والاستطعام في العاده انما يكون
لمن يلي النازل بهم منهم وهو بعضهم يوجب ان يقال استطعما اهلها ليلا
يفهم انهم استطعموا جميع الاهل وليس كذلك والله اعلم بالصواب وقال
ايضا مليا بدمشق سنه احدى وعشرين على قوله تعالى ان كان
قميصه قد من قبل فصدقت وكذلك قوله ان كنت قلته فقد علمته
وكذلك قول الشاعر
ان تعصب ان اذنا قتيبة حزتا جهارا ولم تعصب لقتل ابن حازم ○

القصه ٤

الصحيح ان ان الشرطيه اذا دخلت على الماضي قلبته مستقبلا فاما
قوله ان كان قميصه فلان كان بمعنى ثبت فكانه قيل ان ثبت ان قميصه
وثبوت الشيء لا يلزم منه الا يكون قبل ذلك ثابتا فهي على بابها في الاستقبال
لان المعنى ان يثبت هذا في المستقبل فهي صادقه وبهذا التاويل
اول قوله ان اذنا قتيبه حزتا على ان التقدير ان كانت اذنا قتيبه حزتا
وقد ثبت جدا فكان الناقصه مع الشرط كثيرا كقولهم ان خيرا فخير
وان شرا فشر وظايره كثيره واما ان جعلت ان بمعنى اذ فلا
يحتاج الى جواب واما قوله تعالى ان كنت قلته فعلي معنى ان ثبت
ايضا ولا يقدح ان يقال انه عالم بثبوته وعدم ثبوته فلا يصح فيه
ان لانها انما تدخل على الاشيا المشكوك فيها فالجواب ان هذا لازم ايضا
وان لم يكن بمعنى ثبت فان كونه قاله او لم يقله امر يعلمه فلا تدخل
ان عليه فما اجابوا به اجنبا به والجواب عنه من وجهين احدهما ان
امر القيامه عظيم هايل تذهل فيه العالم عن علمه الا ترى الى قوله
يوم يجمع الله الرسل فيقول ماذا اجبتم قالوا لا علم لنا والثاني
وهو الظاهر انه خرج مخرج الانكار على وجه الادب فان العظيم يخاطب
في الانكار بصيغه الشرط يقال للملك اذا قال هل فعلت كذا الشيء ينكره
ان كنت فعلته فقد نقل اليك علي معنى اني لم افعله فكذلك الايه
والله اعلم بالصواب وقال ايضا مليا بدمشق سنه تسع عشره
على قوله تعالى كل من عليها فان ويبقى وجه ربك ذو الجلال
والاكرام سئل عن هذه الايه هو وغيره من المشايخ بدمشق فقيل
هل يجوز الوقف على قوله ويبقى والابتدا بما بعده وفي الوقف على
على قوله فان وفيمن قال انما الوقف على قوله ويبقى دون قوله فان
فاجاب وقال لا ينبغي الوقف على قوله ويبقى بعدا لانه يلزم ان يكون
فيه ضمير فاعل وهو غير سايغ او مستبعد لانك ان جعلت الضمير
مفسرا بما بعده كان غير سايغ في مثله وان جعلته راجعا الى ما تقدم

من ربكما او رب المشرقين او الرحمن ادي الي اضمار فاعل لم يحتج اليه
واخراج ما هو الاولي به من الظاهر بعده الي امر اخر بعيد وكلاهما
بعيد واما الوقف علي قوله تعالي فان قام لان ما بعده لا يتوقف
اراده علي ما قبله ولا اثر لواو العطف في الحمل في ذلك ولا يصح تعليل
التمام بكونه راس اية ولا بكونه تستقل به الجمله ولا بها فان قوله رب
العالمين راس اية باتفاق وليس تمام باتفاق وقوله الحمد لله تستقل
الجمله بقوله لله وليس بتام ولا كاف باتفاق واما من قال انا الوقف علي
قوله ويبقي دون فان فجاهل ولو سلم له الوقف علي ويبقي لم يمتنع الوقف
علي فان ويكون حينئذ وقفا كاملا ولا يكون الضمير العايد علي ما قبله
في ويبقي مانعا من الوقف عليه هذا ما كتبه مجيبا به والله اعلم بالصواب
وقال ايضا مليبارى بدمشق سنه احدي وعشرين علي قوله تعالي
القارعه ما القارعه وما ادراك ما القارعه وشبهه يقال دريته كذا
ودريت كذا اي علمته وتدخل الهمزه للتعدي فتقول ادريته كذا
وبكذا فالمفعول الثاني غير المفعول الاول كمفعولي عرفت زيدا كذا
وبكذا ولما كان ذلك من باب العلم جاء المفعول الثاني تارة مفردا وجمله
استفهاميه اخري كما يجيء الثاني في عرفت والاول في عرفت وكذلك
علمت واعلمت تقول عرفت زيدا من ابوه واعلمت زيدا اي الناس هو
فلذلك جاء ايضا ادريته اي الناس هو ومنه وما ادراك ما القارعه
ومجيء الجمله الاستفهاميه في هذه المجال لتعظيم ذكر القضيه وانها
من الاجمال بمكان حتي استحقت السؤال عنها بالجمله الاستفهاميه والا
فلا استفهام علي التحقيق وانما المعني علي ان ذلك المسؤول عنه بهذه
الجمله معلوم ولذلك قيل كل ما في القرآن من وما ادراك فقد اعلم
بمفعوله واما ما التي قبل ادراك فمجيئها ايضا لتعظيم شان الاعلام
وانه من التعظيم والاجمال بمكان حتي استحق ان يسال عنه بالجمله
الاستفهاميه واما ما في القرآن من قوله وما يدريك فقد قيل انه

لم يدر به والله اعلم بالصواب وقال ايضا مليبارى بدمشق
سنه اثنين وعشرين علي قوله تعالي جنات عدن مفتحة لهم الابواب
في رفع الابواب وجهان احدهما ان يكون في مفتحة ضمير الجنات ويكون
الثانيث تانيث الجماعه كما تقول جنات مفتحة وتكون الابواب بدلا من
الضمير بدل الاشتمال كما تقول فتحت الجنات ابوابها والابواب منها فحذف
الضمير للعلم به كما تقول ضرب زيد الراس والظهر والثاني ان لا يكون
في مفتحه ضمير فتكون الابواب مرتفعة بها ارتفاع ما لم يسم فاعله بما
اسند اليه وقد ضعف ابو علي وغيره هذا الوجه من حيث ان
شرط اعمال الصفات ان تكون في السبب دون الاجنبي فلا بد من ضمير
يعود علي الاول ولا ضمير فان قيل الضمير محذوف والتقدير مفتحة الابواب
منها كان مثل قولك مررت برجل حسن الوجه وهو ضعيف فان
قيل ان الالف واللام قامت مقام الضمير كان ايضا مثل قولك مررت
برجل حسن الوجه فلو كانت الالف واللام تقوم مقام الضمير لم يكن
ضعيفا ولا يحسن ان يقال لو كانت الالف واللام عوضا عن الضمير
لجاز مررت بامراه حسنة وجهها كما جاز مررت بامراه حسنة الوجه
لانا نقول به علي مذهب سيبويه وانما يقول هذا من يري امتناع
المسئله والله اعلم بالصواب وقال ايضا مليبارى بدمشق
سنه ثلاث وعشرين علي قوله تعالي يوم ترجف الارض والجبال
وكانت الجبال كثيبا مهيلا انما اعيد لفظ الجبال والقياس الاضمار
لتقدم ذكرها فقال هذا مثل ما ذكرناه في قوله في الم السجده في احد
الوجهين وهو قوله كلما ارادوا ان يخرجوا منها اعيدوا فيها وقيل
لهم ذوقوا عذاب النار وهو ان الايتين سيقتا للتخويف والتنبيه علي
عظم الامر فاعاده الظاهر ابلغ وايضا لو لم يذكر الجبال لكان الضمير
محتملا ان يعود علي الارض فذكرت الجبال بظاهرها دفعا لهذا
الاحتمال والله اعلم بالصواب وقال ايضا هذه منقوله من خط

يده الكريمه سئل عنها بالقاهره سنه اثنتي عشره علي قوله تعالي
ان تتوبا الي الله فقد صغت قلوبكما جواب الشرط فقد صغت قلوبكما
من حيث الاخبار لقولهم ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس فالاكرام
الذي ذكر شرطا سبب للاخبار بالاكرام الواقع من المتكلم امس لا تحقق
الاكرام لان ذلك غير مستقيم من وجهين احدهما ان الاكرام الثاني
سبب للاول فلا يستقيم ان يكون مسببا والثاني ان ما في حيز الشرط
في المعني مستقبل وهذا ماض تحقق في المعني وعن الوجه الاول
توهم كثير من المبتدين ان جواب الشرط يكون تسببا ويكون سببا وهو
فاسد ولو صح ذلك لصح ان يقال ان تدخل النار كفرت بالله وذلك
معلوم البطلان فان قلت فالاخبار بالاكرام الواقع امس قد حصل
قبل الشرط وذلك غير مستقيم فالجواب ان المعني علي ان ذكر هذا
الخبر بعد وقوع الشرط هو المسبب وذلك تحصل بعد الشرط
والخبر سبب للذكر المضمونه فذكر السبب مستغني به عن المسبب ولذلك
وجب في مثل هذه المواضع دخول الفاء تنبيها علي ان الجواب ما ذكرناه
ولو كان عين الجواب لم يجز دخول الفا لو قلت ان اكرمتني فاكرمتك لم يجز
وعلي ما ذكرناه تحمل الجواب في الايه اي ان تتوبا الي الله يكن سببا لذكر
هذا الخبر وهو قوله فقد صغت قلوبكما فان قلت الايه سيقت في
التحريض علي التوبه فكيف تجعل سببا لذكر الذنب قلت ذكر الذنب متوبا
منه لا ينافي التحريض علي التوبه ولا سيما ان كان الذنب مشهورا فيصير
المعني في الايه ان تتوبا الي الله يعلم برآتكما من اثم هذا الصغو لان
الخبر بالصغو سبب لذكره وذكره متوبا منه سبب للعلم ببرآتهم من
اثمه فاستغني بسبب السبب ولو قيل ان جواب الشرط في الايه محذوف
للعلم به اي ان تتوبا الي الله يحم امكما او يعف عنكما ثم قيل فقد صغت
قلوبكما جوابا لتقدير سؤال سايل عن سبب التوبه المامور بها فان قلت
كان يلزم علي ذلك ان يقال فقد صغت قلوبها قلت اذا كان الجواب

في التحقيق حاصلا فلا فرق بين الامرين في ذلك وهو كذلك احسن
هنا لان ما ذكرناه امر تقديري الا ترى انك لو قلت انا احسن اليك
لانك احسنت الي كان احسن من لانه احسن الي لانه رجوع الي
خطاب من لم يذكر عن مخاطب مذكور والله اعلم بالصواب

وقال ايضا مليبارى بدمشق سنه ثماني عشره علي قوله تعالي
وليجدوا فيكم غلظه المامور في الحقيقه هم المخاطبون والمامور به
الغلظه وان كان في اللفظ للكفار والمامور به وجدانهم ذلك ووجهه
ان العرب تعدل عن المطلوب تارة الي مسببه لانه المقصود وتارة
الي سببه تنبيها للمامور علي تحصيل المطلوب بسببه واذا عدلت
الي ذلك اتت بالفعل الذي هو المسبب او السبب علي صيغة الفعل
المطلوب منسوبا الي فاعل ذلك الفعل فيصير في اللفظ كان المطلوب
وفاعله كانه المطلوب منه والمعني علي ما تقدم فمن الاول قوله تعالي
وليجدوا فيكم غلظه لما كان المقصود من الامر بالغلظه انما هو
وجدان العدو ذلك منهم لانها مطلوبه في نفسها عدل بها الي
مسببها المقصود بها وهو الوجدان وذكر علي صيغه الفعل المطلوب
ونسب الي فاعله وهم الكفار علي ما تقدم ومن الثاني قوله لا
يفتننكم الشيطان فالمطلوب في الحقيقه هو اجتناب الاثام ولكنه
لما كان سبب الاجتناب اجتناب فتنه الشيطن عدل اليها اعلي لفظ
المطلوبات ونسبت الي الشيطان فصار المطلوب في اللفظ اجتناب
ان يجتنب الشيطان الفتنه وهو في الحقيقه لهم علي ما تقدم من
العدول عن المسبب الي السبب وهذا الباب اكثر من ان يحصي والله
اعلم بالصواب وقال ايضا مليبارى بدمشق سنه اثنتين وعشرين
علي قوله تعالي ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك اما الاول
فاستثناء متصل من وجهين احدهما ان المراد بما دامت السموات
والارض جميع الازمان بعد البعث فاستثني زمن اقامتهم في المحشر

من
فانهم ليستوا في النار حينيذ والثاني ان يكون الذين شقوا مرادًا به الموا
العاصي والكافر فيكون ما شاء ربك استثنا اما للمدة التي تكون بعد
اخراج العصاة فانهم ليسوا فيها حينيذ واما لمن يخرج استماعًا لا لما
بمعنى من ويكون استثنا من الذين شقوا لا من دامت واما الثاني فلا
يظهر استقامة الاتصال فيها الا على الوجه الاول ويضعف
الانقطاع فيها لانه لابد من تقدير خبر في المعنى فان جعلته اجنبيًا
عما تقدم ضعف لان الاستثنا المنقطع لا يكون خبره اجنبيًا وان جعلته
من معنى ما قبله جا معنى الاتصال ولاحاجة الى تقدير الانفصال
مع تسويغ الاتصال لانه اظهر واكثر والله اعلم بالصواب

وقال ايضا ملليا بدمشق سنه ثلاث وعشرين على قوله تعالى
وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيًا او من وراء حجاب او يرسل رسولا
يجوز ان يكون كان ناقصة وتامة وزايدة فاذا كانت ناقصة جاز ان يكون
الخبر لبشر فيكون الا وحيًا استثنا مفرغا من عموم الاحوال المقدره
في سياق من الضمير في الخبر او من اسم الله تعالى كانه قيل على حال
من الاحوال الا على هذه الحال فيكون وحيًا بمعنى ذا وحي اما بمعنى
موحيًا واما بمعنى موحًا وقوله او من وراء حجاب متعلق بمحذوف كانه
قيل او موصلا ذلك من وراء حجاب وقوله او يرسل بالنصب
على معنى او ذا ارسال عطفا على قوله وحيًا فلما حذف المضاف منهما
وجاز ان والفعل في موضع المصدر جاز حذف ان كما جاز في قولك
اعجبني تقوذك وتكرمني ويجوز ان يكون لبشر غير مستقر ويكون الا
وحيًا هو الخبر استثنا مفرغا من عموم الاخبار المقدره كان المعنى
ما كان لتكليم الا ايحاء او ايصالا من وراء حجاب او ارسالا على انه جعل
ذلك تكليما على حذف مضاف ولبشر على ذلك متعلق بما دل عليه ان
يكلمه لان المعنى وما كان تكليم الله لبشر ولكنه قدم ليلي ما كان
الموضوعه للمضي ان الموضوعة للاستقبال او ليلي العوامل

القي

الداخلة على المبتدا حرفًا الا نزي الى حسن قولك ما يكون لي ان افعل
ما لا يحسن ما يكون ان افعل لي وان كانت تامة كان الاستثنا مفرغا
من الاحوال المقدره على ما تقدم او يكون وحيًا منصوبا على المصدر
اي الا حصول وحي فيكون قوله او من وراء حجاب امثلا على ذلك المعنى
واما على تقدير حاصلا وان لم يكن ما قبله حالا كما تقول ما ضربته
الا تاديبًا وقايمًا ويوم الجمعه وان كان كل واحد منهما مخالفًا للاخر
كما تقول ذلك في الاثنان ومثله قوله تعالى اذكروا الله كذكركم
اباكم او اشد ذكرا لان اشد لا يستقيم ان يكون معطوفا على الكاف
ولا على ذكركم ولا على موصوف الكاف لانه كان يجب ان يقال او اشد
ذكرا او اشد بالخفض وانما المعنى اذكروا الله ذكرا مثل ذكركم اباكم
او مثل قوم اشد ذكرا فاشد ذكرا حال وقد عطف على المصدر
كما ترى بتقدير جملة اخرى كالمتقدمه اي او اذكروا الله مثل قوم
اشد ذكرا فحذف لتقدم ما يدل عليها وان كانت زايدة كان مستثنا
من عموم الاحوال المقدره للضمير المستكن في قوله لبشر او من
المصادر المقدره عن الاستقرار والحصول المتعلق به لبشر على
المعنيين المتقدمين او من اسم الله تعالى على المعاني المتقدمة ويجوز
ان يكون استثنا منقطعًا وليس بواضح اذ المفهوم من سياق الكلام
بيان حصول التكليم من الله لبشر ولانه لا ينبغي ان يعدل الى المنقطع
الا بعد تعذر المتصل والله اعلم بالصواب وقال ايضا
ملليا بدمشق سنه ثلاث وعشرين وستمايه على قوله تعالى فتم ميقات
ربه اربعين ليلة يجوز ان يكون اربعين ظرفا لان تمام الميقات فيها
ولذلك لو صرح بفي فقيل تم ميقات ربه في اربعين ليله لكان مستقيما
ويجوز ان يكون على معنى اخر اربعين ليله فحذف المضاف للعلم به
اذ تمام مدة الشي انما تكون اخره ويجوز ان ينتصب انتصاب المصدر
اما على معنى ان الاربعين اسم للاخر كما نقول هذا اربعون والكراسة

ظرفًا

الاربعون فلما كان هو التمام صح ان ينتصب نصب لفظ التمام واما علي
حذف مضاف اي تمام اربعين ويجوز ان يكون حالا اي تم في حال كونه
بالغا هذا العدد المخصوص كما تقول جاني اخوتك ثلثة كما وصف
به في قولك مررت بستوه اربع ويجوز ان يكون مفعولا بتم كان الميقات
وهو التوقيت هو الذي اكمل الاربعين لما كان متعلقا به والله اعلم بالصواب
وقال ايضا مليا بدمشق سنه ثلاث وعشرين علي قوله تعالي
زهرة الحياة الدنيا الاظهر ان يكون منصوبا بفعل مقدر دل عليه
ما تقدم اي جعلنا لهم او اتيناهم ونحوه لانه اذا متعتهم بها فقد جعلها
واتاها وليس في ذلك شيء من التعسف لان حذف الفعل لقيام قرينة
شايع واقع ويجوز ان يكون الفعل اعني بيانا لما او للضمير في به او لا
زواجا وهو الذي يسمي نصبا علي الاختصاص كما يقولهم العرب اقري
الناس للضيف ولا تعسف فيه ويجوز ان يكون بدلا من ازواج علي حذف
مضاف اي لاهل زهرة الحيوة الدنيا ويكون بدل الكل من الكل علي
المبالغة كانه جعلهم الزهرة والزينة علي الحقيقة وجعله بدلا من
ما ضعيف اذ لا يقال مررت بزيد اخاك او من به اضعف لانه مثله
وزياده الابدال من الضمر العايد الي الموصول فيزيده ضعفا لانه يصير
من باب قولك زيد رايت غلامه رجلا صالحا وفي جوازها وجهان قولان
وجعله صفة لازواجا علي حذف مضاف او اجر الزهرة مجري المصادر
علي معنيين ضعيف لانه يوجب حذف التنوين لالتقا الساكنين
وهو ضعيف ويوجب ان تكون الحيوة الدنيا بدلا من ما وهو خلاف
الظاهر ولذلك جعله حالا من ما او من الضمير لانجابه ما تقدم بعينه
من الضعف المتقدم والله اعلم بالصواب وقال ايضا مليا بدمشق
سنه ثلاث وعشرين علي قوله تعالي ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين
الاستثنا مفرغ من عموم الصفات المقدره لورقة اي وما تسقط من
ورقة الا معلومة كقولهم ما مررت باحد الا زيد خير منه وقوله ولا حبة

ولا رطب ولا يابس معطوف علي قوله ورقة داخل في سياق النفي والا في
كتاب مبين بدل من قوله الا يعلمها لان ما يعلمه الله حاصل في كتاب فتقديره
الا حاصل او حصل في كتاب ولا حاجة الي ان يقدر مبتدا محذوف الا
تري انك اذا قلت ما انفقت درهما الا من كيسي لم تحتج الا الي متعلق الجار
لا الي مبتدا فوزانه وزان قولك مررت برجل في الدار فكما لا يقدر
مبتدا في مثل هذه الصفة فكذلك الاخري لانها مثلها والبدل بتكرير لفظ
الاستثنا شايع كقول الشاعر ما لك من شيخك الا عمله الا رسيمه والا رمله
والله اعلم بالصواب وقال ايضا مليا بدمشق سنه اثنين
وعشرين علي قوله تعالي لا جرم ان لهم النار وشبهه للبصريين فيها قولان
احدهما ان لا في الاصل رد لما سبق وجرم بمعني كسب مثل قوله لا يجرمنكم
شقاقي لا يجرمنكم شنان قوم وفي جرم ضمير فاعل مستتر يعود
علي مضمون الجمله المتقدمه المردوده بلا وان وما عملت فيه مفعول
بجرم اي كسب ما تقدم ذلك والقول الثاني ان لا رد ايضا وجرم بمعني
ثبت وحق وان ما بعدها رفع علي انه فاعل بجرم وكثرت علي الوجهين
جميعا حتي صار كالتعليل في ان ما بعدها مسبب لما قبلها فلذلك
لا يوقف علي لا ويبتدا بجرم وما توهمه بعض اصحاب الوقف من جواز
الوقف علي لا في مثل قوله ان لهم الحسني لا ويبتدي جرم انما اوقعه
فيه ما راه من قول البصريين ان لا رد لما سبق وجرم جمله فعليه
ولم يتبين ان الشيء يكون له اصل في الاعراب ثم يدخله معني اخر
لا يجوز الاخلال به وللكوفيين قول ثالث وان جرم اسم مبني مع لا
والمعني لا بد وان لهم النار في موضع نصب او خفض مثلها في قولك
عجبت انك قايم والله اعلم بالصواب وقال ايضا مليا بدمشق
سنه اثنتين وعشرين علي قوله تعالي هاولا ياتي هن اطهر لكم قري
بالنصب في الشواذ واشبهه ما يقال ان هولا مفعول وياتي هن
مبتدا وخبر جي به كالتفسير للمشار اليه واظهر حال من

المشار اليه معمول للفعل المقدر العامل في هولاء ويجوز ان يكون هولاء
مبتدا وبناتي خبره وهن بدل من بناتي او هن بناتي مبتدا وخبر عن
الاول واطهر حال من اسم الاشاره والعامل فيه ما في اسم الاشاره
من معني الفعل اي اشير اليهن في حال كونهن اطهر لكم والله اعلم بالصواب
وقال ايضا مليا علي قوله تعالي قل لعبادي الذين امنوا يقيموا
الصلاه يقيموا الصلوه جواب قل اي قل لعبادي يقيموا وقل للمومنين يغضوا
وقل لعبادي يقولوا التي هي احسن وحذف ما يبين المقول استغنا
بتفسير الجواب اي قل لهم اقيموا وقل لهم غضوا اي قل لهم ما يقتضي الاقامه
وما يقتضي الغض وما اعترض به علي هذا القول من ان الاقامه
والغض ليست بلازمه للقول ليس بشئ فان الجواب لا يقتضي الملازمه
العقليه وانما يقتضي الغلبه وذلك حاصل فان امر الشرع للمومن
باقامه الصلاه يقتضي اقامه الصلوه منه غالبا وذلك كاف وما
حكي عن ابي علي انه قال هو جواب اقيموا ان اراد به هذا المعني فهو
مستقيم وفي العباره تسامح وان اراد به انه جواب لاقيموا علي التحقيق
كان فاسدا من وجهين احدهما انه يصير كقولك اخرج تخرج وهو
فاسد لاتحاد السبب والمسبب الثاني انه كان يجب ان يقال اقيموا
تقيموا لانه مقول للمخاطبين ولا يجوز ان يقال للمخاطبين يقيموا فان
قيل تجعلك يقيموا من قول الاخفش مردودا فيندفع المحذور فالجواب انه
اذا قدر هذا التقدير واندفع هذا المحذور لزم محذور اعظم منه
وهو ان يكون الامر من كلام والجواب من كلام اخر الا تري انك اذا
جعلته جوابا لاقيموا فاقيموا هو من قول المامور ويقيموا هو من
قول الامر فقد صار الامر والجواب من كلامين وذلك فاسد والله
اعلم بالصواب وقال ايضا مليا بدمشق سنه اثنتين وعشرين
الجمله الواقعه بعد القول اذا بني لما لم يسم فاعله يقوم مقام الفاعل
ومنه قوله تعالي ثم يقال هذا الذي كنتم به تكذبون واذا قيل لهم

الجمله المنهي عنها وكذلك ما اشبهه لان القول يحكي بعده الجمل وهي في
موضع نصب بلا خلاف الا انها هل هي مصدر او مفعول به يبتني علي ان
القول هل يتعدي او لا يتعدي وفيه قولان فان قلنا يتعدي تعينت
لقيامها مقام الفاعل اذا بني الفعل لما لم يسم فاعله وان قلنا لا يتعدي
كانت الجمليه في موضع نصب بالمصدر فان كان ثم غيره من المفاعيل
جاز ان يقام كل واحد منها مقام الفاعل وان لم يكن غيره تعين فان
قيل فالمصدر اذا اقيم مقام الفاعل لابد من وصفه فكيف صح ان يقام
هذا المصدر من غير وصف فالجواب انه انما يتعين وصف المصدر
المقام مقام الفاعل اذا وقع نكره اما اذا كان معرفه فقد حصل له من
التخصيص ما هو اقوي من تخصيص الوصف الا تري انك اذا قلت ضرب
الضرب زيد تعني ضربا معهودا لم تحتج ذلك الي وصف واما اذا قلت
ضرب ضرب احتجت الي ان تقول حسن او قوي او ما اشبهه والسر فيه
ان قولك ضرب يفيد حصول ضرب فاذا ذكرت ضربا مطلقا لم يكن
اتيت بامر زايد علي ما دل عليه الفعل فكانك اسندت الشئ الي نفسه
من غير تعدد واذا وصفته فقد ذكرت ما يدل عليه الفعل
فحصلت فايده الاسناد واذا وقع معرفه كان بالصحه اولي والله اعلم
بالصواب وقال ايضا مليا بدمشق سنه تسع عشره علي قوله
تعالي وما هو بمزحزحه من العذاب ان يعمر يجوز ان يكون الضمير الذي
هو هو ضمير الوالد وبمزحزحه الخبر وان يعمر فاعل بمزحزحه
كقولك ما زيد بقايم ابوه ويجوز ان يقدر ان يعمر بدل اشتمال من
الضمير وبمزحزحه الخبر ويضعف هذا الوجه من جهه الفصل بين
البدل والمبدل منه ويجوز ان يكون ان يعمر مبتدا وبمزحزحه خبره
والجمله خبر ما او خبر المبتدا وحسن دخول الباء لان المعني بمعني النفي
ويجوز ان يكون الضمير في قوله هو ضمير الوداد دل عليه يود كقوله
اعدلوا هو اقرب للتقوي هو ضمير العدل ويكون بمزحزحه الخبر

وان يعمر مفعول من اجله معمول لقوله لمزحزحه لا بمعنى النفي ليلا يفسد
المعنى فيكون المعنى وما ودادة لمزحزحه من العذاب من اجل ان يعمر
ردا على من توهم ان الوداد يزحزح عن العذاب لاجل التعمير فرد
هذا المتوهم بادخال حرف النفي عليه ولو جعل معمولا للنفي لوجب
ان يكون النفي معللا بالتعمير وهو فاسد لانه ليس بثابت ثم لو كان
ثابتا لم يصح التعليل به لان الانتفاء محقق على كل حال ويجوز ان يكون
الضمير ضمير التعمير ويكون ان يعمر بدلا منه ومزحزحه الخبر وهو
بدل الكل من الكل ويجوز ان يكون الضمير ضمير الشان ومابعده
مبتدا وخبر تفسير له في موضع الخبر لما او خبر المبتدا على اللغتين
والله اعلم بالصواب **وقال ايضا مليا بدمشق** سنه تسع عشره على
قوله تعالى اذا جاء اجلهم فلا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون لا
يستاخرون جواب اذا وصحه كونه جوابا واضح لانه قد يتوهم التاخير
فنفي هذا المتوهم كما تقي في قوله ولن يوخر الله نفسا اذا جاء اجلها
واما قوله لا يستقدمون فالاولى ان يكون جملة معطوفة على الجملة
الكبرى المركبة من الشرط والجزا جميعا ولذلك يحسن الوقف
على قوله ساعة ويبتدي ولا يستقدمون لانه لا يتوهم متوهم تقدما
على الاجل عند مجي الاجل فينفي وانما ينفي ما يتوهم او يعتقد او يظن
واما مثل هذا المعلوم ضرورة فيبعد ان يذكر منفيا في سياق هذا
الشرط ووجه من جعله في سياق الجواب ان يكون معنى اذا جا اجلهم
اذا قدر وحقق فيصح حينيذ تقدير توهم التقديم لان الفرض فرض
تقدير الاجل قبل حضور وقته فيكون تقدير توهم التقديم كتقدير
توهم التاخير فجاز ان تشترك بينهما في الجواب بهذا المعنى والله اعلم
بالصواب **وقال ايضا مليا بدمشق** سنه عشرين على
قوله تعالى انما النجوى من الشيطان ليحزن الذين امنوا وليس بضارهم
شيا في ليس ضمير هو اسمها يعود على الشيطان او على الحزن

الذي دل عليه ليحزن وبضارهم في موضع نصب خبرا لليس وشيا
منصوب على المصدر لان المعنى شيا من الضرر كما تقول ما ضربته الا
شيا من الضرب وهو ابلغ من قولك ما ضربته ضربا واذا كان معنى
الضرب وجب ان ينتصب انتصابه كما تقول ضربته نوعا من الضرب
واي ضرب وايما ضرب فينتصب انتصاب المصدر وان خالفه في اللفظ
الا باذن الله استثنا مفرغ لانه من عام محذوف اي ليس بضارهم بامر
من الامور الا باذن الله ولا يستقيم ان يكون شيا خبرا وبضارهم في
موضع نصب على الحال لانه يثبت عكس المعنى المقصود اذ المعنى المقصود
نفي كونه ضارا فيرجع الى اثبات كونه ضارا الان الحال حينيذ تكون
مثبتة فيصير الضرر مثبتا ثم لا يستقيم ان يكون من اسم ليس حال
لانه في معنى المبتدا ولا يكون من المبتدا حال ثم يبقى الاستثنا غير
مرتبط بما قبله لانك ان جعلته من سياق ضارهم كان استثنا مع
مثبت ولا يستقيم لانه متعين للاستثنا المفرغ لمجيه بحرف الجحد
وان جعلته من شيا صار التقدير وليس الشيطان شيا الا باذن الله
وهذا اسقط من ان يتكلم عليه والله اعلم بالصواب **وقال**
ايضا مليا بدمشق سنه احدى وعشرين اذا قلت ما ضربته
للتاديب فان قصدت نفي ضرب معلل بالتاديب فاللام متعلقه بضربت
ولم تنف الا ضربا مخصوصا والتاديب تعليل للضرب المنفي وان اردت
نفي الضرب مطلقا على كل حال فاللام متعلقه بالنفي والتعليل للنفي
ويكون المعنى ان انتفا الضرب كان من اجل التاديب لانه قد يوديب
بعض الناس بترك الضرب لا بالضرب ولا يستبعد تعلق الجار
بالحرف الذي فيه معنى النفي لجواز قولهم ما اكرمته لتاديبه وما
اهنته للاحسان اليه فانك لو علقت ها هنا بالفعل فسد المعنى
اذ لم ترد انك اكرمته تاديبا ولا اهنته احسانا وانما يتعلق ما في
الحرف من معنى النفي لان المعنى ان انتفا الاكرام لاجل التاديب وانتفا

الاهانه لاجل الاحسان وقوله تعالي ما انت بنعمه ربك بمجنون الباء في
بنعمه ربك متعلقه بالنفي لا بقوله بمجنون اذ لو علق به لكان المراد نفي
جنون من نعمه الله وذلك غير مستقيم من وجهين احدهما انه لا يوصف
جنون بانه من نعمه الله والاخر انه لم يرد نفي جنون مخصوص وانما
اريد نفيه عموما فتحقق ان المعني انه انتفى عنك الجنون مطلقا بنعمه الله
وعلي هذا الحكم في التعلق فان صح تعلقه بالفعل والا علق بالحرف
علي ما تقرر وعلي هذا قوله تعالي ليس عليكم جناح ان تبتغوا فضلا
من ربكم في ان معناه في ان تبتغوا فهو في متعلقه بجناح والمعني ان
الجناح في ابتغاء التجاره منتف وتعلقه بليس بعيد لانه لم يرد ان ينفي
الجناح مطلقا ويجعل ابتغاء التجاره ظرفا للنفي فهذا بعيد ان يكون
متعلقا والله اعلم بالصواب **وقال ايضا مليا بدمشق**
سنه عشرين علي قوله تعالي ليا بالسنتهم منصوب علي المصدر من
قوله تحريفون الكلم عن مواضعه لان ليا نوع من التحريف كانه قال
تحريفون تحريفا فصار مثل قوله ثم اني دعوتهم جهارا فانه احد نوعي
الدعاء ويجوز ان يكون مصدرا في موضع الحال **وقال ايضا**
مليا بدمشق سنه عشرين علي قوله تعالي اتاخذونه بهتانا واثما
مبينا يجوز ان يكون قوله بهتانا مصدرا مثل قعد القرفصاء لان
البهتان ظلم والاخذ علي نوعين ظلم وغير ظلم كقوله ثم اني دعوتهم
جهارا فان جهارا احد نوعي الدعاء ويجوز ان يكون مفعولا من اجله
ويجوز ان يكون حالا **وقال ايضا مليا بالقاهره** سنه ثلاث
عشره علي قوله تعالي الم يروا كم اهلكنا قبلهم من القرون انهم اليهم لا
يرجعون العامل في كم قوله اهلكنا لان كم لا يعمل فيها ما قبلها ويكون
الجمله معموله يروا وانهم اليهم لا يرجعون مفعول لاجله تقديره لانهم
وبعض البصريين يجعل كم اهلكنا قبلهم من القرون معترضا وانهم
اليهم لا يرجعون معمول يروا والزجاج انهم اليهم لا يرجعون بدلا من

كم اهلكنا قبلهم من القرون وهذا يودي الي مذهب الكوفيين في اعمال
يروا في كم لان العامل في البدل عامل في المبدل منه والبدل ها هنا
انهم اليهم والعامل فيه يروا والمبدل منه كم اهلكنا وان اعتذر عنه
بانه اراد ان يروا عاملا في كم اهلكنا معني فضعيف من جهه ان انهم
معمول لفظا فلا يستقيم ان يكون بدلا مما ليس معمولا لعامله والله اعلم
بالصواب **وقال ايضا مليا بدمشق** سنه عشرين علي قوله
تعالي وازلفت الجنه للمتقين غير بعيد يجوز ان يكون حالا من مولده كقول
الفارسي ويجوز ان يكون نعتا لمصدر محذوف او ظرفا اي قربت في
زمن غير بعيد وانما عبر عنه بالماضي لتحققه او لتقريبه والمراد
بالتحقق ها هنا كونه حقا لان المراد بالتحقيق ها هنا الوقوع للحاصل
واما قوله اقتربت الساعه واقترب للناس حسابهم فهذان حاصلان
لان المراد قرب الساعه والحساب وهما حاصلان والله اعلم بالصواب
وقال ايضا مليا بالقاهره سنه اربع عشره علي قوله تعالي
لا يستوي القاعدون من المومنين غير اولي الضرر قال الفسوي
وغيره من النحويين هي غير في الرفع صفه القاعدين وذلك ان غير
نكره وان اضيفت الي المعارف لشده ابهامها فكيف يستقيم علي هذا
ان يكون صفه فان اجيب عن ذلك بان هذا مثل قوله تعالي انعمت
عليهم غير المغضوب لما كانا محصورين فاذا قلت مررت بالمسلم غير
الكافر جررت ها هنا وصفا لانحصار الصدين ومقول الفرق بينهما
انه ليس في ذلك انحصار لان القاعدين المضرورين وغير اولي الضرر
ليس فيه حصر بخلاف المسلم والكافر فلا يلزم من الجواز ثم الجواز
ها هنا لانه ها هنا كقولك مررت بالرجل غير العالم واذا لم يستقم
ان يكون صفه وجب ان يكون استثناء واذا وجب ان يكون استثناء
فالمختار في الرفع الاثري انك اذا قلت لا يستوي القاعدون الا اولوا
الضرر كان الرفع هو الوجه وكان النصب علي الاستثناء جايزا

واذا ثبت ذلك كان الرفع اقوى من النصب فاذا جاز النصب على الاستثناء
مع ضعفه فلان يجوز الرفع مع قوته اولى والذي يقوي ذلك ان
الخفض لم يات في السبعه لضعفه لانه ان جعل صفة كان ضعيفا
وان جعل استثناء لم يستقم لانه يكون من قوله من المومنين ومن المومنين
ليس في سياق النفي فيستثني منه على البدلية لانه انما جيء به بيانا
للقاعدين لا غير فلم يستقم ان يستثني منه كما يستثني من المنفي
فظهر من ذلك ان الرفع هو الوجه على الحمل على الاستثناء كما حمل
النصب على الاستثناء مع انه اضعف وظهر ان الخفض ضعيف ولذلك
لم يقرا به في السبعه فحمل الايه على ما ذكرناه هو الوجه والله اعلم
بالصواب **وقال ايضا مليبارا بدمشق** سنه احدي وعشرين
على قوله تعالي قال موعدكم يوم الزينه وان يحشر الناس ضحا
الظاهر ان الموعد الوعد لانه وصف بقوله لا تخلفه والاخلاف
انما يتعلق بالوعد يقال اخلف وعده وان الله لا يخلف الميعاد لا
بمكانه ولا بزمانه فلو جعل زمانا ومكانا لوقع الاخلاف على غير الوعد
وهو بعيد فان قلت لم لا يكون على حذف مضاف كانه قيل فاجعل
بيننا وبينك وقت وعد او مكان وعد قلت اضمار مستغنا عنه
فلا حاجة الي تقديره فان قلت فما المانع من ان يكون موعدكم اسما
للزمان او المكان ويكون قوله لا تخلفه للوعد الذي دل عليه موعدكم
قلت يرجع الضمير الي غير المذكور ورجوعه الي المذكور اولي فان
قلت لم ينتصب مكانا قلت ينتصب بفعل مقدر دل عليه قوله فاجعل
بيننا وبينك موعدا اي نتواعد مكانا ولا يستقيم نصبه بموعدكم
وان كان مصدرا لانه قد فصل بينه وبينه بالوصف فصار مثل
قولك اعجبني ضرب حسن زيدا وهو غير سايغ لان منصوب المصدر
من تتمته ولا يوصف الا بعد تمامه فكان كوصف الموصول قبل
تمام صلته والاحتياج الي هذا التقدير هو الذي يحسن ان يكون

موعدا علي حذف مضاف اي مكان موعد ويكون مكانا بدلا من المكان
المضاف المحذوف وانما بقي الترجيح بين تقدير مضاف او تقدير فعل
واما قوله موعدكم يوم الزينه فالظاهر انه اسم للوقت لانه اخبر عنه
بيوم الزينه ولا يخبر بيوم الزينه الا عن وقت ولا حاجه الي ان
يقدر وقت وعدكم لانه تقدير مستغنا عنه بان يجعل موعدكم اسما
للوقت وقوله وان يحشر الناس معطوف علي الزينه علي معني يوم الز
ويوم حشر الناس وضحا حاز ان يكون متعلقا بيحشر فيكون منصوبا
علي الظرف علي هذا وهو الظاهر وجاز ان يكون بدلا من يوم الزينه
ويكون بدل البعض من الكل لان ضحا اليوم بعضه وحذف الضمير
علي هذا للعلم به كما تقول ضربت زيدا يوم الجمعه عشيه فيكون
مرفوعا واما علي قراءه الحسن البصري رضي الله عنه وهو ينصب يوم
الزينه فيجوز ان يكون موعدكم بمعني وعدكم ويوم الزينه خبره
متعلقه محذوف اي حاصل يوم الزينه وحشر الناس ويجوز
ان يكون علي حذف مضاف اي وقت وعدكم يوم الزينه فيكون يوم
الزينه منصوبا بموعد لانه مصدر وضحا هو الخبر اي وقت وعدكم
في هذا اليوم هو هذا الوقت ولا ينبغي ان يكون موعدكم اسما للزمان
فانه حينئذ لا يعمل في يوم الزينه ولا يقع خبرا عنه من حيث
انها زمانا ان الا علي معني الجزئيه كما تقول زمان ضربي يوم الجمعه
كانه لما كان جزؤه صار كانه حاصل فيه فعلي هذا يكون يوم
الزينه خبرا للموعد الذي هو وقت وضحا علي قراءه الحسن البصري
رضي الله عنه علي الوجه الاول منصوب بيحشر وعلي الوجه الثاني
يكون مرفوعا والله اعلم بالصواب **وقال ايضا مليبارا بدمشق**
سنه احدي وعشرين علي قوله تعالي سيقولون ثلثه رابعهم كلبهم
الي قوله وثامنهم كلبهم قال رضي الله عنه يجوز ان يكون رابعهم
كلبهم جمله ابتدائيه صفه لثلثه وثلثه خبر مبتدا محذوف

ولا يجوز ان يكون كلهم مرفوعا برابعهم لان المراد به المضي ولا ان يكون
الجملة حالا اذ ليس المعنى ما يصح ان يكون عاملا فيها لان التقدير سيقو
لون هم ثلثة وليس فيه ما يصح ان يكون حالا وليس فيها ايضا واو
ويجوز ان يكون رابعهم كلهم جملة خبرا للمبتدا المحذوف بعد خبر
فيكون اخبر بخبرين مفرد وجملة ويقوي هذا الوجه ان الجملة الثالثة
وهي قوله وثامنهم كلبهم جاءت بالواو والمعنى فيها كالمعنى فيما تقدم ويتعذر
ان يكون صفة مع الواو لانك لا تقول مررت برجل وعاقل فيتعين ان
يكون المراد خبرا بعد خبر والاخبار اذا تعددت جاز ان يكون الثاني
بواو بغير واو وهذا ان سلم ان المعنى في الجملة واحد واما ان قيل
ان قوله وثامنهم كلبهم من قول الله تعالى استينافا لا حكاية عنهم فيكون
تقريرا لكونهم سبعة ويكون الوقف على قوله سبعة ثم اخبر الله
تعالى عنهم حكاية عنهم بان ثامنهم كلبهم فيفهم على ذلك ان القائلين
بانهم سبعة اصابوا في ذلك فلا يلزم على هذا تقويه ان يكون خبرا
بعد خبر ويقويه قوله قبله رجما بالغيب ثم ذكر بعد قوله رجما بالغيب
الجملة الثالثة فدل على انها مخالفة لما قبلها في الرجم بالغيب واذا
خالفتها في ذلك وجب ان يكون صدقا الا ان هذا الوجه يضعف من
حيث ان الله تعالى قال ما يعلمهم الا قليل فلو جعلنا قوله وثامنهم
كلبهم تصديقا لمن قال سبعة لوجب ان يكون العالم بذلك كثيرا فان
اخبار الله تعالى صدق فدل على انه لم يصدق منهم احدا واذا كان
كذلك وجب ان يكون الجمل كلها متساوية في المعنى وقد يتعذر ان
يكون الاخير وصفا فوجب ان يكون الجميع كذلك والله اعلم بالصواب
وقال ايضا ملليا بدمشق سنة ثلاث وعشرين على قوله تعالى
لكنه والله ربي ولا اشرك بربي احدا انما اعيد لفظ الظاهر في
هذه الاية كما اعيد اسم الله تعالى في مثل قوله واتقوا الله ان
الله واشباهه لما في الاسم الظاهر من التعظيم فلذلك اعيد لفظ

ربي

ربي لما في ذكر الرب من التعظيم له والهضم للمتكلم وكان التكرير لهذا
الظاهر لاجل هذا المعنى احسن والله اعلم بالصواب ○
وقال ايضا ملليا بدمشق سنة ثلاث وعشرين على قوله تعالى
حتى توارت بالحجاب الجار والمجرور متعلق توارت اما على نحو قولك
كتبت بالقلم لانها حصلت لها التواري بالحجاب واما على نحو تعلق قولك
سكنت بالبلد على معنى فيه كانها توارت فيه ويجوز ان يكون حالا
متعلقا بمحذوف والاول اوجه لانه اذا كان حالا فيتعلق بشيء محذوف
تقديره مستقرة بالحجاب ولا اجاجه الى التقدير مع وجود ظاهر يغني
عنه مع ان التقدير والاضمار على خلاف الاصل فلا يصار اليه الا لضرورة
ولا ضرورة تلجئ الى ذلك والله اعلم بالصواب وقال ايضا
ملليا بدمشق سنة ثلاث وعشرين على قوله تعالى واصلح لي في ذريتي
هذا من باب قولهم فلان يعطي ويمنع ويصل ويقطع مما استعمل فيه
الفعل المتعدي محذوفا مفعوله حذفا غير مقصود به مفعول
مراد كانه قيل يفعل العطاء والمنع والصلة والقطع من غير قصد
الى مفعول مراد على نحو خصوص او عموم وهو ابلغ في المدح من
القصد الى مفعول على طريقة خصوص او عموم واذا قصد هذا المعنى
لما فيه من المبالغة ثم قصد المتكلم به ذكر خصوصيه متعلقه اجراه
مجرى الافعال غير المتعدية وجعل ذلك كانه محل له وكذلك قول
الشاعر وان تعتذر بالمحل من ذي ضروعها الى الضيف يجرح في عراقيبها نصلي
وموضع الاستشهاد من البيت يجرح في عراقيبها ومن الاية واصلح
لي في ذريتي وقد وضح معناهما والله اعلم بالصواب وقال
ايضا ملليا بدمشق سنة ثلاث وعشرين وستمايه على قوله تعالى
واذا اعتزلتموهم وما يعبدون الا الله يجوز ان يكون الاستثنا متصلا
ومنقطعا فالاتصال على ان تكون ما للمعبود على تقدير ان يكونوا
يعبدون غير الله مع الله تقديره واذا اعتزلتموه والذي يعبدونه

غير الله ويجوز ان يكون منقطعا على ان لا يكونوا يعبدون الله اصلا او على
ان ما مصدرية تقديره واذاعتهم لتوهم وعبادتهم والاتصال اظهر لانه
الواقع كثيرا مع الاحتمال الظاهر فكان حمله عليه اولى والله اعلم بالصواب
وقال ايضا ملما بدمشق سنه ثلاث وعشرين وستمايه على قوله تعالى
يا ويلنا قد كنا في غفلة من هذا من ها هنا يجوز ان يكون بمعنى عن كما
تقول اطعمه عن الجوع ومن الجوع وكساه عن العري ومن العري ورمى
عن القوس ومن القوس واخذت عنه الحديث واخذت منه الحديث
والاحسن ان يكون على بابها لابتداء الغاية تنبيها على انه ابتدأ اما
غفل عنه لان الذي بعد ذلك من العذاب اشد عليهم فكان فيه تنبيه على
انه اول شيء غفل عنه من الشدايد ولو قيل عن هذا لم يكن فيه ذلك
المعنى اذ ليس في عن ما يدل على ابتداء اله انتهاء فكانت من هذا المعنى
في هذا الموضع اوجه من عن والله اعلم بالصواب وقال ايضا ملما بدمشق
سنه اثنتين وعشرين وستمايه على قوله تعالى
قل اوحي الي انه استمع نفر من الجن اما الكسر فعلى العطف على ما بعد
القول في قوله فقالوا انا سمعنا الا قوله وانه لما قام عبد الله فان
الاحسن ان يكون مستانفا لقوله كادوا يكونون عليه لبدا لانه لو
كان على قوله انا سمعنا لكان كدنا نقول ن ويجوز ان يكون القول من
بعضهم والاخبار واقع عن بقيتهم واما الفتح فقد قيل انه عطف
على قوله انه استمع فيكون داخلا في حيز مفعول اوحي ويشكل عليه
قوله وانه تعالى جد ربنا وانا لمسنا وانا كنا اذ لا يحسن ان يقال
اوحي الي انا كنا او انا لمسنا وضمير المتكلم للجن والمتكلم الرسول وانما
كان يكون وانهم لمسوا ونحوه فلذلك فر المحققون من هذا التاويل
وجعلوه عطفا على الضمير في قوله فامنا به فيكون داخلا في حيز الجار
ولا يرد عليه على هذا ما تقدم لان المتكلمين بقوله فامنا به هم الجن
والله اعلم بالصواب وقال ايضا ملما بدمشق سنه ثلاث وعشرين

وستمايه على قوله تعالى وعليها وعلى الفلك تحملون قال ان قيل لم جاء
بعلى والقياس والاستعمال يقتضي في امتا الفلك فلانه بمعنى الظرفيه
كقولك قعدت في الدار واما الاستعمال فلقوله قلنا احمل فيها واسلك
فيها فالجواب ان علي في هذا الموضع اوضح من حيث ان غيره مما ذكر فيه
ما يكون باطن الفلك وهو الاكثر تغلب فكانت في احسن لتحقق معنى
الظرفيه وبعد معنى على لان المذكور محمولا تم الازواج كلها وكان
اكثرها في باطن الفلك واعلى السفن مخصوص بالادميين على ما هو
العاده فلما خصوا في قوله وعليها وعلى الفلك تحملون كانت على اوضح
وفي هذا الموضع لم يرد ذلك المعنى مجيء من الازواج وانما اريد المخاطبون
خاصه وليسوا في العاده في باطن الفلك وانما يكون على ظاهرها فاتى
بما يدل على معنى الاستعلاء تنبيها على هذا المعنى وهذا احسن ممن
يقول انما اتى بعلى لتقدم علي في قوله وعليها لما بين الفلك وبين
الابل من مشاكلة الحمل فلما اتى بعلي في حمل الابل اتى بعلي في الاخر
لان هذا من مراعاة امر لفظي وما تقدم مراعاة لامر معنوي ولانه بعيد
يقتضي المخالفة من وجه اخر لان تكرير الحرف بالمعنى الواحد ليس من
من باب المجانسه ولا البديع فلا يحسن ان تخالف الاصل لاجله فان
قيل لو استقل ما ذكروه في استحسان على لكانت على احسن في قوله
انا حملنا ذريتهم في الفلك المشحون وقد جاء بفي فدل على ان ما تقدم
على هو السبب فالجواب عنه من وجهين احدهما ان المراد التنبيه على
ذلك المعنى المذكور في قوله احمل فيها فاختصر الكلام للعلم به فجري
الامر فيه على ذلك المجري ولذلك جيء الثاني ان يكون ذلك الامر
اللفظي مرجحا الاتيان بعلى لا على انه مستقل في السببيه فيكون حينئذ
المعنى المذكور هو المقتضي لجواز على ويكون على مرجحة لاحد الجائزين
ولا يلزم من كونها مرجحة ان يكون سببيا مستقلا والله اعلم واما قوله
فاذا استويت انت ومن معك على الفلك فانما اتى بعلى لما في الاستواء

ذكر من

من معنى الاستعلاء الا ترى الى قوله ثم استوى على العرش وقوله قد
استويت انت ومن معك على الفلك واما قوله اركبوا فيها وركبا في السفينة وقوله
فاذا ركبوا في الفلك فلما قصد في معنى الركوب معنى الثبوت كقوله
ولاصلبنكم في جذوع النخل واذا استعملت في في الصلب لقصد معنى
الثبوت فاستعملها في الركوب اجدر والله اعلم وقال ايضا مليا
بدمشق سنة ثلاث وعشرين على قوله تعالى يوم ياتي بعض ايات ربك
لا ينفع نفسا ايمانها لم تكن امنت من قبل او كسبت في ايمانها خيرا
موضع الاشكال في قوله او كسبت في ايمانها خيرا لانه لاحد الامرين
فاذا سيقت في النفي في مثل قولك اقتضى نفي الامرين كقوله ولا تطع
منهم اثما او كفورا واحدهما امنت من قبل والثاني كسبت في ايمانها
خيرا فيصير المعنى على الظاهر لا ينفع نفسا لم تكن امنت من قبل
ايمانها وهذا واضح ولا ينفع نفسا لم تكن كسبت في ايمانها خيرا ايمانها
وهذا اشكال فان الايمان قبل مجي الايات نافع وان لم يكن عمل صالح
غيره فكيف يصح نفيه والجواب ان المعنى لا ينفع نفسا ايمانها ولا كسبها
وهو العمل الصالح لم تكن امنت قبل الاية او كان العمل الصالح مع
الايمان قبلها فاختصر للعلم به وقوله لم تكن امنت صفة لنفسا وان
وقع الفصل لان المعنى على التاخير وانما اوجب التقديم الضمير في ايمانها
والمعنى لا ينفع ايمان نفس نفسا لم تكن امنت من قبل فلما اوجب الضمير
التقديم بقيت الصفة في محلها ومن لابتدا الغاية تقول ما امن
زيد من يوم كذا لابتدا الغاية فيكون ايضا للايمان الذي ابتداوه من
يوم الجمعة ولو قلت ما امن زيد يوم كذا كان نفيا للايمان يوم الجمعة
واذا اسقطت من في نحو ما امن من قبل وما امن قبل لم تختلف المعنى
لانه اذا كان مبتدا فيه من قبل فقد حصل قبل واذا حصل قبل
فقد ابتدي فيه من قبل ولا يلزم ذلك في نحو يوم الجمعة وشبهه اذ
قد يكون حاصلا فيه وقد ابتدي به من غيره والله اعلم بالصواب

وقال ايضا مليا بدمشق سنة ثلاث وعشرين وستمايه على قوله
تعالى وليحكم اهل الانجيل على قراءة حمزة اما معطوفا باعتبار المعنى
فيما تقدم من قوله وانتياه الانجيل لان المعنى وانتياه الانجيل للهدى
والنور والتصديق وليحكم لان المعنى ليهدي وينور ويصدق ويحض
قوله وليحكم لذلك كما جا قوله انا زينا السما الدنيا بزينة الكواكب وحفظا
لان المعنى خلقناها زينة وحفظا فحذف لذلك واما متعلقا
بفعل مقدر دل عليه قوله بما انزل الله كانه قيل وليحكم اهل الانجيل
بما انزل الله فيه انزلناه فحذف لذلك والله اعلم بالصواب وانما
اعيد لفظ الانجيل لانه لو قال وليحكم اهله لاحتمل ان يكون
لعيسى وللانجيل لتقدم ذكرهما جميعا قبل ذلك فلما قصد الى نفي
الاحتمال اعيد الظاهر والله اعلم بالصواب وقال ايضا مليا
بدمشق سنة ثلاث وعشرين وستمايه على قوله تعالى ان من ازواجكم
واولادكم عدوا لكم انما قدمت الازواج على الاولاد لان المقصود الاخبار
ان منهم اعداء ووقوع ذلك في الازواج اكثر منه في الاولاد فكان
اقعد في المعنى المراد فكان تقديمه اولى ولذلك قدمت الاموال في
قوله انما اموالكم واولادكم فتنة لان الاموال لاتكاد تفارقها الفتنه
ان الانسان ليطغى ان راه استغنى امرنا مترفيها ففسقوا فيها
وليست الاولاد في اشتمال الفتنه مثلها فكان تقديمها لكونها اوغل
في المعنى المراد اولى والله اعلم بالصواب وقال ايضا مليا بدمشق
سنة اربع وعشرين على قوله تعالى لتاتون الرجال شهوة من دون
النسا شهوة منصوب اما مفعول من اجله وهو الظاهر واما على
معنى اتيان شهوة واما حال على معنى مشتهين ومن في قوله من دون
النسا لابتدا الغاية اي تاخذون في ابتدا هذا الفعل من غير رد
النسا او على معنى المقابلة اي تجعلون هذا عوضا عن هذا كما تقول
خذ هذا من دون هذا اي اجعله عوضا منه ويتعلق اما بتاتون

وهو الظاهر لان المعنى يجعلون الاتيان لهولا عوضا من اوليك اوتيا
خدون في الاتيان من هولا واما بشهوة علي المعنيين اي يتعلق الشهوة
منكم بالرجال عوضا من تعلقها بالنساء والله اعلم بالصواب ○
وقال ايضا ملياً بدمشق سنه اربع وعشرين وستمايه علي قوله تعالي
وان كان مكرهم لتزول منه الجبال قرا الكسائي بفتح اللام الاولي من لتزول
ورفع الفعل بعدها وهذه اللام علي هذه القراه هي اللام الفارقه بين
المخففه والنافيه ملزم المخففه لتفصلها عن النافيه فيكون معني قراته
ان مكرهم تزول منه الجبال وقرا الباقون بكسر اللام الاولي من لتزول
ونصب المضارع بعدها لانها اللام الموكده التي تنصب الفعل بعدها
اما بتقدير ان علي قول البصريين واما بغيرها علي قول غيرهم وتسمي
لام الجحود لانها لاتاتي الا بعد جحد فتكون ان نافيه والمعني ما كان
مكرهم تزول منه الجبال والجمع بين القراتين مع ان النفي والاثبات فيها
تواردا علي صوره واحده ولا يستقيم تناقض القراتين عندنا لانهما
ثابتتان بالتواتر فكلاهما مقطوع به فلابد من التاويل فمعني قراه
الكسائي اثبات ان مكرهم عظيم تزول منه الامور العظيمه التي لا تبلغ
مبلغ المعجزات كالقران ونحوه ومعني قراه الجماعه نفي ان مكرهم تزول
منه المعجزات العظام كالقران ونحوه لثبوتها واستقرارها كاستقرار
الجبال فالجبال علي قراه الكسائي الامور العظام التي لم تبلغ مبلغ
المعجزات والجبال علي قراه الجماعه المعجزات العظام كالقران ونحوه
وعلي هذا التاويل لم يجي النفي والاثبات باعتبار واحد واذا لم يكونا
باعتبار واحد فلا تعارض بين القراتين والله اعلم بالصواب ○
وقال ايضا ملياً بدمشق سنه اربع وعشرين وستمايه علي قوله
كانهم خشب مسنده انما شبههم بالخشب دون غيرها لانه لما ذكر
الطبع علي قلوبهم وعدم فقههم وانهم مع ذلك اجسام معجبه شبههم
بما له جسم في الصوره وليس له فهم فقال كانهم خشب مسنده وشبههم

وتشبيههم بالخشب في هذا السياق احسن من تشبيههم بالحمار
واشباهها فانها ليست في الغالب لها صوره اجسام الادميين وقا
مسنده لامرين احدهما التنبيه علي انهم كالخشب القايمه فنبه علي
ان المراد انها قايمه بقوله مسنده لان الاخشاب لا تسند الا وهي قايمه
لاستغنايها عن الاسناد في غير قيامها وقد تقدم ان المراد عدم فقههم
مع عظم اجسامهم فناسب ذلك تشبيههم بالاخشاب القايمه وهي
المسنده والثاني التنبيه علي انهم لا فايده فيهم كالخشب عند عدم
استعماله فان الخشب القايم ليسقف عليه او غير القايم ليسقف
به فيه فايده واما المسنده فلا فايده فيها في حال كونها مسنده وا
والله اعلم بالصواب وقال ايضا ملياً بدمشق سنه اربع
وعشرين وستمايه علي قوله تعالي لا جناح عليكم ان طلقتم النسا ما
لم تمسوهن او تفرضوا لهن فريضه اختلف في او هذه فقيل انها
التي ٢ بمعني الا ان او الي ان فيكون تفرضوا في موضع نصب باضمار
ان او با او علي راي وقيل ان او عاطفه علي قوله تمسوهن اي ما
لم تمسوهن او تفرضوا لهن فريضه فيكون مجزوما بالعطف علي
تمسوهن تمسوهن وانما خالف الاولون الظاهر في او لاحد
امرين اما لانها اذا جعلت بمعني او كان المعني لا جناح عليكم فيما
يتعلق بامور النسا ان طلقتم النسا اذا انتفي احد هذين الامرين
لان او العاطفه تستلزم ظاهرا معني احد الامرين واذا استلز
ذلك لم يستقم لانه ينتفي احد الامرين وهو الفرض فيلزم صداق
المثل بالمسيس او ينتفي المسيس وهو احد الامرين فيلزم نصف
ما فرض وان كان المسيس منتفيا فلا يصح نفي الجناح عند انتفا احدهما
لذلك والثاني ان المطلقات المفروضات لهن قد ذكرن ثانيا وترك
ذكر الممسوسات لما تقدم من المفهوم فلو كانت العاطفه لكان المفرو
ض داخلا في الذكر كالممسوسات وليس الامر كذلك واذا جعلت او بمعني

الا ان اخرجت عن مشاركة الممسوسات فلم يلزم ظهور دخولهن معهن
ولذلك لم يرد مالك للمطلقات المفروض لهن قبل المسيس متعة لانه
لم يرد دخولهن في الايه المتقدمه لما ذكرن ثانيا وجعل المتعه للمسوسات
خاصه او لغير الممسوسات ولغير المفروض لهن لانه لما ذكر المطلقات
المفروض لهن ثانيا بحرف الشرط دل ظاهرا على انهن لم يكن مرادات اولا
فلذلك حمل ومتعوهن على غيرهن ويمكن ان يقال عن الاول لا يلزم
ان يكون المعنى ما انتفى احدهما بل المعنى ما لم يكن احدهما وفرق بين
قول القايل انتفى احد الامرين وبين قول القايل ما كان واحد من
الامرين فان الاول لا ينفي الا احدهما لانه نكره ليست في صريح سياق
النفي والثاني ينفيهما جميعا لانها نكره في صريح سياق النفي فاذن لا
فرق في المعنى بين ان يكون الى ان وبين ان يكون العاطفه فكان حملها
على العاطفه اولى لانه الاكثر واما فلا يلزم من مشاركتهن الممسوسات
فيما ذكر مشاركتهن لهن فيما ورا ذلك هذا مع انه قد ذكر ثانيا ما
يدل على انتفاوهم المشاركه والله اعلم بالصواب **وقال ايضا**
ملميا بدمشق سنه اربع وعشرين وستمايه على قوله تعالى وما
علمناه الشعر وما ينبغي له يقال ما ينبغي بمعنى ما يستقيم عقلا
كقوله تعالى وما ينبغي للرحمن ان يتخذ ولدا ويقال ما ينبغي بمعنى انه
ما يفعله الله لمصلحه علمها كقوله تعالى وما علمناه الشعر وما ينبغي
له وكقوله تعالى وما تنزلت به الشياطين وما ينبغي لهم وما يستطيعون
ويقال ما ينبغي في الحرام والمكروه والمصلحه التي علمها الله انه لو كان
ممن يقول الشعر لتطرقت التهمه عند كثير من الناس في ان ما جاء به
من قبل نفسه لتقويه عليه بقوه الشعر كما جعله اميا لذلك
الا ترى الى قوله وما كنت تتلوا من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك
اذن لارتاب المبطلون ولذلك قال في عقيب هذه الايه وتحق
القول على الكافرين لانه اذا انتفيت الريب لم يبق الا المعانده

فيتحقق القول عليهم حينيذ والله اعلم بالصواب **وقال ايضا**
بدمشق سنه اربع وعشرين وستمايه على قوله تعالى عينا فيها تسمى
سلسبيلا السلسبيل في اللغه وصف للمبالغه في السلسال فيجوز
ان يكون ها هنا علما بابه في الوصفيه كان المعنى يوصف بذلك كما تقول
زيد يسمى الشجاع اي يوصف به وان لم يقل ها هنا عينا سلسبيلا لينبه على
شهرته بهذا الوصف ويجوز ان يكون علما منقولا عنه وصرف لانه
اسم لماء مراعاه للتذكير وجريه على العين لا يوجب اعتبار التانيث
كما لا يوجب قولك هذه النفس زيد منع الصرف مراعاه للتانيث
وكما يقول هذه واسط ويجوز ان يكون صرف لتناسب رووس الاي
كما في قوله قواريرا واجماع القرا على صرفه لا يمنع من ذلك فقد
يجتمعون على احد الجايزين اذا كان قويا وان لم يجمعوا على احد الجايزين
اذا كان ضعيفا وقد قيل ان اصله سل سبيلا على انه امر من سال يسال
وسبيلا منصوب به فيكون له لذلك تاويلان احدهما ان يكون قوله
تسمى الكلام للاول وحذف مفعول تسمى للعلم به اي يوصف بمثل
الزنجبيل لتقدم ذكره ويكون سل سبيلا استيناف كانه قيل اسال
الطريق اليها والوصول وفيه تعسف والوجه الثاني ان يكون
سل سبيلا على ذلك صيرا علما اسما لهذه العين كبايط شرا فجا
على الحكايه كالتحلي بالجمل كما تقول هذا يسمى بايط شرا والله اعلم
بالصواب **وقال ايضا ملميا بدمشق** سنه اربع وعشرين وستمايه
على قوله تعالى في هل اتى على الانسان متكين فيها على الارايك لا يرون
فيها شمسا ولا زمهريرا لا يجوز ان ينتصب على الحال لانه اذا جعل حالا
من جزاهم وجب ان يكون تقييدا له فان جعل في المعنى ماضيا صار
المعنى وجزاهم في حال كونهم متكين في الجنه الجنه قبل ذلك ولا
يستقيم وان جعل مستقبلا فابعد فالاولى ان يكون منصوبا بفعل
مقدر على المدح كانه قال امدح ابرارا متكين فيها على الارايك والله

تام

اعلم بالصواب **وقال ايضا املليا بدمشق** سنه اربع وعشرين وستمايه على قوله تعالى كونوا قردة خاسئين وقال كونوا حجارة قال الاول يسمى التسخير والثاني يسمى الاهانة والفرق بينهما ان التسخير عبارة عن تكوينهم على جهة التبديل اي جعلناهم على هذه الصفه والاهانة عباره عن تعجيزهم فيما لا يقدرون عليه اي انتم احقر من ذلك والله اعلم بالصواب **وقال ايضا املليا** على قوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن امره ان تصيبهم فتنة او يصيبهم عذاب اليم انما عدي بعن لما في المخالفه من معنى البعد والحيد كان المعنى الذين يحيدون عن امره بالمخالفه وكان الاتيان بعن ابلغ للتنبيه على هذا الغرض لما فيه من ذكر المخالفه من التنبيه على البعد والحيد مما لا ينبغي للعاقل ذلك فيه وقد استدل به على ان الامر يقتضي الوجوب لما تضمنته الايه من الوعيد على المخالفه وهو لازم الوجوب قلت الايه تتضمن الامر بالحذر لمن يخالف وحذر المخالف العذاب لا يفيده بعد المخالفه لحصول السبب المقتضي له وقبلها لا يحذر عذابا قلت هو على احد وجهين احدهما ان المحذر منه في المعنى المخالفه ولكن لما كان لاجل مسببها جعل مسببها كانه المحذر منه والثاني ان يكون المعنى فليحذر الذين وقعت منهم المخالفه ذلك فيستدركوا ما فعلوه بالتوبه والرجوع الى الله فيكون ذلك سببا لدفع العذاب عنهم والله اعلم بالصواب **وقال ايضا املليا بدمشق** سنه اربع وعشرين وستمايه على قوله تعالى ولا يكونوا كالذين خرجوا من ديارهم بطرا ورياء الناس ويصدون محتمل وجهين احدهما ان يراد ان لخروج كان واقعا والصد كان حالهم حينيذ فاخبر عن كل بما هو صالح له فلما كان الخروج ماضيا اخبر عنه بالماضي ولما كان الصد حالا اخبر عنه بالحال اي الذين حصل منهم الخروج وهم الان صادون الثاني ان يكون الصد ايضا كان في الماضي وانما عبر عنه بفعل الحال

تنبيها على فضاعته وعظم المعصيه به لما فيه من صوره المقابله للرد عن سبيل الخير الواجب فعلها والاعانه عليها الاتري الى قوله تعالى فريقا كذبوا وفريقا يقتلون فاتى بالتكذيب بلفظ الفعل الماضي واتى بالقتل بفعل الحال ليخطر السامع مدلوله بباله ومدلوله انما هو الحال التي هو عليها فيتبين حينيذ فضاعته لما فيه من التعدي على رسل الله تعالى الواجب اتباعهم وتعظيمهم بخلاف التكذيب اذ ليس فيه الا مجرد كلام لا يبلغ ذلك المبلغ والله اعلم بالصواب **وقال ايضا املليا بدمشق** سنه اربع وعشرين وستمايه على قوله تعالى وتركهم في ظلمات لا يبصرون يجوز ان يكون تركهم بمعنى صيرهم فيجوز ان يكون قوله في ظلمات ولا يبصرون مفعولين من باب واحد ذكر احدهما بعد الاخر كما تقول صيرت زيدا عالما عاقلا لانها في المعنى اخبار فكما جاز تعدد الاخبار جاز تعددها ويجوز ان يكون الاول هو المفعول والثاني حالا من الضمير المفعول في تركهم اي تركهم مستقرين في ظلمات في حال كونهم لا يبصرون ويجوز ان يكون الاول حالا والثاني هو المفعول اي وصيرهم غير مبصرين في حال كونهم في ظلمات ويجوز وتركهم بمعنى خلاهم فلا يتعدى الا الى مفعول واحد فيكون في ظلمات ولا يبصرون حالين من الضمير في تركهم والله اعلم بالصواب **وقال ايضا املليا بدمشق** سنه اربع وعشرين وستمايه على قوله تعالى انا زينا السما الدنيا بزينه الكواكب تطلق الزينه على ما يتزين به وتطلق على المصدر كقولك زانه يزينه زينه فمن قرا بزينه الكواكب بالاضافه وهم الاكثرون احتمل ان يراد ما يتزين به ثم اضيف الى الكواكب اضافه خاتم الى حديد لما كان ما يتزين به من اصناف متعدده واضيف الى صفته ليتبين انه المراد ويجوز ان يراد المصدر على ان التزيين وقع بما اشتملت عليه الكواكب ومن الصفات المخصوصه بها من السود والترتيب والهيئه المخصوصه التي هي عليها فاضافتها كاضافه ضرب الى زيد

وقراه حمزه وحفص بزينه منون والكواكب محفوض علي انه بدل
او عطف بيان فيكون الزينه علي ما يتزين به اذ لا يستقيم ان تكون
الكواكب بدلا او عطف بيان من الزينه التي هي مصدر وقرا ابو بكر
بزينه منون والكواكب منصوبا علي ان يكون منصوبا بفعل مقدر
اعني الكواكب فتكون زينه ايضا بمعني ما يتزين به لان الكواكب كالتقدير
لها الا ان تقدر اعني زينه الكواكب وحذف المضاف واقيم المضاف اليه
مقامه فيجوز ان يكون بمعني المصدر ويجوز ان يكون في قراه ابي بكر بدلا
من السما علي انه بدل اشتمال كانه قيل انا زينا الكواكب في السما الدنيا
بزينه فتكون الزينه بمعني المصدر واما قول من قال ان الكواكب
بدل من زينه علي المحل فضعيف ضعف قولهم مررت بزيد اخاك
فلا ينبغي ان يحمل عليه قراه ثانيه صحتها ووجه ضعفه انه اذا ابدلا
كان في المعني معمولا للعامل الاول ولا يستقيم ان يكون العامل
الاول مسلطا باعتبار المعني المقصود بنفسه الا تري انك لو قلت
في مررت بزيد اخاك مررت اخاك لم يجز فكذلك اذا جعلته بدلا
والله اعلم بالصواب وقال ايضا ملخصا بدمشق سنه اربع
وعشرين وستمايه علي قوله تعالي والذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا
باربعه شهدا الي اخرها استدل بهذه الايه علي انها جمل وقد
رجع الاستثنا فيها الي الجميع وليس بمستقيم اما الجلد فلم يرجع الاستثنا
اليه باتفاق واما قوله واولئك هم الفاسقون فانما جي به لتقرير
تعليل منع الشهاده فلم يبق الا قوله ولا تقبلوا لهم شهاده ابدا فوجب
رجوع الاستثنا اليها اذ لم يبق سواها والله اعلم بالصواب وقال
ايضا ملخصا بدمشق سنه خمس وعشرين وستمايه علي قوله تعالي
عدوها شهر ورواحها شهر الفايده في اعاده لفظ الشهر للاعلام
بمقدار زمن الغدو وزمن الرواح والالفاظ التي ياتي مبينه للمقادير
لا يحسن فيها الاضمار الا تري انك تقول زنته هذا مثقال وزنته

جعل

هذا مثقال فلا يحسن الاضمار كما لا يحسن في التمييز وايضا فانه لو اضمر
فالضمير انما يكون لما تقدم باعتبار خصوصيته فاذا لم يكن له وجب العدل
عن المضمر الي الظاهر الا تري انك لو اكرمت رجلا وكسوته لكانت
العباره اكرمت رجلا وكسوته ولو اكرمت رجلا وكسوت غيره لكانت
العباره اكرمت رجلا وكسوت رجلا فتبين ان ذلك ليس من جعل الظاهر
موضع المضمر لما تبين انه لو اتي بالمضمر لم يستقم والله اعلم بالصواب
وقال ايضا ملخصا علي قوله تعالي اعملوا ال داود شكرا يجوز
ان ينتصب علي انه مفعول من اجله اي اعملوا من اجل الشكر علي احسانه
ويجوز ان يكون منصوبا علي المصدر لان المراد امرا بالعمل الذي هو شكر
لانه نوعه فيكون من باب قعدا القرفصا واما لانه اذا عملوا فقد
تضمن ذلك شكر الانتهاء العمل غيره فيكون من باب كتاب الله ويجوز ان
ينتصب علي الحال كانه قال شاكرين فاوقع لفظ المصدر موقع الحال
ويجوز ان يكون منصوبا علي انه مفعول به كان العمل له تعلق بالشكر
كما تقول عملت كذا فاجراه لذلك مجري المفعول به والله اعلم بالصواب
وقال ايضا ملخصا علي قوله تعالي فلما خر تبينت الجن ان لو
كانوا يعلمون الغيب فيه قولان احدهما ان يكون بين بمعني وضح فيكون
ان لو كانوا مع ما في حيزه في موضع رفع بدلا من الجن وهو بدل
الاشتمال اي وضح انهم لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب
اي وضح امرهم في جهلهم بالغيب والثاني ان يكون تبين بمعني علم
فيكون علي حذف مضاف من الجن وحذف مضاف من كانوا اي
تبين ضعفا الجن او اتباع الجن ان لو كانوا روساهم اي تبين
الضعفاء الذين كانوا يوهمونهم علم الغيب جاهلون به والله اعلم بالصواب
واما تقدير مضاف من الجن علي ان معني تبين وضح وجعل ان لو
كانوا مع ما في حيزه بدل كل من كل اي شيء امر الجن ان لو كانوا
فتقدير مستغني عنه والله اعلم بالصواب وقال ايضا ملخصا بدمشق

ول

سنه خمس وعشرين على قوله تعالى انك لن تخرق الارض ولن تبلغ
الجبال طولا الاحسن ان يكون طولا تمييزا اما على الفاعل اى لن
يبلغ طولك الجبال واما عن المفعول اى لن تبلغ طول الجبال واما
نصبه على الحال من الفاعل او المفعول على معنى طويلا فضعيف بانا ه
اللفظ والمعنى اما اللفظ فواضح واما المعنى فلما يجب من تقدير ولن
تبلغ في حال كونك طولا او في حال كونها طويلة وليس المعنى عليه
واما نصبه على معنى مطاولا فبعيد من حيث ان طولا لم يثبت استعماله
بمعنى مطاول واما نصبه على وجه نصب قوله ذهبت طولا وذهبت
عرضا على معنى ذهبت في طول او ذهبت اخذا في طول فليس ببعيد
والله اعلم بالصواب وقال ايضا مليا بدمشق سنة خمس
وعشرين على قوله تعالى ليجزيك اجر ما سقيت لنا ما مصدرية
والمعنى ليجزيك اجر سقيك لنا لانه الذي فعله الا ترى الى قوله فسقى
لهما ولا يحسن ان يكون موصولة لانه يلزم ان يكون للغنم لان التقدير
حينئذ الذي سقيته لنا والذي سقاه لهما هي الغنم والاجر انما يكون
على فعله لا ما يتعلق به فعله فيلزم ان يكون التقدير اجر سقي الغنم
التي سقيتها لنا فيحتاج الى تقدير سقي اخر مع الضمير العايد على
الموصول من غير حاجه والله اعلم بالصواب وقال ايضا مليا
على قوله تعالى ولقد ارسلنا الى ثمود اخاهم صالحا ان اعبدوا
الله فاذا هم فريقان يختصمون يجوز ان تكون اذا متعلقة بمحذوف
دل عليه معناها الذي هو المفاجاة كانه قيل فوجدوا حينئذ او
كانوا او حصلوا ويجوز ان يتعلق بما في فريقان من معنى الفعل
لان المعنى فاذا هم متفرقون على تقدير حينئذ افترقوا ويجوز ان
يتعلق بيختصمون اذا لم تجعله صفة لان الصفة لا يتقدم عليها
معمولها كانه قيل فحينئذ اختصموا واما يختصمون فيجوز ان تكون
صفة لفريقان ويجوز ان يكون خبرا بعد خبر ويجوز ان يكون حالا

مما في فريقان من معنى الفعل اى افترقوا مختصمين ويجوز ان يكون
حالا مما في اذا من معنى الفعل وذلك بشرط ان تجعله معمولا لمحذوف
لا لفريقان ولا ليختصمون الا ترى انك اذا جعلت فيها في قولك زيد
فيها قايم متعلقا بقايم لم تجز ان ينتصب عنه حال ولا غيره ولكن
ينتصب عن العامل فيه فكذلك هذا والله اعلم بالصواب
وقال ايضا مليا بالقاهره سنة خمس عشرة على قوله تعالى
احصى لما لبثوا امدا يمتنع ان يكون امدا تمييزا عن احصى لان التمييز
من افعل التفضيل لا يكون الا فاعلا في المعنى للفعل الماخوذ منه افعل
مثاله قولك زيد احسن وجها فوجها فاعل في المعنى لفعل احسن
الذي هو حسن كانك قلت حسن وجهه فلو جعلنا امدا منصوبا
على التمييز لوجب ان يكون فعل احصى منسوبا اليه على الفاعلية فيكون
الامد هو المحصي وليس كذلك والله اعلم بالصواب وقال رضي الله عنه
مليا على قوله تعالى ويقول الانسان ايذا ما مت لسوف اخرج
حيا اللام في لسوف لام تاكيد وليست لام الابتدا لانها لو كانت لام الابتدا
لوجب ان يكون معها الابتدا فان قيل اقدر المبتدا المحذوف وابقي اللام
داخلة على الخبر كان فاسدا من جهة ان اللام مع الابتدا اقدم مع الفعل
وان مع الاسم فكما لا يحذف الفعل والاسم وتبقى قد وان بعد حذفها
فكذلك لا تبقى اللام بعد حذف الاسم التي هي له وايضا فانه يضعف
مثل لسوف يقوم زيد لان المعنى حينئذ يكون لزيد لسوف يقوم ولا
يخفى ضعفه وايضا فانه يودي الى التزام اضمار لا حاجة اليه وكان على
خلاف الاصل وممن قال انها للابتدا الزمخشري في كشافه في قوله
تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى ومما يرد عليه قوله تعالى وان
ربك ليحكم اللام لمجرد التاكيد مثلها في قولك ان زيدا القايم ولا يصح
ان تكون للحال لان المعنى على الاستقبال ولا يمكن ان يكون معه
ما يشعر بالحال فثبت هذه اللام التي ذكرها للحال لا تكون له

وانما هي لام الابتداء دخلت عليها ان فاخرت الى خبرها في قولك ان زيدا
لقائم وقد صرح بذلك في مفصله وقال ويجوز عندنا ان زيدا السوف
يقوم ولا يجيزه الكوفيون ولو كانت للحال لتناقض مع سوف وقياس
مذهبه ان يمنع كالكوفيين وقد اجازه بناء على انه لام ان والله اعلم
بالصواب وقال رضي الله عنه مليا اذا دخل الاستفهام الانكاري
على الشرط كان المعنى انكار ان يكون الجواب معلقا عليه فاذا قلت
ان اكرمتك اهانني كان المعنى انكار ان يكون الاهانة مسببة عن الاكرام
والانكار ادخال الهمزة الانكارية على ما هو معنى الجواب مقدما على الشرط
ثم ذكر الشرط بعده مثل اهانني ان اكرمتك واذا كان الانكار باعتبار
شرط مستقبل كان الفعل المقدم مضارعا وان كان باعتبار شرط ماض
في المعنى كان الفعل المقدم ماضيا ان قصد التوبيخ ومضارعا ان قصد
النهي فتقول اضربت زيدا لما اكرمك توبيخا له على الضرب المسبب
عن الاكرام وتقول اتضرب زيدا لما اكرمك نهيا له عن ان يفعل ذلك
بعد اكرامه ومنه قوله تعالى اتقولون للحق لما جاءكم والمعنى اتقولون
للحق لما جاءكم انه سحر او شعر على ما دل عليه قراين احوالهم بما كانوا
يقولونه ولا يصلح ان يكون اسحر هذا من تتمة القول المنكر عليهم
لانهم لم يكونوا مستفهمين عنه وانما حذف المقول لدلالة قوله
اسحر هذا وهو ايضا انكار ان يكون مثل هذا سحرا والمعنى نهيهم
عن ان يقولوا هذا القول مسببا عن امر يقتضي نقيضه وهو مجيء
الحق والله اعلم بالصواب وقال رضي الله عنه مليا على قوله
تعالى وارجلكم من قرأ بالخفض فعطفا على قوله برؤوسكم والمراد
واغسلوا ارجلكم وليس الخفض على المجاورة وانما على الاستغناء
باحد الفعلين عن الاخر والعرب اذا اجتمع فعلان متقاربان في
المعنى ولكل واحد متعلق جوزت ذكر احد الفعلين وعطفت
متعلق المحذوف على المذكور على حسب ما يقتضيه لفظه حتى كانه

شريكه في اصل الفعل اجر الاجد المتقاربين مجرى الاخر كقولهم قلدت
بالسيف والرمح وعلفتها بالتبن والماء وقال الامام انه مخفوض على
الجوار وليس بجيد اذ لم يات الخفض على الجوار في القران ولا في الكلام
الفصيح وانما هو شاذ في كلام من لا يوثبه له من العرب فتحمل الاية
على ما ذكروا والله اعلم بالصواب وقال رضي الله عنه وقد سئل عن
قوله تعالى لنسفعن بالناصية ناصية كاذبة فقيل لم حسن الجمع بين
الناصية وناصية كاذبة خاطئة وهلا اقتصر على احدهما دون
الاخرى فالجواب ان الاولى ذكرت للتنصيص على ناصية المذكور النافي
وذكرت الثانية تنبيها بالصفة على علة السفع ليتملى بذلك ظاهرا
كل ناصية هذه صفتها والله اعلم بالصواب وقال رضي الله عنه مليا
على قوله تعالى وما منع الناس ان يؤمنوا اذ جاءهم الهدى الا ان
قالوا ابعث الله بشرا رسولا لغت بشر والمعنى انكارهم
بشرا موصوفا بصفة الرسالة وقول الزجاجي انه لا يستقيم ان يكون
صفة لما يؤدي اليه ان يكون رسولا قبل البعث ولا يستقيم اخذا
من ان الصفة يجب ثبوتها للموصوف قبل الحكم فيلزم ذلك غلط
والجواب عنه من وجهين احدهما ان ما ذكره انما يكون في الاثبات
لا في النفي والانكار بقي ولو كان ما زعمه مستقيما لم يستقم ان يقال
ما في الوجود اله ثان لانه يلزمه فساده بعين ما ذكره اذ لا يستقيم
نفي ثبوته الا بعد ثبوته وبعد ثبوته لا يستقيم نفي ثبوته وحل
الاشكال من وجهين احدهما وهو قول الاكثرين ان نفي الجمع في
مثل ذلك لم يرد على شيء بعد تحققه وانما معنى مثل قولك لا تجتمع
حركة وسكون انك تقسمت الجمع المطلق ثم نسبته الى الحركة والسكون
فوجدت العقل يأباه لانك تعلقته مثبتا ثم نفيته فكذلك ما
ذكرناه على توهمهم الاستحالة في ان يكون بشر رسول وعلى هذا
يستحيل اجتماع الضدين وجميع ما يأتيك وهؤلاء هم القائلون

باستحالة تعقل الامر على خلاف حقيقته الوجه الثاني ان يكون ذلك
متعقلا في الذهن وان كان مستحيلا في الوجود فينتفي باعتبار الوجود
وان كان متعقلا بثبوته فعلى هذا يكون البشر الرسول متعقلا عندهم
في الذهن وانما انكروا وجوده والوجه الثاني ان نسلم ان ذلك جائز
في النفي والاثبات فلا يلزم ماذكروه هاهنا لان حصول البعث مستلزم
للرسالة فعند بعثه يكون رسولا فيصح وصفه فلا يلزم توقف احدهما
على الاخر فيندفع الاشكال وحمله هولا على الحال لما تخيلوه
وارتكبوا من اجل ذلك صحة الحال من النكرة ولا يستقيم ان يكون
عطف بيان لان من شرطه ان يكون اسما غير صفة في الاصل ولا
يستقيم ان يكون بدلا لانه لا بد له من موصوف مقدر فيكون التقدير
ابعث الله بشرا بشرا رسولا فيرجع الامر الى ما كان عليه فان قدر
موصوف غير ذلك كان من بدل الغلط ولا يستقيم في المعنى جملة
القران عليه والله اعلم بالصواب وقال رضي الله عنه مليا
على قوله تعالى واسروه بضاعة يجوز ان يكون حالا على معنى واسروه
بتجوير افيه او تاجرين اما من الفاعل او المفعول ويحتمل ان يكون
مفعولا من اجله اي كتموه لاجل تحصيل المال فيه لانه كان على حال
تقتضي التجارة كنايته خوفا من ان تمتد الاطماع من غيرهم لما كان
عليه من الجمال ولا يجوز ان يكون تمييزا لانه ليس من باب عشرين
ولا من باب حسن زيد وجها لما يؤدي اليه من ان الاسرار كان
لبضاعته لا له وهو خلاف المعنى والله اعلم بالصواب وقال
رضي الله عنه مليا على قوله تعالى وقاسمها اني لكما لمن الناصحين
الظاهر في لكما في مثل هذا ونحوه انه متعلق بالناصحين ونحوه
لان المعنى عليه ولا يرتاب في ان المعنى اني من الناصحين لكما وان
اللام انما جيء بها للتخصيص معنى النصح بالمخاطبين وانما قدر الاكثرون
لما فهموا من ان صلة الموصول لا تعمل فيما قبل الموصول والفرق

عندنا ان الالف واللام لما كانت صورتها صورة الحرف المنزل جزءا
من الكلمة صارت كغيرها من الاجزاء التي لا تمنع التقدم ففرق بينهما
وبين الموصولات لذلك كما فرق بينهما بالاتفاق في جعل هذه الصلة
اسم فاعل او مفعول لتكون مع الحرف كالاسم الواحد ولذلك لم
توصل بجملة اسمية لتعذر ذلك فيها وهذا واضح ولا حاجة الى
التعسف والقارون من ذلك اختلفوا فقال قوم متعلق بما دل
عليه لمن الناصحين كانه قيل اني لمن الناصحين لكما لمن الناصحين
فجعلوا لمن الناصحين المذكور تفسيرا للمحذوف المتعلق لكما به وقال
قوم متعلق بمحذوف مستقل كانه قال اردت لكما او تخصيصي
لكما فكانها عندهم جملة معترضة جيء بها لغرض التخصيص وقال
قوم متعلق بما تعلق به قوله من الناصحين لان من الناصحين واقع
خبرا متعلق بمحذوف باتفاق فيتعلق ايضا به لكما كانه قال اني
حاصل من الناصحين لكما فيجعل المعنى ان اللام اوصلت معنى حصو
النصح للمخاطبين لانها متعلقه بالنصح وكله تعسف لا حاجة اليه
والله اعلم بالصواب وقال رضي الله عنه مليا على قوله تعالى
قال وما علمي بما كانوا يعلمون ان كان المراد بالارذلون اصحاب
الصناعات الخسيسة على معنى الاستهانة بهم لحقارتهم عندهم
باعتبار صنايعهم فيكون معنى قوله وما علمي على معنى ان يفيد
العلم بالصنايع احوال اصحابها وبواطنهم اي ان الصنايع لا اعتبار
بها اذا كانت الديانة مستقيمة ولذلك اعقبه بقوله ان حسابهم
الا على ربي والحساب انما يكون باعتبار افعال الديانات فنبه على
ان المراد ذاك لا غيره وان كان المراد واتعك الارذلون باعتبار
افعال الديانات اما لان صنايعهم دلت على ذلك في اعتقادهم على
سبيل التحكم منهم فيكون وما علمي نفيا لما ادعوه اي ان ذلك غير
معلوم لي فلا يكون معلوما لكم فكانه رد عليهم ادعاهم بعلم بواطنهم

بسم الله الرحمن الرحيم قال الشيخ مُمليًا بدمشق سنة عشرين
وستمايه قول الزمخشري الكلمه هي اللفظه الدالة على معنى مفرد بالوضع
الاولى ان يقال اللفظ الدال لان قوله اللفظه اما ان يريد بها اللفظ
باعتبار حقيقته من غير قصد الى مميز منه كالضرب واما ان
يريد المميز منه كالضربه فان اراد الاول فليس بمستقيم لان اللفظ
كالضربه فكما لا تطلق الضربه على معنى الضرب فكذلك لا تطلق
اللفظه على معنى اللفظ وان اراد به معنى الضربه فليس بمستقيم
لانه لابد من تحقق تميزها كتميز مدلول الضربه والجلسه واذا
لم يكن بد من تميزها فكل ما يقدر تميزها به ان كان منتهى ما يمكن
تقديره في الزياده ورد عليه دونه وان كان منتهى القله ورد عليه
ما فوقه وان كان متوسطا ورد عليه ما فوقه وما تحته جميعا
فانه ان قدر اللفظه مثلا ما هو عشره احرف ورد عليه ما دونها
وكذلك الباقي وقال ايضا مُمليًا بدمشق سنة ثماني عشره
على قول الزمخشري فانه موضوع للخمس باسره غير مستقيم لانه اما
ان يريد انه موضوع له باعتبار شموله للخمس فليس كذلك فان
قولنا قتله اسامه لا يدل على ذلك واما ان يريد انه موضوع لكل
واحد من احاده فهو ايضا غير مستقيم لان الموضع موضع يراد
فيه تبيين وجه علميته وما ذكره تقرير الشبهه الوارده على
علميته وقال ايضا مُمليًا بدمشق سنة ثماني عشره وستمايه
على قوله في التوابع هي الاسما التي لا يمسها الاعراب الا على سبيل
التبع لغيرها غير جيد لوجهين احدهما انه ذكر لفظ التبع فيه
ومن جهل التابع جهل التبع والاخر انه بينه بما يتوقف عليه لان
الغرض ان يعرف التابع فيعطى اعراب متبوعه فاذا عرفناه باعراب
متبوعه جر ذلك الى الدور وقال ايضا مُمليًا بدمشق سنه
سبع عشره على قوله في الزمخشري وقد استقبحوا اذ زيد قام

واعقبه بقوله ان حسابهم الا على ربي تنبيها ان ذلك مما لا يعلمه الا الله
والباء متعلقه بعلمي وما استفهاميه استعملت للانكار على ما هو المعروف
فيها عندهم والله اعلم بالصواب وقال رضي الله عنه مُمليًا على قوله
تعالى وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم ايات الله يكفر بها ويستهزا
بها فلا تقعدوا معهم انما اعيد الجار والمجرور في قوله يكفر بها ويستهزا
بها لانه لو حذف الثاني لم يكن مرتبطا لوجوب الضمير في ما وقع مفعولا
ثانيا او كالمفعول الثاني لسمعتم ولو حذف من الاول لم يكن نصا
في ان الكفر متعلق بالايات لجواز ان يكون متعلق الاول غير متعلق
الثاني لانك لو قلت ضربت واكرمت زيدا لم يتعين ان يكون متعلق
الضرب زيدا وان كان هو الظاهر ووجه اخر وهو انهما وقعا جميعا
في سياق ما يفتقر الى الضمير فلزم لذلك في كل واحد منهما الا ترى
انك اذا قلت زيد مررت به واستهزا به لم يحسن الا باعاده الضمير
فيهما لان الفعل الاول هو الواقع حتما فلا بد من الضمير والفعل
الثاني معطوف عليه ومن حكم كل معطوف ان يفتقر الى ما افتقر اليه
المعطوف عليه والله اعلم بالصواب وقال رضي الله عنه مُمليًا
على قوله تعالى وقفينا على اثارهم بعيسى بن مريم مصدقا لما بين يديه
من التوراه واتيناه الانجيل فيه هدا ونور ومصدقا لما بين يديه
من التوريه انما اعيد لفظ التوراه لامرين احدهما التعظيم المعروف
في مثله مثل قوله الى الله ان الله وهو كثير وقوله
لا اري الموت يسبق الموت شيء والثاني رفع اللبس لانه قد
تقدم ما يجوز ان يعود الضمير اليه غير التوراه من الاثار والهدى
والنور فكان لفظ التوريه ارفع للبس والله اعلم بالصواب
الحمد لله وحده

لانه يلزم منه تغيير خبر الجملة الاسمية عن الاسم الي الفعل من غير فايدة
الا ترى انك اذا قلت اذ زيد قايم فهم منه ما يفهم من قولك اذ زيد
قام وليس كذلك زيد قام من غير اذ لان هذا التغيير لعرض افاده
المضي ولا يفيده الخبر اذا كان اسما فلا يلزم من صحة تغيير الخبر اذا
كان اسما لعرض مستقيم صحة تغيير لا لعرض مستقيم فان قيل فقد
قالوا اذا زيد يقوم ولم يستقبحوه فالجواب ان ذلك غير لازم لان المذهب
المعمول عليه ان اذا لا يقع بعدها الا الفعل فزيد فاعل وليس
بمبتدا ويقوم مفسر للفعل المحذوف حتي لو جعل موضعه اسم لم يجز
فلا يرد علي هذه القاعدة اصلا لانه واجب ان يكون فعلا وواجب
ان يكون الاسم قبله فاعلا لامر مناسب وهو اقتضاؤها الفعل
وتفسير المحذوف بالاسم بفعل بعد الاسم فان قيل فقد قيل ان زيد بعد
اذا مبتدا وما بعده خبر فكيف استقام ذلك علي هذا المذهب ولم
يستقم اذ زيد قام قلت لا التزم توجيه المذاهب الرديه ثم اقول
علي تقدير الالتزام ان الفرق بينهما من وجهين احدهما ان الفعل
المضارع اقرب الي الاسم من الماضي فجاز وقوعه موقعه لقربه
ومشابهته له والذي يؤكده قولهم جاز زيد يضرب موضع ضاربا
ولا يقولون جاز زيد ضرب الا مع قرينة اخري تشعر بالحاليه فلا
يلزم من وقوع المضارع موقع الاسم لمشابهته له وقوع الماضي
مع بعده عنه والوجه الثاني ان يقوم لا دلالة له علي الاستقبال
صريحا وقام في اذ زيد قام صريح في المضي ولذلك لا يحسن اذا
زيد سيقوم فلا يلزم من امتناع وقوع ما يدل علي ما دل عليه الاول
امتناع وقوع ما لا دلالة له علي ما دل عليه الاول وقال
ايضا مليبارى مشق سنه عشرين وستمايه علي قوله في المفصل
في التمييز لما ذكر المنتصب عن المفرد والجملة وان قوله ومن احسن
قولا ومن اصدق من اسد حديثا ان التمييز فيه منتصب عن جملة

مثله في طاب زيد ابا وهذا ليس بمستقيم لان حقيقة التمييز المنتصب
عن الجملة ان يكون مبينا للابهام الناشي عن النسبة فيها كقولك
حسن زيد وجها ومعلوم انك اذا قلت زيد حسن وجها انه ليس
منصوبا عن الابهام الناشي من نسبة الخبر الي المبتدا بل من الابهام
الناشي من نسبة الصفة الي الضمير وبين لك ذلك قولك زيد
حسن غلامه وجها وليس انتصاب وجها هاهنا ملبسا في انه
عن نسبة شيء الي زيد وانما هو عن نسبة الحسن الي الغلام كذلك
اذا قلت زيد حسن وجها لانك تعلم ان نسبة الحسن الي الضمير
كنسبته الي الغلام واذا وضح ان وجها في قولك زيد حسن غلامه
وجها منتصب عن نسبة الحسن الي الغلام علمت ان وجها في قولك
زيد حسن وجها منتصب عن نسبة حسن الي الضمير وانما جاء
الوهم من جهة ان مدلول الضمير ومدلول الاسم المتقدم واحد
فتوهم لذلك انه مثل حسن زيد وجها لاتحاد الذات المنسوب اليه
الحسن وهو وهم علي ما تقدم واذا وضح ذلك في زيد حسن وجها
فقوله ومن اصدق ومن احسن مثله لان في اصدق ضمير مرفوع
باصدق منسوب اليه الاصدقيه موازن للضمير في قولك زيد
حسن واذا وجب ذلك في زيد حسن وجها باعتبار ما ذكرناه
وجب في ومن احسن قولا لانهما سواء في الغرض الذي قصدناه
والله اعلم بالصواب وقال ايضا مليبارى مشق سنه عشرين
وستمايه علي قوله في المفصل علي قول الشاعر ٥
ومن فعلاتي اني حسن القرا اذا الليلة الشهباء اضحي حليدها
اذا ها هنا ظرف فيه معني الشرط والليلة الشهباء تقدر علي وجهين
احدهما مذهب سيبويه وهو انه مرفوع بفعل مقدر دل عليه ما
بعده تقديره كتقدير اذا السما انشقت تقديره اذا انشقت السما
لاقتضاء ما فيها من معني الشرط للفعل وتقديره في البيت اذا اضحي

جليدُ الليلة الشهباء او اذا لوبستَ الليلة الشهباء تم فسر الملابسة
بقوله اضحى جليدها كقولك اذا زيدًا تلقى غلامه فاكرمه كانك قلت
اذا لابستَ زيدًا ثم فسرت الملابسة بملابسة خاصة وهو كقولك
لقيتُ غلامه والوجه الثاني قول الاخفش ان يكون مبتدأ ما
بعده من الفعل خبره والتزموا الفعل خبرًا تنبيهًا على اقتضاء
اذا للشرط كما التزموا في خبر ان الواقعة بعد لو الفعل لما يقتضيه
لو من ذلك وعليه حمل قوله اذا السما انشقت وكلا القولين
سايغ فالاولى تجويزهما من غير ردٍ لاحدهما والذي يدل على تجويز
الامرين الاطباق في جواز الرفع في قوله اذا ان اي موتي بلا لا
بلغته ولو كان تقدير الفعل واجبًا لم يجز الرفع بحال اذ التقدير
حينئذٍ اذا بلغت فيتعين النصب واما العامل فيها فيجيء على الخلاف
في ان العامل في اذا فعلها او جوابها فان كان جوابها فتقديره
حسن قراي دل عليه قوله حسن القرا وجواب الشرط محذوف
اذا تقدم ما يدل عليه كقولك انتك ان تاتني وان كان شرطها فواضح
ويجوز ان تقدر ظرفًا عريًا عن الشرطية كما في قوله والليل اذا
يغشى والليل اذا يجي واشباهه ويكون العامل فيها حسن القرا
كانه قال تحسن قراي في زمن اضحاء جليد الليلة الشهباء
والله اعلم بالصواب وقال ايضًا ملبا ندمشق سنة ثماني
عشر وسبعمايه على قوله في المفصل على قول الشاعر

اكل امرئ تحسبين امرًا ونار توقد بالليل نارًا

امرئ وامرًا مفعولان لتحسبين وقوله ونار عند سيبويه مخفوض
على حذف المضاف الذي هو كل لدلالة الاول عليه واراد به
موجودًا مقدرًا فلذلك بقي المضاف اليه على اعرابه وهذا قياس
وان كان على خلاف حذف المضاف مخصوص عنده بكل ومثل
اذا قصد بها التحقيق لا التشبيه كقولك ما مثل عبد الله ولا اخيه

يقولان ذلك وانما اختصا ذلك من حيث كانا لذات واحدة في
المعنى فلما تقدم ما يدل على ذلك اغتفر امر الحذف وبقي اثره على
ما كان عليه فعلى ذلك لا يكون قوله ونار توقد بالليل نارًا عطفا
على عاملين من حيث كان نار محفوضا بكل مقدرة في حكم الوجود
فكانه قال وكل نار ولو صرح وقال وكل نار لم يكن عطفا
على عاملين اتفاقا فكذلك اذا كان كل مرادًا وجودها لانه يكون
عطفا على معمولي تحسبين خاصة وهو عامل واحد وكثير من
النحويين لا يقدر تقدير سيبويه لانه عنده يوجب اعرابه باعراب
المحذوف على القياس المعروف في حذف المضاف فيجعله معطوفا
على امر المخفوض اولا ويجعل نارًا المنصوبة معطوفا على امرًا
ويجوز هذا الضرب من العطف على عاملين وهو ان يكون الاول
منهما محفوضا وان يكون المعطوف جاريا على الترتيب الاول كقولك
في الدار زيد والحجرة عمرو واشباه ذلك وسيبويه يمنع في هذه
المسايل وقد استدل القايلون بها بمثل قوله تعالى واختلاف
الليل والنهار الى اخر الايه وهو ظاهر فيما ذكروه لانه تقدم وفي
خلقكم وما يبث من دابة ايات على الرفع والنصب كلاهما سواء
ثم قال واختلاف فعطفه على خلقكم ثم قال ايات بالرفع عطفا
على ايات التي مع وفي خلقكم وبالنصب عطفا عليها اذا كانت منصوبة
وهذا عطف على عاملين واستشهد ايضا بالبيت المذكور وبقولهم
ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة ومنه قوله عند هولاء للذين
احسنوا الحسنى ثم قال والذين كسبوا السيات جزاء سيية بمثلها
وسيبويه يتاول ذلك كله فرارًا من العطف على عاملين فتاول
البيت كما ذكر وكذلك ما كل سوداء وما مثل احيك ولا اسيك
وتاول واختلاف الليل والنهار على انه هو المعطوف وحده وايات
جري تاكيد الاول كما تقول جاني زيد زيد فتكرار ايات كتكرار زيد

ويتاول قوله والذين كسبوا السيات على انه مبتدا خبره جزاء سيئة
بمثلها اي لهم جزاء سيئة فيكون قد عطف جملة على جملة وغيره
لا يحتاج الى شيء من هذه التاويلات كلها لتجويزه هذا النوع من
العطف على عاملين فيحمل الباب كله على ظاهره من غير تاويل والله
اعلم بالصواب وقال ايضا مليا بدمشق سنة ثماني عشرة على
قول الزمخشري في مفصله او الفا مكة من ورق الحمى رخم في
غير النداء على غير قياس الترخيم لان قياس الترخيم في مثل ذلك
ان يحذف الميم وتبقى الالف على حالها فشذوذه من وجهين فلذلك
كان اضعف من الترخيم على غير النداء او الوجه الاخر الذي هو
على غير قياس الترخيم قلبه الالف ياء او حيذفها فيكون اليا ياء الاطلا
وهلما هاسادة وقال ايضا مليا بدمشق سنة ثلاث وعشرين
وستمايه على قوله في المفصل لعزة موحشا طلك قديم عفاه
كل اسحم يستدم يجوز ان يكون موحشا حالا من الضمير في لعزة
وان كان عايدا على النكرة لان ضمير النكرة معرفة خلافا لبعض
النحويين واذا كان معرفة فجعل الحال من المعرفة اولى من جعلها
من النكرة مقدمة عليها لان هذا هو الكثير الشايع وذاك قليل
نادر فكان اولى والله اعلم بالصواب وقال ايضا مليا بدمشق
سنة ثلاث وعشرين على قوله في المفصل في المبني هو الذي يكون
اخره وحركته لا بعامل قال توهم بعض طلبة الادب ان عصا وموسى
يكون اخره لا بعامل وهو معرب باتفاق والجواب ان هذا الحركة
في الاخر بعامل وهي حركة مقدرة اذ لا فرق بين اللفظية والتقديرية
فليس حركة اخره بغير عامل فقد خرج عن قوله سكون اخره
وحركته لا بعامل لان له حركة بعامل والمراد بقوله سكون اخره
وحركته اللفظية ان لم يكن تقدير والمقدرة ان كانت فيهما جميعا فان
كانت بعامل فهو المعرب والا فهو المبني ولذلك يقول في قولك

قياسه في

سد اود عا انه مبني على الحركة المقدرة اذ اصله سدي ودعو ولذلك
عصا وبابه يجب ان يكون معربا وقال ايضا مليا بدمشق سنة
اثنتين وعشرين على قوله في المفصل في فصل ربه رجلا الضمير في قوله
ربه رجلا ليس بنكرة وانما كان حكمه حكم النكرات باعتبار كونه مبهما
اطلق عليه النكرة لذلك ولذلك لم يوصف لانه ضمير بلا خلاف والضمائر
لا توصف والله اعلم بالصواب وقال ايضا في هذا الضمير انه مفرد
على كل حال لانه مضمر على خلاف القياس اتى به لغرض الابهام فوجب
ان يكون مفردا قياسا على نعم وقال ايضا مليا ان اللام في قوله
ولان المتصل اخصر يتعلق بمعنى قوله لم يسوغوا تركه لان التعليل
لنفي التسويغ لا للتسويغ وقال ايضا مليا بدمشق سنة اثنتين
وعشرين على قوله في المفصل ليفيد ضربا من التوكيد اي ليفيد
مجموعهما فضل توكيد لا يكون في الافراد اي لمجموع الاول والفصل
فاذا قلت زيد هو افضل من عمرو فالضمير الذي هو وزيد مجموعهما
فيه تاكيد ومبالغة ولذلك قال سيبويه زيد هو افضل من
عمرو اكد من قولك زيد افضل من عمرو وذلك ان هو في المسئله
المفروضة راجع الى زيد فكانه ذكر مرتين وذكر الشيء مرتين
ابلغ من ذكره مرة واحدة وقال ايضا مليا بدمشق سنة
اثنتين وعشرين وستمايه على قوله في المفصل وانا اسوق اليك
عامة ما بنته العرب من الاسما الا ما عسى يسد منها الاستثنا منقطع
ولا يستقيم ان يكون متصلا لانه لو كان متصلا لم يخل اما ان يكون من
قوله عامة او من قوله ما بنته العرب او من قوله الاسما ولا يستقيم
واحد منها لانه لو كان من عامة لصار المعنى انا اسوق الاكثر الا الشاذ
فيكون قد بقي شيء ما ليس بشاذ ولم يرد ذلك وان كان من قوله ما
بنته صار المعنى اي اذكر اكثر المبنيات التي ليست بشاذة فيلزم
ان يكون قد ترك شيا ليس بشاذ لان اكثر ما ليس بشاذ بعضه واذا

لم يذكر الا بعض ما ليس بشاذ لزم منه ان يكون قد ترك بعض ما ليس شاذ
ولا يستقيم ان يكون من قوله من الاسما لانه تفسير لقوله ما بينه وقد
تبين بطلان رجوع الاستثنا اليه فيلزم بطلانه في رجوعه الى تفسير
لان المعنى فيها واحد وقال ايضا مليا بالقاهرة سنه ثلاث عشر
وستمايه على قوله في المفصل بوحش اصمت قال بعض طلبه الادب ما المانع من
ان يكون بوحش اصمت بكمالها اسم موضع فقال رضي الله عنه لا يجوز
لانه لو كان كذلك لم يخل اما ان يكون من باب تابط شرا او من باب
بعلبك لا جايز ان يكون من الاول اذ ليس يحمله باتفاق ولا جايز
ان يكون من الثاني لان هذا الباب اللغه الفصيحه ان يقول هذا
بعلبك ورايت بعلبك ومررت ببعلبك بفتح اخر الاول فكان
يجب فتح الشين والاتفاق على كسرها فدل على انه مضاف ومضاف
اليه وهو المقصود وقال ايضا مليا بدمشق سنه احدى
وعشرين وستمايه على المفصل اشترط الزمخشري في عطف البيان
ان يكون اشهر من متبوعه ولذلك قال ويترك من المتبوع منزله
الكلمه المستعمله من العربيه اذا ترجمت بها اي اذا فسرت بها يعني
ان عطف البيان يفسر متبوعه اذ المتبوع كالغريب ولذلك مثل
بقوله اقسم باسه ابو حفص عمر فان عمر اشهر من قولهم ابو حفص
لما كان محتملا غيره والتابع كالمشهور وليس ذلك بشرط فان الانسان
اذا قال جا ابو عمرو زيد وكان ثم اخر اسمه ابو زيد خالد وثم
زيود كثيره فانه تحصل الايضاح والكشف وان لم يكن اشهر نعم
الزمخشري بنا الامر على الاكثر وقال ايضا مليا على قوله في المفصل
في المبني هو الذي سكون اخره وحركته لا بعامل هذا الحد ليس بمستقيم
لانه ثاني في الحد تواو العطف فان قصد الجمع لم يستقم اذ ليس في
فيه سكون وحركه في اخره وان قصد معنى او كان فيه سكون
لفظي في استعماله الواو بمعنى او واستعماله لفظه او في الحد الواحد
والله اعلم وقال ايضا مليا بدمشق سنه ثماني عشره وستمايه

فلا يكون

وجه واحد وهو ان يكون معطوفا على الجمله التي هي ليس نافعي دا خلا
في حكم الصله ولذلك احتيج فيه الى مضمر يعود الى الموصول وهو
الهاء في منه والرفع اقوى والله اعلم بالصواب وقال ايضا مليا
على قوله في المفصل بوحش اصمت قال بعض طلبه الادب ما المانع من
ان يكون بوحش اصمت بكمالها اسم موضع فقال رضي الله عنه لا يجوز
لانه لو كان كذلك لم يخل اما ان يكون من باب تابط شرا او من باب
بعلبك لا جايز ان يكون من الاول اذ ليس يحمله باتفاق ولا جايز
ان يكون من الثاني لان هذا الباب اللغه الفصيحه ان يقول هذا
بعلبك ورايت بعلبك ومررت ببعلبك بفتح اخر الاول فكان
يجب فتح الشين والاتفاق على كسرها فدل على انه مضاف ومضاف
اليه وهو المقصود وقال ايضا مليا بدمشق سنه احدى
وعشرين وستمايه على المفصل اشترط الزمخشري في عطف البيان
ان يكون اشهر من متبوعه ولذلك قال ويترك من المتبوع منزله
الكلمه المستعمله من العربيه اذا ترجمت بها اي اذا فسرت بها يعني
ان عطف البيان يفسر متبوعه اذ المتبوع كالغريب ولذلك مثل
بقوله اقسم باسه ابو حفص عمر فان عمر اشهر من قولهم ابو حفص
لما كان محتملا غيره والتابع كالمشهور وليس ذلك بشرط فان الانسان
اذا قال جا ابو عمرو زيد وكان ثم اخر اسمه ابو زيد خالد وثم
زيود كثيره فانه تحصل الايضاح والكشف وان لم يكن اشهر نعم
الزمخشري بنا الامر على الاكثر وقال ايضا مليا على قوله في المفصل
في المبني هو الذي سكون اخره وحركته لا بعامل هذا الحد ليس بمستقيم
لانه ثاني في الحد تواو العطف فان قصد الجمع لم يستقم اذ ليس في
فيه سكون وحركه في اخره وان قصد معنى او كان فيه سكون
لفظي في استعماله الواو بمعنى او واستعماله لفظه او في الحد الواحد
والله اعلم وقال ايضا مليا بدمشق سنه ثماني عشره وستمايه

ما ليس بشاذ لزم منه ان يكون قد ترك بعض ما ليس شاذ
ولا يستقيم ان يكون من قوله من الاسما لانه تفسير لقوله ما بينه وقد
تبين بطلان رجوع الاستثنا اليه فيلزم بطلانه في رجوعه الى تفسير
لان المعنى فيها واحد وقال ايضا مليا بالقاهرة سنه ثلاث عشر
وستمايه على قوله في المفصل بوحش اصمت قال بعض طلبه الادب ما المانع من
ان يكون بوحش اصمت بكمالها اسم موضع فقال رضي الله عنه لا يجوز
لانه لو كان كذلك لم يخل اما ان يكون من باب تابط شرا او من باب
بعلبك لا جايز ان يكون من الاول اذ ليس يحمله باتفاق ولا جايز
ان يكون من الثاني لان هذا الباب اللغه الفصيحه ان يقول هذا
بعلبك ورايت بعلبك ومررت ببعلبك بفتح اخر الاول فكان
يجب فتح الشين والاتفاق على كسرها فدل على انه مضاف ومضاف
اليه وهو المقصود وقال ايضا مليا بدمشق سنه احدى
وعشرين وستمايه على المفصل اشترط الزمخشري في عطف البيان
ان يكون اشهر من متبوعه ولذلك قال ويترك من المتبوع منزله
الكلمه المستعمله من العربيه اذا ترجمت بها اي اذا فسرت بها يعني
ان عطف البيان يفسر متبوعه اذ المتبوع كالغريب ولذلك مثل
بقوله اقسم باسه ابو حفص عمر فان عمر اشهر من قولهم ابو حفص
لما كان محتملا غيره والتابع كالمشهور وليس ذلك بشرط فان الانسان
اذا قال جا ابو عمرو زيد وكان ثم اخر اسمه ابو زيد خالد وثم
زيود كثيره فانه تحصل الايضاح والكشف وان لم يكن اشهر نعم
الزمخشري بنا الامر على الاكثر وقال ايضا مليا على قوله في المفصل
في المبني هو الذي سكون اخره وحركته لا بعامل هذا الحد ليس بمستقيم
لانه ثاني في الحد تواو العطف فان قصد الجمع لم يستقم اذ ليس في
فيه سكون وحركه في اخره وان قصد معنى او كان فيه سكون
لفظي في استعماله الواو بمعنى او واستعماله لفظه او في الحد الواحد
والله اعلم وقال ايضا مليا بدمشق سنه ثماني عشره وستمايه

مثل قوله تعالى وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء
حجاب او يرسل رسولا فقوله او يرسل معطوف على وحيا اذ المعنى
الا وحيا او ارسالا ولا يستقيم عطفه على ان يكلمه لفساد المعنى
اذ يودي الى ان يكون وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من
وراء حجاب او يرسل رسولا وهو فاسد ولا يستقيم ان يكون ويغضب
معطوفا على نافعي في قوله ليس نافعي ويغضب كقولك ما ناتيني ويحدثني
لامر معنوي وهو انه يصير المعنى لا ينفعني ولا يغضب صاحبي وليس
الغرض كذلك بل الغرض نفي النفع عنه واثبات الغضب للصاحب
ليسفيه المتكلم عنه فوجب ان يكون معطوفا على الشي فيكون بتقدير
وما انا للشي ولغضب صاحبي يقول الا انه يحتاج في استقامته الى
حذف مضاف لان غضب صاحبه ليس بمقول حتى يصح تعلق القول
به فيكون التقدير ولسبب غضب صاحبي يقول والدفع له

في قوله في المفصل في حروف التخصيص تريد استبطاه وحثه علي
الفعل بعد قوله لولا فعلت كذا لبين بجيد لان الاستبطاء والحث
علي التي انما يكون في الزمن المستقبل واما الماضي او الحال فلا
يتصور فيه حث لانه انقضي وتصرم فكيف يتصور الحث عليه
واما الحال فكذلك لان الفعل حاله الحث قايم بذات المطلوب منه
ذلك والحث عليه يستدعي تحصيل منه والحاصل لا يحصل ومنه
الحروف اذا وقع بعدها الماضي كانت للتوبيخ واذا وقع بعدها
المستقبل كانت للحث والطلب وقال ايضا ملياً بدمشق
سنه ثماني عشره علي قوله في المفصل ولولا ولوما معني اخد
وهو امتناع الشئ لوجود غيره قال الشيخ ذهب بعض الناس
الي انها اصلها لو زيدت عليها لا وهذا ليس بمستقيم لان لو معناها
عندنا علي ما دل عليه الدليل امتناع الاول لاجل امتناع الثاني
كقوله تعالي لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا فالتعدد منتف
لاجل امتناع الفساد وهذا القايل انما بني هذا المذهب علي توهمه
ان الثاني امتنع لاجل امتناع الاول فاذا تحقق هذا لم يستقم هذا
المذهب لا من حيث اللفظ ولا من حيث المعني اما من حيث اللفظ
فكان يلزم ان يرتبط وجود الثاني لانتفاء الاول كما ارتبط في لو
وجود الثاني بوجود الاول لان لا ما دخلت علي الاول صار
نفيا فوجب ان يكون وجود الثاني مرتبطا بنفي الاول والامر
بالعكس واما من حيث المعني فلان لو انتفي الاول فيها لاجل انتفاء
الثاني ولما دخلت لا فيجب ان يوجد الاول لاجل انتفاء الثاني
والامر بالعكس واذا بني علي المتناقضين في ان لو تدل علي امتناع
الثاني لامتناع الاول صح ما ذكروه لانها تدل علي امتناع الثاني
لوجود الاول والله اعلم بالصواب وقال ايضا ملياً بدمشق
سنه ثماني عشره علي قوله في المفصل والاسم المعرب علي نوعين

نوع يستوي في حركات الاعراب والتنوين ان قيل انه اراد الاسم المفرد
ورد عليه رجال ومساجد فان رجالا جمع يعرب بالحركات الثلاث
ومساجد جمع غير منصرف وقال ايضا ملياً بدمشق
سنه سبع عشره علي قوله في الحرف ما دل علي معني في غيره يرد
عليه الاسماء التي لا تعقل الا بمتعلق مذكور معها مثل عند وقيد
وقد او قاب وما اشبهها وجوابه انا نحكم بان معني القدر والجهه
مفهوم من قاب وعند كالفوقيه من فوق وانما اتفق انهم لم يستعملوه
الا كذلك ونحكم علي ان من وبحوها لا يفهم منها ذلك المعني من حيث
وضعها الا مضمونا الي متعلقها وانما حكمنا بذلك لما ثبت من
استقراء كلامهم ان الحرف وضعه كذلك والاسم كذلك وثبت ان
هذه من قبيل الاسماء بخصائصها فوجب ان لا تحمل علي جهه يلزم
ان يكون به حرفا بعد ثبوت اسميتها لما فيه من التناقض والذي
يوضح لك ذلك اطباقهم علي ان عن وعلي في قولك فعدت عن يمينه
وولیت عليه حرف ايضا وهما اسمان في قولك فعدت من عن يمينه
واخذت من عليه ولولا ما ثبت من خاصة الاسم فيهما في المحلين
المخصوصين لم نحكم عليهما باسميه فلما ثبت كونها اسمين بالخواص
التي توجب الاسميه وجب حملهما علي معني الاسم وان كان فيه بعد
اذ تقديرها علي ما كانت عليه من معني الحرفيه يلزم منه التناقض
العقلي وحملها علي هذه الجهه يلزم منه استبعاد واذا تردد
بين التناقض والاستبعاد والتجأ الي احدهما وجب الحمل علي
الاستبعاد فكذلك ها هنا وقال ايضا ملياً علي قوله في قسم
الحرف في الزياده في قولك ما جاني من احد راجع الي هذا
اي الي معني الابتداء ليس بمستقيم لان معني كونها زايده انك لو
اسقطتها كان المعني الاصلي بحاله ولا يستقيم علي هذا ان يكون
مفهوما منها معني الابتداء لانك لو حذفتها لم يبق معني الابتداء

فيبطل كونها زايدة ولزم منه ان يكون زايدة غير زايدة وهو باطل
وقال ايضا مليبارى مشق سنه ثماني عشره على قول الشاعر
ذا ودع الهوا قبل القلا ترك ذي الهوى متين القوي خير من
الصرم مزدرا
يجوز ان يكون بمعناه ودع ذا اي اقلل منه واقصر ويجوز ان
يكون ذا بمعنى صاحب فيراد به المحبوب لانه الذي يتعلق به الهوى
فيكون صاحب الهوى بهذا الاعتبار المحبوب ثم قال ترك ذي الهوى
فيجوز ان يكون اضافة الى الفاعل على الوجه الاول ويجوز ان
يكون اضافة الى المفعول على الوجه الثاني فيكون المعنى على
الوجه الاول ترك المحب هوا متين القوي فيكون متين القوي
مفعولا للترك ويجوز ان يكون متين القوي حالا من ذي الهوى
اي ترك المحب في حال كونه متين القوى خير من ان تقع
المفارقة على رغمه وان جعلنا ترك مضافا الى المفعول كان متين
القوى حالا منه فيكون المعنى ترك المحبوب في حال كونه قويا
حبه لك اوجب له خير من ان تقع مفارقته لك مراغمة
ومزدرا حال من الصرم اي مراغمه وقال ايضا مليبارى
على قول الشاعر في المفصل سنه ثماني عشره وستمايه
فقلت له لا تبك عينك انما تحاول ملكا او تموت فتعذرا
اما النصب فانه اخبر بحاوله الملك وجعل الموت غاية له والعذر
مسبب عنه لان المعنى الى ان تموت فتعذر وهو ظاهر في
تسلينه صاحبه عن بكايه واما الرفع فانه اخبره بحصول احد
الامرين لا ينفك عن احدهما وهو محاوله الملك او الموت اما
على سبيل المبالغه في انه لا ينفك عن احدهما كما لا ينفك الجوهر
عن ان يكون متحركا او ساكنا فلا يلزم تقدير شك لان المعنى انه
قد ثبت عنده وعلم انه لا ينفك عن احد هذين الامرين واما

على معنى الاخبار بانه يكون اما على هذا واما على هذا فيكون على
الشك في حصول كل واحد منهما في كل زمان تقدره الى الموت لا في
حصول كل واحد منهما بعده فان ذلك معلوم من ضرورات الوجود
فلا حاجه الى التكلف في الجواب عن تقدير وقال ايضا مليبارى مشق
سنه ثلاث وعشرين وستمايه قوله في المفصل الكلمه هي اللفظه الدالله
على معنى مفرد بالوضع وهي جنس تحته ثلثه انواع ان قيل كيف يصح
انقسام الشي الى نفسه والى غيره فالجواب ان المنقسم المسمى لا نفس
اللفظ فان المسمى يصح اطلاقه على الاسم والفعل والحرف كل واحد
على حياله فالمقسم الجنس المسمى بالكلمه وقال ايضا مليبارى مشق
في هذه السنه مجيبا عن وهم متوهم اورد على الزمخشري سؤالا اتى
قوله الكلمه هي اللفظه الدالله الى اخرها قال المورد الكلمه موضوعه
لواحد متعين فكيف يستقيم ان يكون جنسا فالجواب انه لا يمنع صحه
اطلاقها على الواحد الوجودي من ان يكون جنسا كما لا يمنع صحه اطلاق
الانسان والرجل على الواحد الوجودي من ان يكون جنسا لان المراد
بالجنس هو ما اخذ باعتبار الامر المتعقل لا باعتبار الامر الوجودي
فمعنى الجنس ما يعقل مما يقبل فصولا متعدده تكون باعتبار كل
فصل لحقيقه غير الاخرى وان اشتركا في الامر الكلي الشامل للجميع
المسمى باعتبار شموله لها جنسا وقال ايضا سنه ثماني عشره
على قوله في المفصل الكلام هو المركب من كلمتين لو اقتصر على قوله من
كلمتين لورد عليه بعلبك ومعدي كرب وقولهم حصير ثوب زيد
وما اشبهها من الالفاظ المهمله فان التركيب موجود صوره ومع
ذلك ليس بكلام فلا بد من زياده اسندت احداهما الى الاخري
ويعني بالاسناد افاده المخاطب ما ليس عنده في ظن المتكلم وقال
ايضا مليبارى مشق في هذه السنه مستند لا على حصر الاسم في اسم الجنس
والعلم والمعرفه ان اللفظ اما ان يوضع لشي بعينه اولا فان وضع

لشئ لا بعينه فهو اسم للجنس ويسمى نكره اذ رجل موضوع لزيد وعمرو
لا على جهة التعيين وانما على البدل وكذلك ما اشبهه وان كان
لشئ بعينه فلا يخلو اما ان يصح اطلاقه على غيره او لا فان لم يصح اطلاقه
على غيره فهو العلم وان صح فهو المعرفه **وقال** مليا كره
الزمخشري ان يقول في حد اسم الجنس ما ذكره المنطقيون من قولهم
ما وضع لمسمى لا يمنع الشركه فيه وهو يسمى متواطا وكره ان كثره باعتباره
يقول ما دل على معنى واحد ليلا يوهم ان الكثره مستفاده من
اطلاقه ولا يستفاد منه الا المفرد فعدل الى قوله ما دل على شئ
وعلى كل ما اشبهه ولم يمكنه ان يحده بما ذكر اولا لانه امر ذهني
والمعنى الذهني متحد لا شركه فيه ثم ليس هو موضوعا في الحقيقه
له فانا نقطع بان وضع رجل لما في الخارج وما في الذهن يستحيل
ان يكون في الخارج **في الاعلام** وقال رضي الله عنه مليا حد
اللقب الذي اشار اليه الزمخشري في مفصله كل اسم غير صفه
صار علما بالغلبه والمراد بالغلبه ما لم يوضع بوضع واضع
خاص وانما قلنا غير صفه احترازا من الصفات التي غلبت
حتى صارت اعلاما من نحو قولك الكاتب والوزير والصاحب
لانها لو كانت منها لجاز اضافه الاسم اليها في مثل قولك زيد
الكاتب وعمرو الصاحب بل تقوها جاريه صفات على ما كانت
عليه وهذه جوز وا فيها الاضافه اذا لم يكن لها مع الاسم حال
مخصوصه متقدمه فتبقى عليه فلذلك قالوا زيد فقه والمراد
بسمي هذا اللقب على ما بسط في غير موضع وانما قلنا صار علما
بالغلبه احترازا من ان يسمى مسمى باسمين بالاصاله فانه لا يقال
زيد ابو عمرو لانها عندهم سواء بخلاف اللقب الغالب لانه
يغلب لاشتهرته فاضافوا الخفي الى المشهور ليوضحوه ويحققه
انهم لا يقولون فقه زيد ولا بطه قيس ثم لا ينكر ان اللقب

يصح اطلاقه على كل ما ذكر وانما قصدنا تفسيره في هذا الموضع في
قصد مورده **وقال ايضا** مليا على قول الشاعر في المفصل
قوله ومولد مشق سنه ثماني عشره وستمايه نبئت اخوالي بني
يزيد ظلما علينا لهم قديد نبئت فعل مبني لما لم يسم فاعله وهو
من الافعال المتعديه الى ثلثه مفعولين وتحقيق تعديته في الامثله
على المفصل والثاني المفعول الاول واخوالي المفعول الثاني
وبني يزيد صفه لاخوالي وللاحسن ان لا يكون بدلا لان البدل
انما يكون بالاسما الموضوعه للذوات بخلاف ابن فانه موضوع
لذات باعتبار معنى وهو المقصود وهو البنوه ويزيد في موضع
خفض وقوله ظلما اما مصدر في موضع الحال واما مفعول
من اجله ولهم قديد جمله في موضع المفعول الثالث والقديد
الصوت ومعنى البيت ان هذا القايل يقول اخبرت ان اخوالي
الموصوفين بهذه الصفه لهم علينا صوت وجلبه في حال
كونهم ظالمين علينا او لاجل ظلمهم وكلاهما ضعيف اما الحال
فلانه من الضمير في لهم والعامل فيه ما في لهم من معنى الفعل
وهو عامل معنوي وتقدم الحال على العامل المعنوي ضعيف
ووجه ضعفه مذكور في الامثله على المفصل فلينظر ثم واما
المفعول من اجله فلذلك لان العامل معنوي وتقدمه ضعيف
كقولك عندي مال اكتسابا من تجاره فلو قلت اكتسابا من تجاره
عندي مال كان ضعيفا فان توهم متوهم انه حال من اخوالي
والعامل نبئت فهو باطل لانه يلزم منه تقييد المبتدا من
حيث كونه مبتدا والمبتدا لا يقبل التقييد فاذا قيل زيد قايما
يضحك قلنا ليس حالا من المبتدا وانما هو حال من الضمير في
الخبر الذي هو يضحك ولذلك لو جعلت موضع يضحك اسما
جامدا لم يجز لانه ليس معه حينئذ ما يقبل التقييد فدل على

ان المبتدا لايقبل وكذلك اذا قلت نبيت اخوالي قايمين ضا
حكين فقايمين حال وليس عامله نبيت وانما عامله ضاحكين
ولذلك لوجعلت موضع ضاحكين اسما جامدا لم يجز ان يكون
ذلك حالا فلو كان العامل فيه نبيت لجاز فان توهم متوهم ان
بني يزيد المفعول الثالث فهو غلط لوجهين احدهما ان قوله لهم
فديد يبقى ضايعا لا ارتباط له بالاول مع ان المعنى ما اشرنا اليه
والثاني اخبار بانه اخبر بان اخواله بنو يزيد ومعلوم ان سياق انه ع
كلامه انه لم يقصد انه اخبر بان اخواله بنو يزيد لظهور ذلك
عنده وموضع الاستشهاد في قوله يزيد لانه قال والمركبات
جمله في مثل قولك نبيت لانه اما ان يريد يزيد من قولك يزيد
المال او المال يزيد فلا يجوز ان يراد الاول لانه يبقى مفردا باعتبار
التسميه فيكون من باب ثعلب وينكر وهو اخذ يزيد على
حياله مجردا عن الضمير فيتعين ان يكون من باب المال يزيد
فيكون جمله علما وانجمل اذا سمي بها تحكي على ما هي عليه في
اصل وضعها ولهذا لو سميت رجلا بقولك اضرب فلا تخلو اما
ان تقصد الى الضمير او لا فان قصدت الى الضمير قلت جاني اضرب
ورايت اضربْ ومررت باضربْ لاخلاف في ذلك وان لم تقصد
الى الضمير البته بل سميت بهذا اللفظ مجردا عنه قلت جاني
اضربُ ورايت اضربَ ومررت باضربَ وقال ايضا مما ليا على
قول الشاعر في المفصل بدمشق في هذه السنه
اسلي سلوقيةً باتت وباتَ بها بوجس اصمتَ في اصلابها اوَدُ
موضع الاستشهاد في قوله اصمت فانه منقول عن فعل امر
واصمت اسم لبرية قيل انها سميت بذلك لانه غلب عليها كثرة
قول الرجل لصاحبه اصمت اصمت لشدة الخوف فيها وقد اخذ
على صاحب المفصل باستشهاده به فان العرب تقول اصمت

يصمت

يصمتُ فالامر فيه بالضم فكيف جا اصمت وجوابه ان يقال ان فعل
ياتي على يفعل وعلى يفعُل ومنهم من يقول ان سمع للفعل مضارع اتبع
والافاشت فيه مخير ان شيت قلت يفعُل او يفعِل ومنهم من يقول
ان كثرة استعمال المضارع اتبع والا كنت فيه بالخيار والجار والمجرور
في قوله بوجس يتعلق باسلي وتقديره اسلي سلوقيه بوجس هذه
البريه باتت السلوقيه في مدة البريه وباتت بها اي عندها والضمير
للسلوقيه وقوله في اصلابها اود يعني السلوقيه يصفها بالقوه
والاود العوج كانه قال في اصلاب السلوقيه عوج وذلك يدل
على قوتها وقال ايضا مما ليا في سنه ثمان عشره وستمايه على
قول الشاعر في المفصل وهو قوله على اطرقا باليات الخيام
الا الثمام والا العصي موضع الاستشهاد في قوله اطرقا فانه
منقول من فعل الامر وهو اسم لموضع وقد اخذ على المستدل
به والاخذ مشار اليه في الامثلة وهو انه ساقه في قسم المفردات
وهو داخل في قسم المركبات فان اطرقا فعل وفاعل فليكن مثل
قولك يزيد اذا سمي به باعتبار الضمير ومعنى البيت انه يقول
ديار عرفت احيي الهدى في هذا الموضع المعروف باطرقا في حال كونها
باليات خيامها عافيات آثارها لكثرة شعفه بها ونحته عنها
فعرفها في حال خفايا العزامه بها ودروس ما فيها حتى لم يبق بها
مبينا الا الثمام والعصي كالاوتاد والآن البيوت وباليات يروي
منصوبا وهو الصحيح وقد جا مرفوعا فالنصب على انه حال من الديار
والمعنى عليه على ما تقدم والرفع على ان يكون البيت مستقلا في
معناه من غير نظر الى ما قبله فيكون مبتدا به كانه قال على اطرقا
منازل باليات خيامها ويكون خبره على اطرقا وموناثي عن توهم
استقلال البيت وقطع النظر عما قبله وقوله الا الثمام والا
العصي جا مرفوعا وليس بالجيد وجا منصوبا فيطلق العصي فيحذف

منه الياء الثانيه على ما هو اصل في مثله اذ كل ما اخره حرف
مشدد وبنيت قافيته على الوقف فواجب فيه حذف الثاني وان
كان حرفا صحيحا فهو في المعتل اشبه ووجه النصب في التمام ظاهر
وهو انه مستثنى من كلام موجب مع كونه من غير الجنس فقوي النصب
من الوجهين جميعا والرفع ضعيف جدا وانما جاء الوهم فيه من جهة
ان القوافي كلها اذا رفعت استقامت اعرابا ووزنا على اصل
عروضه لانه من المتقارب واصل المتقارب فعولن ثمانيه من آت كامله
كقوله فاما تميم تميم بن مر فالقاهم القوم روى نياما فلا ذي
هذه المثابه ظن انه كذلك فالحق هذا البيت به فرفع من غير
نظر وتبين لوجه رفعه والصواب انه محذوف ومنه سبب خفيف
من اخر الجزء وهو الضرب الثالث من ضروب المتقارب فيستقيم
اعراب البيت ولا بعد في مخالفه ذلك الوزن الاصلي لانه لا يلزم
منه ما لا يجوز وارتكاب امور متعدده مما يجوز ارتكابها باتفاق
وان كانت خارجه عن اصل غير مدفوع لاسيما اذا اضطر اليه
موجب واما ارتكاب امر لا يجوز لاجل مراعاه امور اصليه مخالفتها
جايزه فغير جايز باتفاق فلذلك كان الرفع غير مستقيم والنصب
هو المستقيم ووجهه على شده ضعفه انه لما كان الخيام في موضع
رفع اجري تابعه عليه رفعا ثم استعمل الا اما بمعنى غير
وصفا للخيام على المحل فاجري ما بعدها باعرابها على ما هو
ثابت لها فارتفع التمام لذلك وعطف العصي عليه وعلى اطرقا يتعلق
بعرف ان قلنا ان له تعلقا بالبيت الذي قبله وان قطعنا النظر
عنه تعلق بمحذوف تقديره منازل بالیات الخيام مستقره على اطرقا
وقال ايضا مما يبدا مشق سنه ثماني عشره وستمايه على قول
الشاعر في المفصل اذا ما دعوا كيسان كانت كهولهم الى الغدر
ادنى من شبابهم المردِ يصف هؤلاء القوم بان شيوخهم الى الفساد

اقرب من شبابهم وموضع الاستشهاد في قوله كيسان وموعلم والذي
يدل على انه علم منع الصرف ولا علة تقدر مع الالف والنون الا العلميه
فوجب ان يكون علما لذلك والجار والمجرور في قوله الى الغدر
يتعلق بادنى ولا يتعلق بكان لانها ناقصه والناقصه لا يتعلق بها
اما لانها لا دلاله لها على الحدث واما لانها تدخل على الجمل على ما
هي عليه من اخبارها وتعلقاتها فلو ذهبت تعلق بها لخرج ما
علقته بها عن حيز الجمله الداخله هي عليه وذلك تغيير لوضعها
وقال ايضا مما يبدا على قول الشاعر في المفصل وهو بدمشق
في هذه السنه اذا قال غاو من نتوخ قصيده بها حرب عدت
على يزوبرا معناه ان هؤلاء يقولون الشعر الذي فينسب الى
وذلك يكون اما لكونه من قبيلتهم وقد اشتهروا بهم واما لانهم
يرجعون اليه فيما يأتون ويذرون من اشعارهم او يريد انه اذا قال
احد من هذه القبيله شعرا مما يوثر اثرا غير حميد عد على وقصد
جزاي به حتى كأني الذي باشرته وذلك لما تقدم من الاحتمال
ومن نتوخ للتبيين وعدت جواب اذا وموضع الاستشهاد في
قوله يزوبرا وهو علم للتانيث المعنوي والعلميه ولا يجوز ان
يكون مصروفا للضروره لانه لو كان كذلك لكان ممنوعا من
غير علة وهو لا يجوز باتفاق انما موضع الخلاف فيما اذا كانت فيه
علة واحده وبيان انه يكون ممنوعا بغير علة ان التانيث المعنوي
مشروط في علة العلميه فاذا قدرنا انتفاء العلميه زال كون التا
تانيث مشروطا لزوال شرطه وقال ايضا مما يبدا مشق سنه
تسع عشره وستمايه على قوله في المفصل ومن الاعلام الامثله
التي يوزن بها في قولك فعلان الى اخرها وضع النحويون
هذه الالفاظ لغرضين احدهما الاختصار في التعبير عن الاصول
والزوايد فكل ما كان في الموزون اصلا جعلوه في الوزن فا

وعينا ولاما على هذا الترتيب وكل ما كان زايدا لفظوا به عينه في
موضعه في لفظ الزنه فمثال ذلك اذا قيل مضروب ما وزنه قيل
مفعول وكان ذلك اخصر من ان يقال ميمه زايده وضاده وراؤه
اصليتان وواوه زايده وباؤه اصليه والغرض الثاني ان يذكروه
مرادا به جميع ما يوزن ليحكم عليه باحكامه الخاصه به كقولهم كل
افعل اذا كان صفه فانه لا ينصرف ثم لا يخلو استعمالهم اياه من
ان يكون للافعال خاصه او غيرها فان كان لفعل حكوه على لفظ
الفعل الذي هو وزن له كقولهم تفاعل لما يكون من اثنين فصاعدا
واستفعل لطلب الفعل وفعل للتكثير فيكون على صوره الفعل
من غير اعراب لفظي باعتبار اسميته وان كان لغير الافعال من الاسما
وجدها او من الاسما وللافعال معا فلا يخلو اما ان يذكر موزونه
او لا يذكر فان ذكر موزونه معه كان معربا على ما يستحقه بلا خلاف
ثم هو في حكم الصرف وعدمه راجع الى قسمه او الى موزونه
فيه خلاف فمذهب الزمخشري انه علم على كل حال فيرجع في ذلك
اليه الى قسمه فان كان معه علة اخرى امتنع من الصرف والا
فلا وذهب بعضهم الى انه في ذلك كموزونه ان كان منصرفا صرف
وان كان غير منصرف لم يصرف ومثال ذلك قولك وزن
قايمه فاعله والزمخشري يقول فاعله غير مصروف وبعضهم
فاعله مصروف فوجه مذهب الزمخشري انه قد ثبت استعمال
هذه الاوزان اعلاما بدليل اتفاقهم على قولهم افعل صفه لا
ينصرف ولولا انه علم لم يمنع الصرف وهذا متفق عليه واذا
ثبت انه علم فاما ان يكون على نحو الاعلام في زيد وعمرو او
على نحوها في اسامه وتعالة لا جايز ان يقال انها مثل زيد وعمرو
لانها لم توضع لاجاد باعيانها وانما وضعت للجنس واذا وجب
ان يكون كوضع اسامه وقد ثبت ان باب وضع اسامه كما يطلق

على الامر الذهني فيعم يصح اطلاقه على كل واحد من الاجاد الوجوديه
واذا ثبت ذلك كان ما نحن فيه مثله فيصح اطلاقه على جنسه بكماله
فمقول افعل صفه لا ينصرف ويشمل جميع موزوناته كقولك
اسامه خير من تعالة فيشمل جميع الجنس ويصح اطلاقه على كل
واحد من اجاد جنسه كما قيل اسامه لواحد من الوجود فلذلك
يقول وزن قايمه فاعله فيطلقه على قايمه علما وان كان واحدا
من اجاد جنسه فيصح بذلك جعله علما وان كان موزونه واحدا
من اجاد جنسه كما ثبت ذلك في اسامه باتفاق ووجه من
قال بخلافه ان اعلام باب اسامه انما اضطرونا الى جعلها
اعلاما باعتبار اطلاقها على الواحد من حيث وجود حكم العلميه
فاضطرونا الى تاويلها بوجه بعيد لنلحقها بقياس كلامهم ضروره
ما ثبت فيها من حكم العلميه وكان القياس الظاهر انه لا يثبت
فيها حكم العلميه واذا كان مثل ذلك في باب اسامه مخالفا
للقياس كان تاويله على ذلك للضروره فلا وجه لاجرائنا
هذا الباب على مخالفه القياس واحتياجنا الى التاويل من
غير ضروره تحمل على ذلك ثم نرجع الى التقسيم فنقول
وان لم تكن للافعال ولم يذكر الموزون معه فلا يخلو اما ان
ان يكون قد اوقع موقع موزون خاص قام مقامه في محله
اولا فان كان قد ذكر واقعا موقع موزون فلا خلاف انه يجري
مجراه على تقدير وجوده اعرابا وصرفا او منع صرف كقولك
مررت برجل افعل منك وهو متفق عليه ووجهه انه اريد
به معنى موزونه فوجب ان يجري مجراه لانه كالنايب عنه والكنايه
له فكان اعرابه كاعرابه وان لم يكن على ما ذكرناه فهو علم باتفاق
يقصد به الجنس الذي هو على هذه الهيئه كقولك افعل صفه
لا ينصرف وفعلان علما غير منصرف وشبه ذلك قال سيبويه

حكاية عن الخليل كل افعل اذا كان صفة لا ينصرف قال سيبويه
قلت له كيف تصرفه وقد قلت لا اصرفه فقال انما صرفته لانه غير
صفة ثم قال بعد ذلك افعل اذا كان صفة لا ينصرف قال
المازني افعل ههنا ايضا غير صفه فيجب ان تصرفه لانه قال في قوله
كل افعل انما صرفه لانه غير صفه وهذا ايضا غير صفه فيجب
ان تصرفه والانقض جميع ما قاله قال ابو علي الفارسي لم يصنع
المازني شيا وانما سال سيبويه الخليل عن ذلك لانه توهم
ان الموزون اذا كان صفه كانت الزنه صفه الا ترى انك اذا
قلت مررت برجل افعل منك حكمت عليها بحكم موزونها فلما فهم
الخليل منه هذا الوهم الذي يلزم منه ان يكون المسؤل عنه كذلك
غير منصرف بين له ان ما توهمه فيه مما يوجب منع صرفه مفقود
فقال له ليس بصفه فنبه لذلك وعلم ما اشار اليه ولم يحتج
ان يبين له انه غير علم لان ذلك معلوم في ظاهر الامر يدخول
كل عليه وانما بين له انتفا الشبهه التي فهم عنه انه توهمها ولم
يتعرض لغير ذلك ولم يرد الخليل ان انتفا الصفه علة في
الصرف في كل ورد وصدر فان ذلك معلوم الانتفا بالاتفاق
فانا قاطعون بان اكثر الاسما يمتنع من الصرف مع كونها غير صفه
وانما قصد الى ذلك في المحل المخصوص لما كان الوهم نشا منه
فقوله افعل اذا كان غير صفة لا ينصرف لا يلزمه ان يصرف
لما تقدم من قوله ان كل افعل غير صفه لانه ههنا قد وجدت
فيه علتان مقتضيتان لمنع الصرف وهما العلميه ووزن الفعل
فوجب ان يكون غير منصرف فتبين بذلك انه لا يلزم من نفي الصفه
عن قوله كل افعل على سبيل التبيين رفع الوهم عمن توهم الوصفيه
فيه ان يكون كل ما ليس بصفه منصرفا فاظهر ان قول ابي علي
الفارسي لم يصنع المازني شيا مستقيم واراد به ما ذكرناه ولم يتبينه

لانه كالظاهر عنده ولاشك انه ليس بخفي ثم شرع صاحب الكتاب
في تبيين استعمال هذه الالفاظ اعلاما فقال في قوله فعلان
الذي مونثه فعلى وافعل صفه لا ينصرف خبر عن قوله فعلان
وعن قوله افعل جميعا في المعنى وفي اللفظ لانه اما ان يكون
للاول واما ان يكون للثاني فكانه قال فعلان الذي مونثه فعلى
لا ينصرف وافعل صفه لا ينصرف كما تقول زيد وعمرو قايم وهو
جايز بالتفاق ولا يستقيم ان يقال انه خبر عن الثاني والاول منقطع
عنه معنى ولفظا لانه قصد الى بيان استعمال النحويين له في كلامهم
والنحويون لا يقولون فعلان الذي مونثه فعلى ويقتصرون فلا
بد من جزء اخر ينضم اليه ليكون قولا ولاجزء ينضم اليه الا ما
ذكرناه فوجب تقديره لانه هو الموجود ولانهم كذلك يستعملونه
ثم قال وزن طلحة اصبع فعلة وافعل يعني وفي قولهم وزن
طلحة فعلة وافعل فعطفه على قوله فعلان الداخل في حكم
قوله في قولهم وقصد به التبيين ان ذلك ايضا علم على ما قلنا
مذهبه كما ذكرناه حكما وتعليلا ولذلك اتى بافعل غير منصرف
لان فيه عنده علتين وزن الفعل والعلميه واما قوله وزن
طلحة فعلة فمتفق عليه في الحكم وان اختلف التعليل فمذهبه
انه امتنع من الصرف للعلميه والتانيث ومذهب غيره انه
امتنع من الصرف لان موزونه غير منصرف واعلم ان الالفاظ
التي يوزن بها اذا قصد بها عموم موزناتها على اربعه اقسام
تاره يكون منصرفه وموزونها منصرف مثل كل فعل اذا لم يكن
مونثا منصرف وقد يكونان غير منصرفين كقولك افعل اذا
كان صفه غير منصرف وقد يكون الوزن منصرفا والموزون
بخلافه كقولك كل افعل اذا كان صفه لا ينصرف وقد يكون
الامر بالعكس كقولك افعل اذا لم يكن صفه ولا علما منصرف

وتحقيق ذلك ان كل موضع كان في الزنة علتان امتنع من الصرف
وكل موضع لم يكن فيه علتان كان منصرفا وكذلك الموزون المحكوم عليه
ان اتفق ان تذكره باعتبار اثبات علتين له وجب ان تحكم عليه بانه
غير منصرف وان ذكره على غير ذلك وجب ان تحكم عليه بانه منصرف
ولذلك جاء في التركيب على الاربعة الاوجه التي ذكرناها **وقال**
ايضا مليا على الشاعر في المفصل بدمشق سنة ثماني عشرة وستمايه
علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم بابيض ماضي الشفرتين يماني
موضع الاستشهاد ظاهر وهو زيدنا وزيدكم وقوله بابيض متعلق
بعلا تقديره علا راسه في يوم النقا بابيض على معنى الاستعانه
ويماني صفة بعد صفة للسيف واصله يماني فاعلوه كما اعلوا
مررت بقاض وهو منسوب الى اليمن واصله في النسبه يمني الا
انهم لما قالوا يماني حذفوا احدى الياءين وجعلوه الالف عوضا
منها ثم اعلوه اعلال قاض ولذلك لم يعتد بزنته لان الياء
في النسبه كلا يعتد بها في ثماني فيقول رايت ثمانيا وثمان في
ان الياء في النسبه كيمان لانه مشتق من الثمن فنسب اليه تقديرا
على غير قياس ثم جعلت الالف عوضا من احدى الياءين الا ان
ثمانيا لا يستعمل الا بالالف ويمان استعمل بالالف محذوفه
ياؤه وبغير الف منبتة ياؤه وقالوا يمان ويمني ولم يقولوا ثماني
ويجب ان يكون ثمانيا كذلك لانه قد علم انه من الثمن فوجب الحكم
على الياء بالزياده وايضا فانه ليس في كلامهم في المفردات ما هو
على هذه الزنه الا ما كان منسوبا فوجب ان يحمل على ذلك واما
يمان فالامر فيه اوضح لامرين احدهما انه مفهوم منه النسبه
والاخر انه يقال يمني بمعناه فعلم انه فرعه وليس في ثمان شيء
من ذلك **وقال** ايضا مليا على قول الشاعر في المفصل بدمشق
في هذه السنه باعدام العمر ومن اسيرها حراس ابواب علي قصورها

موضع الاستشهاد في قوله العمر ومن اسيرها متعلق بباعد علي
معنى ان هذا الحرف اوصل مباعده المفعول من الاسير على معنى
اشد الغايه وعلي قصورها متعلق بحراس وفي اما صفه الابواب
فيجب ان تقدر صفه لها فيه ضميرها وتقديره حراس ابواب
مركبه او حاصله علي قصورها يعني قصور ام العمر المذكوره او
صفه لحراس فيجب ان تقدر صفه لهم فتقدير حراس ابواب
ثابتون وحاصلون فهو في الاول في موضع خفض وفي الثاني
في موضع رفع **وقال** ايضا مليا على قول الشاعر في المفصل
بدمشق في هذه السنه رايت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا
باحناء الخلافه كاهله موضع الاستشهاد في قوله اليزيد
والرويه رويه العلم وليس من رويه العين لان شرط رويه
العين ان يكون الثاني متضمنا وصفا مثل قولك رايت زيدا
اسود او ابيض او متحركا وههنا ليس متضمنا ذلك فوجب ان
يكون بمعنى العلم وشديدا مفعول بعد مفعول على انهما من باب
واحد لا على اختلافهما ولذلك لا يقال في مثله مفعول ثالث
لان شرط تعدد المفاعيل اختلاف يتعلق الفعل بها الا ترى انك
اذا قلت اعطيت زيدا درهما فتعلق الاعطاء بزيد مخالف تعلقه
الى درهم واذا قلت علمت زيدا عالما عاقلا فتعلق العلم بعالم
وعاقل من جهه واحده وانما صح ذلك في علمت لانها داخله
على المبتدا والخبر ولما كان الخبر يصح ان يكون متعددا صح ان
يكون المفعول الثاني متعددا لانه الذي كان خبرا ولما كان ذلك
في المبتدا يجوز بالواو وحذفها جاز في هذا ان يكون بالواو و
وحذفها لان باب العلم انما يدخل على الجمل الاسميه فلا يغيرها
عن معناها واذا كان كذلك وقد علم ان الخبر يكون متعددا
صح ان يكون المفعول الثاني متعددا ومعناه علمت ان ممدا الخليفه

ميمون النقيبة على المسلمين شديدا دولته في جوانب مُلكه وعبّر
عن ذلك بشدة الكاهل على سبيل الاستعارة لان شدة الرجل
في العادة باعتبار ظهره فعبّر عن كل شديد في المعنى بشدة الكاهل
وكونه حالا ضعيف لان المقصود الاخبار عن هذا الممدوح بان
هذه صفته مطلقا فاذا جعلته حالا اعني شديدا لزم تقييد
الحال والتقييد مفسد للمعنى لان التقدير على هذا علمت الوليد
مباركا في حال كونه شديدا وليس مراده الا اطلاق الخبر بان
هذه صفته مطلقا **وقال** ايضا مليا على قول الشاعر
في المفصل يدمشق في هذه السنه وقد كان فيهم حاجب
وابن امه ابو جندل والزيد زيد المعارك فيه اشتهادان
احدهما بالالف واللام والاخر بالاضافه فجمع في هذا البيت
بين ما صُدّر به اولا من قوله فجرا على اضافة وادخال
اللام عليه وابن امه معطوف على حاجب والضمير عايد على
حاجب اي اخوه من امه ومعناه انه كان في هذه القبيلة حاجب
وهو رجل كبير والزيد زيد المعارك وزيد
المعارك بدل من الزيد وهو بدل الكل من الكل وقوله ابو جندل
بدل من ابن امه وقوله في اخر الفصل وهو قليل يحتمل ان يكون
من كلام ابي العباس المبرد ويحتمل ان يكون من كلام الزمخشري
وقال ايضا مليا اذا ورد علي قول الزمخشري في المفصل وكل
مبني او مجموع من الاعلام فتعريفه باللام قولهم يا زيدان ويا زيدون
فانه معرف ولا لام فيه فالجواب عنه من وجهين احدهما ان يقال
ان يا زيدان هنا تثنيه زيد في قولك جاني زيد من الزيود على
اللغة القليله فيكون قولك يا زيدان مثل قولك يا رجلان
ويا زيدون مثل قولك يا ضاربون الثاني ان يا زيدان الاصل فيه
يا ايها الزيدان ويا ايها الزيدون كما ان اصل قولك يا رجل

يا ايها الرجل ولكن لما كان باب قولك يا ايها الرجل لك ان تحذف
اللام وتستغني بحرف النداء لافادتها المعنى الذي تفيده اللام
اجرى قولك يا ايها الزيدان مجراه لانه فرعه والذي يدلك على
انه منه امتناع زيدان كامتناع رجل كراهة ان يكثر الحذف
وقال ايضا مليا على قول الشاعر في المفصل ومولد مشق
سنة ثماني عشره وستمايه وقبلي مات الخالدان كلاهما عميد بني
مجوان وبن المضلل عميد اما صفة للخالدان واما بدل ولا شوهم
عدم الجواز فيما ذكر انه مفرد وموصوف مثنى فانهما ههنا في
حكم الشيء الواحد لانهما قد شرك بينهما بحرف العطف والصفة
تاره تاتي على هذه الصوره وتاره يقال جاني زيد وعمرو العا
قلان وجاء الزيدان العاقلان وجاء الزيدان العالم والعاقل
ومات اصله موت ومضارعه يموت فاذا ردت الفاعل الى
نفسك قلت بتّ واما متّ بالكسر فهو ماض مثل خفت في
خفت وقبلي ظرف وهو معرب تقديرا وان كان الخلاف في كل
ما اضيف الي يا المتكلم هل هو معرب او مبني والكلام في تاء
الاضافه هل اصلها السكون وفتحت تقويه لها او اصلها الحركه
وسكنت تخفيفا فيه خلاف ليس فيه كبير امر وقد اشرنا الى ذلك
في الامالي **وقال** ايضا مليا بدمشق في هذه السنه على قول
الشاعر في المفصل انا ابن سعد اكرم السعدينا ان تميما لم
يكن عينا اما الرفع فعلى انه خبر مبتدا محذوف كانه لما قيل
انا ابن سعد كان سائلا سال وقال من هو ابن سعد فقال
له شخص هو اكرم السعدينا ولا يجوز ان يكون خبرا بعد خبر
ولا صفة ولا بدلا لقولك انا اما الصفة فباطله لانه صفه لابن
فيلزم ان يكون سعدا وليس سعدا انما هو ابن سعد اذ اكرم
الضاربين ضارب ولو كان بدلا لكان اما بدل الكل فيجب ان

موت

يكون مدلوله مدلول الاول واذا كان كذلك وجب ان يكون
بن سعد واذا كان بن سعد وجب ان يكون اكرم السعدين سعد
وليس سعدا وبدل الاشتمال وبدل البعض ظاهر بطلانهما
ولخفض صفة لسعد ولا يجوز ان يكون صفة لان المضمرات
لا توصف ومرجع المعنى ايضا ما تقدم **وقال** ايضا مليا
على قول الشاعر في المفصل وهو لم تلمع بفضل ميزرها
دعد ولم تسق دعد في العلب لفع راسه تلفيعا اي عطاه
ولفعت المزاده ايضا قلبتها وتلفعت المراه بمرطها اي تلحفت به
واللفاع ما يتلفع به ومعناه ان ميسه عندها رفاهيه وليست
كغيرها تعتدي فيما يحلب فيه بل لها اناء غير تسقي فيه او
تغتدي فيه ولا تشتر بفضل ميزرها في انها تشده في وسطها
وتعمل فاضله على راسها بل لها شي اخر تلتفع به راسها وانما
يتلفع بفضل مآزرهن البدويات والاماء الماهنات الممتهنات
وقيل ان ميسه لم تسق اللبن لا في علبه ولا في غيرها لانها
متخضره وانما يشرب اللبن اهل البيد ولانهم لا يكادون يجدون
الماء وموضع الاستشهاد ظاهر والعلب جمع علبه وهو محلب
من جلد ويقال في جمعه ايضا علاب **في المرفوعات**
وقال ايضا على قول الشاعر في المفصل وهو بد مشق
وكتما مدمثاه كان متونها جري فوقها واستشعرت لون
مذهب يصف خيلا بحسن الالوان كانها اشربت الدم
كان متونها اي كان ظهورها جري فوقها لون الاذهاب او لون
شي مذهب واستشعرته اي جعلته شعارها يقال استشعرت
الثوب اذا جعلته يلي الجسم وسمي شعارا من ذلك وموضع
الاستشهاد منه ظاهر **وقال** ايضا مليا على قول الشاعر
في المفصل وهو اذا هي لم تستك بعود اراكه تخل فاستاك

به عود اسحل هم يعني انها تحتها ما تستاك به وعود الاراك
هو المختار عندهم للسواك فاذا لم تستك به لامر لم تعدل الا الي
ما يتخذ ويختار من الاسحل فيكون ما تختار منه لجودته يقارب
الاراك **وقال** ايضا مليا على قول الشاعر في المفصل وهو
لبيك يزيد ضارع لخصومه ومختبط مما تطيح الطوائح هم
معناه ان هذا الممدوح الذي هو يزيد كان رجلا عظيما يقصد
في الضر وفي العطا فيقصده الضارع للخصومه لينصره وهو
المايل اليها ويقصده المختبط مما تطيح الطوائح وهو الذي اصابته
شده السنين والطوائح الشدايد يقصده ليدفع عنه بالعطا
شده ما اصابه من ذلك فوصفه بالنصر والكرم وما في قولك
مما تطيح مصدريه ومن لابتدا الغايه او بمعنى السببيه فالاول
على ان ابتدا الاختباط من الاطاحه او سبب للاختباط الاطاحه
وقال ايضا مليا بد مشق سته عشر وستميه على قوله في
المفصل لانها لو جردا للاسناد لكانا في حكم الاصوات التي
حقها ان سعق بها غير معربة لان الاعراب لا يستحق الا بعقد
العقد والتركيب جعل اشفا للاعراب همنا من اجل اشفا سببه
وذكر الاصوات في المبنيات وجعل كونها مبنيه لمانع منع من
الاعراب وهو مناسبتها لما هو مبني في اصل وضعه فناقض
في موجب البنا، وتحكمه في احد الموضعين باشفا سبب الاعراب
وفي الموضع الاخر بوجود السبب لانه اذا حكم باشفا الحكم
لوجود المانع فقد ابث وجود السبب هذا ان جعلنا الاصوات
ها هنا على انها مي التي قصدها تم وهو الظاهر فاما اذا
قصد بالاصوات هنا اللفظ الذي لا تركيب فيه وقصد بالاصوات
ثم الالفاظ التي تحكي بها صوت مع التركيب صح ان يكون الاول
لاشفا السبب والثاني لوجود المانع او قصد بالاصوات هنا

تلك الاصوات مع عدم التركيب وقصد بها تركيبها مع وجود التركيب
فيكون بناؤها هنا لاشتقاق سبب الاعراب وبناؤها لوجود
المانع فيزول التناقض وقال ايضا على المفصل في قوله خبر
ان واخواتها هو المرفوع انما لم نجده لانه معلوم وذلك انه خبر
المبتدا في المعنى ولما تقدم ذكره استغنى عن جده هنا بما تقدم
وقال ايضا في قوله وقد حذف في قولهم ان مالا وان ولدا الي
اخره لاجاجه الي ذكرهما لانه قد ذكر ما يدل عليه وهو قوله
وجميع ما ذكر في خبر المبتدا من اضافه واحواله وشرايط قايم
فيه فان كون الخبر محذوفا وثانيه ومثبتا اخري حال من احواله
فهو داخل في قوله واحواله فهذا يقع تكرارا وانما الجاه الي ذكره
التنبيه على ما وقع في كلامهم من هذا الباب وقال ايضا في قول
صاحب المفصل ان مالا وان عملا ينبغي ان يكون التقدير ان لنا
مالا فقدر الخبر متقدما ولو قدره متاخرا لم يسمع لان الاسم يبقي
نكره من غير شرط بخلاف قولهم ان زيدا وان عمرا فانه لو قدر متقدما
او متاخرا لكان سايغا وامثلته في الاول يدل على ذلك وقال
ايضا مليا على قول الشاعر في المفصل ويومين منهن سنه ثلاث
وعشر وستة ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا
استاثر الله بالبقا وبالعدل وولي الملامة الرجلا معناه انهم
يقولون ان لنا محلا في الدنيا وارتحالا بالموت وان في مضي من
قبلنا يعني موت من موت مهلة لنا لا انا نبقي بعدهم ومنه معني
الامهال وقال ايضا ايضا ويومين منهن سنه خمس وعشرين وستمايه
علي قوله خبر لا النفي للجنس لا التي لنفي الجنس ولا التي بمعني ليس
كلاهما لنفي الجنس وانما خصوا الاولي بهذا الاسم لان هذه هي
الموضوعة لذلك فصحا فاضافوها الي المعني الذي وضعت
لاجله واستعمالها بمعني ليس غير فصيح الا تري ان العربي الفصيح

في سمعه الكلام لا يقول لا رجل في الدار وانما يقول لا رجل في الدار
فلذلك سموها بمعناها الذي هو نفي الجنس وايضا فان لا التي بمعني
ليس لها شبه بليس وهو شبه قوي وليس كذلك لا التي لنفي الجنس
فانها وان شبهت بان الا انه شبه باشتراكهما في النقض
وقال ايضا مليا علي قوله واعلم ان كل شي حسن لك ان تعمل
فيه رب حسن لك ان تعمل فيه لا اورده علي ان لا لا تعمل الا في
النكره مستشهدا بقول سيبويه وليس بمفيد مقصوده ولكونه
وقع خبرا والخبر قد يكون اعم الا تري انه لو كانت لا تعمل في النكره
والمعرفه لكان هذا الكلام صحيحا واذا كان كذلك لم يفد انها
لا تعمل الا في النكره وقال ايضا مليا علي قول الشاعر
في المفصل يد مسق سنه ثمان عشره وستمايه فرصد عن نيرانها
قانا بن قيس لا براح هم اورده علي ان لا بمعني ليس وبراح اسمها
وخبرها محذوف للعلم به اي ليس براح حاصلا لي او ثابتا
او ما اشبهه ومعناه انه يصف نفسه بالشجاعه والضمير للحرب
لما تقدم ذكرها في اول القصيده وهي قوله يا بوس للحرب التي
حطتك راهط فاستراحوا وفي القران موضع اختلف فيه هل
لا فيه بمعني ليس او لنفي الجنس وهو قوله ولا تحيز منا ص وقد
ذكرناه في الامالي في المنصوبات قوله ذكر المنصوبات
المفعول المطلق لم نجد المصدر لانه قد تقدم ما يشعر به وهو
لقبه فان لقبه مشعر بفضله والمقصود في الحدود انما هي
الفصول فكانه قال هو الاسم الذي فعل وهذا هو فصل المفعول
المطلق عن غيره وحده هو ما فعله فاعل الفعل المذكور وقولنا
المذكور احتراز عن مثل قولك كره زيد الضرب فانه مفعول
لفاعل ولكنه ليس هو المذكور وقوله سمي مصدرا لان الفعل
يصدر عنه هذا مذهب البصريين ان المصدر اصل اخذ منه

الفعل والدليل عليه فروجهين احدهما تسميته بالمصدر والمصدر
في اللغة هو الذي يصدر عنه فذلك تسميته على انه قد صدر عنه
الفعل وعلى مذهب الكوفيين كان ينبغي ان يسمى الفعل مصدرا
ولم يسم فدل على انه ليس باصل الثاني على ان معنى الاستحقاق
هو اخذ لفظ فرعي من لفظ اصلي موافق له في الحروف الاصول
والمعنى الاصلي وهذا لا يتحقق في المصدر والفعل الا على مذهب
البصريين لانا نقول ان جعلنا الفعل اصلا فالفعل يدل على حدث
وزمان معين فيجب ان يكون المصدر يدل ايضا على حدث وزمان
معين والا فايك تقول ان المصدر يدل على حدث وزمان معين واذا
قلنا ان المصدر هو الاصل وهو دال على حدث مجرد عن الزمان
فالفعل قد شاركه في هذا المعنى الاصلي فقد ثبت ان الحق ما ذهب
اليه البصريون المبهم ما دل على ما دل عليه الفعل من الحدث والوقت
ما دل على زيادة وتلك الزيادة تكون في الانواع كقولك ضربت
ضربا شديدا وفي الاعداد كقولك ضربت ضربه وضربتين وقوله
وقد يقترن بالفعل غير مصدره مما يكون بمعناه وذلك على نوعين
مصدر وغير مصدر فقوله وغير مصدر ظاهره التناقض لان
كلامه في المفعول المطلق وتقسيمه وقد ذكر انه مصدر فكيف
يكون من اقسامه غير مصدر فيكون مصدرا غير مصدر والجواب
ان المصدر يطلق باعتبارين احدهما الذي فعله فاعل الفعل المذكور
والاخر باعتبار ما له فعل يجري عليه كما نطلق للانطلاق وشبهه
وله باب يذكر فيه فقوله وغير مصدر اي ليس له فعل يجري عليه
وهو مصدر باعتبار انه فعله فاعل الفعل فهو مصدر باعتبار غير
مصدر باعتبار اخر واما قوله رجع القهقرى واخواتها فللناس
فيها مذهبان مذهب صاحب الكتاب انها ههنا اسما ليست لها
افعال في منصوبة انتصاب انواع الضرب وقد ذهب غيره

الى انها صفات المصادر محذوفة فرجع القهقرى تقديره رجع الرجوع
القهقرى وعلى هذا يكون المصدر هو المحذوف والقهقرى واخواتها
صفات المصادر المحذوفة والمقدرة فلا يكون من هذا الباب بل يكون
من باب قولك ضربت ضربا كثيرا قوله والمصادر المنصوبة بافعال
مضمرة على ثلثة انواع والدليل على الحصر باعتبار جواز الاضمار
ووجوبه انه لا يخلو ان يجوز اظهاره او لا فان جاز اظهاره فهو
القسم الاول وان لم يجز اظهاره فلا يخلو اما ان يكون له فعل من
لفظه او لا فان كان له فعل من لفظه فهو الثاني وان لم يكن له فعل
من لفظه فهو الثالث فمنها ما لا يعرف الا بالسماع وهو الاول من
النوع الثاني وطريق الدليل على التزامهم حذف الفعل من هذا
القسم انا نقول هذه الفاظ كثرت في كلامهم ولم توجد الا محذوفا
فعلها فدل على انها ملتزمة الحذف اذ لو لم يكن كذلك لوجد
مع كثرتها في بعض المواضع مظهرا افعالها ولما لم توجد الا
محذوفة دل على انها لا تجوز اظهارها وقد استعمل هذا
الدليل في مواضع مخرجا لما ثبت قاعدته بالقياس فهو اولى ههنا
قال سيبويه لا يقال ما اقلّه اشتغنا بما انه اكثر قاييلته
وقال ايضا واستغنوا بترك عن ودد وقال ايضا لا يقال
نازعني فنزعته استغنى عنه بغلبته وهذه كلها امور اخرجت
عن القياس لهذا الدليل وطريق بيانه ما ذكرناه وضابط هذا
النوع الثاني من النوع الثاني الذي هو انما انت سيرا سيرا او ما
انت الا قتالا قتالا ان تقدم نفي او ما هو في معنى النفي وبعده
اسم لا يصح ان يكون المصدر عنه خبرا وقولنا لا يصح ان يكون
المصدر عنه خبرا احترازا من قولك ما ضربك الا ضرب حسن
فانه يجب فيه الرفع وحكمة هذا الضابط هو ان وقوعه موقعا
لا يصح ان يكون خبرا دال على ان الخبر غيره ولا خبر يصلح من

حيث المعنى الا فعل بمعناه وقد علم هذه القرينه خصوصيه الفعل
وفي موضعه باشتراط الاثبات بعد النفي لفظا او تقديرا لفظ واقع
موقع الفعل فاستغني بالونه واللفظ الواقع موقع الفعل
عن التلفظ بالفعل كما استغني في قولهم لولا زيد لكان كذا وبابه
قوله ومنه قوله فاما منا بعد واما فداء ضابط هذا ان
يتقدم جمله تقتضي تفصيلا باعتبار معناها ويستغني باقتضايها
التفصيل مع ذكر المصادر بعدها عن ذكر الفعل ويستغني بلفظ
ما تقدم عن لفظ الفعل فصارت قرينه ولفظ فاشبه ما تقدم
وقوله مررت فاذا له صوت صوت حمار واذا له صراخ صراخ
الثكلى واذا له دق دقل بالمحار حب القلقل قال ضابط هذا
ان يتقدم اسم فعل يعني مصدرا منسوبا الى من قام به وبعده
مصدر في معناه فانه ينصب على الوجه المختار فيستغني بما تقدم
من ذكر اسم الفعل المنسوب عن الفعل الناصب لانه قرينه ولفظ
كما تقدم وهل الناصب له نفس ما تقدم فيقوم مقام الفعل
او الناصب له فعل آخر مقدم رفيه خلاف بين النحويين ظاهر
كلامه انه بفعل مقدر لان الكلام في تقسيم ما ينتصب بفعل واجب
اضماره وعلى التقدير الآخر لا يكون منصوبا بفعل مضمر وقولنا
اسم فعل منسوب الى من قام به احتراز من ان يكون غير اسم
فعل كقولك فاذا له يد يد الثور واحتراز من ان لا يذكر شيء في
موضعه اصلا كقولك فاذا له صوت حمار وقولنا الى من قام به
احتراز من قولك فاذا صوت صوت حمار قوله ومنه اما
يكون توكيدا اما لغيره او لنفسه التوكيد لغيره ان يتقدم جمله
يكون معناها باعتبار المصدر المذكور بعدها متعددا
والتوكيد لنفسه ان يتقدم جمله يكون معناها باعتبار المصدر
المذكور بعدها متحدا وقوله اجدك لا تفعل كذا اصله

لا تفعل كذا اجدا فالجمله بالنسبه الى جدا يحتمل الغير فصار
توكيد الغيره ثم اضيف الى فاعله كقولنا صنع الله ثم دخلت الهمزه
للانكار فالتزم تقديمه لاجل الهمزه ثم كثر في السنتهم حتى استعمل
استفتاحا فلذلك وقعت بعد الجمله للانشائيه كقولك هل
تفعل كذا ولا تفعل كذا والانشائيه هي التي لا تحتمل صدقا
ولا كذبا قوله ومنه ما حاشى وهي لتبيل وسعديك ضابط
هذا ان يكون مسموعا من العرب مثنى ووجوب حذف الفعل
معلوم قياسا وسره انهم لما ثنوه فكانهم ذكروه مرتين فاستغنوا
بذكر احدهما مقدرا عن الفعل كما انهم اذا قالوا الطريق
الطريق استغنوا بالتكرار عن الفعل فاذا قالوا الطريق
لم يستغنوا قوله ومنه ما لا يتصرف وهن سبحان الله ومعاذ
الله وعمرك وقعدك الله قال سيبويه معنى كونها لا تتصرف
انها لا تستعمل الا مصدرا ولا تقع فاعله ولا مفعوله ولا مضافا
اليها وقال بعضهم انها مصدر لسبح ولا يصح لان شرط كل
مصدر لفعل يوافقه في معنى الحدوث وسبح معناه قال سبحان
الله وسبحان الله معناه براءة الله وليس المتلفظ بسبحان الله
براءة الله فلا يستقيم ان يكون مصدرا له فتح اذا قال سبحان
الله مثل بسملك اذا قال بسم الله وحوقلك اذا قال لا حول ولا
قوه الا بالله ولو استقام ان يكون سبحان مصدر السبح لكان
بسم الله ولا حول ولا قوه الا بالله مصادر لبسملك وحوقلك
وانما سبحان الله مصدر لفعل في معنى البراءه او التنزيه لا
يظهر فكانه قال برئ الله من السوء براءة وعمرك الله مذهب
سيبويه انها منصوبه على المصدر بتقدير عمرتك الله تعميرا
حذف عمرتك ووضع عمرك موضع التعمير مضافا الى مفعوله
وبقي اسم الله منصوبا على ما كان عليه والدليل على كونه مصدرا

وقوعه موقع الفعل في قول الشاعر عمرتك الله الا ماذكرت
لنا هل كنت جارتنا ايام ذي سلم فهو بمعنى عمرك الله واذا وقع في
موضع عمرتك ومعناه وجب ان يكون مصدرا كما كان سقيا مصدرا
لذلك وذهب غيره الى ان عمرك الله منصوب على انه مفعول به
بفعل مقدر لا مصدرا كانه قال سالت عمرك الله اي سالت
حياتك الله ومذهب سيبويه اولى لاوجه احدها انا اتفقنا على ان
سقيا مصدر وهذا مثله فيجب ان يكون مصدرا الاخر ان حذف
الفعل الناصب للمصدر اكثر من حذف الفعل الناصب للمفعول
فحمله على الاكثر اولى والاخر ان جعله مصدرا يكون فيه قرينه
تدل على الفعل الاخر انه لو كان مفعولا بفعل مقدر لكان تقديم
الله هو الوجه لانه المفعول للاول للفعل المحذوف ولما لم تجز
دل على انه ليس بمفعول وقوله قعدك الكلام فيه كالكلام
في عمرك الله الا انه لم يات من قعد لله قعدتك الله كما جاء من
عمرك الله عمرتك الله الا انه يقدر قعدتك بمعنى سالت الله ان
يكون صاحبك وقعدك بهذا المعنى فيجب ان يكون مصدرا كما
كان عمرك والخلاف فيه كالخلاف فيه وقد تقدم وجه نصره
مذهب سيبويه والنوع الثالث دفرا معناه نتنا كانه قال
نتن نتنا وهرا ان اريد به الغلبه واللعن فليس من هذا لانه
يقال هرني اذا غلبني وهرته اذا لعنته لان هذا باب ما ليس
له فعل من لفظه وان اريد به نتنا وخسرانا فهو من هذا الباب
وهو المقصود وافة وتفة بمعنى تضجرا كانه قال تضجرت تضجرا
قوله وقد يجري اسما غير مصادر ذلك المجرى يعني بقوله
غير مصادر انها ليست جاريه على افعال كالانطلاق الجاري على
انطلق وقوله ذلك المجرى يعني انها منصوبه على انها مصادر
باعتبار انها موضوعه في هذا المحل المخصوص للمعنى الذي فعله

فاعل

فاعل الفعل المذكور لا يجوز اظهار الفعل معها وانما ذكرها في هذا
الفصل باعتبار وجوب اضمار الفعل والا فقد ذكرها في الفصل
الاول باعتبار ما فعله فاعل الفعل في قولك ضربته سوطا ورجع
الفهقري وقوله تربا الى اخره هي لاجسام بالاصاله والمتكلم
اذا قالها لا يخطر بباله التراب اصلا فمعنى تربا تعسا وخيبه
فقد قصد به ههنا معنى تعس فيجب ان يكون نصبه على المصدر
الا انه لا يجوز اظهار فعله وجند لا مثله وقوله فاها لفيك
معناه دهيا وخيبه فهو موضوع لمعنى فعل فيجب ان يكون
مصدرا وقوله هنيا يعني انها صفات في الاصل موضوعه للذات
التي قام بها المعنى الا انها في هذا المحل استعملت للمعاني
انفسها فهي ههنا مصادر لانها اسماء لمعان فعلها فاعل الفعل
المذكور وهي غير مصادر باعتبار انها في الاصل اسم للذات التي
قام بها المعنى فهنيئ ومريئ اسم فاعل الفعل المذكور وقولهم هنا ومرا
وقايما اسم فاعل من قام وقاعدا اسم فاعل من قعد الا انك اذا
قلت هنيئا لك الظفر لم تعن الا ليهنك الظفر وقد وقع هنيئا موقع
الفعل وهو الذي يعني به المصدر فاذا قلت اقايما وقد قعد
الناس فهو قايم مقام قولك انقوم فيجب ان يكون مصدرا
وكذلك ساير اسماء الفاعلين وليس قوله فكلوه هنيئا مريئا من هذا القبيل
فانها صفات بالاصاله وانما جاءت نعتا للمصدر المحذوف فتقديره
اكلا هنيئا واكلا مريئا فهي صفات حذف موصوفها واقيم الصفه
مقامه وقوله ومن اضمار المصدر ليس هذا من قياس باب الاضمار
وانما هو اضمار بقرينه دلت عليه فقولك اظنه هي القرينه
الدالة على الظن كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فالضمير
للعدل واعدلوا دال عليه فاما ما جاء من قولهم في الدعوه
المرفوعه واجعله الوارث منا وذلك بعد قولهم اللهم متعنا باسماعنا

وابصارنا ابدا ما احييتنا واجعله الوارث منا محتمل عندي ان
توجه على هذا وذلك ان الضمير في واجعله ضمير المصدر المؤكد
لجعل تقديره اجعل جعلا وبعض الناس يقول انه ضمير المقدم
ذكره مما عدد من الاسماع والابصار وغيرها وهذا باطل من حيث
اللفظ والمعنى اما اللفظ فلان المقدم ذكره جمع والضمير مفرد وكيف
يكون ضمير الجمع مفردا بل لو كان ضميرها لكان يقول واجعلها او
واجعلهن واما المعنى فكيف يستقيم ان يقال واجعل ما هو
غير ما يفني ويورث الوارث منا فتوجه على هذا ما ذكره صاحب
الكتاب من الاحتمال والقايل بان الضمير للاسماع والابصار وغيرها
ان ذلك غير فاسد من حيث اللفظ والمعنى ايضا اما اللفظ فيجوز
ان يكون الضمير لهن وان كان مفردا ويكون تقديره ذلك اي
اجعل ذلك المقدم ذكره وكيف لا يكون وقد قال تعالى ومن
ثمرات النخيل والاعناب تتخذون منه سكرا ورزقا حسنا وقوله
وان لكم في الانعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه وقوله لا فارض
ولا بكر عوان بين ذلك فاتى الضمير بتفرد الجماعة ومثنى وقد
حكى ان ابا عبيدة سال رؤبة عن قوله فيها خطوط من سواد
وبلق كانه في الجسم توليع البهق فقال كيف تقول كانه ولا تخلو
ان تريد للخطوط فقل كانها او السواد والبلق فقل كانها فقال
اردت ذلك ويلك واما جواز ان يكون الاسماع وغيرها مقصوده
بالدعاء من حيث المعنى وطلب استصحاب بقايها والاستمتاع بها
ملازمة الى اخر دقيقة كما غلب من عاده الوارث ملازمته لمورثه
عند الموت فقد حصل مما ذكرناه تجويز الاحتمالين والتقدير على
الاول واجعله الوارث مستقرا منا فيكون مستقرا المفعول
الثاني وعلى الاحتمال الاخر يكون الوارث هو المفعول الثاني
والضمير المفعول الاول قال بدمشق سنة اربع وعشرين وثمانيه

على قول صاحب المفصل عمرك الله وقعدك فيهما فايده لانه اذا
ثبت ان الواضع الله تعالى وثبت ان في لغة العرب لفظا يطلقونه
على الباري لم نحتج الى اذن من الشرع لثبوت ان الله هو الواضع
وان قلنا ان الواضع العرب واحدا وجماعة لم يكفنا اطلاق
اللفظ لجواز ان يطلقوا على الباري ما يمنع الشرع بعد وروده
اطلاقه وقال ايضا في قوله في المصدر فاها لفيك هذا
اصله ان يكون فوها لفيك جملة من مبتدا وخبر وكان القياس
ان ياتي بها على ما كانت عليه اذ الجمل هذا سبيلها اذا كانت
في الاصل كذلك ثم نقلت عن ذلك الاصل تنقل على ما كانت عليه
وكذلك قولهم كلمته فاه الى في اصله فوه الى في الا انهم لما
كثر استعمالهم له بمعنى مشافهتها وغلب ذلك فيه حتى صار
يفهم منه مشافهتها مع قطع النظر عن مفردات الجملة باعتبار
الاسناد اجروه مجرى المفرد في اعرابه باعرابه لما قيل ذلك
فاها لفيه لما علموا استعماله في معنى الحيبة والدهش حتى يصير
التركيب فيه نسيا منسيا اجروه مجرى المفرد الذي صار
بالاخرة بمعناه في اعرابهم الاسم الاول باعرابه وصار الثاني
كانه جار ومجرور من تتمته كقولهم بايعته يدا بيد وبعت الشاه
شاة ودرهما وكذلك ما اشبهه وهذا مما لم يتكلم عليه النحويون
لغموضه واشكاله قال صاحب الكتاب المفعول به هو
الذي يقع عليه فعل الفاعل اراد بقوله يقع عليه فعل الفاعل
ما تعلق به فعل الفاعل اي بيانا لما تعلق به فعل الفاعل
ثم هذا التعلق قد يكون امرا معنويا وقد يكون امرا حسيا
والضمير في قوله اهله ضمير القول الذي هو المدح او الذم المفهوم
من القول وقوله ومنه قولهم كاليوم رجلا منصوب بفعل مقدر
محذوف لكثرته في كلامهم قامت الكثرة لاستعمالهم اياه على هذا

المعنى مقام القرينه الدالّه على المحذوف الا ترى الى قولك عبد الله
يفهم منه انك قصدت يا عبد الله لكثره يا عبد الله في كلامهم فصارت
الكثره تشعر بالمحذوف اشعارا كالقرائن الحاليه والمقاليه ولولا
ذلك لم يجز ان تقول كاليوم رجلا وفي قوله كاليوم اوجه من
الاعراب احدها ان يكون رجلا هو المفعول ويكون قوله كاليوم
اما بتا ويل مثل رجل اليوم فيكون فيه وجهان احدهما انه صفه
نكره تقدمت فينتصب على الحال او تكون الرويه رويه القلب
فيكون مفعولا ثانيا واما بتا ويل ما رايت مثل رويه اليوم اي
رويه مثل رويه اليوم حذف الموصوف واقيمت الصفه مقامه
ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فيكون منصوبا على
المصدر والرويه رويه العين لانه لا يستقيم ان يكون مفعولا
لمخالفته رجلا في المعنى ويجوز ان يكون رجلا تمييزا لما في قولك
كاليوم من الابهام ويكون كاليوم نفسه هو المفعول مثل قولك
على التمر مثلها زبدا لما احتمل ان يكون المثل للزبد وغيره
فميز بقولك زبدا ولذلك لما احتمل قولك مثل اليوم الرجل
وغيره ميز برجل وكل ما تقدم من الاوجه في قوله كاليوم رجلا
يجري في قوله كاليوم مطلوبا ولا طلبا ما خلا وجها واحدا
وهو التمييز فانه يضعف لان قوله ولا طلبا معطوف على قوله
مطلوبا والمعطوف بحرف النفي انما يكون على ما اشتمل لا على ما
تعلق بالمنفي وكاليوم هو المنتفي لا مطلوبا فلا يستقيم ان يكون
معطوفا قال المنصوب باللازم اضماره قال هو اقسام
منه المنادى والندا جمله انشائيه يقصد بها باحد الحروف
المخصوصه تنبيه المخاطبه باحد الحروف المخصوصه والمنادي
هو الاسم المخاطب فيها واختلف في تقديرها جمله فمنهم من
يقول اصلها يا اريد او اعني او ما اشبهه فيا عند هو لا حرف

وضع دليلا على الانشا للندا كما وضعت الهمزه دليلا على انشا
الاستفهام والجمله عندهم من الفعل والفاعل المقدر والاسم
مفعول بذلك الفعل وقال بعضهم يا اسم فر اسما الافعال
متضمن معنى الانشاء وعبد الله مفعول باسم الفعل ولا شي
مقدر وهو ضعيف لان من جمله حروف الندا الهمزه وليس من
اسما الافعال اسم على حرف واحد وايضا فان اسما الافعال
تحمل الضمائر كقولك هيهات وروید وهذه يعلم انها لا تحمل
الضمائر ولو تحمل الضمير لاستقل كلاما ولا يستقل ذلك مع
مضمر كلاما واذا بطل ذلك فالمذهب ما تقدم ويجب تقدير
الفعل للعلم بانها جمله والمعنى عليه فوجب تقديره بالفعل
وانما وجب الحذف لان الواضع علم ان هذا مما يكثر في كلامهم
فحذفه لكثرته المعلومه عنده وصارت يا متضمنه ذلك
الفعل المحذوف فلم يجمعوا بينها وبينه ثم ان المنادي منصوب
لفظا ومنصوب محلا فالمنصوب من حيث المحل على اضرب منها
المنادى المضموم وشرطه ان يكون مفردا نكره غير داخله
عليها لام الجر ولا الف الندبه وبني لشبهه بالمضمر من حيث
اللفظ ومن حيث المعنى اما من حيث اللفظ فلانه مفرد ومن
حيث المعنى هو انه مخاطب واصل المخاطب ان يكون بالضمائر
ولكنهم وضعوا ههنا الاسما الظاهره موضع المضمرات لانهم
علموا انهم ينادون في الغالب الغايب عن العين فلو وضعوا
المضمر موضعه لجوز كل سامع له انه المنادي فعدلوا الى
الاسما الظاهره ليختص من هي لقب عليه فيرتفع ذلك اللبس
وبني على حركه اما للهرب من التقا الساكنين في كثير من الاسما
كزيد وعمرو ثم حملت البواقي عليها واما لعروض البنا جعلوا
المبني عارضا بالاله العارضه وهي الحركه اذ اصل البنا السكون

وبني على الضم لانهم لو بنوه على الفتح لالتبس بالمعرب اذ موضعه نصب
ولو بنوه على الكسر لالتبس بالمضاف الى يا المتكلم عند حذف الياء وهي
كثيرة فبنوه على الضم ليرتفع هذا اللبس ه وقال توابع المنادي
المضموم غير المبهم قال صاحب الكتاب اذا اوردت حملت على لفظه او
محله ذكر بعض التوابع ههنا باعتبار حكم ثبت لاجل منادى مخصوص
كان ذكره في النداء لانه اثره اما التوابع واحكامها من حيث كونها توابع
فموضعها باب التوابع وشرط هذا الحكم ان يكون المتبوع منادى
مضموما غير مبهم وان يكون التابع مفردا غير بدل ولا معطوفا
مما يصح دخول حرف النداء عليه اما كونه منادى فليحصل اللفظ
والموضع واما كونه مضموما فليتحقق مخالفة اللفظ الموضع واما كونه
غير مبهم فلانه اذا كان مبهما كان المتبوع هو المقصود بالنداء فالتزمت
فيه العرب الرفع وحركته بالحركة التي كانت تكون له لو بوشر بالنداء
وقد اجاز بعض النحويين فيه الوجهين وعلى هذا الاحتاج الى قيد
تخرجه وقوله اذا اوردت احتراز من ان يكون مضافا لانها اذا كانت
مضافة لم يكن فيها الا النصب وجهه ان اعرابها بالرفع انما كان
لاجرائها مجرى المنادى بتقدير دخول حرف النداء عليها واما
اذا كانت مضافة انتفى هذا التقدير عنها ولزم نصبها او قولنا
غير بدل لانها اذا كانت بدلا كان في حكم تكرير العامل فكانه موجود
في حكم حكم منادى مستقل فيجب ضمه وقولنا غير معطوف
مما يصح دخول حرف النداء عليه لانه اذا صح دخول حرف النداء
عليه قدر واذا قدر كان حكمه حكم نفسه وجرى مجرى البدل
وماله لفظ او محل على ثلاثة اقسام قسم مبني بالاصالة فهذا لا يء
يجري عليه شيء الا باعتبار موضعه كقولك جاءني هؤلاء العقلاء
وشبهه لان لفظه اصلة في البناء فلا اعتداد به اذ لا شبه له
بالمعرب وقسم طرأ فيه البناء في محل مخصوص كالمنادى المضموم

والمنفي بلا التي لنفي الجنس ففي تابع هذا وجهان الاجر اعلى الموضع
وهو القياس لانه مبني فلا اعتداد بلفظه قياسا على سائر المبنيات
ومنهم من يجريه على لفظه اطرادا للبناء فيه تشبيها له بما يحرك الاعراب
لتغير الحركة العارضة فيه وقسم معرب باعراب ثان بعد اعراب
اصلي كالمضاف اليه المصدر واسم الفاعل واسم المفعول كقولك
ضرب زيد وضارب زيد ومضروب زيد ففي هذا ايضا وجهان
الاجر اعلى اللفظ وهو القياس لانه معرب على الحقيقة فجرت عليه
توابعه على لفظه كسائر المعربات ومنهم من يجري توابعه على اعرابه
الاصلي وقد تقدم وقال ايضا في قول الشاعر في المفصل
فيا راكبا اما عرضت فبلغن ندامای من نجران ان لا تلاقيا
يجوز ان يكون ان مخففة من الثقيلة ويجوز ان يكون مفسرة لان
قوله فبلغن فيه معنى القول ايضا في قوله تعالى يا حبال اوبي
معه والطير الاولى ان يكون من هذا الباب لان باب المفعول
معه قليل حتى ان بعضهم لم يجوزه الا سماعا لا قياسا وهذا الباب
جائز قياسا كثير فحمله على الاكثر اولى وقال ايضا في قول
الشاعر في المفصل ابني لبيني لستم بيد الا يد ليست لها
عضد ابني لبيني لا احلم وجد الا له بكم كما اجد يجوز ان يكون
في ضمير الشان ويجوز ان يكون فاعلها مضمرا يعود على اليد
لما تقدم ذكرها ويجوز ان يكون عضد اسمها ولها خبرها ومعناه
انه يصفهم بعدم النصرة وان نصرتهم كلا نصرة فان اليد التي لا
عضد لها لا نصرة لها الى وقال مليا على قول الشاعر في
المفصل الا ابهذا الباخع الوجد نفسه لشيء نحته عن يديه
المقادر ه الوجد اما فاعل الباخع فلا ضمير في الباخع والتقدير
الذي يخبع الوجد نفسه اي اهلك في قوله لعلك باخع نفسك
واما مفعول من اجله فيكون في الباخع ضمير يرجع الى الموصول

اي الذي نخع هو نفسه اي اهلكها فراجل الوجد فالوجد بالنصب
تعليل لقوله نخع نفسه المعنى اهلكها فراجل الوجد ولشئ مع
صفته تعليل لاهلاك النفس المعلل بالوجد فهو تعليل الفعل
المعلل كما تقول ضربت زيدا تاديبا لانه قرابتي فالتاديب تعليل
للضرب ولانه قرابتي تعليل للضرب المعلل بالتاديب ومعنى البيت
التسلية كانه قال يا فراهلك نفسه الوجد او اهلكها فراجل
الوجد لا مراز الله عن يديه المفاديز **قال** ايضا مليا على قوله
في المفصل ولم يعنوا بالرجل والقوم والعصابة الا انفسهم وما
كنوا عنه بانا ونحن والضمير في لنا قال الشيخ قوله وما كنوا عطف
على قوله انفسهم لا مبتدا الا انك ان جعلته مبتدا وجب ان يكون كانه
خبره الى آخره فيحتاج الى ضمير يعود عليه ومع احتياجك الى
الضمير يكون فاسدا في المعنى لانه يصير تفسيرا له ضرورة انك جعلته
خبرا ولا يصلح ان يكون تفسيرا له اذ ليس معنى انا في قولك اما انا
اما انا فافعل كذا مختصا بذلك فزيد الرجال وكذلك الباقية
وانما هو تفسير للجملة الاولى بكمالها وانما جمله قوم على هذا مع
ما فيه من الاستبعاد لما رأوا انه اذا عطف على انفسهم وجب
المغايرة ولا مغايرة بين مدلول انفسهم وبين ما كنوا عنه بنا ونحن
والضمير في لنا واذا تعذرت المغايرة تعذر العطف فمن ثم هنا
فروا وجعلوه مبتدا وظنوا ان ذلك ينجيهم ولا حاجة الى هذا
التعسف ويجاب عما استشكلوه بامرين احدهما ان انفسهم وان
كان مفعولا فهو في المعنى خبر عن الرجل لانك تقول عنيت بالرجل
المذكور اخاك في معنى الرجل المذكور اخوك واذا كان في المعنى
خبرا صح ان تاتي بحرف العطف وجهه ان الاخبار وما في معناها
يصح عطف بعضها على بعض تقول زيد اخوك وصاحبك وتقول
عنيت زيدا اخاك وصاحبك فكذلك ههنا وهذا هو المراد

في الظاهر ويجوز ان يكون قوله وما كنوا خبر مبتدا محذوف كانه
قال وهو ما كنوا عنه فلم يبق فيما ذكروه اشكال نعم هذا التفسير
وقال ايضا مليا بدمشق سنة ثماني عشرة وستمايه على قوله
وياوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالى
قال استشهد به على ان هذا الباب الذي يقال فيه نصب على الاختصا
ياتي نكرة ولا يجوز ان يكون مفعولا معه لان شرط المفعول معه
التشريك مع المرفوع في نسبة الفعل مثل قولك جاء زيد وعمرا
فعمرو جاء ايضا وكذلك جاء البرد والطيالسة وما زلت اسير
والنيل وقد توهم من لا عبرة به جواز سرت والجبل وهو غير
جايز لما ذكرناه اذ الجبل لا يسير بخلاف ما تقدم في صحة
نسبة الفعل اليهما على سبيل المعية ثم ولو سلم جوازه فلا بد
فيه من تاويل وهو ان تجعل كان كل جزء من الجبل سائر الا انه
اذا سار من موضع من نواحي الجبل فذاك مفارق له فيسمى سائرا
ومعنى البيت انه ياوي الى النسوة الموصوفة بالعطل وقوله
وشعثا هن المتقدمات بالذكر بعينهن **وقال** ايضا مليا
على قول المفصل في الترخيم في عمرو به فقال اذا رخم عمرو به
كيف يكتب على لغة يا حار ويا حار ان كان المحذوف مرادا كتب
بغير واو لانها زيدت فيه فرقا بينه وبين عمرو اذا اتصلت به وبه
سقطت الواو فاذا كانت مرادة كان حكمها حكم الموجود وان كان
المحذوف نسيا منسيا فينبغي الواو قال وهذا وان لم يذكره
احد الا ان هذا فقهه لجريه على القواعد **وقال**
ايضا على قوله في المفصل في حذف المنادى يا بؤس لزيد لو لم يكن
المنادى محذوفا لوجب نصبه لانه حينئذ مشبه للمضاف من اجل
طوله فلذلك رفعه فقال يا بؤس لزيد معنى يا قوم بؤس وهو
مرفوع بالابتدا والجار والمجرور الخبر وهو من باب ويل وويس لزيد

وقال ايضا مليا بدمشق سنة ثلاث وعشرين وستمايه على قوله
في المفصل وهو جواب لمه لا يجوز تنوين جواب لانه يفسد المعنى
لانك اذا نونته تعذرت الاضافه واذا تعذرت الاضافه والجواب
جواب قولك لمه بكمالها فاذا نونت احتجت الى ان توصل معنى
الجواب الى متعلقه بلام فان جعلتها هذه اللام صار الجواب جواب
قولك مه لا جوابا لقولك لمه نعم لو قلت وهو جواب للمه لكان
مستقيما لان اللام الاولى هي الموصله ولمه التي بعدها هي المقصوده
بنسبه الجواب اليها وقال ايضا مليا على قول الشاعر في
المفصل هم يا لعنه الله والاقوام كلهم والصالحين على سمعان من جار
يجوز في والصالحين الرفع على الموضع لان المعنى يا قوم لعن الله
والاقوام والصالحون والخفض ظاهر والرفع مثل قولك اعجبني
ضرب زيد وعمرو عطفا على موضع زيد اذ موضعه رفع ومن
في قوله من جار للبيان فتتعلق بمحذوف تقديره على سمعان
الحاصل من الجيران او حاصلا من الجيران هم وقال ايضا
مليا على مواضع في الحال في المفصل قال شبه الحال بالمفعول
من حيث انها مفعول فيها كان يقتضي ان يذكر شبهه بالمفعول
بعد ذكر حده وانما قدمه لينبه على ان المفاعيل قد انتهت هم
وان هذا ابتدا المشبهات ولو اخره لم تحصل هذا الغرض الا
باشتهايه قال ومجيئها لبيان هيئه الفاعل او المفعول فاتى بالمعنى
الذي وضع لاجله الحال فصلا مميزه عن ذكره غيره وكذلك
جميع حدود النحويين لا يمكن ان يكون الا كذلك لان الالفاظ من
حيث كونها الفاظا لا تختلف بعضها عن بعض بحقيقه نفسيه
بل كلها حقيقه واحده وانما تختلف من جهه الموضوعات
فيجعل الموضوعات كانها حقايق لها تقديرا وتحديها ولما
تحقق ذلك واراد تحد الحال ذكر المعنى الذي وضع لاجله

الحال وجعله فصلا لانه هو الذي يميزه عن غيره ويرد عليه في قوله
بيان هيئه الفاعل او المفعول ان يقال جاز زيد العاقل بيان لهيئه
زيد وهو فاعل فهو بيان لهيئه الفاعل وليس بحال وجوابه ان
يقال قوله بيان لهيئه الفاعل تنبيها على اعتبار الفاعليه في بيان
الهيئه وفي قولك جاز زيد العاقل لم تجي بالعاقل بيانا لزيد باعتبار
الفاعليه وانما جئت به بيانا باعتبار الذات لا باعتبار كونها فاعله
فحصل الغرض من الفرق بينهما وقال بدمشق سنة اربع و
وستمايه على قول الشاعر في المفصل متيما تلفني فردين
ترجف روانف اليتيك وتستطارا يجوز ان يكون معطوفا
على ترجف والحقت به نون التاكيد الخفيفه فقلبت الفا في
الوقف الا ان لحاق نون التاكيد في جواب الشرط ضعيف ويجوز
ان يكون منصوبا على احد وجهين احدهما مذهب الكوفيين بالواو
التي يسمونها واو الصرف مثلها عندهم في قوله تعالى ويعف
عن كثير ويعلم في قراءة الاكثرين والثاني مذهب البصريين وهو
ان معطوفا على مقدر مثلها عندهم في قوله ويعلم اي لينتقم
ويعلم الا انه لا يمكن التقدير لفعل منصوب لانه في المعنى
سبب ولو قدر فعل منصوب لكان مسببا فينبغي ان يكون التقدير
لاسم منصوب مفعول من اجله كانه قيل ترجف روانف اليتيك
خوفا واستطاره فلما اتى بالفعل موضع استطاره عطفا على
حيز المقدر وجب ان يكون منصوبا مثله في قولك اريد اتيانك
ويحدثني والروانف اطراف الاليتين واحدتها رانفه وتستطارا
معنى يطلب منك ان تطير خوفا وجبنا والعرب تقول لمن اشتد به
الخوف طارت نفسه خوفا ومنه قوله اقول لها وقد طارت
شعاعا وقال ههنا وتستطارا كانه طلب منه ان يطير من الخوف
والضمير في وتستطارا للمخاطب لا للروانف اذ لا يطلب من الروانف

يكون

استطاره وانما المقصود طلبه من المخاطب وقوله لقيته مصعدًا
ومنحدرا وقع في بعض النسخ مصعدا منحدرا بلا واو ولكل وجه ولكن
الغرض الذي قصده صاحب الكتاب انما يستقيم بالواو ولانه قصد الى
مجيء الحالين منها بعد ثبوتهما جمعًا وتفريقا واذا صح مجيئهما جمعًا وجب
عند تفريقهما ان يكون بالعطف بيانه في الصفات انك تقول مررت
بزيد وعمرو العاقلين فاذا فرقت ما تعذر فيه الجمع جمعت بينهما
بالواو فقلت مررت بزيد وعمرو العاقل والجاهل كذلك اذا قصدت
ههنا تقريبا ما قصدت الى جمعه معنى وتعذر لفظا قلت لقيته
مصعدا او منحدرا نعم لو لم ترد الجمع بين الحالين في المعنى وقصدت
الى ان تجعل مصعدا احالا من المفعول ثم انعطفت الى بيان ذكر
الفاعل فقلت منحدرا وجب ان يكون بغير واو كما انك لو قلت
مررت بزيد وعمرو العاقل وكان العاقل نعتا لعمرو ثم خطر لك
ان تصف بصفة هو عليها لوجب ان تقول الجاهل قال والعامل
فيها فعل وشبهه من الصفات قال الشيخ لابد للحال من عامل
كسائر المعربات وعامله هو الذي اقتضى التقييد والمقتضي للتقييد
هو الفعل اذ لولاه لم يكن حال اذ الحال بيان هيئة الفاعل
من حيث هو فاعل وهذا انما يكون بالفعل والفعل اذا هو الذي
اقتضى هذه الحال فيجب ان يكون هو العامل قوله وقد منعوا
في مررت راكبا بزيد الى اخره قال الشيخ للنحويين في هذا خلاف
منهم من منعه وهم اكثر البصريين فمن منعه نحته انه لم يوجد في
كلام العرب ولا يمكن حمله على المرفوع والمنصوب وان لم سمع
لظهور الفرق بينهما وبيانه هو ان الحال في المعنى معمولة لما
عمل في صاحبها والعامل في صاحبها هو الفعل والجار جميعًا
الا ان عمل الجار لفظي وعمل الفعل معنوي فينبغي ان يكونا
عاملين في الحال من حيث اللفظ والمعنى الا انهما ههنا بالعكس

عمل الفعل لفظي وعمل الحرف معنوي والعرب لا تقدم معمول
الجار عليه فكما لا يجوز تقدم زيد على الباء فكذلك لا يجوز تقدم
فرعه عليه الذي هو حاله ومعمول عامله على الباء وقد اجاز
بعض النحويين حكما عليه بانه كالمرفوع والمنصوب ولم ينتهضوا
للفرق ولولا الفرق لكان الامر على ما قالوه وقال ايضا مليا
على قوله في المفصل ومن حقها ان تكون نكرة وذو الحال معرفة والذي
يدل على كونها نكرة امران احدهما الفرق بينها وبين الصفة في كثير
كثير من المواضع لانك لو قلت ضربت زيدا القايم لاستتبع الصفة
الثاني ان المقصود الهيئة والهيئة تحصل بالنكرة كما تحصل بالمعرفة
الا ان النكرة اولى لخفتها لفظا وتقديرا اما اللفظ فلان قولك قايم
اخف من قولك القايم واما التقدير فلان اصل الاسماء التنكير وما
كان اصلا كان اخف وقوله وذو الحال معرفة ليس بلازم ان يكون
ذو الحال معرفة الا في الحال الذي لا يجب تقدمها وهو الذي
قصده لان ذا الحال قد يكون نكرة ويكون الحال واجبة التقدم بها
وقد قال في آخر الفصل وتنكير ذي الحال قبيح الا اذا قدمت عليه
فلا تجمع بين الكلامين الا بما ذكرناه وقال ايضا مليا على
قوله انا فلان بطلا شجاعا وكرما جواد انما يريد اذا اشتهر
الشخص بهذه الصفات فحينيذ تاتي موكدة لانه ذلك الشخص ولذ
قال فتحقق ما انت منتسم به وما هو ثابت لك في نفسك وقوله
زيد ابوك منطلقا او اخوك احلك لا يستقيم ان يكون حالا
لا مقيدة ولا موكدة اما الموكدة فلا يستقيم اذ لا نسبة بين الانطلاق
وبين الابوة في التحقيق والتقدير ولا يستقيم ان يكون مقيدة
لاستحالة المعنى اذ يصير المعنى ابوك في حال كونه منطلقا فلا
يجوز الا اذا اردت لا التبني والصداقة لان المعنى يرجع الى زيد
مثل ابيك وكونه مثله يقبل التقييد فجاز التقييد لمماثله فيكون قد

لك

اخبر بانه مماثل لابيه في حال الانطلاق خاصة ولا يكون من هذا الباب
وكذلك اخوك قال والجملة تقع حالا قد تقع ان الجملة نكرات فيصح
وقوعها احوالا ولا تخلو من ان تكون اسمية او فعلية فالاسمية بالواو
على المختار الا ان لا تكون فيها ضمير فيجب اثبات الواو ولما التزم
اثبات الواو مطلقا جعل قوله الى في شاذ او تاول لقيته عليه
جبة وشي وجعل عليه هو الحال وجبة فاعل فدل هذا على
انها لا تكون جملة لا اسمية ولا فعلية وان كانت فعلية لم تخل الفعل
فان يكون مضارعا او ماضيا لان الامر لا يقع حالا لانه
انشاء والحال خبر فلم يبق الا الماضي والمضارع مثبت
ومنفي فالمثبت بغير واو مثاله جاز زيد يضرب عمرا لانه ممتزله
اسم الفاعل لفظا ومعنى فاستغنى عن الرابط ولا يكون الا ضمير
كاسم الفاعل فيه او فيما يعمل فيه وان كان منفيا جاز اثبات
الواو وحذفها اما حذفها فلانه كاسم الفاعل في المعنى فاجري
مجراه واما اثباتها فلان النفي في المعنى هو الحال منسوبا الى الفعل
فبعد عن اسم الفاعل فاحتاج الى الواو واما الماضي ان كان
مثبتا فهو كالمضارع المنفي في جواز الامرين لقربه من اسم الفاعل
من وجه وبعده من وجه اما قربه فلانه مثله في المعنى واما بعده
فلانه ليس على وزن اسم الفاعل واما الماضي المنفي فاثبات الواو
احسن لانه ابعد منها بالوجهين المتقدمين وكان اثباتها
احسن وهذا اذا كان فيه ضمير فاما اذا انتفى الضمير فلا بد
من الواو قال وقوله اخذته بدرهم فصاعدا هذا انما يكون في
اشياء متعددة اشتري اقلها بدرهم وبعضها باكثر فذكر اقل
الاثمان ولم اتبع ذكر الزايد منصوبا على ان المعنى فذهب الثمن
في بعضه زايدا على الدرهم واختصر الكلام لكثرته وعلمهم ولو
خفضت لم يستقم لما فيها من التعقيب مع العطف فيودي الى ان

يكون الثمن في وقت اكثر من وقت في بيع واحد وايضا لو سلم من
التعقيب ادى الى ان يكون الثمن الدرهم والزايد فيفسد المعنى من
حيث انه يصير الثمنان لشيء واحد وليس هو المراد وانما المراد ما تقدم
ولا يستقيم الواو ولا خفضا ولا نصبا اما الخفض فلفساد الجمع بين
التمييز لشيء واحد والنصب لما فيها من معنى الجمعية وعرض المتكلم
ان يتبع ذلك الثمن ثمنا اخر وهذا انما يحصل بالفا واما ثم فقد
جاء قليلا لما فيها من معنى الاتباع الا ان الفا اولى منها لامرين احدهما
انها اخف والاخر ان في ثم تاخيرا ليس في الفا والله اعلم

التمييز قال صاحب الكتاب هو رفع الابهام في جملة او مفرد
بالنص على احد محتملاته قوله رفع الابهام يجوز ان يكون اراد المعنى
وجاء به حدا لانه هو المقصود ويجوز ان يكون على حذف مضاف
اي دليل رفع الابهام ويجوز ان يكون الرفع بمعنى الرافع ويرد عليه
الحال لان قولك جاز زيد يحتمل ان يكون راكبا ويحتمل غير ذلك
كما انك اذا قلت عشرون احتمل ان يكون دينارا وغير ذلك وا
عنه بان هذا ابهام محقق في قولك عشرون لانك لا تعلم ان
العشرين دراهم او دنانير بخلاف قولك جاز زيد فانه لا لبس فيهما
ولا في تركيبهما فان لفظة زيد لا ابهام فيها ولفظة جا كذلك
ونسبة المجي الى زيد كذلك فلذلك قال في مفردا وجملة معناه يكون
الابهام حاصلا بخلاف قولك جاز زيد فانه ابهام تقديري باعتبار
الوجود وان سلم وروده فينبغي ان يزيد في قوله رفع الابهام
في جملة او مفرد عن ذات والحال انما هي رفع ابهام عن هيئات
واذا وردت الصفة في النكرات فليس هو رفع ابهام في الموصوف
وانما هو تخصيص له وان كان في معرفة فليس للابهام محققا
وانما هو تقديري بعيد لاحتمال ان يقع واشكل ما يرد عليه صفة
المشتركات كقولك اعجبتني العين الناصرة فان العين تحتمل اشياء

جيب

مختلفه كما تحتملها عشرون فيدخل في حيز التمييز والجواب ان
العين لها دلالة على كل واحد من ذلك لولاها على البدل وانما جاء
الابهام اتفاقا لاجل الاشتراك بخلاف عشرون ونحوه فانه لا
دلالة فيه على واحد من الذوات المخصوصة فالابهام محقق وقد
حصل الفرق مما تخرج عن الحد والتمييز لا يكون الا في جملة وانما
غرضه ان يكون الابهام عن جملة تاره وعن مفرد اخرى والفرق بينهما
انك اذا قلت عشرون كان الابهام في نفس المفرد الذي هو عشرون
واذا قلت طاب زيد وطاب ليس فيه ابهام وزيد ليس فيه ابهام
وانما نشأ الابهام من نسبة الطيب الى ما يتعلق بزيد وهو ذوات
مختلفة غير مذكوره فاحتاج الى التبيين وقوله ابرحت جارا
يجوز ان يكون الممدوح هو الجار ويكون المعنى ابرح جارك اي
عظم جارك ويجوز ان يكون هو نفس المذكور اي ابرحت باعتبار
كونك جارا بخلاف قولك لله دره فارسا فانه لا يحتمل الا المعنى
الثاني والفرق بينهما ان كل تمييز عن جملة هو اسم غير صفه
باعتبار معنى جاز فيه الوجهان مثل قولك عظمت ابا وعما
وخالا الا ان يرد ما يمنع فيه تقدير الغير كقولك طاب زيد
نفسا وقوله باعتبار معنى يعني في الاسم غير الصفه احتراز
من قولك حسنت وجها فان الحسن لنفس الوجه لا باعتبار معنى
آخر وكل تمييز كان صفه لم تحتمل الا وجها واحدا وقوله
امتلا الاناء يقال ان التمييز في الحمد هو في الحقيقه واقع
موقع المنسوب اليه فاذا قلت طاب زيدا ابا وما اشبهه الطيب
منسوب الى النفس فالمعنى طاب ابو زيد فينبغي على هذا ان
يكون التقدير امتلا ماء الاناء وهو غير معروف فالجواب ان
اصله ان يقال ان اصله ملا الماء فامتلا ثم كثر استعمالهم
نسبه للامتلا الى الاناء حتى صار كانه وصفته فصار ذكر الماء

بعده مفارقا فانتفسا في قولك طاب زيد نفسا وفي الحقيقه ما
جاء الا على الاصل المذكور في ان اصله امتلا ماء الاناء كما ان اصل
طاب زيد نفسا طابت نفس زيد ثم قيل امتلا الاناء ماء كما قيل
طاب زيد نفسا وفجرنا الارض عيونا توهم ان التفجير وصف الارض
وليس هو الا الماء يدل عليه قوله فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا
فالارض فجرت عيون الارض وفجرنا عيون الارض فهو مثل قولك
امتلا الاناء ماء الا ان هذا مفعول وذلك فاعل ففجرنا الارض
عيونا مثل قولك ملات الاناء ماء وامتلا الاناء ماء مثل قولك
انفجرت الارض عيونا قال ولا ينتصب المميز عن مفرد الا عن تمام
قال والذي يتم به اربعه اشياء قوله التنوين ان اراد به التنوين
الملفوظ به والمقدر فهو باطل بقوله فالزايل التام بالتنوين
والتنوين المقدر لا يزول وان اراد بالتنوين الاول اللفظي لم يكن
حاضرا فلا يكون به التمام لان احد عشر تام بالتنوين المقدر وكان
الاولى ان يقول بالتنوين الملفوظ به والمقدر ويقول ثانيا فالزايل
التمام بالتنوين الملفوظ به قال فالزايل التمام بالتنوين ونون
التثنيه فانت بالخيار يعني انك بالخيار ان شيت ان تزيل هذا
التمام بان تنسبه الى نفسه تميز نسبه المضاف الى المضاف
اليه فيخفض كما تقول خاتم حديد وان شيت بقيت الاول
تاما فيكون الثاني فضله فينتصب كما ينتصب سايرالفضلات
وكذلك في نون التثنيه قوله واللازم التمام بنون الجمع والاضافه
ان قيل فنون الجمع قد يكون زايلة في قولك مررت برجال حسني
وجه وحسنين وجها لا خلاف في جواز هذا فالجواب انه هنا
منتصب عن المعنى عن جملة لان معنى قوله حسني وجه حسنو
وجوها فهو منتصب في المعنى عن جملة لا عن مفرد وقد بينا الا
نصاب عن المفرد وعن الجمله وان الانتصاب عن الجمله راجع الى

يك

مثل هذا وانما لزم التمييز عن مفرد اذا كان جمعا النصب لانه
لا يكون الا في عشرون الى تسعون وهذا لزمه النون لانه لو
اضيف لكان اما تثبت نونه او تحذف فكرهوا حذفها لانه ليس
يجمع على الحقيقة وكرهوا اثباتها لانه يشبه الجمع واما المثنى
فهو مثنى على الحقيقة فجاز حذف نونه قياسا على سائر المثنيات
عند الاضافه قال وتمييز المفرد اكثره فيما كان مقدارا وقد
يكون فيما ليس اتاها كقولهم لله دره فارسا ولم يذكر له ضابطا
وحقيقته انه راجع الى معنى الانتصاب عن الجمله كما ينتصب ابا
في قولك الطيبون ابا وان كانت صورته صوره المفرد فهو راجع
الى معنى الجمليه لان معنى قولك الطيبون طابوا ابا ولم يجئ التمييز
فيه الا بهذا الاعتبار وكذلك لله دره فارسا وحسبك به
ناصرا معناه اكتف به نصره وانجب منه فروسيه واعظمه
رجوليه والذي يتبين انه منتصب باعتبار الجمليه ان كل تمييز
عن معنى جملي يجوز فيه الجمع والافراد ان كان المعنى يحتمله وكل
تمييز عن مفرد لا يجوز فيه الا الافراد كعشرون درهما وهذا
يجوز ان يكون جمعا لانك اذا قلت لله درهم فرسانا لكان جيدا
فتبين انه منتصب عن معنى جملي لا عن افراد قال ولقد اني سيبويه
تقدم المميز على عامله لا يجوز تقدم التمييز مطلقا لامرين احدهما
ان العامل فيه كلة الامر المحتاج الى التبيين وليس هو بالفعل
فالعامل في درهما قولك عشرون لاقتضائه تفسيرا والعامل
في قولك طاب زيد نفسا الابهام في الامور المحتمله المنسوب اليها
الطيب وقد اجمعنا على ان درهما عشرون لا يجوز فكذلك
ههنا والاخر سلمنا ان العامل الفعل في احدهما ولكن التمييز
في المعنى موصوف قدمت صفته لغرض فاذا قدم زال ذلك الغرض
فيفوت ذلك المعنى والمميزات كلها في الحقيقه موصوفات لما

انتصب عنه وما انتصب عنه صفان لهما لان قولك عشرون درهما
معناه دراهم عشرون وكذلك منوان سمنا معناه سمن منوان وكذلك
طاب زيد نفسا لان النفس هي الموصوفه بالطيب في المعنى والله اعلم
وقال ايضا مليا بدمشق سنه ثمان عشره وستمايه على المفصل
في قوله لله دره فارسا وشبهه الاولى فيه التمييز وانتصابه على
الحال ضعيف لانه لا يخلو اما ان يكون حالا مقيده او موكده وكلاهما
غير مستقيم اما المقيده فلان قولك لله دره فارسا لم ترد فيه المدح
في حال الفروسيه وانما تريد مدحه مطلقا بدليل انك تقول
لله دره كاتبا وان لم يكن تلقف بل تريد الاطلاق بذلك وكذلك
لله دره عالما والحال الموكده ايضا غير مستقيمه لان الحال الموكده
شرطها ان يكون معنى الحال مفهوما من الجمله التي قبلها وانت ههنا
لو قلت لله دره لكان محتملا للفروسيه وغيرها ولكان قولك
لله دره عالما او رجلا او كاتبا لا يفيد الا ما افاده الاول ولا
خلاف في جواز ذلك فدل والحاله هذه على انتفاء الحال المقيده
والحال الموكده واذا بطلا ثبت التمييز وكذا الكلام في ابرحت
جارا وعظمت جارا وقوله ياجارتا ما انت جاره وشبهه
وقال قوله في التمييز ومناديه على ان الاصل استعار
لها النداء كان فيها شيا ينادى بان اصلها كذا كما يقال فعل
فلان ينادي عليه بكذا هو وقال مليا على قوله في المفصل
التمييز رفع الابهام ليس التمييز في الحقيقه رفعا لانه اللفظ
الذي حصل عنه هذا الرفع المراد وانما يغتفر النحويون مثل
ذلك لكونه معلوما اما على معنى لفظ رفع الابهام او رافع الا
او ما اشبه ذلك اولان الغرض ذكر ما يميز به باعتبار المد
لولاه اذ كان هو المقصود في التحقيق المنصوب على الاستثنا
وقال ايضا مليا بدمشق سنه ثماني عشره وستمايه على قوله

بهام

في المفصل في الاستثناء ويقول ما جاني من احد الا عبد الله
هذا الفصل منعطف على الوجه الثالث من المستثنى وهو ما
يجوز فيه النصب والبدل فبين ههنا ان البدل منفتح فيه الى
ما يكون بدلا من حيث اللفظ والى ما لا يستقيم فيه بدل اللفظ
فينتقل فيه الى البدل على المعنى وهو كل موضع يعذر فيه
تقدير العامل في المبدل منه بعد الا ومثله بما مثله منها قولك
ما جاني من احد الا زيد لان من ههنا زايدة لتاكيد النفي فلو ابدلت
من معمولها بعد الاثبات لوجب تقديرها معه فيخرج عن موضوعها
لان موضوعها تاكيد النفي لا تاكيد الاثبات وكذلك لا احد فيها
الا زيد لان لا لم تعمل الا للنفي فاذا ابدلت من معمولها بعد الاثبات
وجب تقديرها نافيه بعده لان عملها لاجل النفي فيتناقض
حينئذ النفي والاثبات لورودهما على محل واحد والذي يحقق
ذلك وجوب النصب في قولك ليس زيد الا قايما ووجوب
الرفع في قولك ما زيد الا قايم والفرق بين ليس وبينها في العمل
ان ليس عملت للفعليه لا للنفي فكانها في التقدير فعل دخل
عليه نفي فاذا قلت ليس زيد الا قايما فكانك قلت ما كان زيد
الا قايما فكما انه لا يقدر بعد الا في قولك ما كان الا كان
دون النفي لانها العامله فيما بعد الا فكذلك لا تقدر في ليس
زيد الا قايما الا المعنى الذي عملت ليس لاجله لا النفي بخلاف
ما زيد الا قايم فانها لم تعمل الا للنفي فلو عملت بعد الا لوجب
تقديرها نافيه فيتناقض النفي والاثبات وهذا هو التحقيق
في المسئله فاما ما ذكره ابو علي من انه لم يبدل عن اللفظ لان لا
لا تعمل في المعارف فقاسد بدليل لا احد فيها الا رجل واحد
فهذا انكره وحكم حكم المعرفه في وجوب البدل على المحل فلو كان
ما ذكره مستقيما لجاز ههنا الا ابدال على اللفظ ولما لم نجز

دل

دل على ان ما ذكره من العله منتقضه وهو اولى من توهم ان امتناع
العمل اللفظي فيما بعد الا لان لا لم تعمل في الاول وانما هو مبني معها
واذا لم يكن لها عمل فيه لم يبق الا البدل على المحل فانه فاسد بدليل
قولهم لا غلام رجل عندي الا رجل واحد فان حكمه وان كان
الاول معربا باتفاق حكم المبني دل على ان ما ذكره من هذا القايل
ليس بشي فثبت ان التعليل الاول هو المستقيم قال وان قدمت
المستثنى على صفه المستثنى منه الى آخره هذا الفصل منعطف
على بعض القسم الاول من المستثنيات وهو ما قدم من المستثنى
لانه تفصيل له فكانه يقول ما قدم من المستثنى تاره يقدم على
المستثنى منه وصفته وتاره يقدم على صفه المستثنى منه ومذ
هب سيبويه انه لا اعتداد بتقدمه على الصفه وهو الصحيح لامرين
احدهما ان المستثنى منه هو الموصوف دون الصفه والصفه فضله
فلا فرق بين وجودها وعدمها باعتبار صحه هذا الاستثناء
فكما انها لو كانت مفقوده لم يكن لها اثر فكذلك اذا كانت موجوده
والثاني هو ان المعنى الذي اقتضى صحه البدليه عند التاخير موجود
والذي اقتضى وجوب النصب عند التقديم مفقود واذا كان
كذلك وجب البدل وبطل وجوب النصب على التقديم وذلك
ان معنى البدليه كونه مذكورا بعد تابع عوضا منه وهذا كذلك
فثبت ان المعنى الذي اقتضى صحه البدليه موجود وان المعنى
الذي اقتضى وجوب النصب هو تعذر البدليه وذلك التقدم
على الاسم المستثنى وهو مفقود فثبت ان المعنى المقتضي لوجوب النصب
مفقود واذا كان كذلك وجب صحه البدل كما لو تاخر ولم يذكر
صفه قال ويقول في تثنيه المستثنى يريد اذا سبب الاستثناء
من غير تشريك فاما اذا ذكرت حرف التشريك فلا اشكال فكل
استثناء من فيما بعده يجب فيه النصب ولا اشكال في نصبه ولذلك

لم يمثل به لظهور امره كقولك جاء القوم الا زيدا الا عمرا وان كان مع
استثنائه يجب له الرفع او الجر او يختار وجب فيما عداه النصب وهو
ما مثل به كقولك ما اتاني الا زيدا الا عمرا وذلك ان احدهما يجب ان
يكون مرفوعا حتى الفاعلية لاتاني فاذا استوفى الفعل فاعله
لم يبق لعمرو الا النصب على الاستثناء ولا يحتمل الشركة مع عمرو
في اللفظ لفقدان حرف الشركة ولا يحتمل بدليته لانتفاء المعنى
فيها نفي ان يحتمل ان عمرا المخرج في التقدير من جماعة ليس فيهم زيد
نفي عنهم الاتيان فكانه قيل ترك من عدا زيدا الاتيان الا عمرا ولو
صرح بذلك لم يكن عمرو فيه الا منصوبا فهو بالنصب في الاصل اجدر
ولذلك لم يتعرض صاحب الكتاب الا لهذا التخيل لانه اشبه ما
يقدر دون غيره ثم انتقل الى المسئلة الاخرى وهي ما اتاني الا عمرا
الا بشر احد ولم يتعرض الا لوجوب النصب فيما كان بعد احد في
التقدير لا في الاخر لان الاخر قد ثبت نصبه في حال تاخره عن
الفعل فنصبه متقدما احد فلم يبق الا الكلام في نصب ما لو
تاخر لكان مرفوعا فقال لو اخرته لرفعته على البدلية من احد
فاذا قدمته على المستثنى منه وجب نصبه على ما تقدم لان المقدم
من المستثنى على المستثنى منه واجب فيه النصب قال ويقول
ما مررت باحد الا زيد خير منه هذا الفصل معطوف على القسم
الخامس من المستثنيات وهو الذي تسميه النحويون الاستثنا المفرغ
وقد تقدم انه جار في كل ما يصح ان يكون معمولا لما قبله فجرى في
الاحوال والصفات وكما ان الصفة يصح ان تقع مفردة وجملة في غير
هذا الموضع فكذلك ههنا فلذلك جاز ما مررت باحد الا زيد
خير منه كما جاز ما مررت باحد الا عالم فما بعد الا واقع صفة
لاحد والا لغو في اللفظ لانها وقعت في الاستثنا المفرغ معطية
في المعنى فايدتها وقوله جاعلة زيدا خيرا من جميع من مررت

بهم غير مستقيم لان كون زيد ههنا خيرا من جميع من مررت بهم مفهوم
من خبره وهو قوله خير منه لان الا قلم يصح قوله ان فايدة الا انها
جعلت زيدا خيرا من جميع الممرور بهم ووجه الالباس في ذلك ان
الصفات والاحوال الواقعة في الاستثنا المفرغ لم تجر على دوق
المستثنا وبيان ذلك انك اذا قلت ما ضربت الا زيدا فقد نفيت
الضرب عن كل احد واثبته للمذكور بعد الا وفي الصفة والاحوال
ليس كذلك الا ترى انك اذا قلت ما جاءني رجل الا عالم لم تستقم
ان تقدر نفي جميع الصفات عن رجل واثبات صفة العلم خاصة
لان ذلك باطل فانه لا ينفك عن صفات سوى العلم وكذلك في
الاحوال فلما كانت الصفات والاحوال لهذه المثابة توهم ان الذي
افادته الا هو ما ذكر وليس بصحيح فان قيل فما الذي يفيده الا
في الصفات والاحوال مع استحالة نفي الاجناس فيها قلنا لما
استعملت الصفات والاحوال في الاستثنا المفرغ وتعذر من
حيث الوجود نفي اجناسها جعل المنفي اما الانواع المضادة
للمذكور بعدها واما الخمس على سبيل المبالغة كما قيل في
قوله قل لا احد فيما اوحي الي محرما الى اخره وذلك كثير في
الكلام فبهذا التاويل يستعمل الصفات والاحوال في الاستثنا
المفرغ فعلى هذا لا يكون فعلى هذا لا يكون الا افادت الا احد
امرين اما نفي جميع الصفات على طريق المبالغة كان قايلا قال ليس
زيد خيرا ممن مررت بهم فقلت ما مررت باحد الا زيد خير منهم
واما نفي ما يضاد كونه خيرا منهم على ما تقدم قال وقد اوقع
الفعل موقع المستثنى في قولهم ندر تل الى اخره ووقوع الفعل
موقع الاسم في مواضع محفوظ منها وقوعه بعد الا ولما في معنا
اذا وقعت بعد فعل طلب في قسم الاستعطاف وانما اوقعوه
على سبيل الاختصار لكثرة وقوعه وكذلك اوقعوا الفعل الذي

قبله مثبتًا لفظًا منفيًا معنًى لذلك والمعنى في قولك نشدتك بالله
الا فعلت يا اطلب منك الا فعلك فما بعد الا في موضع نصب على المفعولية
والاستثناء من باب الاستثنا المفرغ وهو مفعول كقولك ما اطلب
الا فعلك خبر كان واسم ان قال ايضا مليًا على المفصل
على قوله الخبر والاسم في باب كان واسم ان قال لما شبه العامل
في البابين بالفعل المتعدي شبه ما عمل فيه بالفاعل والمفعول
كلامه هذا يشعر بان اسم كان واخواتها شبه بالفاعل ولم يذكره
في المشبهات بالفاعل فاما ان يكون خالف قوله ثم بقوله ههنا
واما ان يريد بقوله شبه ما عمل فيه بالفاعل المرفوع في كان
دون ان لانه قد يجمل الشي ويراد به التفصيل وهذا اولى ليجمع بين
الاول والثاني من غير ناقض والذي يدل عليه انه جد الفاعل
بحديد دخل فيه اسم كان وقال هو ما كان المسند اليه وفعل
او شبهه مقدما عليه وكان كذلك ثم قال ويضم العامل في خبر
كان وخص كان بالذكر ليلا يتوهم ان اخواتها مثلها ومثل بقوله
ان خيرا فخير ففي هذه المسئلة اربعة اوجه نصبها ورفعها ونصب
الاول ورفع الثاني ورفع الاول ونصب الثاني اما نصب الاول
فقوي على اضمار كان وانما اضمرت كان دون غيرها لانها كثرت
في الاستعمال ولما كثرت في الاستعمال شان في التخفيف ولان
معناها اذا حذف لا تخل فجاز فيها الحذف لذلك واما الرفع
في الاول فضعيف وله وجهان احدهما وهو الاضعف هو الذي
ذكره صاحب الكتاب فقال تقديره كان خيرًا وضعفه عن الرفع في
وجهين احدهما انه قدر الفعل الماضي مع وجود الفا وهو متعذر
اذ لا يقال ان اكرمتني فاكرمتك الثاني ان حذف المبتدا بعد فاء
الجزا اقرب من حذف الفعل والفاعل فتحقق من ذلك ان نصب
الاول ورفع الثاني هو الوجه لانك جمعت فيه بين وجهيها القويين

وعكس ذلك ضعيف فيهما جد الانك جمعت فيهما بين وجهيها الضعيفين
ونصبهما جميعًا ضعيف باعتبار الثاني دون الاول ورفعهما جميعًا
ضعيف باعتبار الاول دون الثاني وقوله اما اخراسه اما
انت ذا نفر فان قومي لم يأكلهم الضبع دخول الفا ههنا في المعنى
كدخولها في جواب الشرط لان قولك ان كنت منطلقًا انطلقت معنى قولك
ان كنت منطلقًا انطلقت لان الاول سبب للثاني في المعنى فلما كان
كذلك دخلت دلالة على السببية كما تدخل في جواب الشرط فلهذا المعنى
جاءت الفا بعد الشرط المحقق والمخلد وهي لهما جميعًا في المعنى ومعنى
البيت انه يمدحه اي انا نخيره لانا كلنا السنين ولا يضرنا ضار لاجل
ان كنت ذا نفر يعني انا بنعمه ما دمت في نعمه واما قوله اما
انت واما انت مرتجلا فتقديره كما قال لان كنت منطلقا انطلقت
فان مصدرية موصولة بكان المحذوفة ولما حذفت عوضت عنها
ما يوجب ان يكون الفاعل منفصلا لحذف ما يتصل به مثل قوله
سبحانه قل لو انتم تملكون ومنطلقا خبر كان وجاز حذف كان
على ما تقدم وعوضت ما الان ان موصولة بالفعل مقتضية له
ولم يعوض في ان وان كانت مقتضيه لامرين احدهما ان ان اكثر
في الاستعمال والاخر ان ما مع ان صلة له فان غير مستقله الا
بصلتها واما ان مستقلة بمعناها فلا يلزم من التعويض فيما لا يستقل
التعويض في المستقل المنصوب بلا التي لنفي الجنس قال صاحب
الكتاب هي كما ذكرت محمولة على ان قال الشيخ يشترط في نصبها ان
يكون مضافا او مضارعًا للمضاف لانه اذا لم يكن كذلك كان مبنيًا
على الفتح غير معرب وعلة بنائه تضمنه معنى الحرف لان قولك لا رجل
في الدار متضمن معنى قولك لا من رجل في الدار ولم يبن اذا كان
مضافا لوجهين احدهما انهم كرهوا ان يبنوا مستعدات وللاخر
ان الاضافة اقوى خواص الاسم فقابلت ذلك التضمن فرجع الاسم

الى اصله والدليل على ان المفرد مبني انه غير منون ولا مانع منه
لولا البناء والدليل على ان المضاف والمشبه بالمضاف معرب التنوين
عند الامكان في قولك لاضاربا زيدا في الدار ووجوب نصب صفته
في قولك لاغلام رجل افضل منك موجود وقوله لانسب اليوم ولاخله
على اضمار فعل وقع منه غلطا والا فلا خلاف ان المعطوف على
المنفي بلا يجوز فيه النصب سواء كررت لا اولا كقولك لاحول ولا قوة
وقد ذكرت ذلك فيما بعد في فصل لاحول ولا قوة وقد اورد هذا البيت
النحويون مستشهدين به في نصب المعطوف على اللفظ واما قوله
الا رجلا جزاه الله خيرا تدل على محصلة تبيت فهذا الذي يستقيم
به ما ذكرلان لا فيه لم تقع متكررة بعد اخرى فاما ان ينتصب
على اضمار فعل كما ذكره الخليل وهو اولى لانه ابعد عن الضرورة اذ
حذف الفعل كثير واما ان تنون ضرورة كما زعم يونس فان قيل فهل
يجوز ان يكون رجلا منصوبا بفعل دل عليه جزاكانه قال الا
جزا الله رجلا خيرا او يكون الا للاستفتاح مثلها في الا قام زيد
والا ان وعد الله حق قلت هو مستبعد مع جوازه لفظا ومعنى
اما المعنى فهو انه لم يرد ان يدعو الرجل على هذه الصفة انما قصده
طلبه فنصبه على ذلك المعنى يفسد معنى الطلب واما اللفظ فان
قوله يدل على هذا التاويل صفة لرجل وقد فصل بينه وبينه
بالجملة المفسرة وهي اجنبية قال ومن حقها ان تكون نكرة لان وضعها
لنفي المتعددات وهذا يقتضي التنكير ولذلك اذا وقعت المعرفة
وجب التنكير ليوفر ما يقتضيه من التعداد وشبهها سيبويه برب
لذلك واما قوله لاهيم وشبهه مما ذكره فعلى تقدير التنكير
يعني ان مثل مقدر في المعنى فصار نكرة في المعنى فصح دخول لا
عليه ومثل وان اضيفت الى المعرفة فهي نكرة واعلم ان كل موضع
حذفت منه مثل فلا يخلو الاسم الباقي من ان يكون مضافا او مفردا

فان كان مضافا فلا اشكال انه معرب على كل تقدير مثل قولك ولا
اباحسن لها وشبهه وان كان مفردا كان مبنيا لان حكم المضاف بعد
لاغير حكم المفرد في اللفظ وعند حذف المضاف رجع الباقي مفردا
فوجب اعطاؤه حكم المفرد وهو البنا ولذلك قالوا لاهيثم ولو كان
معربا لوجب ان يقال لاهيثا واما لاضرة فلا دليل فيه لانه يصح
ان يقدر معربا ومبنيا ولكن يحكم عليه بالبنا لما تقدم قال ويقول
لاابا لك الى آخره في لاابا لك ولاغلامي لك وشبهه مما كان
مفردا او دخلت اللام للاختصاص بينه وبين من نسب اليه وجهان
احدهما وهي اللغة الفصيحة اجراؤه مجرى المفرد المقطوع عن
الاضافة واعطاؤه حكم البنا اما بالحركات ان قبلها او بحروف
النصب ان لم يقبلها اعني الحركات واللغة الاخرى اجراؤه مجرى
المضاف واعطاؤه حكمه في الاعراب بالحركات او بالحروف فمن المواضع
ما يظهر بين اللغتين الفرق لفظا كقولك لاابا لك ولاغلامي لك
فان الاعراب بالالف في لاابا اثر الاضافة وحذف النون في ولاغلامي
لك اثر الاضافة ومنه ما لا يظهر لفظا كقولك لاغلام لك فهذا
ان قدرته مضافا كانت الحركة حركة اعراب وان قدرته منفصلا
كانت الحركة حركة بنا اذ لا اثر للاضافة في مثله في هذا الموضع
الا حركة التنوين وهو اثر البنا فصار لفظ الاعراب ولفظ البنا فيه
سواء فاما وجه اللغة الاولى فواضح وهو السايغ الكثير واما
وجه اللغة الثانية فقد ذكر صاحب الكتاب انهم قصدوا الى
الاضافة واذا كان مضافا فحكم الاضافة فيه موذلك الحكم وجعل
اللام مزيدة توكيدا للاضافة زيدت مع قصد الاضافة ليوفر على
الاثر حيث اللفظ ما يقتضيه من التنكير وهو معنى قوله وقضايا من
حقي المنفي في التنكير ما يظهر بها في صوره الانفصال فجعله مضافا
من حيث المعنى وجعل اللام زايدة لقصد صوره الانفصال وهذا غير مستقيم

في المعنى لامرين احدهما انه لو كان مضافا لكان معرفه في المعنى ولو كان
معرفه لم يجز دخول لا عليه ولا لا تدخل الا علي النكرات ولا ينفعه
ان دخول لا تجعله في الصوره نكره لان امتناع دخول لا علي المعارف
لامر معنوي لا لامر لفظي الثاني انا قاطعون بان لا اب لك بمعني
لا ابا لك ولا اب لك غير مضاف في المعني فيجب ان يكون لا ابا لك
غير مضاف في المعني والاولي ان يقال انه في المعني غير مضاف
ولكنه اشبه المضاف فرجهه انك اذا قلت غلام زيد وغلام لزيد
وكلا اللفظين متفق علي ان المعني نسبه الغلام الي زيد وان كان في
احدهما معني زايد باعتبار زياده خصوصيته واذا ثبت ذلك فقد
صار ما وجد فيه اللام ومالم يوجد مشتركين في اصل النسبه فلما
حصل هذا التشبيه اجري مجري المضاف في اللفظ والمعني علي حاله
كما اجري لا ضاربا زيدا باتفاق مجري المضاف في الاعراب واذا
اجروا المشبه بالمضاف فرجهه مجري المضاف حقيقه فلا بعد في
ان يجري المشبه بالمضاف فرجهه في المعني مجري المضاف واذا
ثبت ذلك استقام التعليل واندفع الاعتراض وقوله وقد
شبهت في انها مزيده ومولده بتيم الثاني بناء علي تعليله وقد
سيرد ده قال والفرق بين المنفي في هذه اللغه يعني عند اثبات
الالف اذا قلت لا ابا لك وبينه في الاولي يعني عند حذف الالف
اذا قلت لا اب لك انه في هذه معرب لانه مضاف عنده والمضاف
معرب اولانه مشبه بالمضاف عندنا فاجري مجراه وفي تلك مبني
لانه لا اضافه ولم يعتبر شبه للاضافه فرذلك الوجه المعنوي فوجب
البنا قوله واذا فصلت فقلت لا يدين بها لك ولا اب فيها لك
امتنع الحذف في لا يدين وشبهه والاثبات في لا ابا وشبهه اللذان
هما اثر الاضافه عند سيبويه لانه عنده مضاف المضاف لا
يفصل بينه وبين المضاف اليه في غير الشعر وعلي ما قلناه هو

مشبه بالمضاف فلا يقوي قوه المضاف ولا يلزم من جواز الفصل
بالظرف في المضاف الفصل فيما شبه به لضعفه عنه وعلي مذهب
يونس جاز لانه مضاف او مشبه بالمضاف وقد حصل الفصل
باللام فلا بعد في الفصل بغيرها والمذهب الاول واذا قلت
لاعلامين ظريفين لك لم يكن بد من ابقاء النون في الصفه والموصوف
لتعذر اضافتها او احدهما اما تعذر اضافتها فانه لا يضاف
اسم الاوله في المعني ذات منسوبه الي ما اضيف اليه فلو اضيفا
جميعا لاقتضيا ذاتين للاخر لو اضيفا لاقتضيا شركا اذ الاضافه
شيان الي واحد الا المشترك ولوجا المشترك فسد معني الصفه
ولا يضاف الاول للفصل الحاصل بغير الظرف ولا الثاني لانه
ليس مقصودا بالذات وانما يضاف ما قصد به الذات لان الاضافه
لها ولا يرد لا ناصري لك وشبهه لان الموصوف فيه محذوف
وقد قامت هذه الصفه مقامه واريد بها تلك الذات فاجريت
مجراه قال وفي صفه المفرد وجهان ذكر الصفه ههنا لاجل حكم
اقتضاه النفي كما ذكرناه في صفه المنادي والا فاحكام الصفات
في الصفات وقوله المفرد احتراز من المضاف والمشبه به لانه
لا يجوز في صفته الا النصب اما وجه البنا فلانهم نزلوا الصفه مع
الموصوف كالشي الواحد فرجهه ان ذاتهما واحده والمقصود
نفي رجل موصوف بالظرف وقد يقال فلم لم تنزل صفه المنادي
المبني مع الموصوف كالشي الواحد حتي يكون الصفه مبنيه فالجواب
عنه فرجهه احدها ان الصفه ههنا مقصوده مخصصه اذ لولاها
لكان رجل في قولك لا رجل عالما في الظرفا وغيرها وليس الصفه
في قولك يا زيد العاقل الا رفع وهم مقدر للاخر ان صفه المنادي
المبني لا يكون الا معرفه بالالف واللام او بالاضافه والاضافه والالف
واللام يمنعان من البناء العارض الا تري انه لا يبني لا غلام رجل

ولا غلام زيد واذا كان ذلك مانعا للبنا في الاصل الموصوف
فهو في الصفه اجدر الثاني ان الالف واللام حرف لمعنى بمنابة واو
العطف في كونها حرف المعنى فكما انه لا يبنى لاجل قام امراه فكذلك
ههنا ليلا يودي الى بنا اشيا متعددة والوجه الثاني مما يجوز
في صفه المبني الاعراب وهو على وجهين على اللفظ وعلى المعنى
ووجهه كما ذكرناه في صفه المنادى وعاملة كعامله وعلته كعلته
فان فصلت بينهما اعربت ليس الا لان الفصل بطل جعلها كشي واحد
فتعذر البنا وليس في الصفه الزايده عليها الا الاعراب ليلا يودي
الى بنا المتعددات وجعلها كشي واحد وليس في جنس نعتهم وان
كررت المنفي جاز في الثاني البنا لانه تاكيد لفظي فجاز ان يجري
مجرى الاول لفظا لانه تكرير له وجاز الاعراب لان علة البنا
انما وجدت في الاول دون الثاني فاعرب الثاني لذلك قال
وحكم المعطوف حكم الصفه الا في البنا لان البنا متعذر اما
لزياده الحرف على ما تقدم واما لان المعطوف والمعطوف عليه
متغايران فلا يستقيم جعلهما كشي واحد كالصفه فلم يبق الا
الاعراب لفظا او محلا فاللفظ مثل قوله ع ع ع
لا اب وابنا مثل مروان وابنه ويجوز في مثل الرفع على ان
يكون خبرا ويجوز النصب على ان يكون صفه وموصوفه لهما ولا يجوز
الرفع على الصفه لهما لان ابنا معرب والرفع انما يجوز على المحل
اذا اتفق للموصوف محل يخالف اللفظ وههنا احد الاسمين وهو
الثاني منصوب معرب فليس له محل في الرفع فوجب ان يكون الصفه
لهما فيما يتفقان فيه وهو لفظ النصب ولا يجوز ان يكون الصفه
لهما فيما اختلفا فيه لانه يودي الى مثل قولك قام زيد وضربت
عمرا العاقلين لان الرفع في الصفه في قولك لا ابا وابنا مثل انما
يصح لان قولك لا اب في محل رفع فيبقى قولك وابنا منصوبا لفظا

ومحلا فيصير قد وصف بصفه واحده اسمين احدهما مرفوع والآخر
منصوب على التبعيه اللفظيه وهذا مثل قولك يا زيد وعبد الله
العاقلين لا يجوز الرفع لانهما لم يتفقا في جهه اذ احدهما منصوب
لفظا ومحلا فلا وجه يجري الرفع عليه ويجب النصب لاتفاقهما باعتبار
لان الاول منصوب محلا والثاني منصوب لفظا ومحلا فاجريت الصفه
على ما اتفقا لا على ما اختلفا فاجرا الصفه ههنا على المحل واجب
كاجرا الصفه ثم على اللفظ لانهما ههنا اتفقا بالمحل واختلفا
باللفظ وثم اختلفا بالمحل واتفقا باللفظ فلذلك كانت الصفه
باعتبار الاتفاق قال وان تعرف فالحمل على المحل لاغير قال
لان دخول النصب فيه فرع دخول الفتح فيه اذا كان منفيا ولا
يدخله الفتح فلا يدخله هذا النصب الذي هو فرعه لان دخول
الفتح انما كان لتضمنه معنى الحرف الا ترى ان معنى قولك لا رجل
لا من رجل ولا يقدر مثل ذلك في لا زيد لان من ههنا جي بها
لتاكيد نفي المتعددات وليس في قولك لا زيد تعدد قال
ويجوز رفعه اذا كرر قال الله تعالى فلا رفث ولا فسوق وقال
لا بيع فيه ولا خله قال الشيخ خص الرفع بالذكر وان كان فيه اذا
كرر خمسه اوجه على ما ياتي في الفصل الذي بعده لان بقيه الاوجه
قد تقدم بعضها القوي وذكر اخر هذا الفصل بعضها الضعيف
فلم يبق الا وجه رفعها فلذلك خصه بالذكر ووجهه احد امرين
اما ان يقال المعطوف والمعطوف عليه في الصوره اذا ثنيا جميعا
كانا كالشي الواحد فكرر بنا اشيا متعددات فعدل الى الاصل
وهو الرفع واما ان يقال هو جواب لمن سال عن شيئين او
اثبت الحكم لشيئين فقال في الدار رجل وامراه فاجيب بقوله
لا رجل في الدار ولا امراه ليكون الجواب مطابقا للسوال فان قيل
فليكرر لا رجل فصحا جاز اجوابا لقول من قال في الدار رجل فالجواب

ان ذلك غير لازم لانك في قولك لا رجل ولا امراة مضطر في غرضك
لذكرهما لانك لو قلت لا اولا رجل اولا امراة لم يحصل غرضك
وليس كذلك مسئلة للاعتراض اذ لو قصدت مجرد الجواب لوجب
ان تقول لا او نعم وليس في ذكر رجل زيادة فثبت انها تخالفها في
وجوب ذكر الاسمين للغرض المقصود فحسنت المطابقة وتلك
المسئلة ان ذكرت رجلا فليس لهذا الغرض فيجب ان يكون له حكم
لا باعتبار المجاب لانتفاء الغرض فيه بانتفاء الجواب فان جاء
مفصولا بينه وبين لا او معرفة وجب الرفع والتكرير اما الرفع
فلان الفصل يمنع البناء واما التكرير فلان لا يقتضي نفي المتعدد
وضعا ولما كان المعرفة الواحد لا تعدد فيه اشترط تكريرها
ليحصل التعدد وفي لا حول ولا قوة الا بالله ستة اوجه وهي
خمسة اوجه لان الوجه السادس الذي جعله عكسا لرفع الاول
وفتح الثاني هو ان تقول لا حول ولا قوة وهذا هو الوجه الثالث
الذي هو فتح الاول ورفع الثاني وهو قولك لا حول ولا قوة
وقد ذهب بعض الناس الى ان يقسمه باعتبار التعليل والوجه
الخامس هو رفع الاول على ان لا بمعنى ليس او على مذهب ابي
العباس فيكون الوجه السادس معللا بهذا التعليل وهو
هذا الاعتبار يخالف الوجه الثالث وهذا غلط اذ لو قصد
ذلك لكانت وجوها كثيرة لان رفعها جميعا يجوز ان يكون
للوجهين الذي ذكرناهما وان يكونا على مذهب ابي العباس او على
ان لا بمعنى ليس فهذه اربعة اوجه فدل ذلك على انه لم يقصد
الا صور الاحكام لا الى تعليلها وان قوله وان تعكس هذا
وقع غلطا وكثيرا ما يغلط العلماء في مثل ذلك عند التقسيم
خبر ما ولا المشبهتين بليس قال صاحب الكتاب هذا التشبيه
لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فيرفعون ما بعدها على الابتداء ويقرأون

ما هذا بشرا الا مذري كيف هي في المصحف لغة اهل الحجاز على خلاف
القياس عند النحويين ولغة بني تميم موافقة للقياس لانهم يزعمون ان
كل حرف لا اختصاص له بواحد من الاسماء والافعال لا عمل له في احدهما
وما ولا كذلك ووجه ان الشبه لما قوي بين ما وليس اجريت
مجراها في العمل وخولف ذلك القياس لقوة الشبه قوله وبنو تميم
يقرأون ما هذا بشر ليس بجيد لان هذه القراءة ان كانت لهم جائزة
قبل المصحف فلا ينسخ بوجود المصحف وان لم يكن لهم جائزة فقد نسبهم
الى الجهل وارتكاب المحظورات وقوله فاذا انتقض النفي بالا
او تقدم الخبر بطل العمل اما اذا انتقض فلانها شبهها باعتبار
النفي ولا نفي في الخبر مع وجود الا فبطل واما التقدم فلانها لم
تقو قوة الافعال فيتقدم منصوبها على مرفوعها ودخول الباء في
الخبر انما يصح على لغة اهل الحجاز واستدل بقوله لانك لا تقول
زيد بمنطلق ومذا غير مستقيم لانه يصح ان يقال دخول الباء لاجل
النفي في قولك ما زيد بمنطلق على اللغتين ولم يستقم زيد
بمنطلق لعدم النفي كما تقول ما لكم من اله وانت لا تقول لكم
اله ولا عمل لواحد منهما وقوله ولا التي يعكسونها بالتا هي المشبهة
بليس بعينها ولكنهم ابوا الا ان يكون المنصوب بها حينا اختلف
الناس في لا هذه فقال البصريون هي لا المشبهة بليس لانها
لحقت التا المختصة بالافعال فلولا شبهها بالفعل لم يلحقها واذا
كانت المشبهة بالفعل فهي التي بمعنى ليس وايضا فان المعنى على
قولك ليس هذا الحين حين مناص وشبهه مما يقع فيه لات
واعتذروا بما يلزمهم لقيام هذا الدليل والذي يلزمهم ان لا بمعنى
ليس شاذ وجوابه انه شاذ ما لم تدخل التا فاذا دخلت فليس
بشاذ ومنها ما يلزمهم فاضمار الاسم في الحرف لان المعنى عندهم
ليس الحين حين مناص والحروف لا يضمر فيها وجوابه انه قد قوي

شبهه بالفعل فاجري مجراه في هذا المثال لكثره استعماله مثله
ومنها مايلزمهم من الاضمار قبل الذكر لان المعني ليس لخير حين مناص
وجوابه ان مثل هذا الاضمار جايز لقيام القرينه الحالية عليه واذا
قامت القرينه علي الاضمار كان بمثابه تقدم الذكر وذهب بعض الناس
الي انها لا التي لتقسيم الجنس ودليله عندهم ماذكروه اعتراضا علي
البصريين والاعتراض عليه ماذكره البصريون جوابا ودليلا ٥
في المجرورات وقال ايضا ملتبا بدمشق سنه ثماني عشره وستمايه
علي قوله في المفصل واضافه الاسم الي الاسم علي ضربين معنويه
ولفظيه اخذ في الكلام علي المضاف اليه باعتبار الحرف المراد لا
باعتبار الحرف الملفوظ به لان ذلك من باب حروف الجر وسياتي
معرفتها فلا حاجه الي تكرارها هنا واما الكلام علي المضاف اليه
فليس له موضع اشبه من هذا ولذلك استوعب ذكره ولم يتعرض
للاخر وفسر المعنويه بقوله ما افاد تعريفا او تخصيصا وليس هذا
التعريف بمستقيم لان الغرض ان يعلم بالاضافه ذلك واذا عرفت به
صار دورا اي حلم المتعلم الا انه اغتفره من حيث انه بين اللفظيه
بعد ذلك بامر واضح والمعنويه ماعدا فلما كانت مبينه بذلك
اغتفر للام فيما ذكرناه ولم يؤخرها بعد اللفظيه ليتوقف معرفتها
في التحقيق عليها لانها اصل في باب الاضافه فلا يليق تاخيرها
عن الفرع قال واللفظيه ان تضاف الصفه الي مفعولها او الي
فاعلها فكل صفه مضافه الي معمولها فهي اللفظيه وما عدا
ذلك فمعنويه فاذا اضيف ما ليس بصفه الي معمول فهي معنويه
واذا اضيفت الصفه الي غير معمولها كانت معنويه ايضا فاذا
قلت ضرب زيد حسن فاضافه ضرب وان كان مضافا الي معموله معنويه
وكذلك اذا قلت ضارب مصر فالاضافه معنويه لانك لم تردان
الضرب واقع في مصر وانما نسبت الضارب الي مصر كما لو نسبته

جق

الي العلم وشبهه لتعريفه وعلي ذلك حمل بعضهم مالك يوم الدين
كراهه ان تجري النكره صفه علي المعرفه وعلي هذا الوجه يكون
معرفه لانها اضافه معنويه ومفيد تعريفا قال ولا يفيد الا في
اللفظ لان الغرض بها تخفيف لفظي لا امر معنوي واذا لم يكن
المراد بها امرا معنويا وجب ان يكون بعد الاضافه كما كانت عليه
قبلها فلذلك قبل مررت برجل ضارب زيد فوصف به النكره
ولو كان معرفه لم تجز صفه للنكره وامتنع بزيد ضارب عمرو
ولو كان معرفه لجاز وصف المعرفه به وجاز مررت بزيد ضارب
عمرو علي ان يكون حالا ولو كان معرفه لم يقع حالا وهذه كلها
احكام تدل قطعا علي ان معناها بعد الاضافه كما كان قبل
الاضافه وقضيه الاضافه المعنويه ان تجرد لها المضاف في
التعريف وانما كان كذلك من جهه ان تعريف الاضافه راجع
الي امر معنوي معهود بينك وبين من تخاطبه في نسبه المضاف
الي المضاف اليه والتعريف باللام راجع الي ذلك فكره ان يجمع
بين امرين احدهما مغن عن الاخر فان قلت لم لا تجمع بين الاضافه
وبين غير تعريف اللام والالف كالاعلام واسما الاشاره فالجواب
انه في ذلك ابعد لانه اذا لم تجز الجمع بين تعريفين متساويين
للاستغنا باحدهما فلان لا تجمع بين تعريف قوي وتعريف
ضعيف استغنا بالقوي عن الضعيف احدر والتعريفات الاصليه
اقوي من تعريفات الاضافه فلذلك لم تجز اضافه اسم الاشاره
ولا المضمر ولا العلم فاما زيد الفوارس فذاك راجع الي تاويله
بالنكره حسب ما تقدم في الاعلام لا علي انه اضيف مع اراده
العلميه لان ذلك متعذر وما نقله الكوفيون من قولهم الثلثه الاثواب
فمعزول عند اصحابنا عن القياس واستعمال الفصحا اما القياس
فلما ذكرناه واما استعمال الفصحا فمحجوم انشده وما تمسك به

تخفيفا

الكوفيون لغة ضعيفة فلا يقوى لمعارضه ما ذكره البصريون من القياس
واستعمال الفصحاء ووجه هذه اللغة انهم لما راوا الثلثة الابواب
وبابه المضاف والمضاف اليه في المعنى شيء واحد بخلاف باب غلام
زيد توهموا انه ليس من ذلك القبيل فعرقوا الاسم جميعا ولموهم
محض فانه لو لم يقدر التعدد لم تصح الاضافة الا ترى كيف امتنعت
في نحو حبس منع واسد سبع لما لم يكن بتقدير التعدد ممكنا فدل
ذلك على ان باب الاضافة عندهم سواء فكما لا تجوز الغلام زيد
بالاجماع كذلك لا تجوز الخمسة الاثواب قال ويقول في اللفظية
مررت برجل حسن الوجه يعني انهم لم يمتنعوا في اللفظية من تعريف
الاول كما امتنعوا في المعنوية لانتفاء مانع ذلك الا ترى ان اللفظية
لا تفيد تعريفا والمانع انما كان التعريف المفاد بالاضافة في
المعنوية فلما لم يكن ذلك ههنا لم يكن تعريف الاول ممتنعا فلذلك
جاز الحسن الوجه كما تجوز الحسن لو لم تضفه لان الحاجة الى
تعريفه مضافا كالحاجة الى تعريفه مفردا قال ولا تقول الضارب
زيد لان التنوين زال بالالف واللام فلم يفد فيه الاضافة خفة
وشرط الاضافة اللفظية ذلك في مثله فلما انتفى الشرط انتفى
الحكم واجازة الفراء اما لانه لا يعتبر الخفة كما يعتبر ما في الضارب
واما لانه يقدر التنوين مجذوفا للاضافة ويقدر التعريف بعد
ذلك اما كونه لا يعتبر التخفيف فليس بمستقيم فانا متفقون على
امتناع الحسن وجهه وليس الا لذلك واما تقدير التنوين
مجذوفا قبل الاضافة فليس بمستقيم لانا نعلم ان الالف واللام
سابقه واذا كانت سابقة وجب اثبات حكمها سابقا واذا وجب
حذف التنوين لاجلها لم يبق للاضافة ما تحذف تخفيفا قال واما
الضارب الرجل فمثله بالحسن الوجه فحيث كان الحسن الوجه
محمولا على باب الضارب الرجل حتى جوز فيه النصب الذي هو على

خلاف المعنى فاذا حمله عليه لمشابهته فيما هو مخالف للمعنى فلان
تجوز مشابهة اخيه به في امر لفظي اقرب وهي الاضافة التي هي اقوى
الوجوه في الوجه الحسن وسياتي ذكره في بابه قال واذا كان
المضاف اليه ضميرا متصلا جاز ما فيه تنوين يريد ان متعلق اسم
الفاعل اذا كان ضميرا لا يجوز ان يكون منصوبا به لما يودي اليه من
التناقض لانهم لو نصبوا بضارب في ضاربك لجمعوا بين التنوين والضمير
وكونه ضميرا متصلا يعرانه من تمام الاول ودخول التنوين او النون
يشعر بانفصال الاول فكان الجمع بينهما من قبيل التناقض ولما كان
ذلك مرفوضا في ضاربك ثبت ان المضمر المتصل بالنسبة الى هذه
الاضافة شاذا ليس لغيره وهو كونه لا يعتد فيه التخفيف كما اعتبر
في غيره لادى ذلك الى التناقض واذا ثبت ذلك في ضاربك ثبت
مثله في الضاربك لانه فرعه فجرى الضاربك في الصحة كما جرى
ضاربك وهذا اذا قلنا ان الضاربك مضاف فاما اذا قلنا انه
عامل في الكاف النصب سقط احتجاج الفراء به على الضارب زيد
واستغنينا عن الجواب عنه فهذا مقصوده في الفصل واورد
قوله هم للاخوين الخير والفاعلونه اعتراضا في الجمع بين النون
والضمير واجاب بانه شاذ لا يعمل عليه قال وكل اسم متعرف
يتعرف به ما اضيف اليه اضافة معنوية لان الغرض فيها نسبة
خصوصية بين الاول والثاني فيلزم اكتساب التعريف لتعيينه
بالخصوصية قوله اضافة معنوية احتراز من الاضافة اللفظية
لما تقدم من انها لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ والمعنى على ما كان
عليه قال الا اسما توغلت في ابهامها فهي نكرات وان اضيفت الى
المعارف لانه يعتد باعتبار الخصوصية المفيدة للتعريف فبقي
منكرا وذلك في نحو غير ومثل وشبه لان المثلية والغيرية
تقدر بين كل شيئين فلما توغل الابهام فيها تعذر اعتبار الخصوصية

بخلاف رجل وثوب ودار قال الا اذا اشبه المضاف بمعاير المضاف
اليه او بمماثلته فحينئذ يمكن اعتبار الخصوصيه فيحصل التعريف
لذلك قال والاسما المضافه اضافه معنويه على ضربين لازمه
للاضافه وغير لازمه لها فالازمه للاضافه كل اسم ذي نسبه
توغل في الابهام باعتبار تلك النسبه او اسم العرض بوضعه
المنسوب اليه هو فالاول كامام وقدام ومثل وشبه والثاني
كبتوي وذو وهي على ضربين على ما ذكر ظروف وغير ظروف ولكنها
لا تخرج في المعنى عما ذكرناه وغير اللازمه للاضافه ما لم يكن
كذلك نحو ثوب ودار فانه يستعمل مفردا ومضافا قال واي
اضافته الى اسم فاعدا اذا اضيف الى المعرفه وضع اي
تقتضي للاضافه لان الغرض به تفصيل المتعدد فالمتعدد مقصود
بوضعه وهو في الاستفهام معناه السؤال عن تعيين جزء المتعدد
باعتبار ما نسب اليه فاذا قلت اي الرجلين عندك فمعناه
السؤال عن تعيين احد الرجلين الذي استقر عنده ثم لا يخلو
اما ان يكون السؤال عن واحد او اكثر فان كان السؤال عن واحد
كان له طريقان احدهما ان تضيفه الى معرفه مثنى او مجموع
عهدا في المثنى وعهدا وجنسا في المجموع والثاني ان
تضيفه الى نكره مفرد فيقول في الاول اي الرجلين واي الرجال
عندك وفي الثاني اي رجل عندك وان كان السؤال عن
متعدد وجب اضافته الى طبق ما يسأل عنه منكرا فتقول
اي رجلين واي رجال ولذلك وجب ان تقول في الاول اي
الرجلين جاك واي الرجال جاك وفي الثاني اي رجلين جاءاك
واي رجال جاوك لان الضمير يعود على المسؤول عنه وهو في
الاول مفرد وفي الثاني متعدد وكانهم لما قصدوا السؤال عن
مفرد اضافوه الى ما هو منه معهودا او جنسا ولما قصدوا

السؤال

السؤال عن متعدد اضافوه الى ما يطابقه كانهم فصلوا الجنس
هذا التفصيل ثم سألوا عن هذا الجزء الذي على هذه الصفه منه
فعلى هذا يكون قولهم اي رجل من القبيل الثاني الا انه وافق للاول
في المعنى وحيث كان السؤال عن مفرد وكذلك ذكره صاحب الكتاب
مع المثنى والمجموع قال وحق ما يضاف اليه كلا ان يكون معرفه ومثنى
او ما هو في معنى المثنى اما كونه مثنى فلان وضعه لتاكيد المثنى
وهو لفظ مبهم يضاف لتبيين ما هو له فلو اضيف الى غير المثنى لفسد
المعنى واما كونه معرفه فلان الغرض باضافتها تبيين ما هي له فلو
اضيفت الى نكره لم يحصل تبيين وايضا فانها من الفاظ التواكيد
والتواكيد معارف فان قيل فكل كذلك باعتبار الجمع فكان
حكمها ان لا تضاف الا الى معرفه مجموع وقد قيل كل رجل فالجواب
انهم التزموا في كل مثل ما التزموه في كلا الا ان اسم الجنس لما كان
عاما حصل معنى الجمع ومعنى التعريف فكان في المعنى مضافا الى
مجموع معرفه وهو المقصود ولو فعل بكلا هذا الفعل فسد المعنى
اذ لا يصح العموم مع قصد المثنى والافصح ان يكون لفظ المضاف
اليه لفظا واحدا غير معطوف عليه لفظ آخر يكون باعتبارها
مثنى كانهم قصدوا الى ارادة تبيين ان المراد الجزئين المضاف اليهما
كلا وقد جاء ذلك في الشعر نثرا للمعطوف والمعطوف عليه كالشيء
الواحد كقوله كلا زيد وعمرو هم والله اعلم وقال ايضا
مليا على قوله في المفصل وهو بدمشق سنه ثماني عشره وسمايه
في المجرورات في فصل افعل التفضيل في الوجه الغالب في مثل قولهم
اكرم الناس انه يلزم ان يكون جميع الناس كريما في فصل المتكلم وهو
باطل وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم الا اخبركم باحبكم الي واقربكم
مني ثم قال الا اخبركم ببغضكم الي وابعدكم مني فليلزم ان يكون
المخاطبون محبوبين مبغوضين مقربين مبعودين وهو غير جايز ووجه

اللزوم انه قد اضاف الاحب والابغض الى المخاطبين فيلزم ان يكونوا
مشتركين في اصل ما اضيف اليهم من المحبة والبغض ومن ثم قال
في هذا الفصل بعينه في قولهم الناقص والاشج اعدلا بني مروان
انه على معنى عادلا لما يلزم من انهم يكونون مشتركين في العدل
ولم يشتركوا عنده فحمله لذلك على معنى فاعل واما تثنيته فلا يلزم
منها ان يكون هو الذي حمله على ان يكون بمعنى فاعل لان تثنيته
المضاف وجمعه في باب افعل التفضيل جايز بالاتفاق كقوله
تعالى اكابر مجرميها وشبهه والجواب ان المضاف اليه في مثله
المواضع المعترض بها يجب ان يكون مخصصه بالمشتركين في اصل
المعنى الذي دل عليه افعل فيكون قوله باحبكم احد المحبوبين
منكم وكذلك اقربكم وابعدكم وابغضكم وقولهم اكرم الناس وشبهه
على ذلك ويجوز ان يقدر مضاف محذوف كانه قيل احد
محبوبيكم واكرم كرما الناس ويكون دليل التاويل على احدهما
ما علم في لغتهم انهم لا يطلقون افعل التفضيل الا على ذلك فلما كان
ذلك معلوما عندهم صح اطلاق العام مرادا به التخصيص
بما دل عليه في القاعدة المذكورة عندهم فلذلك جاءت هذه
الالفاظ في نحو هذه المواضع على ما ذكر من المعنى والله اعلم

وقال ايضا ملبيا بدمشق على قول الشاعر في المفصل
سنة ثماني عشرة وستمايه هل ترجع التسليم او يكشف العمى
ثلاث الاثافي والديار البلاقع الفعلان في التحقيق موجهان
الى ثلث الاثافي والديار على جمعه الفاعليه ومذهب البصريين انهما
اذا وجها الى شيء وجب اذا اعملا احدهما ان يكون في الآخر
ضمير الفاعل على حسب الظاهر المذكور كقولك ضربني واكرمني
الزيدان او ضربني واكرمت الزيدان واذا وجب ذلك اقتضى
ان يكون في احدهما ههنا ضمير لثلاث الاثافي والديار البلاقع وهو

جمع

وهو جمع لا يعقل وقياسه ان يكون ضميره ضمير جمع المونث او ضمير
الواحدة المونثة فيكون مرجعه التسليم او يكشف او يرجع التسليم
او يكشفن او ترجع التسليم او يكشف او يرجع التسليم او يكشف
ولم يجئ على واحد من الاربع الصور المذكورة وانما جاء باليا فيها
جميعا ولا يكون فيه على ذلك ضمير وهذا مما يقوي به مذهب
الكسائي فانه يزعم اذا وجه الفعلان الى ظاهر فاعمل فيه احدهما
وكان الآخر موجها على جهة الفاعلية ان الفاعل لا يضمر وانه يحذف
وهذا كذلك فانه اعمل احدهما بالاخلاف والآخر موجه الى
الفاعلية بلا خلاف ولم يضمر فيه اذ لو اضمر لكان ما على ما ذكرناه
ولوقد رفيه اضمار لوجب ان يكون ضمير المفرد المذكر ولا يصح
ان يكون ضمير الواحد المذكر للجمع وقد اجيب عن ذلك بامرين
احدهما ان الفعلين لم يوجها الا على البدل والاضمار انما
يكون في توجيههما جميعا على التحقيق وليس بالجيد فانه لم
يجب للاضمار الا فرحيث انه يودي الى اخلاء لفظ الفعل عن الفاعل
وليس في لغتهم ولا فرق بين ان يكون الفعل على البدل او على
التحقيق الا ترى انه يجب الاضمار في قولك قام الزيدون او قعدوا
كما يجب في قولك قام الزيدون وقعدوا ولو كان ما ذكروه
مستقيما لجاز ان يقال قام الزيدون او قعد اذ لا فرق بينهما
في المعنى المقتضي لوجوب الاضمار والوجه الثاني ان تقدير
الاضمار على تقدير كما قيل في قوله تعالى نسقيكم مما في بطونه
فقد رجع ضمير المذكر على الجمع بتاويل المذكور وهو ههنا احد
وحيث كان ثلث ليس بجمع صريح وكذلك قول رؤبة فيها
خطوط من سواد وبلق فاعاده وهو ضمير مذكر على خطوط
وهو جمع او على سواد وبلق وهو مثنى وكلاهما سواء في الغرض
وصحيحه اعاد الضمير بتاويل المذكور وان لم يكن صالحا له

باعتبار اصل وضعه وهذا الوجه ايضا بعيد الا انه اوجه من
الاول ودليل احتماله ما علم من قصد محافظتهم على الفاعل وانهم
لا يحذفونه ابدا واذا علم ذلك منهم وجب التاويل فيما يخالفه وان
كان بعيدا الان البعيد جايز وخلاف المعلوم غير جايز وما
في قوله تعالى وان لكم في الانعام لعبرة محمول عند سيبويه على ان
الانعام اسم مفرد وان كان مدلوله جمعا كما في قولك كثر الناس
ضربته لا على انه جمع كالاحمال والاخمال وهذا منه يشعر
باستبعاد رجوع المذكر على الجمع المحقق حتى اعتقر تاويل
الانعام الى اسم الجمع ولم يعتقر جعل الضمير راجعا اليه مع
كونه جمعا والتسليم مفعول يرجع لانه ههنا بمعنى صيرته
راجعا كقوله تعالى فان رجعك الله ورجع يكون متعديا
ولازما يقال رجع زيد في نفسه ورجع زيد عمرا اي صيره
راجعا فمعنى وهل يرجع التسليم اي فهل يصير تلك الاتاني
والديار البلاقع التسليم راجعا فالتسليم مفعول بوقوع الفعل
عليه كما قررناه اي فهل يرد الاتاني والديار التسليم لان معنى
رجع المتعدي معنى رد والعمى مفعول بكشف اذ معناه ازال
يقال كشف الله الغمة اي ازالها وقال ايضا مليا على قول
الشاعر في المفصل يا ايها الشاتمي لتحسب مثلي انما انت
في الضلال تهيم لا تسبني فلست تسبني ان ستني من الرجال
الكريم قال ابن الاعرابي ثالثهما لا انا لي ابت بالحزن تيس
ام لحاني بظهر غيب لئيم بحجو هذا الشعر مكين من
عامر الداري معناه انك عالم بان قدرك دون قدري وانك
لست ممن يشاتمني وانما تفعل ذلك لتظهر بالمشاتمة ان ثم
مماثلة لما يظهر بها في العاده مع علمك بخلافه ثم رد بحجز البيت
هذا الغرض الذي قصده فقال انما انت في الضلال تهيم

يعني

يعني ان المشاتمة انما يستدل بها على المماثلة عند تقارب الشخصين
فاما عند التباعد فلا لوضوح تفهمها فجعله في فعله ذلك الذي
لا يتم به الغرض المقصود عند العقلا لكونه التعاسيف التي
تضر ولا تنفع ولذلك قال تهيم يقال هام على وجهه اذا سلك
غير الطريق وموضع الاستشهاد في قوله الشاتمي في صحبه
اضافه ما فيه الالف واللام الى المضمر المتصل كقولك الضاربي
والضاربا بي ومفعول ما لم يسم فاعله مضمر مستتر يعود على
الشاتمي لانه بمعنى الذي يشتمني وهو وان كان مخاطبا الا انه
لما وصفه بالموصول اجري الضمير على لفظ الغيبه كقولك انت
الذي ضرب وهو احسن من قولك انت الذي ضربت قال الله تعالى
وقالوا يا ايها الذي نزل عليه الذكر ولو جا على الخطاب
لقال يا ايها الذي نزل عليك الذكر وانما كان كذلك لان
الذي من الفاظ الغيبه وضمير الفاظ الغيبه غيبه فلذلك
جا الفصيح بضمير الغيبه وقال ايضا مليا على قول الشاعر
في المفصل يا قبر ان ابا ك حي خويلد قد كنت خايفه على الاحماق
حي خويلد بدل او عطف بيان من ابا ك وكان واسمها وخبرها
خبران ومعناه انني كنت اري من ابيك مخايل تدل على انه
بليد ولدا احمق وقد تحقق بولادته اباك ومثل ذلك ابلغ من
ان تقول له انت احمق لان ذلك شعر بتحقق ذلك فيه اي كان
ذلك معروفا من ابيك قبل ان يلدك فهذا ابلغ من دعوتي الحمق
فيه الان وادراك مثل هذه المعاني لا يكاد يحصل بالتعبير
وانما هي امور في الغالب تدرك بالقوه التي جعلها الله تعالى
في اهل هذا اللسان والجار والمجرور متعلق بخايفه يقال
خفته على كذا اي خفت منه وموضع الاستشهاد قوله حي
خويلد هـ وقال ايضا مليا على قول الشاعر في المفصل

يسقون ورد البريص عليهم بردي يصفق بالرحيق السلسل
يجوز ان يكون المراد مدح ما بردي وتفضيله على غيره ومعنى
يصفق اي يمزج يقال صفقته اذا مزجته والرحيق الخمر
والسلسل السهل كالسلسال والسلسبيل اي كانه ممزوج بذلك
فاسقط التشبيه كعادتهم في المبالغه ويجوز ان يكون المراد
مدح هؤلاء القوم بالكرم وانهم لا يسقون الما الا ممزوجا بالخمر
لسعتهم وكرمهم وتعظيم من يرد عليهم والبريص يقال انه موضع بدمشق
وقال قوم هو بالصاد والمراد ببردي ما بردى ولذلك ذكر
الضمير وقال ايضا مليا بدمشق سنة ثلاث وعشرين وستمايه
على قول الشاعر في المفصل وهو صبحنا الخرجيه رهفات
ابا بردى اروى منها ذوو رهام اي سقيناهم في الصبوح وهو
شرب الغداه وهو نقيض الغبق ويضم رهفات على انه مفعول
ثان على طريق التمثيل كقوله لحيته بالسيف ضربا وخبطا كانه لما
جعل مكانه سمي باسمه وابار اهلك وذوي اروى منها مفعول
مقدم وللاروى منه الاصل وذووها فاعل ابار والضمير في ذووها
راجع الى المرهفات اي اهلك ذوي اصلها اصحاب المرهفات
وانما يعني بقسه وفراخه عنه لان المرهفات لم فهم اصحابها
ولكنه جعل الفاعل ظاهرا الظهار او توكيدا لانهم اصحاب
المرهفات والضمير في اروى منها يعود على الخرجيه وكان
القياس يقتضي ان يقول ابرناهم بها ولكنه عدل الى الظاهر
لما ذكرناه وقال ايضا مليا على قول الشاعر في
المفصل وهو جاوا بمذق هل رايت الذيب قط وقبله ما
زلت اسعى معهم واحتط حتى اذا جن الظلام المختلط جاوا واء
معناه انه يصفهم بالبخل واللوم في ترك اكرام من نزل بهم وبالغ
في انهم لم ياتوا بما التوابه مع ما فيه من اللوم الا بعد سعي واختباط

ومضى جانب من الليل ثم بعد ذلك لم ياتوا الا بلبن قد شيب بالما
حتى صار كلون الذيب لو رقته لانه سمار اي مشوب بالما ٥
وقال ايضا مليا على قول الشاعر في المفصل
انا ابن حلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامه تعرفوني
يعني اني ارتكب الاهوال ولا احجم عنها وقوله متى اضع
العمامه اما ان يريد كثره مباشرته للحروب فلا يراه الا كثر الا بغير
عمامه فقال متى اضع العمامه يعرفني الذي ما راني الا غير متعمم
او يريد اني مكثر لمباشره الحروب ولباس عده الحرب فمتى
اضع العمامه والبس اله للحرب تعرفوني يعني اني اذا حاربت
عرفت باقدامي وشجاعتي واما قوله حلا فقيه اقوال قيل تقديره
انا ابن رجل حلا فحذف الموصوف واقام الصفه مقامه وقيل
ان حلا علم غلب على ابيه وقيل انه اراد انا ابن ذي حلا
وحلا انحسار الشعر عن مقدم الراس في المضرات
وقال ايضا مليا ان اللام في قوله ولان المتصل اخص تعلق
بمعنى قوله لم يسوغوا تركه لان التعليل لنفي التسويغ لا
للتسويغ والله اعلم وقال ايضا مليا على قول الشاعر في المفصل
وهو بدمشق سنة ثماني عشره وستمايه وما بالي اذا ما كنت
جارتنا الا تجاورنا الا اك ديار معناه اذا حصلت مجاورتك
فانتفا مجاوره كل احد معفوه غير مبالي بها لان مجاورتك
هي المقصوده دون جميع المجاورات وان لا تجاورنا في موضع
مفعول اما على تقدير حذف حرف جر كقولك ما باليت بزيد
او على التعدي بنفسه كقولك ما باليت زيدا او ديار فاعل
لتجاورنا وموضع الاستفهام قوله الا اك لوضعه الضمير المتصل
موضع المنفصل والاصل ان لا تجاورنا الا اياك ديار لانه مستثنى
مقدم على المستثنى منه فوجب ان يكون منصوبا كقولك ما جاءني

الاتحاك احد فعدل عن لفظ المضمر المنفصل الذي هو اياك الى
المضمر المتصل الذي هو الكاف وحدها للضروره وقال ايضا
مليا في هذه السنه على قوله في المفصل وقد جعلت نفسي تطيب
لضغمه لضغمها ايقرع العظم نابها يقول طابت نفسي للشده التي
اصابتني لوقوع القاصد لي نابها في اعظم منها والضغمه عبارة عن
الشده وهما اثنان قصداه بسوء فوقعا في مثل ما طلباه له
وجعل هذه من افعال المقاربه التي يجب ان يكون خبرها فعلا
مضارعا ولضغمه معمول لتطيب اعمال الفعل في مفعوله
وليست بمعنى المفعول من اجله لانه لم يرد انها طابت لاجل الضغمه
وانما طابت بها والتعليل هو قوله لضغمها ها اي طابت نفسي
لما اصابني من الشده لاصابه من قصدني بمثلها والضغمه العضه
فكني بها عن المصيبه ويقال ضغم الشده وضغمته وجا
البيت على الوجهين فقوله لضغمه من قولهم عضته الشده
لقوله يقرع العظم نابها وقوله لضغمها ها من قولهم عضت
الشده لان الفاعل ههنا ضمير من اصابها وضمير المفعول
ضمير ها اي لضغمها اياها التي بمعضوضه لاعاضه لجعلها مفعوله
لا فاعله ويجوز ان يكون الموضعان من ضغمت الشده لا ضغمتني
ويكون قوله يقرع العظم نابها مبالغه في انه عض الشده
عضا قويا بلغ منتهى ما يبلغه العض وكني ببلوغ الناب العظم عن
ذلك وموضع استشهاده مجي الضميرين الغايبين متصلين
وليس احدهما فاعلا وهما ضمير الفاعلين وهو قوله هما وضمير
العضه وهو قوله ها وهو شاذ والقياس في مثله لضغمهما
اياها لكراهه اجتماع ضميرا الغايبين البارزه من جنس واحد بخلاف
ما لو اختلفا والضمير الاول في موضع الخفض بالاضافه وهو
فاعل في المعنى والضمير الثاني في موضع نصب على المفعوليه

بالمصدر اي لان ضغمها وقرع العظم نابها في موضع صفه اما
لضغمه الاولى وفصل للضروره بالجار والمجرور الذي هو لضغمها
ويضعف لاجل الفصل بين الصفه والموصوف بالاجنبي وهو غير
سايغ واما في موضع صفه لمعنى قولك ها اذ معناه لضغمها
مثلها اذ الاولى لم تصب هذين وانما اصابها مثلها في المعنى
مراد ومثل نكره وان اضيف الى المعرفه فجايز ان توصف بالجمله
ويجوز ان يكون يقرع العظم نابها جمله مستانفه لتبيين امر
الضغمه في الموضعين جميعا فلا موضع لها من الاعراب لانها لم
تقع موقع مفرد وما ينوبهم فان لضغمها ها مضاف الى المفعول
وها في المعنى فاعل فيودي الى انه اضاف الى المفعول واتى
بعده بالفاعل بصيغه ضمير المنصوب مندفع بما تقدم من انه
لم يرد ان الشده عضته وانما اراد انها عضا الشده اذ لا يستقيم
ان يضاف المصدر الى المفعول ويوتى بالفاعل بصيغه ضمير المنصوب
باتفاق فوجب حمله على ما ذكرناه دفعا لما يلزم مما اجمع على امتناعه
وقال ايضا مليا بالفاهره سنه ثلاث عشره وسمه على قوله
في المفصل عليه رجلا ليسني اشب رجلا بعليه وهو شاذ
لان عليه ليس تعدى ها وانما تعدي بعليك ودونك وفي ليس
اسمها والياء في موضع الخبر على الشذوذ وانما كان الاعراب المخاطب
لان صيغه الامر لا يكون في الغالب الا للمخاطب وقال ايضا
مليا بدمشق سنه اربع وعشرين وستمايه على قول الشاعر في
المفصل على انها تعفو الكلوم وانما يوكل بالادني وان جل
ما يمضي على هذه يقع في شعر العرب وكلامهم كثيرا والمعنى فيها
استدراك واضراب عن الاول الا ترى انك اذا قلت لا يدخل فلان
الجنه لسوء صنيعه على انه لا يايس من رحمه الله كان استدراكا لما
تقدم واضرابا عن تحقيقه وكذلك قوله في البيت الذي قبله

فوالله لا انسى قتيلا رزينه محارب قوسي ما مشيت على الارض
ثم قال على انها تعفو الكلوم لان المعنى على ان العادة نسيان
المصاب اذا تطاول والجزع على ما كان من المصاب قرب العهد
وهذا اضراب واستدراك لما تقدم من قوله لا انسى وكذلك
قوله وهو ايضا في الحماسة وقد زعموا ان المحب اذا دنا يمل وان
النائي يسلى من الوجد بكل تداوينا فلم يشف ما بنا على ان قرب
الدار خير من البعد على ان قرب الدار ليس بنافع اذا كان
من تهواه ليس بذي ود فقوله بكل تداوينا فلم يشف ما بنا
ثم قال على ان قرب الدار خير من البعد كالاضراب عن الاول
لان المعنى فلم نحصل لنا شفا اصلا واذا كان قرب الدار خيرا
في المعنى المراد فقد شفا او بعض شفا وكذلك قوله على ان
قرب الدار ليس بنافع استدراك لعموم قوله على ان قرب الدار
خير من البعد فاستدرك انه لا يكون خيرا الا مع الود فابطل
العموم المتقدم في قوله قرب الدار خير من البعد هذا معناها
واما تعلقها على الوجه الاعرابي فمحتمل امرين احدهما ان يعلق
بالفعل المتقدم قبلها كما تعلقت حاشى الاستثنائية بما قبلها لكونها
اوصلت معنى ما قبلها الى ما بعدها على وجه الاضراب او الاخراج
واظهر منه ان يقال انها في موضع خبر محذوف المبتدا كانه قيل
والتحقيق على ان الامر كذا فتعلقها بمحذوف كما يتعلق كل خبر
وجار ومجرور لان الجملة الاولى وقعت غير تحقيق ثم جيء بما هو التحقيق
فيها وحذف المبتدا لوضوح المعنى وقال ايضا مليا
على المفصل على قوله كما حكم الجر معنى قوله ثم حمل الرفع على
الجر والنصب على الجر واشباهه اي اتى بلفظ الاصل آخر غير
ما يقتضيه لفظ اصله وجعل له فالمحمول هو الذي عدل عن
لفظ اصله وان كان في الحقيقة فرحت المعنى موجود او المحمول عليه

النصب على

هو

هو اللفظ الذي وضع لغير اصله وان كان في المعنى غير موجود
مثاله اذا قلت مررت باحمد فان الجر محمول على النصب لان الجر
ههنا ذكر فيه لفظ غير ما يقتضيه لفظ اصله فهو المحمول والمذكور
لفظ الاصل آخر غير ما ذكر وهو النصب لان الفتح اصل في النصب فالجر
اذن محمول واذا قلت رأيت الزينبات فالامر بالعكس لان النصب ههنا
ذكر فيه لفظ غير ما يقتضيه لفظ اصله فهو المحمول والمذكور
لفظ لاصل آخر غير ما ذكر وهو الجر وعلى هذا فقس المواضع
كلها فاذا قلت لولا ان فالرفع محمول على الجر واذا قلت عساك فالرفع
محمول على النصب واذا قلت ما انا كانت فالجر محمول على الرفع
والاصل ان تنظر فيها وجدت اللفظ لغير ما هو له في المحل
المخصوص فاحكم بان مدلوله هو المحمول في المحل المخصوص فلذلك
اذا قلت ما انا كانت وجدت اللفظ للجر وليس هذا اللفظ لفظ
المجرور فعلمت انه المحمول ثم تنظر ما الذي هو اصل اللفظ فتعلم انه
للرفع فتحكم بانه محمول عليه وعلى هذا تجري المسائل كلها ○

في الموصولات وقال مليا على قول الشاعر في المفصل

اتوا ناري فقلت منون انتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما
وقبله وتار قد حضنت لها بليل بدا لا ازدها منقاما
سوى تحليل راحلة وعيرا كاليه مخافة ان تناما وبعد قوله
اتوا ناري فقلت الى الطعام فقال منهم زعيم نحسد الانس الطعاما
ظلاما منصوب على التمييز اي نعم ظلامكم كما تقول احسن الله
صباحك ولا يكون ان يكون ظرفا اذ ليس المراد انهم نعموا في ظلام
ولا في ضباح وانما المراد انه نعم صباحهم واذا حسن صباحهم
كان في المعنى وقوله نحسد الانس الطعاما الطعام مفعول
ثاني اما على تقدير حذف حرف حفض اي نحسد الانس على الطعام
واما على انه متعد بنفسه فراصله كقولك استغفرت الله الذنب

وفي الذنب ويقال انس وانس بمعنى واحد وموضع الاستشهاد
منه ظاهر وما قبله كذلك في الظهور وحضات اي اشعلت
واوقدت يقال حضات النار احضوها حضا وقوله سوي تحليد
راحله اراد سوي راحلة اقمت بها فيها فقد تحلله اليمين ٥
وقال ايضا مليا على قول الشاعر في المفصل وهو
عدس ما لعباد عليك امارة امنت وهذا تحملين طليق
معناه انه لما امر الخليفة بتخليصه وحبس عباد واركابه وشيعه
اسند مخاطبا لدابته في انه لم يبق لعباد عليه حكم وقال امنت
يعني من حكم عباد واذ لم يكن له حكم على دابته فليلا يكون عليه
حكم اولى وقال وهذا تحملين طليق يعني نفسه وموضع
الاستشهاد ظاهر وهو هذا في اسما للافعال والاصوات
وقال ايضا مليا على اسما الافعال والاصوات اما ان تقصد
بها معناها الذي وضعت له فتجتبنيها وعلى ما بنيت عليه وتسكون
او حركة واما ان تقصدها غير ذلك واذا قصدتها غيره فتارة
يسمى بها فيكون في المعنى كالعلم وتارة يراد بها نفس اللفظ كما
يستعمل غيرها من الالفاظ لنفس اللفظ وفيها من الوجهين جميعا
مذهبان احدهما ان تخلي على ما كانت عليه كقوله
عدس ما لعباد عليك امارة امنت وهذا تحملين طليق
وقوله نحيها يرحون كل مطية امام المطايا سيرها المتقاذف
والثاني ان تعرب اعراب الاسما واذا اعربت اعرب الاسما المفرده
فان كانت للفظ جاز صرفها ومنعه فالصرف لقصد التذكير
ومنع الصرف بنا على انها للفظة او الكلمة كما يفعل الامران في اسما
البلدان بنا على انها للموضع او للبقعة وان كانت للعلمية نظر
فان انضم الى العلمية علة اخرى امتنع من الصرف والاصرف كما لو
اعربت عدس فان كان اسما لمذكر قلت عدس منصرف وان كان لمونث

منعته من الصرف وقال ايضا مليا على قول الشاعر في المفصل
وهو نحيها يرحون كل مطية امام المطايا سيرها المتقاذف
يريد انهم مسرعون في السير فهم يسوقون المطي بهذا الصوت
لتسرع في سيرها وقال امام المطايا لانه اذا سيقت الاول تبعها
ما بعدها بخلاف سوق الاواخر وقال سيرها المتقاذف يعني
انهم يسوقونها مع كون سيرها متقاذفا والتقاذف الرامي في السير
واذا سيق المتقاذف كان سيره ابلغ مما كان عليه وامام المطايا
في موضع وصف لمطية وسيرها المتقاذف جملة ابتدائية واقعة
صفة لمطية والخبر والمجرور متعلق بيرحون وقال ايضا
مليا على قول الشاعر في المفصل وهو ومردهر على وبار فهلكت
جهرة وبار المذاهب في فعال المعدولة ثلثة مذهب احد
الحجازيين البنا في الجميع ومذهب الخليل في تميم الاعراب في الجميع
لغير المنصرف ومذهب الكثير من بني تميم الفرق بين ما اخره راء
وغيره فان كان اخره راء فمذهبهم كمذهب الحجازيين في وجوب
بنائه وان لم يكن اخره راء فمذهبهم فيه كمذهب الخليل منهم في انه
اعراب غير المنصرف فقوله ومردهر البيت شاهد لمذهب
القليل من بني تميم فاخر البيت فظاهر في الاستشهاد به على ذلك
لوقوع الضمة فيها ولو كانت مبنية لوجب الكسر ولا اشكال في
ذلك واما قوله على وبار فيجوز ان يقال انه اتى به على قصد البنا
ولكنه نون لضرورة الشعر ويجوز ان يقال انه قصد الى اعرابه
اعراب غير المنصرف فلما اجراه ذلك المجرى اضطر الى صرفه
فصرفه فادخله الكسر والتنوين فيكون شاهدا كشهادة الثاني
ويضعف الوجه الاول وهو ان يكون مبنيا نون للضرورة من وجهين
احدهما ان الشاعر واحد وقد علم ان من مذهبه اعراب وبار
للزوم ذلك من اخر البيت فلا ينبغي ان يحمل الاول على خلافه

مع امكانه لانه استعمال للغة يخالف لغته على كل تقدير والظاهر
خلافه والثاني ان فيه تنوين المبنيات بالاصالة
لا تنون للضرورة الا ترى انه لا يحسن ان يقال في تعال تعالا ولا
في عدس عدسا ولا في تراك تراكا واذا لم يحسن ذلك على الوجهين
المذكورين بيّن ان المراد هو الاول ويكون الموضعان جميعا
استشهادا للغة المعربين من غير تفرقة بين ما آخره را ومن غيره
قال جامع الامالي وفي ابيات المفصل قول عوف ابن
الاحوص من كلام الخطيب النبريزي عرضته عليه فاستجوده
وكنت اذا مسدت لخصم سوء ... دلفت له فاكويه وقاع بعده
فنبدي عن فقار الصلب طورا ... وطورا قد يجوب عن النخاع
منيت بليت ودلفت له فصدته فكويته فنبدي الكية عن فقار
صلبه وهي العظام الذي في وسطه الواحده فقاره والنخاع الذي
كهيئة الخط الابيض يكون في وسط فقار الصلب ويجوب تخرق
في الجلد واللحم والعظم حتى يصل الى النخاع وهذا على طريق
التمثيل وليس يريد الكي في التحقيق انما يريد انه يعمل به عملا
يبلغ به غاية المكروه فيكون بمنزلة من كوي هذا الكي قال
وهي الدابرة على الجاعرتين وحيث ما كانت ولا يكون الا دابرة ٥
وقال ايضا مليا على قوله في المفصل كما رعت بالحوت
الظماء الصواديا قياس الالفاظ التي تستعمل مرادا بها لفظها
ان تستعمل على لفظها الاصلي فان كانت بغير الف ولام استعملت
كذلك وان كانت بالف ولام استعملت كذلك الا ان تكون نكرة
فلا بعد في ادخال الالف واللام عليها كقولك في جاني رجل الرجل
مرفوع بالفاعلية وان كنت لا تعني بها هنا الا اللفظ واما نحو قولهم
حوت اذا استعمل هذا الاستعمال فقياسه ان يقال رعت
بحوت مبني ومعرب كما تقدم في غير هذا الموضع واما ادخال

الالف واللام عليه فليس بالقياس ووزانه ووزان ادخال الالف واللام
على مثل امس ورويد وما اشبهه وهو بعيد ووجهه على شذوذه
ان هذه الالفاظ اذا استعملت هذا الاستعمال كانت في الحقيقة
اعلاما لانفسها وهي متعددة الفاظها في الوجود فكان تعددها
كتعدد مدلول الاسم العلم موضوع باوضاع متعددة وقد ثبت ان
ذلك يصح اجراؤه مجرى النكرة على شذوذ كقولهم هذا الزيد اشرف
من ذلك الزيد فلما كان هذا كذلك صح ان نقصد الى ذلك القصد
فادخل عليه الالف واللام لذلك فهذا وجه ادخال الالف واللام
على ما فيه من الشذوذ واما منا وها فقد تقدم في غير هذا
الموضع ان مثل هذه الاسما اذا خرجت عن استعمالها للمعنى
الذي وضعت له انه يجوز فيها حكايتها على البنا ويجوز فيها
الاعراب وقد حكاها هاهنا والحكاية هي الاكثر وقال
ايضا مليا على اسما الافعال والاصوات في المفصل قال
اختلف فيها هل لها موضع من الاعراب او لا اما اسما الاصوات
فلا اشكال في انها غير معربة لان الموجب للاعراب فيها مفقود
واذا فقد سبب الاعراب فلا اعراب واما اسما الافعال فقد
قيل ايضا انها لا اعراب لها لا اسما موضوعة موضع ما لا اعراب
له وكان حكمها حكمه وهذا ليس بشي فان الاسما مستحقة للاعراب
بالتركيب على ما بينت في لغتهم سواء وقعت موقع ما لا اعراب له او
موقع ما له اعراب ولذلك اجمعوا على ان ساير المبنيات اذا
وقعت مركبة فانها معربة محلا وان كان واقعا موقع ما لا اعراب
له فلذلك تجب ههنا فالاولى ان ننظر فيما يكون اعرابها وقد قيل
في ذلك وجهان احدهما انه منصوب نصب المصدر كانك قلت
في صه سكوتا اي اسكت سكوتا فبني لكونه اقيم مقام اسكت
وكان موضعه نصبا لكونه واقعا موقع سكوتا والذي يدلك

على ذلك انك اذا قلت رويد زيد كان مصدرا لفظا ومعنى واذا قلت
رويد زيدا كان اسم فعل وهو بمعناه فوجب ان يكون موضعه
نصبا على المصدر وكذلك بله زيدا وبله زيد واذا ثبت ان قسم
اسم الفعل قد استعملوه صريحا في المصدر وهو بمعناه اذا كان
اسم فعل علم انه في حال اسميته للفعل نصب على المصدر وكانت
له جهتان هو باعتبار احدهما واجب له النصب لكونه موضوعا
وضع المصدر في المعنى وبالاعتبار الاخر وجب له البناء لكونه وقع
موقع ما لا اعراب له والثاني في اعرابها ان يكون مبتدا ويكون
الضمير الذي فيها مرفوعا على انه فاعل واستغني عن الخبر كما
استغني عنه في اقايم الزيدان لاستقلال الجزئين كلاما وانما
حكمنا عليه بالابتداء لانه اسم جرد عن العوامل اللفظيه كما ان
اقايم مبتدا لذلك فالوجه الذي حكم على اقايم بانه مبتدا يجري
مثله في قولك صه ومه في وجوب كونه مبتدا وهذا اجري
على قياس كلامهم لان ارتفاع الاسم المجرد عن العوامل وان لم يكن
مخبرا عنه مبتدا كثير كقولك اقايم الزيدان وما قايم الزيدان
وكذلك جميع هذا الباب فقد ثبت مثل ذلك في لغتهم واما
وقوع اسم الفعل موقع المصدر فلم يثبت ذلك الا على امر مقدر
وما كان ثابتا حسنه وغير تقدير اقوى مما لم يثبت الا بتقدير
فثبت ان هذا الوجه اعرب من الاول وقال ايضا مليا
على اسما الافعال والاصوات في المفصل قال في اعراب مكانها
مذهبان احدهما ان يكون مصدرا فيكون في موضع نصب على
المصدر كما في قولك سقيا ورعيا وشبهه كانك قلت في اقه
تضجرا وفي امر استجابة والمذهب الثاني ان يكون مبتدا
سد المرفوع مسد خبره لاستقلال الفايده فيه كما في قولك
اقايم الزيدان وما قايم العمران لان معناها معنى الفعل ولابد

لها من فاعل فاستقل المعنى بما فيها من معنى الفعل والفاعل كما
استقل المعنى في قولك اقايم الزيدان بما فيه من معنى الفعل
والفاعل والاول ضعيف وان كان اختيار الكثير من المحققين
ووجه ضعفه هو انه اذا جعل مصدرا فلا يخلو اما ان يكون
كالمصدر الذي قام مقام الفعل حتى صار الفعل نسيا منسيا
او كالمصدر الذي يجوز ذكر الفعل معه ولا يجوز ان يكون الثاني
لانه لا يجوز ذكر الفعل معه فلا ينبغي ان يجري مجرى ما يجوز
ذكر الفعل معه لاختلافهما في الحكم لذلك واذا وجب ان يحمل
على المصدر الذي لا يجوز ذكر الفعل معه فالاصل لا يجوز ان
يرتفع به ظاهر الا ترى انك لو قلت سقيا زيد عمرا لم يجز وقد
ثبت في هذا الباب سقيا زيد وعمرو فلما ارتفع به الظاهر
دل على انه ليس بمنزلة المصدر لما ذكرناه من ان مثل ذلك في
اصله لا يجوز واذا امتنع في اصله فالفرع احرى بالمنع فثبت ان
الوجه ما ذكرناه من الوجه الثاني وانما امتنع ان يرتفع الظاهر
بالمصادر التي التزم فيها حذف افعالها لانها انما حذفت افعالها
لكثرتها منسوبة الى فاعلها فخارجة فيها للعلم بها وبفاعلها فالذي
اوجب حذفها هو الموجب لحذف فاعلها فكما لا يجوز ذكر فعلها
لا يجوز ذكر فاعلها وقال ايضا مليا على قول الشاعر
في المفصل بينا نحن نرقبه اتانا معلق وفضه وزناد راع
بين هذه هي الظرف الذي يقتضي ان يكون المنسوب هو اليه متعلقا
محفوظا بالاضافة اليه كقولهم المال بين زيد وعمرو وحيتك
بين الظهر والعصر وما اشبه ذلك الا انهم لما قصدوا الى نسبتها
الى اوقات نسبة حذفوا الاوقات وعوضوا عنها حرفا من
الكلام وهو ما او حرفا من الكلام وهو الالف وذكروا الجمله التي
المقصود نسبته بين الى اوقات نسبتها فوجب حكايه الجمله

على ما هي عليه مثلها في زمان زيد قايم فقالوا بينما نحن بمكان كذا وهو
منصوب على الظرف متعمول لما يذكر بعده من الجملة التي وقع تشبيهها
فيه كقولك بينما نحن بمكان كذا اطلع علينا فلان ومعناه باعتبار
اعرابه واصله طلع علينا في الوقت الذي نخلل ظرفيه وقوع هذه
النسبة وزيم لم يستفصح الاصمعي دخول اذ واذا مع الفعل لما فيه
من بقاء الظرفين من غير عامل ظاهر يعمل فيهما لانك اذا ادخلت
اذ صارت كانها بدل من بينما ومنعت ان يعمل طلع فيها قبلها فيصير
ظرف مذكور من غير عامله يستقل كلاما ووجه دخول اذ ان يكون ظرفا
معمول للمفاجاه مثل اذا في قولك خرجت فاذا زيد بالباب اي
فاجاته اي وجدته فجاءه اي اتفاقا فيكون بينما ايضا معمولا لذلك
اي فاجات طلوع فلان في الوقت الذي بين الظرفين المذكورين
على ما تقدم الا ان فيه زيادة تقدير على حذفها ومعلوم ان حذفها
احري واقعد باعتبار زيادة التقدير ولذلك لم يستفصحه الاصمعي
ويقوي اثباتها ان المتكلم قاصدا الى المفاجاه وهي بمعنى مقصود
واذا كان معنى مقصودا وجب الاتيان بما يدل عليه وهو اذ واذا
ويجب حذف الفعل لان اذا المفاجاه واجب حذف فعلها فيرجع
اثباتها بذلك في التقدير احسن من الحذف والوجه ان الوجهين
سايغان لانه ثبت ذلك في لغتهم فمن قصد الى اثبات الفعل
في ذلك الوقت من غير تعرض لمفاجاه حذفها ومن قصد الى
معنى المفاجاه بالتعبير عنها اثبتها فلا وجه اذا للترجيح احد الامرين
على الاخر لانهما معنيان صحيحان يقصدان بمثابة قولك خرجت
وزيد بالباب وخرجت فاذا زيد بالباب ولا شك الا ان البيت
الذي انشده الاصمعي جا على حذفها ولا دليل اذ ثبت الوجه
الاخر وثبت انهما معنيان في ذلك على الترجيح ومعلق وفضه
نصب على الحال من الضمير في اتاناه في الكنايات وقال ايضا

مثليا على قول الشاعر في المفصل كم نالني منهم فضلا على عدم
اذ لا اكاد من الافتار اجتمل قال بن برهان النحوي كم مستدا
ونالني خبره وفي نالني ضمير فاعل عايد على كم وقوله على عدم
حال قرني اذ لا اكاد ظرف زمان مضاف الى الجملة من الفعل والفا
واجتمل منصوب باكاد ومن الافتار مفعول له يعمل فيه اجتمل
انتهى كلام بن برهان قال الشيخ لا يصح ان يكون معمولا لاجتمل
لفساد المعنى اذ الاجتمال لم يكن من اجل افتار فتخصصه بالنفي
وانما يصح مثل ذلك لو كان قصد الى شي يصح ان يكون معللا
بمثل ذلك ثم ينفيه مخصصا له كقولك ما حيتك طمعا في تركك
فان المجي قد يكون طمعا في البر ففي المجي المقيد بعلة الطمع ولذلك
لا يلزم منه نفي المجي لغير ذلك لانه لم يتعرض له بل قد يفهم منه
اثبات مجي لغير ذلك عند من يقول بالمفهوم اما لو قال ما كلفتك
شيا للتخفيف عليك فلا يستقيم ان يكون تعليلا لكلفتك فانه
لا يصح ان يكون التخفيف علة للتكليف وانما علل به نفي التكليف
اي اشفي التكليف فاجل عرض التخفيف وسر ذلك هو انه اذا تعلق
الفعل بشي فلا بد ان يعقل مثبتا في نفسه ثم يتعلق النفي به واذا
تعلق النفي به اشفي المقيد بما تعلق ولا ينتفي مطلقا اذ لم ينفه الا
مقيدا ومن اجل ذلك امتنع تعلق في الافتار باجتمل وامتنع
ايضا تعلقه باكاد اذ لا يتصور تعليل مقاربه الاجتمال بالافتار
لانه عكس المعنى على ما تقدم في اجتمل فوجب ان يكون متعلقا
بالنفي اذ هو المسبب في المعنى لان المعنى انتفت مقاربه الاجتمال
فاجل الافتار الاثري انك لو قلت لمن قال انتفت مقاربه
الاجتمال ما سبب ذلك يصح ان يقول سببه الافتار ولو قلت لمن
قال ما سبب مقاربه الاجتمال او ما سبب الاجتمال وقال سببه
الافتار لكان فاسدا فهذا مما يوضح انه تعليل للنفي غير مستقيم

ان يكون تعليلا لاجتلاء واكاد في المثنى وقال ايضا في قول
صاحب المفصل فاستعمل هذا والاصل معا ولم يقل فاستعمل
الاصل وهذا معا لان مقصوده ان الاصل عنده مطرح وهو قوله
ظهرا هما ولما كان ظهوره الترسيز هو الاصل عنده خصه بالذكر
بالاشارة بخلاف الاصل المرفوض عنده فلهذا قال فاستعمل هذا
يعني ظهورا والاصل يعني ظهرا هما في المجموع وقال ايضا
مليا على قول الشاعر في المفصل وهو عبرات الفعال والسود
العد اليهم محطوطة الاعكام معناه ان الفعال الجميل والسودد
العظيم قد ثبت عندهم واختص بهم وجعل لهم احمالا قد حطت
عندهم على سبيل الاستعارة واليهم متعلق بمحطوطة لما تضمن
معنى واصله وموضع استشهاده واضح في المذكر والمؤنث
وقال ايضا مليا على قول الشاعر في المفصل هم فلا مزنة
ودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها الضمير في ودقها وابقالها
راجع الى غير المزنة والارض المذكورتين ولا يستقيم ان يعود
الى المذكورتين لان المعنى فلا مزنة ودقت ودقها ودقا مثل ودقها
فلو رجع الضمير اليها لصار مخبرا انه ليس مزنة تدق ودقا مثل
ودق نفسها وهو فاسد لانها تدق ودق نفسها فلا يستقيم ان
يقصد الى ان ينفي عنه فعل مثله وان لم تقدر محذوفا كان افسد
اذ يصير المعنى انه ليس مزنة تدق ودق نفسها وهو فاسد لان
الامر على خلافه اذ لا تدق مزنة ودق نفسها فوجب ان يكون
التقدير فلا مزنة ودقت ودقا مثل ودق هذه المزنة المحذوفة
كما يقول زيد لا يضرب رجل ضربه ولا عالم يعلم علمه فضربه وعلمه
ليس راجعا الى رجل وعالم لفساد المعنى على حسب ما تقدم
وانما يرجع الى زيد فكذلك هنا هم في المصدر وقال ايضا
مليا على قول الشاعر في المفصل وهو

اقاتله

اقاتلك حتى لا اري لي مقاتلا واعوذ اذا عم الجبان من الكرب
قال كل فعل زاد على ثلاثة احرف فان مفعوله واسم الزمان والمكان
والمصدر يكون على لفظ واحد كقولك اخرجته فهو مخرج واخرجته
في يوم كذا واليوم مخرج حسن وهذا المكان مخرج حسن واخرجته
مخرجا بمعنى اخراجا قال الله تعالى واخرجني مخرج صدق اي
اخراج صدق فقوله اقاتلك البيت نصب مقاتلا لانه مفعول
باري كما تقول لا اري لي قتالا ومقاتلك في الاصل مصدر لانك
تقول قاتلته قتالا ومقاتلا بمعنى واحد ومعنى قوله والجبن يجوز
ان يكون معناه اسرع الي المحاربة عند عجز الجبان منها ويجوز
ان يكون معناه واخلص من المحال التي لا تخلص منها الجبناء ○
في اسم الفاعل وقال ايضا مليا على قول الشاعر في
المفصل اخا الحرب لباسا اليها جلالها وليس بولاج الخوالف
اعقلا موضع استشهاده في قوله جلالها فانه منصوب بقوله
لباسا فانه اورده على ما ذكر سيبويه في قوله واحد واسم الفاعل
اذا ارادوا ان يبالغوا في الامر مجراه اذا كان على بناء فاعل ومعنى
البيت انه يصف هذا المذكور بالشجاعة والمبادرة الى الحرب
والجلل بالضم واحد جلال الدواب وجمع الدوابي الجلال احسنه
كانه جمع الجمع والمراد به ههنا الدروع او ما يقوم مقامها مما يدفع به
عن نفسه السلاح والخوالف جمع خالفة وهي عود في اعمدة الخباء
والخوالف ايضا في قوله تعالى رضوا بان يكونوا مع الخوالف النساء
واما اعراب اخا الحرب فهو منصوب على المدح ولباسا بدل منه
بدل كل من كل ولا يستقيم ان يكون اعقلا حالا لانه يودي الى ان
يكون الولوج المنفي مقيدا لا مسقيا على الاطلاق فيضعف المعنى
المراد لان الغرض نفي هذه الدنية مطلقا لا نفيها في حال دون
حال وانت اذا قيدتها باعقلا جعلته نفاها في حال دون حال

وبعير اعقد وناقة عقلاء بينة العقل وهو القوله في رجل البعير
واتساع كثير قال ابن السكيت وهو ان يفرط الروح حتى يصطك
العرقوبان وهو مذموم قال يصف ناقة مفروشه الرجل فرشا
لم يكن عقلا فمعنى البيت على هذا انه ليس بملازم للنساء ولا اعقل
من قلة التصرف وترك الحرب فان ذلك يودي الى العقل المذموم
فيكون خبرا بعد خبر على هذا وقال ايضا مليا على قوله في
المفصل ثم زادوا انهم في قومهم غفر ذنبهم غير مجر للفتح في ان
وجهان احدهما ان يكون في موضع المفعول والآخر ان يكون في
المعنى ثم زادوا على ما تقدم من الخصال او على من تقدم ثم فتح ان
على معنى لانهم على صفة كذا وكذا والكسر وجهان احدهما التعليل
على ما ذكر في الوجه الثاني والثاني ان يكون على الحكاية ومعناه
ثم زادوا وهو ضعيف لانه ليس موضع الحكاية وقيل
ونساني القوم كاسامره وعلي لخيل دماء كالشقر
والمعنى انه تمدح هؤلاء القوم بالشجاعة والنجدة ثم انهم يزيدون
على ذلك بالصفات المذكورة وقال ايضا مليا على قول الشاعر
في المفصل ثم مهاوين ابدان الجزور مخاميص العشيات لاخور
ولا قرم الشم الرقاب في قصبة الانف مع استوا اعلاه فان كان
فيها احديداب فهو الذي يوصفهم بالارتفاع اما في النسب او الكرم
او القدر او غيره وهو الماخوذ من الشم المذكور وقوله مهاوين
ابدان الجزور جمع مهوات على سبيل المبالغة اي مخروقها وقوله
مخاميص العشيات اي ضامرون البطون يصفهم بانهم لا يبادرون
الى العشا بل ينتظرون من ياكل معهم من ضيف او غيره وقوله لاخور
ولا قرم والخور الضعف يقال رجل خوار ورمح خوار وارض
خواره والجمع خور والقرم بالتحريك الدناءة والقماءة والقرم رذال
الناس وسفلتهم يعني ولا ضعفا ولا رذال الناس وموضع

الاستشهاد من قوله مهاوين ابدان فانه اورده في قوله وما ثني من
ذلك وجمع مصححا ومكسرا يعمل عمل المفرد وابدان منصوب به
وشم خبر مبتدا محذوف وما بعده اخبار واضاف قوله مخاميص
الى العشيات مثل قوله تعالى بل مكر الليل والنهار ويا سارق
الليلة اهل الدار على سبيل الاتساع في الصفة المشبهة
وقال ايضا مليا على قول الشاعر في المفصل وناخذ بعده
بذناب عيش احب الظهر ليس له سنام وقبله
فان يهلك ابو قابوس يهلك ربيع الناس والنعم الركام يعني
ان يهلك هذا الرجل يذهب عنا هلاكه ما كنا فيه من الخير والنعمة
والنضر وناخذ بعده في خال لا ترضى ثم شبيهها بالذناب وجعل
لها ظهرا مقطوعا لا سنام له كلمة مبالغة في رداءة العيش الذي
يكونون فيه بعده وقوله احب الظهر منصوب على التشبيه
بالمفعول واحب محفوض علامة خفضه الفتحة صفة لذناب او عيش
ونصب الظهر كنصب الوجه في قولك مررت برجل حسن الوجه
وهي لغة فصيحة على التشبيه بالمفعول ومنهم من جعله نصبا على
التمييز ولا حاجة اليه لكونه معرفة والتمييز المنصوب انما يكون
بالنكرات وقول بعضهم انه تمييز وانما اتى بالتعريف لما كان الخفض
اكثر بالالف واللام فمرت السنتهم عليه وقصدوا الى التمييز
جرت السنتهم على اللام مع قصد التمييز كما جرت على ضم اللام
في الحمد لله لما مرت السنتهم على الاتباع ضعيف ويكفي في
ضعفه تشبيهه بالحمد لله فانه رد اذ لم تعهد لام الجر مضمومة
وايضا فانه كان يجب على هؤلاء ان يحبر واخاتم الحديد لا يقال
خاتم حديد وخاتم الحديد وخاتم حديدا كما يجوز احب ظهر
واحب الظهر واحب ظهرا فان حسن احب الظهر لما ذكروه
حسن خاتم الحديد ولا قايل به في افعل التفضيل وقال

ايضا مليا على قوله في المفصل ومية احسن البقلين جيدا
وسالفة واحسنه فذالا الضمير في قوله واحسنه يجوز ان يكون
للبقلين ويجوز ان يكون للجيد وهو للبقلين اقوى في المعنى والجيد
اقوى في اللفظ فاذا حملته على احدهما تاولت للاخر على خلاف
ما هو الظاهر فاذا جعلته ضمير البقلين كان ظاهرا في المعنى اذ
المعنى احسن البقلين جيدا واحسن البقلين قذالا فكان ظاهرا
من حيث المعنى ضعيفا من حيث اللفظ اذا الضمير للبقلين اما ان يقصد
لجمعيه فيهما فقال واحسنهم او الى لفظ التثنية فقال واحسنها
كما قال تعالى سنفرغ لكم وقال فبأي الآء ربكما تكذبان فجاء
بلفظ التثنية والجمع على المعنيين المذكورين ووجهه هو انه اتى
به على وجه معنى المذكور او ذلك كما في قول رويه كانه في الجلد
بعد قوله فيها خطوط فسواد وبلق كانه في الجلد توليع البهق
وكقوله تعالى نسقيكم مما في بطونه في احد الاوجه واذا جعلت
الضمير للجيد كان ظاهرا من حيث اللفظ لكونه مذكرا ومفردا
مثله ولم يتقدم ما يطابقه سواه الا انه يضعف من حيث المعنى
اذ يصير التقدير مية احسن الجيد قذالا ولا شك ان هذا
معنى لا يستقيم اذ شرط افعل التفضيل ان يضاف الى ما هو بعضه
وليست مية بعض الاجواد ثم ولو قدر جوازه ضعف ايضا
اذ لا يحسن تمييز حسن الجيد بالقذال حسن مية حسن المراة
بالجيد ووجهه ان يجعل احسن للجيد كانك قلت ومواحسن
جيد فعلى هذا يكون قد اضيف الى ما هو منه كقولك زيد افضل
رجل ثم تميز بقذال لما بينه وبينه من الملابسة كما يصح تمييز
حسن الراس بالشعر في قولك راسه احسن راس شعرا فكذلك
يصح ان يقول جيدها احسن جيد قذالا واستشهد به على ان
افعل اذا اضيف فجايز ان ياتي مفردا مذكرا وان كان لمؤنث

فينهض في البيت موضعان على الوجه الاول احدهما احسن
البقلين والاخر احسنه لانهما جميعا لمية وقد جاء المذكرين وعلى
الوجه الثاني لا ينهض الا الاول لان الثاني للجيد وهو مذكر
فليس فيه استشهاد على المقصود بخلاف الاول فانه لا اشكال
في كونه لمية **وقال ايضا مليا على** قول الشاعر في المفصل
واضرب منا بالسيوف القوانسا وصدرة اكرومي للحقيقة منهم
وقبله فلم ار مثل الحي حيا مصبحا ولا مثلنا يوم التقينا فوارسا
ان اريد بالرويه العلم فحيا منصوب بها مفعول اول ومثل الحي
مفعول ثاني وفوارسا مفعول اول ومثلنا مفعول ثاني وان
اريد رويه العين فيحتمل ان يكون حيا مصبحا هو المفعول
ومثل الحي صفه قدمت فانتصب على الحال ويجوز ان يكون
مثل الحي هو المفعول وحيا مصبحا اما عطف بيان لقوله مثل
الحي واما حال من الحي كانه قال مثل الحي مصبحا واتى بحي للتوطيه
للصفه المعنويه كقولهم جاءني الرجل الذي تعلم رجلا صالحا
وصح الحال من المضاف اليه لانه ههنا في معنى المفعول اي لم ار
مماثلا للحي في حال كونهم مصبحين والمضاف اليه اذا كان في معنى
فاعل او مفعول صح منه الحال كغيره ويجوز ان يكون تميزا
كقولك عندي تمرا او فتحا او شبه ذلك كقولهم علي التمر
مثلها زيدا ما في مثل من ابهام الذات فصح تميزها كتميزها
اشبهها قال الله تعالى او عدل ذلك صياما وكل ما ذكر في ذلك
فهو جار في قوله مثلنا فوارسا ففوارسا مثل قوله مصبحا
ومثلنا مثل قوله مثل الحي وقوله اكرومي تبيين لما ادعاه
فيما تقدم فيجوز ان ينتصب بفعل مقدر لا صفه لما تقدم لئلا
يفصل بين الصفه والموصوف بما هو كالاجنبي اذا جعلا تميزا
ويجوز ان يكون صفه لما تقدم كانها صفه واحده اذا جعلا

غير تمييز كانه قال حاني زيد وعمرو العاقل والعالم وذلك حاز
فاكرم واحمي صفة لحيا مصبحا واضرب منا صفة لغوازسا والفوانسا
منصوب بفعل مقدر كانه سئل عما يضربون فقال نضرب الفوانسا
لان فعل لا يعمل في الظاهر وهو موضع الاستشهاد والمعنى انه
وصف الحي الذين صبحوهم بانهم على قوة وشدة وكثرة وحماية واذا
وصف مأخذوهم بالقوة دل ذلك على قوة الاخذين بخلاف
ما اذا كانوا ضعفا **في اسما الزمان والمكان** وقال ايضا
مليا على قول الشاعر في المفصل مغار بن همام على حي خثعما
وصيدة وماهي الا في ازار وعلقة يقول انها محففة مثل
تحفف بن همام وقت اغارته لانه كان جريا لا يهتم بلباس الحرب عند
الاغارة هذا معناه وقد اخذ على سيبويه في ايراده هذا البيت
مستشهدا به على ان مغار اسم للزمان فقيل ان المراد وماهي الا
محففة تحففا كاغارة بن همام اي كتحفف اغارة بن همام فهو بالمصدر
احد فتقديره اسم زمان او مكان ناء لذلك عن الصواب
وزادوه تقريرا بان قالوا ان اسم الزمان والمكان لا عمل لهما
وعلى حي خثعما متعلق بمغار فلا يصح ان يكون الا مصدرا لذلك
واورده الزمخشري على مجيء ايراد سيبويه ووجهه وماهي الا
محففة في زمان كمغار بن همام او مكان كمكان بن همام وهو
اقل تقديرا من الاول لان في الاول ثلاث تقديرات وما قل
التقدير فيه اولى واما تعلق على حي خثعما فان لم يصح تعليقه
بمغار تعلق بما دل عليه مغار وذلك جايز باتفاق ولا بعد
فيه فينتصب بمغار على قول غير سيبويه على المصدر لانه
نعت للمصدر على حذف المضافين المذكورين وينتصب على التقدير
الثاني على انه ظرف للمكان او الزمان لانه صفة لظرف على
حذف المضاف المذكور والا استثنا استثنا مفرغ لان المستثنى

منه

منه محذوف وهو خبر المبتدا المقدر عاما وفي ازار مستثنى
منه كقولك ما زيد الا في الدار فيكون التقدير وماهي على حال
من الاحكام الا على الحكم **وقال ايضا مليا** على قول الشاعر
في المفصل مخبر بحم الحامل والنوي وصاليات للصلا صلي
وقبله اان سحال طلك عاتي قد ما يري من عهد الكرتي
يجوز ان يكون مصدرا في الاصل وصف به كما وصف بغيره من
المصادر ويجوز ان يكون على حذف مضاف اي ذو احرنجام والجا
فاعل في المعنى اضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون اسم مكان
اضيف الى الحامل للتخصيص كما يضاف مكان الى زيد فيكون
على هذا بدلا من طلك بدل كل من كل لان اسما المكان لا يوصف
بها وهو على الاول صفة والنوي عطف على طلك كانه قيل
اسحال طلك وسحال نوي ولا يجوز ان يكون عطفا على الحامل
وان قلنا انه فاعل في المعنى لان النوي لا يوصف بالاحرنجام
ولا على محرنجم اذا جعل صفة لانه ليس بصفة وصاليات معطوف
على طلك وصلي صفة لصاليات كما تقول جاني عالم عاقل
نصف لصفة لما اقمتها مقام الموصوف **وقال ايضا مليا**
على قول الشاعر في المفصل ولا تشتم المولى وتبلغ اذاته
اورده استشهادا على الجزم في قوله تعالى ولا تلبسوا الحق
بالباطل وتكتموا الحق ان يكون تكتموا منصوبا ومجزوما ثم
اورد البيت على الجزم فيكون منهيا عن كليهما عن الشتم
والاذى ولا يستقيم النصب في البيت لانه لو كان منصوبا
لكان منهيا عنهما على سبيل الجمعية ولا ينهى عن الجمع بالواو
الا بين امرين متغايرين اما ما هو اعم في المعنى فلا يصح النهي عن
الجمع بينهما لان الشتم اذاته وقوله وتبلغ اذاته مثله غاية ما
ثم ان الاذية عامة لانها بالقول والفعل والشتم خاص وليس

المراد الاطلاق الاذية بما هي اذية فكانه تكرير الفعل من غير فايدة
فكانه قال لا توذ المولى لا توذي المولى وليس كذلك الا به حيث
جاز فيها النصب والجزم اما الجزم فعلى ان يكون كل واحد منهما
منهيا عنه واما النصب فعلى نهي لا يجمعوا بين هذين **وقال**
ايضا مليا على قول الشاعر في المعنى وهو دعني فاذهب جانبا
يوما واكفك جانبا يجوز ان يكون المعنى اتركني اتصرف فاذهب
الى جهة فاكفيك جانبا تحتاج الى كفايته شتصرفي وذهابي ويجوز
ان يريد دعني يوما واكفك جانبا يوما اي اذا تصرف لنفسي يوما
كفيتك جهة تحتاجها يوما اخر وموضع الاستشهاد والاعراب
واضح **ومن افعال المدح** وقال ايضا مليا على قوله في المفصل
ولانه كان لا ينفصل الفاعل عن المخصوص في نعم وينفصل
في حبذا ذكره علة في الفرق بين تمييز فاعل نعم اذا اضمر وبين
تمييز فاعل حبذا في جواز حذف التمييز في حبذ وامتناعه في
نعم يريد انه لو جاز حذف التمييز في نعم عند الاضمار لادى الى
وقوع اللبس بين فاعله ومخصوصه في كثير من الصور ولم يرد جميع
الصور لانك لو قلت نعم زيد لعلم انه ليس بفاعل اذ الفاعل في
باب نعم لا يكون علما كما انك اذا قلت حبذا علم انه ليس بمخصوص
اذ المخصوص في باب حبذ لا يكون اسم الاشارة الموجود بعد حبذ
وانما اراد انه يقع اللبس في مثل قولك نعم غلام الرجل وشبهه
لانك اذا جوزت حذف التمييز جاز لظان ان يظن حين قلت
نعم غلام الرجل ان يكون التقدير نعم رجلا او نعم غلاما او ما
اشبهه ويكون قد اضمرت وحذفت التمييز وان يكون لا اضمار فيه
لكون الامرين سايغين فمتى غلام الرجل عنده جايزا ان يقدر
فاعلا على تقدير ان لا اضمار في نعم وجايز ان تقدر مخصوصا
على تقدير الاضمار فادى حذف التمييز في نعم الى وقوع اللبس

بين المخصوص وبين الفاعل في قولك نعم غلاما غلام الرجل بخلاف
قولك حبذا زيدا فانه لما تعين ان ذا هو الفاعل تعين ان
يكون زيد هو المخصوص فلم يرد حذف التمييز فيه الى اللبس
الذي ذكرناه في نعم ولم يرد صاحب الكتاب ان اللبس يقع في مثل
قولك نعم رجلا زيدا اذا حذف التمييز بين الفاعل والمخصوص
لما تحقق ان فاعل باب نعم لا يكون علما فلا ينبغي ان يحمل
عليه ويجب ان يحمل على ما ذكرناه **وقال ايضا مليا** على قول
الشاعر في المفصل اذا احارزت وما بي من حرز ثم كسرت
العين وغير عوز تحارز الرجل اذا ضيق جهته ليحدد النظر
كقولك تعامى وتجاهل والحرز ضيق العين وصغرها ورجل
احرز بين الحرز ويقال هو ان يكون الانسان كانه ينظر بمؤخرها
وموضع الاستشهاد منه ظاهر وهو ان يفاعل ما تى ليريك
الفاعل انه في حال ليس فيها كما قال تجاهلت وتغافلت يعني ان
هذه الحال ليست ثابتة له هم **وقال ايضا مليا** على قول
الشاعر في المفصل فقلت اقتلوها عنكم بمراحها وحتها
مقتولة حين تقتل شرع في هذا البيت في ذكر الاصل الذي
كانت عليه حبذ قبل اتصالها بذا وانها لها كالافعال ومقتولة
نصب على الحال من الضمير في بها وبها فاعل حبذ زيدت فيه الباء
على غير قياس كقوله تعالى وكفى بالله شهيدا ومعناه واضح
وقد تبين موضع الاستشهاد منه **في القسم الثالث في الحروف**
وقال ايضا مليا على اول قسم الحرف من المفصل الحرف ما
دل على معنى في غيره ومعنى ذلك ان وضعه لمعناه مشروط
بذكر متعلقه بخلاف الاسم والفعل فانه لا يشترط فيهما ذلك
باعتبار افرادهما فان ذكر متعلق فلامر غير ذلك قال ومن ثم
لم ينفك يعني ومن اجل ان وضعه مشروط بذكر المتعلق لم

يكن بد من ذكر متعلقه معه وهو اما اسم واما فعل فلا ينفك
اذن حرف من متعلق اما اسم واما فعل ثم قال الاتي مواضع
مخصوصه حذف فيها الفعل واقتصر على الحرف فقوله حذف فيها
الفعل يوهم ان ذلك انما جاء في موضع كان المتعلق فعلا خاصة
وليس الامر كذلك بل جاءت مواضع حذف فيها الفعل ومواضع
حذف فيها الاسم على ان غير ما مثل به في حذف الفعل تجري
مثله في حذف الاسم فانك اذا قلت نعم فان كان تصديقا لقولك
قام زيد فقد حذف فيه الفعل وان كان تصديقا لقولك زيد
قايم فقد حذف فيه الاسم وكذلك بقيه ما مثل به فجعله المحذوف
فعلا فقط ليس بمستقيم لما ذكرته وقوله وانه يعني به ان
التي للتصديق في مثل قوله ويقلن شيب قد علاك وقد
كبرت وقلت انه فهي مثل نعم والها في انه هاء السكت على
انها قليله في الاستعمال مع احتمال ان تكون في البيت انث
الموكده ويكون الها اسمها ويكون الخبر محذوفا اي انه كذلك
لان ما تقدم يدل عليه في قوله ويقلن شيب قد علاك وقد
كبرت فقال انه كذلك اي ان الامر كذلك ثم اخذ يصنف الحرف
كما صنف الاسم والفعل فقال وهي اصناف الحرف حروف الاضافه
ثم اخذ في بيانها من حيث الجمله فقال وهي ان تفضي بمعاني الافعال
فعال الى الاسما بعني توصل معاني الافعال او ما هو في معناها
الى ما بعدها من الاسما ولما كانت هذه الحروف لهذا المعنى لم
يكن بد من فعل او ما هو في فعل يوصل معناه الى ما بعدها فلذلك
احتاجت الى متعلق فاذا قال النحوي ثم يتعلق هذا الحرف او ما
العامل فيه فانما يعني بما الذي اوصل هذا الحرف معناه في عبارته
عن معنى واحد وثم احتاج الظرف الى متعلق من حيث كان
مقدرا بحرف الجر وكذلك كل اسم مقدر بحرف الجر فانه لابد

له من ذلك لما ذكرناه ثم قال وهي فوضى في ذلك اي سوا في هذا
المعنى وان اختلفت بها وجوه الاقتضا يعني انها وان اختلفت
فانما تختلف من وجه اخر غير هذا الامر الكلي الجامع لها ثم قال
وهي على ثلثه اضرب ضرب لازم للحرفيه وضرب كاين اسما وحرفا
وضرب كاين فعلا وحرفا وقد اعترض بان القسم الاول قد ذكر فيه
ما يستعمل فعلا وحرفا وجعله مما لا يستعمل الا حرفا مثل من
فانه اذا امرت من بان يبين قلت من ومثل قولنا في فانك اذا
امرت المراه المخاطبه من وفي بغي قلت في واللام في قولك لزيد
اذا امرت وولي يلي قلت له وكذلك غيرها فهو مثل القسم الثالث
في كون حاشي يكون فعلا وحرفا والجواب انه لم يرد اعتبار
صورها فقط وانما اراد باعتبار صورها ومعانيها الاصليه الا
ترى ان عدا وخلا لما استعملا حرفين فيها في المعنى الاصلي كما
استعملها فعلين الا ترى ان قولك عدا زيدا وخلا زيدا في استعمالها
حرفين في قولك خلا زيد وعدا زيد وكذلك حاشي فان
قيل فان اراد ذلك فقوله ان عز وعلا ما يكون حرفا واسما
لا غير ليس بمستقيم لانه يصح ان يكون فعلا اذ يقال علا زيد
وهو فعل ماض فان اراد ذلك وجب ان يكون على اما قسم
براسه واما من القسم الثالث والثاني جميعا فجعله للثاني
دون الثالث تحكم فالجواب ان علي المستعمله حرفا واسما وان
وافقت هذه في المعنى الاصلي ليست موافقتها في اللفظ الا ترى
انك تقول في هذه علوت وتقول في تيك علية فالف تلك تقلب
ياء وهذه تقلب واوا فدل على انهما مختلفان في اللفظ وان
اتفقا في الصوره فظهر الفرق بين البابين وان كان كثير في النحويين
والاصوليين يذكرون علا ما استعمل حرفا واسما وفعلا
ومستندهم ما اشير اليه اولا وكان صاحب هذا الكتاب نظر

ادق من نظرهم فجعلها في القسم الثاني ولم يجعلها قسمًا برأسه
ولا من القسم الثالث ثم عدّدها جملة في ضمن تقاسيمها بالمعنى
الذي قصده فحصل الغرض ان معًا ثم شرع في تفصيلها بالفصول
واحدًا واحدًا فقال فمن معناها ابتدا الغايه كقولك سرت
من البصره ومعنى ابتدا الغايه اي المحل الذي ابتدي فيه ذلك
الفعل المعلقه هي به والغايه هي للانتها فقالوا ابتدا الغايه
اي ابتدا النهايه الذي وصل بالفعل اليها وتعرفها بانها الذي
يصلح قبالتها الى كقولك سرت من البصره الى بغداد وقد يجي
متلبسة في بعض المواضع مثل قولك زيد افضل من عمرو
واعوذ بالله من الشيطان الرجيم واشبهها لبعد بقديرا الى
وهي هذه ومعنى زيد افضل من عمرو اي اخذ في ابتدا الفضل
من هذا المذكور واذا اخذ في الابتدا منه فقد منهى وانما
وانما استبعد تقديره لكونه غير مفهوم بعين المنتهى فيه وكذلك
اذا قلت اعوذ بالله من الشيطان فمعناه ابتدات بالاستعاذه
من هذا المستعاذ منه فهو اول باعتبار ابتدا هذا الفعل
واستبعد المنتهى منه كما استبعد في زيد افضل من عمرو

وقال ايضا مليا على قوله في المفصل في حروف
التخصيص ان قيل ان حروف التخصيص اذا وقع بعدها الماضي
يستحيل ان يكون فيها معنى الطلب لاستحاله طلب الفعل
بعد مضي وقته واذا لم يكن فيها معنى الطلب تعذر النصب
فيها بالفا والجزم بغير فا فالجواب انها لا تفك عن افاده معنى
الطلب في الوقت الذي كان صالحا له وانما اوقع بعدها الماضي
تنبيها على ان المطلوب منه ذلك الذي فوته حتى انقضى وقته
فصار كالتوبيخ واللوم على ترك المطلوب فباعتبار ما فيه
من معنى الطلب المقدر في وقته نصب جوابه بعد الفا وجزم

بغير فا

في حرف التقريب وقال ايضا مليا على قول الشارح
في المفصل بازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان
قد يصف احوال الناس في الدنيا وان الناس منهم فرحل ومنهم
من قرب رحيله فاشار بقوله وكان قد اي وكان قد زال
ركابنا وموضع الاستشهاد منه ظاهر وكذلك اعرابه هـ

في القسم الرابع في المشترك وقال ايضا مليا على المفصل
في الامالة في المشترك ان قيل لم اما لوا دعا ولم يميلوا قال والعلة
المقتضيه للامالة في دعا موجوده فيه وامثاله وذلك ان العلة
للامالة هي صيروره الالف الى اللام اذا بني الفعل لما لم يسم فاعله
في قولك دعي فليكن كذلك في قولهم قال ولام من اللوم وما
شاكل ذلك فانك تقول فيه قيل وليم فتقلب الالف يا فليكن
مثل دعا واجاب عنه من وجهين احدهما ان اليا في دعي يحب
قلبها متحركه فصارت كالاصليه لقوتها واليا في ليم وقيل لا
يتحرك بل ميته ساكنه فجعل للمتحرك على الساكن مزيه الثاني
ان قلبها في دعي واجب لا ينتقل فيه الى غيره والكسره قبلها
لازمه لا تقبل غير ذلك بخلاف ليم وقيل فانه قد تقال فيه
لوم وقول وقد يشم الحرف المكسور الضم على لغه فصيحه فجعل
لما قلبها فيه واجب والكسره لازمه على ما ليس كذلك مزيه

في الوقف وقال ايضا مليا على قوله في المفصل واذا اعتمد
الاخر وما قبله ساكن كاخرظي وقد لو فهو كالصحيح وكذلك
اذا كان مشددا مثل صبي وكرسي لان المشدد بحرفين فمن اولهما
ساكن فهو راجع الى الاول وانما ذكروه ليلا يلتبس على المشدد
وانما يستثقل حركة اليا والوا واذا تحركت وتحرك ما قبلها فاما
اذا سكن ما قبلها فانها لا تستثقل لان السكون يقع قبلها كالاستراحه
فينطق بها متحركه بعد ان استراح دونها فسهل النطق بها

لذلك ولذلك تحذ الاستفهال في قولك قاضٍ ولا تجد مثله
في قولك ظبيٌ ولذلك لم يعلوا الياء اذا انفتح وانكسر ما قبلها
لسهولة النطق بها لخفة الفتحة على الياء بعد الكسرة بخلافها اذا
كانت مضمومة او مكسورة فصححوا نحو رأيت قاضيًا واعلوا نحو جاني
قاضٍ ومررت بقاضٍ **في علم اوائل الكلم** وقال ايضًا مليًا
على قول الشاعر في المفصل فقمت للطيف مرتاعًا وأرقني فقلت
اهي سرت ام عاقني حلم يريد اني قمت من اجل الطيف قائمًا
منتبهًا مذعورًا للقائه وارقني لما لم يحصل اجتماع محقق ثم اثبت
لعدم الاجتماع هل كانت على التحقيق او كان ذلك في المنام ويجوز
ان يريد فقمت للطيف اي قمت وانا في النوم احلامًا في خيال
كوني مذعورًا للاستعظامها وارقني ذلك لما انتبهت فلم اجد
شيئًا محققًا ثم من فرط صبابته شك اهي في التحقيق سرت ام
كان ذلك حلمًا على عادتهم في مبالغاتهم لقوله آنت ام ام سالم
وذلك كثير في شعرهم ومرتاعًا نصب على الحال واعرابه وموضع
استشهاده واضح **في رباعي الحروف** وقال ايضًا مليًا على
قوله في المفصل وزنك تحنفك يعني ان الواو وقاء الكلمة
وليست بزائدة ومثله بوزانه فما وقعت فيه الفاء فلا تصلح
للزيادة وهو حنفك وجامثال في ثالثة نون ليقرب به الشبه
في انه مثله **في ابدال الحروف** وقال ايضًا مليًا على قوله في
المفصل لها اشاريز لحم تمرة من التعالي ووخز من ارانبها
يقول كانوا يطعمونها كل يوم لحم الارانب والثعالب لعزتها عندهم
والتمير التقدير يقال تمر اللحم اي قدده والاشاريز قطع
القديد والوخز التي الفليك وفي بعض النسخ متمرة وواحد
الاشاريز اشراز وهو ما يبسط عليه الاقط وغيره ومن في
المواضع الثلثة اما من لحم تمر فهي للتبيين على هذه الرواية واما

من التعالي ووخز من ارانبها فمجوز في كل واحد منهما الامران ان
يكون مبينة ومبعضة والتبيين في الاول للاشاريز وفي الثاني
للحم وفي الثالث للوخز والتبعيض ظاهر فيها ولا يجوز ان يكون
الاول مبعضة على هذه الرواية التي هي متمرة لان تمر صفة للحم
وهي للاشاريز فكيف يقال اللحم الذي هو للاشاريز بعض الاشاريز
هذا حلف نعم على من قال متمرة يجوز فيها ما جاز في اختيها من
الوجهين لان متمرة صفة للاشاريز وقوله لها اتى اللغنة وهي
فرخ عقاب كانت لبني نسكر **وقال** ايضًا على قول الشاعر
في المفصل وهو فتركن حرمًا عطلًا اساوها وبني كنانة كالطوى
المردّ معناه ان هؤلاء تركوا هذه القبيلة ايناوهم وفقرا لا نهم
قتلوا اباهم وبني كنانة كذلك وانضم الى ذلك انهم بقوا فاشتد
الفقر لصوصا مترددة وموضع الاستشهاد ظاهر ويقال لص
ولصّ بيّن اللصوصية والجمع لصوص قال ابو بكر قال الاصمعي
والفتح اعلى وقال صاحب الصحاح لصّ بضم اللام **وفي للاعلال**
وقال مليا وسياقة الولدة مع وعد ليس بمستقيم لانه يقال
لدة وولدة ووجهه وحقه فهذا مما لم يحذف فيه ثبوت الواو واستقا
فكيف بمستقيم سياقها مع ما هو واجب الثبوت وانا اتى به على
احد الامرين في الثبوت ولم يعتبر الامر الآخر **وقال**
ايضًا مليا على المفصل في قسم المشترك الجباوة شاذ وانما ذكره
مع ما ليس بشاذ ليعلم انهم قد فعلوا هذا الفعل فان البقوي
والسروي كما ذكرو والجباوة ليس كذلك اذ يقال حبيت الخراج
ويدوم ايضًا شاذ لانه اما ان يكون اصله فعل او فعل وعلى
كلا التقديرين فهو خارج عن القياس اما خروجه عن القياس
على الوجه الاول ففياسه ان يحري مجرى ظبي فيقال هذا يدي
ورأيت يديًا ومررت بيدي وعلى الثاني كان قياسه ان يجري

طها

مجري عصًا فيقال فيه كما قيل فيه في الاحوال كلها فقد خرج عن
القياس على التقديرين جميعًا هـ وقال ايضًا مُعلِّقًا على قول
الشاعر في المفصّل في قسم المشترك ٥
وقد علمت عرسي مليكة انني ... انا الليث معديًا عليه وعاديا
يجوز ان يكون معديًا حالا مقدّرة اما من الليث واما من المشبه
بالليث والعامل فيها معنى التشبيه كان التقدير انا مماثل لليث
في حال كونه على هذه الصفات او في حال كوني على هذه الصفات
فالتقييد تارة للمشبه وتارة للمشبه ويجوز ان يكون حالا موكدة
على معنى انه نفس الليث مبالغة ثم اكد ذلك بهذه الحال التي هي
تقرير لذلك في المعنى كقولك انا حاتم جوادا وانا فلان بطلا
شجاعا وموضع الاستشهاد في قوله معديًا واصله معدو و
فُعل به ما فُعل بعتي وحتي وعاديا من باب عازية ومحنية
قُلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها واما ما فعل بعتي وحتي جمع
عات وحاث فاستثقلوا الواو المتطرفة المضمومة ولم يعتدّ
بالساكن بينهما لانه هو اي فلم يعتدّ به فكانها متطرفة وقبلها
ضمة فقلبوا الضمة كسرة فانقلبت الواو ياء والله اعلم بالصواب
تمت الامالي المفرقة على المفصّل وبالله التوفيق
وله الحمد والمنة

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم
وقال رضي الله عنه مليا على عدة مسايل من مسايل الخلاف في
النحو مسئله قال سيبويه رضي الله عنه لا يجوز دخول
الفا في خبر ان خلافا للاخفش ودليله انه حرف يمتنع دخوله
على الشرط فلا يدخل على المشبه بالشرط قياسا على ليت والاخفش
يجيب عن ذلك بان الاصل لم يمتنع دخوله على ما اشبه الشرط بناء
على امتناع دخوله على الشرط وانما امتنع في ليت ولعل لامر معنوي
لا يستقيم معه دخوله على الشرط ولما اشبه الشرط وهو ان
الخبر في ليت ولعل هو الذي كان خبر المبتدا ودخول الفا في
الخبر ينبي بان الجمله مسببه عن الاول والجمله التي هي مسبب خبر
في المعنى محتمل للصدق وما يكون خبر الليت لا يحتمل الصدق
والكذب فاستحال ان يكون الشي الواحد في كلام واحد محتملا
للصدق والكذب ليس محتملا للصدق والكذب اذ لا تحيل اجتماع
النقيضين ولا شك ان ما ذكره الاخفش واضح في صحه التعليل
وما ذكره سيبويه يجوز ان قد لحظ في وضع الواضع وبني عليه ما
ذكره والاحكام اللغويه لا تثبت بقياس وانما تثبت بالنقل ثم
تعلل فالصواب ان ينظر الى الواقع فان وقع ما ذكره الاخفش
صح مذهبه وصح تعليله وان وقع ما ذكره سيبويه فحسب
الاستقرا ثبت تعليله ومذهبه وقد ثبت ما ذكره الاخفش في
القرآن والكلام الفصيح قال الله تعالى ان الذين فتنوا الايه والخبر
فلهم عذاب جهنم بالفا وقال قل ان الموت الذي تفرون منه فانه
ملاقيكم وما ذكره بعض اصحاب سيبويه من ان الخلاف انما وقع
في دخول ان على الذي محابه بالفا لا في دخولها على موصوف
الذي ليس بمستقيم فان الذي لا يكون الا صفه فلا فرق بين ذكر
موصوفها وحذفه واما ذكره بعضهم من ان الفا زايده غير مستقيم

فانه اعتذار بما لا يقوله صاحب المذهب المعتذر عنه فان الفا
عند سيبويه لا ترد في خبر المبتدا وما ذكره بعضهم من ان الذي
خبر ان وفانه ملاقيكم جمله اخري ليس بمستقيم لان المعنى على
الاخبار بان الموت ملاقيهم لا على ان الموت هو الذي يفرون وقد
يجاب عن قوله ان الذي فتنوا بانه سيق في قوم معهودين وشرط
الذي المشبهه بالشرط ان لا يكون في قوم مخصوصين فهو مشترك
فيجب ان تقدر الخبر محذوفا فلا يبقى في الايه حجه للاستدلال
والجواب منع انها مخصوصه بمن تقدم ذكره من اصحاب الاخدود
وان كان ذلك هو السبب فقد يكون السبب خاصا والحكم عاما
فالعبره بعموم اللفظ لا بخصوص السبب الا ترى انه لو قيل اكفر
زيدا ومن كفر فله نار جهنم لم يمنع خصوص زيد من حمل من كفر
على العموم وان كان هو السبب فكذلك هذا واما دليل الاخفش
فانه يقول جمله مصدره بالذي لا يتغير معنى خبرها في التصديق
والتكذيب بما طرا عليها فجاز ان يدخل في خبرها الفا
اذا قصد معنى السببيه قياسا على ما يطرا عليها مما لا يغير المعنى
كقولك الذي يكرمني فله درهم مسئله قال سيبويه رضي الله
عنه اذا سمي باحمر ثم نكر فانه يمتنع من الصرف بعد تنكيره
وقال الاخفش ينصرف ووجه الدليل ان يقول اسم فيه الصفه
الاصليه ووزن الفعل والعلميه يمتنع من اعتبارها فوجب ان
يمتنع من الصرف كاسود وادهم وارقم وقال الاخفش اسم نكر
وليس فيه الا علتان واحد علتيه التعريف فيجب صرفه لزوال
التعريف بالتنكير كاحمد وعمر وابراهيم والجواب الفرق بين
الفرع والاصل المقيس عليه وهو ان الاصل لم تخلف التعريف
عند زواله بالتنكير علة اخري والفرع كانت العلميه فيه مانعه
من اعتبار الوصفيه الاصليه فلما زالت بالتنكير وجب اعتبارها

عند زوال المانع لقيام السبب ويدل على ان الوصفيه الاصليه
معتبره مع غير العلميه اطباع العرب على منع صرف أسود وارقم
للحيه ومنع صرف ادهم للقيد ولا مانع الا الصفه الاصليه ووزن
الفعل ويدل على ان العلميه مانعه في اعتبار الصفه الاصليه اطباق
العرب على صرف بارح حاتم اذا كان علما ولو اعتبرت الصفه الا
صليه فيه لكان غير منصرف وسره انهم كرهوا الوصفيه مع ما
يضاد تحققها سببيا لحكم واحد وبيان المضاده الوصفيه المحققه
للعلميه ان العلم موضوع للاختصاص بمسمى والصفه موضوعه
لمسمى لا اختصاص فيه ولما تحققوا في الوصفيه المحققه كرهوا
ان يعتبروها اصلا رفعا لوهم توهم الجمع بين متضادين ولو قيل
في دليل الاخفش لو امتنع صرف اجمع بعد النكره لامتنع صرف
حاتم قبل النكره فالجواب عنه ما تقدم وقد اورد الاخفش
لو امتنع صرف اجمع بعد النكره لامتنع صرف افضل اذا سمي به
بعد النكره والجواب ان افضل اذا سمي به لم يسم بصفه حتى يقال
انها تعتبر بعد التنكير لان شرط استعماله صفه الالف واللام
او الاضافه او فرضت انه ليس مما نحن فيه بل هو عليه اظهر
لانا نقول لو انصرف اجمع بعد النكره لانصرف افضل مثل اذا
سمي به بعد النكره وهم موافقون في ذلك فلما حاز مثل مع افضل
صارفها كاجمع فوجب منع صرفه بعد النكره فكذلك منع صرف
اجمع **مسئله** قال سيبويه رضي الله عنه جوار في الرفع
والجر ممتنع في الصرف والتنوين فيه تنوين العوض خلافا
لبعضهم ودليله ان يقول جمع على صيغه منتهى الجموع بعدها فوجب
امتناعه من الصرف قياسا على ضوارب فان قيل قياسكم على
ضوارب لا يستقيم فيه الشرط المعتبر في منع الصرف ولم وان
يكون بعد الالف فيه حرفان او ما يقوم مقام حرفين فالاول

كمساجد وشبهه والثاني دواب وشبهه وليس جوار كذلك
المفروضه وقد انقطع الالحاق والجواب ان نقول ان هذا فيه
الشرط المذكور فانه تقطع باعتبار المحذوف في مثل ذلك والذي
يدل على اعتبار المحذوف امران احدهما انا نقول هذه جوار
بكسر الرا عند اذا بوجود الياء ولو كانت الياء في حكم العدم لوجب
ان نقول هذه جوارٌ ودل ذلك على انه ليس كسلام وكلام فان
الخصم يقيس عليه وسيذكر في معارضته واذا ثبت الاعتداد بها
في هذا الحكم اللفظي حتى قدرت كالموجوده وجب الاعتداد بها في
منع الصرف لانه حكم لفظي مثله والثاني انا متفقون على منع صرف
اسقي واحوي وما اشبهه واصله احوى فالمانع فيه وزن
الفعل والصفه ووزن الفعل انما يكون باعتبار الصيغه التي
هي افعل فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فانقلبت الفا فبقي احوى
فلو صح ان يكون الاعلال مخلا بالزنه لوجب ان لا تعتد بوزن
الفعل فيقال هو احوي وكذا بالتنوين لانه حينئذ غير مماثل
لوزن الفعل ولا قائل به ثم التنوين سنوين عوض عنده فقيل عوض
عن الياء المحذوفه والاولى ان يقال عن اعلال الياء بالسكون
وهو قول الفارسي لان حذف الياء انما كان بسبب وجود التنوين
فكيف يصح ان يكون عوضا عنها ولم تحذف الا بعد وجودها وانما
يكون الشيء عوضا عن الشيء بعد ثبوت حذفه بغيره فوجب ان
يقال انه عوض عن الاعلال لان الاعلال ثابت قبل مجيء التنوين
فلما جاء التنوين بعد ثبوت الاعلال اجتمع ساكنان فحذفت الياء
لالتقاء الساكنين قال الخصم اسم ليس فيه الشرط المانع من الصرف
فوجب بقاؤه على الاصل قياسا على سلام وكلام والجواب
من وجهين احدهما انه لا يصح نفي وجود السبب المانع من الصرف
فانا قد اثبتناه بالدليل الذي تقدم واذا لم يثبت الوصف الجامع لم

يثبت القياس الثاني الفرق بين جواب ومن سلام وكلام وهو ان الاصل
مفرد وهذا المتنازع فيه جمع فلا يقاس عليه **مسئله** قال
الخليل رضي الله عنه يا زيد والحارث المختار في المعطوف الرفع
خلافا لابي عمرو فانه يختار النصب فيما ذكر ووجه الدليل
ان يقول اسم هو منادى في المحقيق فينبغي ان تحرك بحركة المنادي
قياسا على ايها الرجل اتفاقا انما قلنا انه منادى لانه معطوف على
منادى والمعطوف والمعطوف عليه مشتركان في الحكم والا لزم
الاختلاف فان قال ابو عمرو معارضا اسم معطوف على مبني فيختار
فيه النصب قياسا على ضربت هولاء وزيدا وذلك ان المعطوف
على المبنيات انما يجري على المواضع لا على الالفاظ بدليل ما ذكرناه
من الاصل المقيس عليه فالجواب للخليل بالفرق وذلك انا
انما حملنا المعطوف على موضع المبني للتعذر لان الاعراب اما
لفظي او تقديري او محلي والاولان منتفيان لان هولاء من اسماء
الاشارة وهي مبنية فتعين الحمل على المحل اما يا زيد وان كان
مبنيا مثل هولاء في عموم البنا الا انه لما كان يعرب في حاله
وبني في اخرى فليس مثل هولاء فانه لم يقع الاستنا ولذلك
جاءني تابع يا زيد الاعراب بالرفع لما تزلت الحركة البنائية منزلة
الحركة الاعرابية لطرو البنا الا ترى انه يحسن لا رجل طريفا
فيها ولا يحسن ضربت هولاء الكرام والجواب ان حاصل هذا
الفرق تجويز الاعراب على اللفظ ولو لا هو لم تجز للاعراب على
اللفظ كما لا يجوز ضربت هولاء الكرام وانما جاز هذا الفرق
الا ترى ان يا زيد العاقل افصح من يا زيدا العاقل **مسئله** قال
الخليل رضي الله عنه علامة الندبة لا تلحق الصفة خلافا
ليونس والكلام مفروض في يا زيد الطويلاه ووجه الدليل للخليل
انه يقول اسم ليس بمندوب فلا يلحقه علامة الندبة قياسا على

قولهم جاءني زيد الطويلاه وتقريره ان علامة الندبة انما يلحق المندوب
وقولنا الطويلاه في وازيد الطويلاه ليس بمندوب بل هو صفة
جاءت بعد تمام الاسم بكماله وجملته فلو لحقت علامة الندبة الطويلاه
للحقت ما ليس بمندوب مطلقا واما يونس فانه يقول اسمان
تنزلا منزلة اسم واحد فلحقته علامة الندبة كالمضاف والمضاف
اليه في قولهم واعبد المطلباه وشبهه والجواب الفرق وذلك
ان المضاف والمضاف اليه تركبا وصارا بمدلولهما واحدا فصار
كل واحد منهما كالزاي من زيد حتى انك لو فصلت احدهما عن
الاخر لم تفهم المدلول اصلا وليس كذلك الصفة والموصوف
فان الموصوف مستقل بالدلالة مع الذهول عن الصفة اذ لم تات
الا بعد تمام الاول وكماله لغرض فقد ظهر الفرق بين الصفة
والموصوف والمضاف والمضاف اليه ويمكن ان يقال ايضا لو جاز
يا زيد الطويلاه لجاز جاءني زيد الطويلاه ولم تجز فلا يجوز ووجه
الملازمة ان علامة الندبة انما تلحق المندوب والطويلاه ليس
بمندوب فلو لحقت الطويلاه لالتحقت بما ليس بمندوب مطلقا
مسئله قال مذهب سيبويه في اللغة الضعيفة التي جاءت
في لولا وعسى في قولهم لولاي ولولانا وفي قولهم لولاك الى لولاكن
وفي لولاه الى لولاهن وفي عسى عساي وعسانا وفي عساك
الى عساكن وعساه الى عساهن ان الضمائر بعد لولا في محل
الجر بلولا وان للولا مع المكني حالا يخالفها مع المظهر والمكنى
بعد عسى في محل النصب بعسى اجراء لها مجرى لعل ومذهب
الاخفش ان الضمائر في البابين في محل الرفع على ما كان عليه في
اللغة الفصيحة فحملوا الرفع على الجر في لولا والرفع على النصب
في عساك وعساه ودليل سيبويه في لولا انها صيغة لضمير
مجرور فوجب ان يكون ما قبلها هو العامل فيها جرا وان لم يكن

من اصل عمله الجر في غيره قياسا على لدن في لدن غدوة واستعمل
مثل ذلك في عسى الا انه يقول صيغة منصوب لا ناصب له يمكن
تقديره سوى عسى فوجب ان يقول عسى هو العامل فيها نصبا
وان لم يكن من اصل عمله النصب في غيره قياسا على لدن وجه قول
الاخفش في لولا وعسى انه موضع لو وقع فيه الظاهر لكان مرفوعا
فوجب ان يحكم على محل المضمر الواقع موقعه بذلك قياسا على
سائر الضمائر الا انه يحتاج الى الاعتذار عن وقوع صيغة المجرور
في لولا في محل الرفع وعن وقوع صيغة المنصوب في عسى وفي
محل الرفع ايضا بانه لا بعد في استعارة صيغة احد البابين في
الاخر فكما اوقعوا صيغة المرفوع في المجرور في قولهم مررت بك
انت وبه هو وبنا نحن وما انا كانت فلذلك اوقعوا صيغة المجرور
في محل الرفع في لولا وكما اوقعوا صيغة المرفوع في محل المنصوب
في قولهم ضربتك انت وضربته هو لذلك اوقعوا صيغة المنصوب
في محل المرفوع في قولهم عساك وعساني ولا خفاء في ان كلا من
المذهبين يلزمه ارتكاب المحذور والنظر في الترجيح في مثل ذلك
انما يكون سيما ان خف المحذورين فاذا كره سيبويه يلزم منه محذور
واحد وهو تغيير لولا وعسى في انهما عملا في الظاهر بخلاف
عملهما في المضمر على هذه اللغة ثم يكون اختلاف الضمائر مبنيا
على هذه القاعدة الا انه خولف في كل فرد ومذهب الاخفش يلزمه
المخالفة في كل باب من البابين في جميع محاله وهو اثنا عشر في
كل واحد منهما ولا خفاء في ان محذورا اولى من اثني عشر محذوره
وفي هذا ضرب من التحامل على الاخفش وذلك ان المحذور الذي
لزم الاخفش لازم ايضا على مذهب سيبويه وقولهم انه مبني على
ان لولا حارة لا يفيد فان المخالفة حاصلة سواء كانت اصلا او
بنائم ولو سلم تعدد المخالفة على مذهب الاخفش واتحادها على

مذهب

مذهب سيبويه فقد يكون المحذور المتحد ابعد من محذورات متعددة
ولا خفاء في ان اجرا ما ذكر مجرى لدن بعيد من حيث ان لدن
مستبعد عن قياس كلامهم واقع موقع الغلط لما ثبت فيها من النون
التي هي شبيهة بالتنوين حتى توهم انه منون ممتنع اضافته ولا شك
في انه بعيد جدا او غير مستقيم وما ذكره الاخفش مبني على
قاعدة كثر مثلها وهو وقوع بعض الصيغ موقع بعض فثبت
لذلك ان مذهب الاخفش في ذلك اظهر والله اعلم بالصواب
تمت امالي الخلاف بعون الله

بسم الله الرحمن الرحيم **الامالي المفرقة على المقدمة**

وقال رضي الله عنه المفرد يطلق باعتبارات ثلثة في قولنا الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد المفرد ضد المركب والمفرد ضد المضاف والمفرد ضد المثنى والمجموع فقولنا لفظ وضع لمعنى مفرد المراد به ههنا ضد المركب والمراد بالمركب كلمتان فصاعدا اسندت احداهما الى الاخرى اسنادا يفيد المخاطب ما لم يكن عنده في ظن المتكلم فاذا ورد على قولنا مفرد قام وشبهه فانه لفظ يدل على معنى مركب وهو الحدث والزمان فصار بمثابة قولك قام زيد في الدلالة على التركيب فقد بطل حد الكلمة فجوابه ما قيدنا به قولنا ان المفرد المراد به ههنا ضد المركب وقد فسرنا المركب فعلى هذا قام داخلة في الحد وكذلك غلام زيد وكذلك بعلبك وكذلك الزيدان والزيدون وما اشبه ذلك **وقال** على قوله ما دل على معنى في نفسه قال الضمير في قوله في نفسه عائد على المعنى يعني ان اللفظ دال على معنى باعتبار نفسه لا باعتبار تعلقه لان دلالة الالفاظ على ضربين فضرب يدل على المعنى في غير اعتبار تعلق بالغير وهي الاسماء والافعال وضرب يدل على معنى باعتبار تعلقه بالغير وهي الحروف الا ترى انك اذا قلت خرجت من البصرة فلفظة من دلت على ابتداء الخروج المتعلق بالمحل المخروج منه لا باعتبار ابتدا في نفسه واذا قلت الابتداء فالابتداء مستقل في الدلالة على معناه باعتبار نفسه فمن ثم حكم على من وشبهها انها حرف وان دلت على الابتداء وحكم على لفظ الابتداء بانه اسم ويجوز ان يقال ان قولهم في نفسه ضمير لما وهو اللفظ فيكون معناه ان اللفظ مستقل بالدلالة على المعنى بنفسه من غير احتياج الى امر آخر يذكر معه يتعلق به فيكون الحرف محتاجا في الدلالة الى الغير والاسم والفعل مستقلان في

الدلالة من غير احتياج الى غيرهما والكلام في دلالة المفردات واما النسب المفيدة فلا يكون الا من اسمين او من اسم وفعل على ما تقرر

وقال ايضا مليا على قوله في مقدمته في حد المعرب المعرب المركب الذي لم يشبه مبني الاصل قال وهذا اولى من حد النحويين لانهم قالوا انما اختلف آخره باختلاف العوامل قال وهذا اولى من وجهين احدهما ان اختلاف آخره فرع على معرفة كونه معربا فيلزم على حدهم اذن الدور لانه لا يختلف آخره حتى يعرف كونه معربا ولا يكون معربا حتى يختلف آخره الثاني ان هذا فيه تنبيه على السبب والمانع اما السبب فقولنا مركب هو سبب الاعراب والمانع فقولنا لم يشبه مبني الاصل احترازا من قولك حاني هولا فان التركيب موجود الا انه مبني لكونه اشبه مبني الا

وقال ايضا مليا على قوله في المقدمة المعرب المركب الذي لم يشبه مبني الاصل قال توهم بعض الاصحاب ان المركب لا يطلق الا على الجملة بكمالها وليس بمستقيم لان القايل اذا قال زيد قايم صح ان يقال ركبت زيدا مع قايم فزيدا مفعول بركبت وكل مفعول لفعل صح اطلاق صيغة مفعول عليه فيجب صحة اطلاق مركب عليه فيصح ان ينطلق على زيد مركب كما صح اطلاق ضروب على زيد اذا قلت ضربت زيدا فقد ثبت صحة اطلاق لفظ المركب على كل مفرد من اجزاء الجملة فان قيل فيكون قام في قولك قام زيد مركبا مع زيد وعلى ذلك يكون معربا لدخوله في حد المعرب فالجواب من وجهين احدهما انه لم يرد ههنا بالمركب الا الاسم المركب اذ هذا الحد انما جيء به لنوع من الاسماء وهو المعرب واذا حد نوع من جنس بعد ذكره كانما يراد ذلك الجنس فقوله المركب انما اريد الاسم المركب ولكنه حذف الموصوف واقيم الصفة مقامه الثاني هو انه استمل على قوله لم يشبه مبني الاصل وقام مبني

الاصل فلا لبس فان قلت فيقوم زيد لا يشمله الجواب الثاني قلت
بل يشمله لان يقوم يشبه قام فهو وان كان مركبا فقد اشبه مبني
الاصل فلا يرد والجواب الاول هو المراد المعتمد عليه **وقال**
ايضا مليا معتذرا عن النحويين في حدهم المعرب انهم لم يجهلوا
هذا القدر وانما هم حدوا المعرب بما هو معرب وهو يشمل
الاسم والفعل المضارع واخرهما مختلف ولم يحصل بين القسمين اشتراك
الا في الاتي الاختلاف فلذلك حدوه بالوصف الذي اشترك الجميع
فيه ولم يحدوه بغيره **وقال** ايضا مليا اذا ورد على قولنا
في المقدمة في حد المعرب اي فانها اشبهت مبني الاصل ونحو معرب به
فجوابه ان اي لما كانت مضافة والاضافة من خواص الاسماء
قابلت ذلك الشبه فرجع الاسم الى اصله في الاعراب اذ اصله
ذلك على ما قرر **وقال** ايضا مليا على قوله ويختلف
اخره باختلاف العامل قال اتم اعترضتم على النحويين في حد
المعرب بقولهم ما اختلف اخره باختلاف العامل وبينتم ان هذا
يلزم منه الدور فاتم ايضا قد ذكرتم ذلك بعينه في حدكم ونحو
قولكم المعرب المركب الذي لم يشبه مبني الاصل ويختلف اخره
باختلاف العامل فيلزمكم ما لزمهم والجواب انا لم نجعل الاختلاف
فيما ذكروه مبنيا وانما جعلناه مخبرا به بعد ان قدمنا ما يدل
على المراد وهو قولنا المعرب المركب الذي لم يشبه مبني الاصل
ثم اخبرنا بعد ان تبين حقيقة المعرب بانه يختلف ولا يلزم من
الاخبار عن الشيء الاطراد والانعكاس الا ترى انك لو قلت زيد
قايم وما اشبهه من الاخبارات لم يلزم ان يكون ذلك مطردا
بخلاف ما ذكر من الحد **وقال** ايضا مليا على قوله اني
المقدمة في باب ما لا ينصرف وحكمه ان لا يكسر ولا ينون قال رضي
الله عنه معترضا على نفسه ان قيل فانت قلت متقدما غير المنصرف

بالضمة والفتحة هلا استعنت بذلك ثم قال انما ذكرت ذلك ههنا
لاجل التنوين فقلت وحكمه ما لا ينصرف ان لا يدخله كسر ولا تنوين
لاعرف ان هذا الحكم الخاص لا يدخله الي **وقال** ايضا
لما حد الاعراب بقوله ما اختلف اخره به ليدل على المعاني
المعتورة عليه قال ليس عندي اختلاف هو اعراب البتة وقولهم
ان ثم اختلافا هو اعراب انما هو تراع في عبارة بل الرفع والنصب
والجر هي الحركات والحروف فما اعرب بالحروف وكلما كان اعرابا
بحرف فهو عندي الاعراب والدليل عليه امران منقول ومعقول
اما المنقول فقد قال سيبويه انواع الاعراب رفع ونصب وجر
ومن ضرورة النوع ان يوجد في حقيقة ذلك الجنس واما المعقول
فلان الاختلاف انما يعقل من متعدد فاذا قلت جاءني زيد فزيد
معرب ومع ذلك لا اختلاف فيه فاورد عليه ان قيل عنينا
بالاختلاف قبول الاسم للاعراب فاجاب بان قال اذا قلت زيد
عمرو وبكر خالد معددا فليكن هذه الاسماء معربات لانها قابلة
وايضا فان الادي قابل لان يكون عالما ولا يلزم من وجود
القابل وجود المقبول **وقال** ايضا مليا على المقدمة في قوله
والاعراب ما اختلف اخره به الضمير في به ضمير ما اي الشيء الذي
يختلف اخر المعرب به كما تقول الانسان هو ما يتوقف عقليته
على النطق فالضمير عايد على ما لا على الانسان باعتبار خصوصيته
لانه لم يكمل باعتبار ذلك الى الان وانما رجع الى قولك ما فلذلك
هذا ولا بد من هذا الضمير ليعود على الذي اذ الضمير في قولك
اخره للمعرب ولو قلت الاعراب هو الشيء الذي يختلف اخر المعرب
لم يكن كلاما **وقال** على مقدمته في باب ما لا ينصرف في قوله
ويصرف للضرورة او للتناسب مثل سلاسلا واغلالا قال وذلك
ان الشيء قد يكون غير فصيح فيلجيء اليه امر فيصير فصيحا مثال ذلك ان

الله بدا الخلق الفصيح بل لا يكاد يسمع الا بدا قال الله سبحانه كما بدأكم
تعودون وقال كيف بدا الخلق ثم قال اولم يروا كيف يبدئ الله الخلق
فجاء ياعيا فصيحا لما حسنه من التناسب بغيره وهو قوله يعيده
وكذلك ما نحن بصدده وقوله سلاسلا واغلالا وبابه قال وروي
ان بعض الشعراء قال لكاتبه اكتب ياحمار ان الركب قد جاروا
فقال ياسيدي ياحمار افصح واكثر فقال اكتب ياحمار ان الركب قد
جاروا فالكاتب نظر الى اللغه الفصيحه الفاشيه وهذا نظر الي
تناسب اللفظ فقول الامام في البرهان انما صرف ما كان جمعا
في القران لتناسب رؤوس الآي ليس بمستقيم اذ ليس قوله
سلاسلا راس آيه ولا قوارير الثاني بل قد يكون لكونه راس آيه
وقد يكون لاجتماعه مع غيره من المتصرفات فيرد الى الاصل
ليتناسب معها كما رد الى الاصل عند وقوعه راس آيه ليتناسب
مع غيرها من رؤوس الآي وقال ايضا مليا على قوله في المقدمه
المعرفه شرطها العلميه احترازا من مثل ارنب وارنبك فان
فيه التعريف ووزن الفعل وليس بممتنع لان التعريف المعتبر انما
هو العلميه فلم يكن في مثل ذلك الا علة واحده ولو سميت بارنب
لحملته علما لامتنع من الصرف بالاجماع على انه لو كانت فيه علتان
لكان التعريف باللام او للاضافه مخرجه عن حكم ما لا ينصرف الي
دخول لفظ الجر اجماعا وكان الاحتراز منه لذلك وكذلك وجب
ان يذكر ايضا حكم ما فيه علتان اذا دخلته للالف واللام او للاضافه
انه يجر بالكسره وقد ذكر وقال ايضا على قوله في المقدمه
لجمع شرطه صيغه منتهي الجموع بغيرها الى قوله فلا اشكال قال
رضي الله عنه اكثر النحويين يقول في تفسير الجمع المانع من الصرف
الجمع الذي لا نظير له في الاحاد وجاء في كلام سيبويه هذا المعنى
في موضع وجاء ما ذكر في هذه المقدمه في موضع اخر من كلامه وهذا

اولي في تعريفه لانه اذا عرف بانه الجمع الذي لا نظير له في الاحاد
ورد عليه باب افعل مثل اكلب واعين وامثاله فانه جمع لا نظير
له في الاحاد وهو منصرف باجماع وقد اجيب عنه بانه قد جاء نحو
انملة وتا التانيث غير معتد بها في الزنه فقد تحقق نظيره في
الاحاد وهو جواب غير سديد فانه لو صح ان يكون تا التانيث
فيه موجبه ان يكون الصيغه على بنا الواحد بدونها حيث كانت
زايده لصح ان يكون صيغه لذلك والاتفاق على ان فرازنه مثل
كراهيه في كونه على صيغه الواحد مع الاطباق على ان فرازنه
ليس على بنا الواحد واذا كان تا التانيث في البنيه التي ذكروا
انها لا واحد عليها لا اثر لدخولها في كونها مخرجه للصيغه الى
بنا الواحد على حدها فكذلك انملة ووجه ثان في الاولويه
ان هذا التعريف منبئ عن العله من اول الامر لانها اذا كانت
صيغه منتهي الجموع وكانه جمع متعدد وتلك لا تنبئ عن ذلك
والتعريف المنبي عن العله اولي من غيره لو استويا واما قوله
بغيرها فاحترازا من فرازنه وقشاعمه واشباهه لانه لو اقتصر
دونه لورد نقضا عليه اذ هو صيغه منتهي الجموع وانما انصرف لان
دخول تا التانيث مخرجه الى بنا الواحد مثل كراهيه وطاعيه
ويضعف تقدير الجمع فيه فلا يلزم من اعمال تقدير الجمع الذي
لا يضعف له اعماله في الموضع الذي وجد فيه مضعف قال
وحضاجر علم للضبع غير منصرف قال حضاجر وسراويل يرد
على تعريف الجماعه نقضا لانه واحد وهو علي زنه جعافر
وكذلك سراويل لانه علي زنه قراوح وهو اسم مدلوله مفرد واجا
الاولون عن حضاجر بما ذكرناه هاهنا لكونه منقولا عن الجمع علما
والاعلام اذا نقلت اليها صيغه ممدة الجموع بقيت علي حالها معتده
كما لو سمي رجل بمساجد وحضاجر في الاصل جمع حضجر وهو

العظيم البطن فاذا سمي الصبع بحضاجر كان كتسميه رجل بمساجد فكما
لاينصرف مساجد بعد التسميه به فكذلك حضاجر واجابوا عن سراويل
لانه لم يصرف وهو الاكثر وقدر انه عرفي بانه جمع في التقدير لسروال
فاذا استعمل جمعا فلا اشكال على التعريفين وان استعمل للمفرد
كان تقدير الجمع فيه ضعيفا من حيث كان النقل في اسما الاجناس
بعيدا الا انه يغتفر ههنا من حيث انه لابد من ارتكاب محذورين
احدهما يلزم منه مخالفه امر معلوم والاخر يلزم منه ارتكاب
امر مستبعد وذلك انه اذا ثبت منه كونه غير منصرف وثبت
انه لايمنع الصرف الا لاحد العلل المذكوره وكل هذه معلومه ولا
مانع فيه للصرف تمكن تقديره الا ما ذكروا ان كان بعيدا فيجب
ارتكاب ذلك المستبعد ليلا يلزم منه مخالفه امر معلوم فان
قدر انه اعجمي فجوابه انه حمل على موازنه في العربيه عند النقل
فوجب ان لا ينصرف واما اذا صرف سراويل فيتعين عند هولاء
ان يكون اعجميا والا لم يصح قولهم لا نظير له في الاحاد لانه اذا لم يكن
اعجميا وقد صرف وجب ان يكون مفردا وهو على زنه ما قالوا
انه لا زنه عليه في الاحاد واما هذا التعريف فلا يرد عليه دلك
بقضا وانما يذكر ليتبين الوجه في امتناع صرفه اذا لم يصرف ووجهه
ما ذكروا واذا صرف فلا يتعين انه اعجمي ولا يكون فيه اشكال لان
المانع كونه جمعا على صيغه منتهى الجموع واذا لم يكن جمعا فلم يوجد
المشروط فلذلك قال واذا صرف فلا اشكال وقوله ونحو
جوار رفعا وجرا مثل قاض هذه اللغه الفصيحه في الجر واما
الرفع والنصب فلم تجي الا على لغه واحده واما حال الجر فاللغه
الفصيحه مررت بجوار والشاذه مررت بجوارى وهي رديه
وقد وقع الخلاف بين سيبويه ومن قال بقوله وبين المبرد ومن
قال بقوله في التقدير في جوار في الرفع وفي الجر على اللغه الفصيحه

وان

وان كانوا متفقين على اللفظ فقال سيبويه هو غير منصرف كمساجد
وما فيه من التنوين انما هو تنوين العوض لا تنوين الصرف وقال
المبرد منصرف لفقدان المانع للصرف فالتنوين تنوين الصرف وقد
احتج لسيبويه بان الاصل جواري منونا اذ اصل الاسما التصحيح والصرف
فتحققت فيه العلة المانعه للصرف فحذف التنوين ثم حذفت
الضمه عن الياء استثقالا لها بعد الكسره ثم عوض عن حركه الياء
المحذوفه تنوين العوض فاجتمع ساكنان فحذفت الياء لالتقا
الساكنين ووجب ان يكون التنوين تنوين العوض بعد ان ثبت ان
الاسم غير منصرف وهذا الاستدلال ضعيف من حيث انه مبني
على النظر في منع الصرف بعد للاعلال والمبرد يسلم ان اصله
كذلك ولكنه يقدر النظر في الاعلال قبل النظر في منع الصرف
ثم ينتهض ذلك امارة له في كونه منصرفا ويكون اولى من حيث ان
النظر في الاعلال نظر في تحقيق الصيغه والنظر في منع الصرف
نظر فيما يتبع الاعراب والاعراب فرع فما يتبعه فرع الفرع فاذا
اعل اولا حذفت الياء لالتقا الساكنين الياء وتنوين الصرف
فبقي الاسم على فواع ثم نظر الى ما يمنع الصرف فلم يوجد ذلك الوزن
فبقي للاسم منصرفا على حاله ويقوي ما ذكر المبرد ما ذكر من تقديم
الاعلال على منع الصرف اللغه الفصيحه في مررت بجوار ولو كان
الامر على ما ذكر اولا لوجب ان يقال مررت بجوارى على ما هو
في اللغه الرديه والاولى ان ينظر في استدلال آخر فيقال المحذوف
بالاعلال في حكم الموجود في الامور الاعرابيه بالتفاق بدليل قولك
هذا قاض ومررت بقاض ولو كان في حكم العدم لوجب ان يقول
هذا قاضٌ بضم الضاد ولولا تقدير وجودها ما وجب كسر الضاد
في حال الرفع فالموجب لكسر الضاد كونها في حكم الوجود واذا كانا
في حكم الوجود باعتبار امر اعرابي وجب ان يكون في حكم الوجود

باعتبار امر لفظي مثله ودليل آخر وهو ان يقال الدليل على ان
المحذوف بالاعلال في حكم الموجود بالنظر الى منع الصرف باعتبار
الصيغة اطبقوا معهم على ان باب اعلي وادني اصله اعلى وادنى
والاعلال قبل النظر في منع الصرف فتحركت الياء وانفتح ما قبلها
فتقلبت الفا فيجتمع ساكنان فتحذف الالف فسمي اعلى منونا ووزن
اعل افعن وافعن ليس افعل فلولا ان اللام المحذوفة بالاعلال
في حكم الوجود لما منع من الصرف ولوجب ان سمي منونا على حاله
كما وجب عندهم ان يكون جوار باقيا على حاله بتنوين الصرف
لما لم يكن الصيغة بعد الحذف بالاعلال على صيغة الجمع لفظا
ولما وجب اعتبار المحذوف بالاعلال في الصيغة المانعة للصرف
في اعلي وجب ذلك في جوار اذ لا فرق بينهما وسيبويه يطرد
اصله في ان كل ما آخره ياء معتلة وهو غير منصرف يعوض
عن اعلاله تنوين فيحذف الياء لالتقاء الساكنين والمبرد يجري
على اصله في انه لا يعوض بل يثبت التنوين ان كان تنوين الصرف
ويحذف ان كانت علة منع الصرف وعليها اختلفوا في امرأة سميتها
بقاض فسيبويه يقول هذه قاض ومررت بقاض ورأيت
قاضي والمبرد يقول هذه قاضي باثبات الياء ورأيت قاضي ومررت
بقاضي لانهم لم يختلفوا هاهنا في ان فيه ما يمنع الصرف فلا تنوين
للصرف فوجب عند المبرد ان لا يكون فيه تنوين ووجب عند
سيبويه ان يكون فيه تنوين العوض لجوار فمن ثم حكى الاختلاف
لفظا فيه ولم يختلف في لفظ جوار من حيث انه لم يتفق على انه فيه
ما يمنع الصرف وانما اتفق ان سيبويه القائل فيه بوجود علة
منع الصرف يوجب تنوين العوض وان المبرد الذي يقول لا تنوين
للعوض ليس عنده فيه علة تمنع من الصرف فاتفق القولان في وجود
التنوين واللفظ واحد والله اعلم وقال ايضا مليا على

المقدمة

على المقدمة على قوله لجمع شرطه صيغة منتهى الجموع قال انما لم يمنع
غير هذه الصيغة وصيغ الجموع لامرين احدهما انه لا يتفق
اجتماعهما مع علة اخرى لانها مع العدل لا تكون اذ العدل صيغ
محصورة ليس فيها جمع الا آخر وهو مستقل بعلتين غيره وهما العدل
والصفة ولا يستقيم مع الوصفية لان المعتبر في الوصفية الوصف
المفرد لا الجمع من حيث كان المفرد هو الاصل فلم يعتبر سواه ولا
لجامع الثانية لان شرطه العلمية وان كان الفا كان مستغنيا
عن علة اخرى ولا لجامع العلمية لما بينهما من المنافاة لانك اذا
سميت به فقد خرج عن كونه جمعا وصار بهذا الاعتبار كالاسماء المفردة
فان قيل فلم لم يعتبر معه بعد التسمية كما اعتبر في مساجد بعد
التسمية به فالجواب ان الجمع في مساجد متاكد بما تقرر في بابه
فلا يلزم من اعتبار جمع متاكد في الاصل بعد خروجه بالنقل
اعتبار جمع غير متاكد ولتاكيده قام مقام علتين وظهر الفرق
وبقيه العلل في امتناع اجتماعها مع الجمع واضحة وهي العجمة والتر
والالف والنون ووزن الفعل الوجه الثاني وهو اولاها انه
لم يعتبر لشبهه بالواحد لان هذه الصيغة غير باب مساجد اشتركت
كلها في صحة جمعها بشبهها بالواحد لفظا او حكما فلم يعتبر
الجمعية فيها لذلك اذ الصيغة في الواحد مثلها في باب الجمع بخلاف
باب مساجد فانه لم يشركه باب الوحدان فيما ذكر فلذلك اعتبر
الجمع ولم يعتبر في غيره وقال ايضا مليا على قوله في
المقدمة التركيب شرطه العلمية وان لا يكون باضافة ولا اسناد
احترز من مثل قولك امرؤ القيس وعبد القيس وتابط شرا
وشبهه مما هو مضاف او مركب تركيبا اسناديا اما المضاف فمعرب
وليس ممتنعا من الصرف وانما امتنع من التنوين لاجل الاضافة والتركيب
فيه غير معتبر واما المركب التركيب الاسنادي فغير معرب اصلا

كيب

ولا يوصف بكونه منصرفًا ولا غيره فلو سكت عنه لم يضر لانه لا يقع
فيما يوصف بانه غير منصرف او غيره لان ذلك انما يكون في المعرب
وهذا غير معرب فهو لا يقع الا كذلك الا ان ذكره اوضح **وقال**
ايضًا مليًا على قوله في المقدمة في باب ما لا ينصرف الا العدل
ووزن الفعل وهما متضادان فلا يكون الا احدهما قال رضي الله عنه
الاستثناء من قوله لا يجامع اي لا تجامع شيئا من العلل الا ما هي
شرط فيه فلو لم يستثن العدل ووزن الفعل لبقي داخلًا في
العام المحذوف فيكون المعنى لا يجامع شيئا من العلل الا ما هي
شرط فيه فينتقض بالعدل ووزن الفعل لكون العلمية تجامعهما
وليست شرطا فيهما الا ترى ان نحو ثلاث ورباع ممنوع من الصرف
مع انتفاء العلمية ونحو اسود واحمر ممنوع من الصرف مع انتفاء
العلمية فثبت ان العدل ووزن الفعل ليس شرط عليها العلمية
فوجب استثناؤه من عموم ما حكم عليه بان العلمية شرطه وقوله
وهما متضادان يعني العدل ووزن الفعل من حيث كان وزن
الفعل لاوزان مخصوصة منتفية عن اوزان المعدولات فوجب
ان لا يجتمعا فلا يكون مع العلمية الا احدهما ضرورة امتناع اجتماعهما
فاذا انتفت العلمية فاما ان ينتفي في الموضع الذي كانت شرطا
في العلة الاخرى واما ان ينتفي في الموضع الذي جامعت فيه
العدل او جامعت فيه وزن الفعل وقد ثبت انه لا يكون معها
الا احدهما فاذا انتفت من النوع الاول بقي بلا سبب اصلا لان
العلمية قد انتفت لان التقدير بتقدير انتفائها فيما هي شرط فيه
فيجب انتفاء سببيته لانتفاء شرطه واذا انتفى الشرط وجب انتفاء
المشروط فوجب ان يكون بلا سبب كقولك رب زينب وفاطمة
وعمران وشبهه وان انتفت العلمية مع النوع الثاني بقي على
سبب واحد لان العلمية ليست شرطا في العلة الاخرى التي هي

انتفاء العدل او وزن الفعل فاذا انتفت العلمية بقي السبب للاخر من
غير شرط له في كونه احد السببين الا انه يجب ان لا يؤثر لانها
لا تؤثر منفردة وانما تؤثر مع علة اخرى في العلل المذكورة فثبت
بذلك ان كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر وجب صرفه **وقال**
وجميع الباب بالاضافة او اللام يجر بالكسرة منهم من يقول انصرف
ومنهم من يقول انجر فالذين قالوا انجر بالكسرة فروا من انصرف
لانه عندهم غير منصرف لقيام العلتين المانعتين كان موجب العلتين
عندهم حذف التنوين وموجب حذف الكسرة حذف التنوين لاجل
العلتين فاذا زال التنوين لاجل العلتين فقد ذهب موجب ذهاب
الكسرة فوجب ان يثبت ثم ان قصدوا بقولهم انكسر او انجر بالكسرة فهو
صحيح وان قصدوا بقولهم انجر غير ذلك فليس بمستقيم فان ما لا
ينصرف مجرور لذلك يقال علامة الجر الفتحة والذين قالوا انصرف
فروا من انجر لانه عندهم منصرف وان قامت فيه العلتان كانهم
فهموا ان اللام والاضافة مانعتان لثبوت خصوصيتها بالاسماء
لمعنى يختص بها فكانها قابلت السببين او احدهما فرجع الاسم الى
اصله في الصرف والقولان محتملان **في المرفوعات** وقال
ايضًا مليًا على المقدمة في قوله ما اشتمل على علم الفاعلية والمفعولية
والاضافة يعني بالعلم اللقب الذي جعل دليلا عليها فعلم الفاعلية
ما جعل دليلا عليها من ضم او الف او واو في مثل جاءني زيد والزيدان
واخوك والزيدون وعلم المفعولية ما جعل دليلا عليها من فتحة
او الف او ياء او كسرة كقولك ضربت زيدًا او اخاك والزيدين والزيدين
والقايمات والخفض كذلك من كسرة او ياء او فتحة كقولك مررت
بزيد والزيدين واخيك والزيدين واحمد **وقال ايضًا مليًا**
على باب الفاعل على المقدمة في قوله الفاعل ما اسند الفعل او
شبهه اليه وقدم عليه على جهة قيامه به فقال قولنا قدم عليه

احترازا من قولنا زيد قام وشبهه فانه ليس بفاعل ولما اكثر النحويون
الكلام على هذا فيتوهم المتوهم انه فيه خلاف وليس كذلك وهذا
في التحقيق لا حاجة اليه في الحد اعني قولنا وقدم عليه الا ترى
ان قولنا زيد قام علامة فالاخبار عن زيد وقع بالجملة التي هي
الفعل والفاعل وهذا مما لا شك فيه فقولنا اذن زيد قام هل فيه
ضمير اولا فالاطباق على ان فيه ضميرا ذلك الضمير هو الفاعل والفعل
مقدم عليه على جهة قيامه به فهذا يقع زايدا في الحد وانما ذكرته
لما ذكرناه انفا من رفع الوهم وانما اتفق انه لما كان ذلك الضمير هو
زيد في المعنى توهم المتوهم انه مسند اليه وليس كذلك **وقال**
ايضا مليا على المقدمة على قوله او وقع مفعوله بعد الا او معناها
قال اورد بعض الاصحاب اعتراضا وقال هل يجوز ان يقال ما ضرب
الا زيد عمرا فقلت له لا يجوز وهو مذهب المحققين وكذلك تؤول
قوله تعالى بالبينات والزبر على انه متعلق بمحذوف دل عليه قوله
وما ارسلنا كانه قال ارسلناهم بالبينات والزبر وكذلك تؤول قوله
في الدعا لا حول ولا قوة الا بالله بانه انما جاز لاتفاق الحول والقوة
في المعنى نبها على انه لو اختلف لامتنع ونبه عليه ابو علي الفارسي
في تذكرته وستردد لك انهم انما استعملوا الاستثنا المفرغ في
الموضع الذي يجب فيه تقدير عام وجنس المذكور بعد الا فيكون
نكره في سياق النفي نحو قولك ما جاني الا زيد كانك قلت ما جاني
احد الا زيد ثم حذفوا وعاملوا ما بعد الا معامله المحذوف في
رفعه ونصبه فلو استعملوا بعد الا مستثنين لوجب ان يكون
قبلها عامين فاذا قلت ما ضرب الا زيد عمرا فاما ان تقول لا عام لها
اولها عامان او لاحدهما دون الاخر الاول مخالف للباب والثاني
يودي الى اثبات امر خارج عن القياس من غير نبت ولو جاز ذلك
في الاثير جاز فيما فوقها وذلك ظاهر البطلان والثالث يودي الى

اللبس فيما قصد فلذلك حكموا بان الاستثنا المفرغ انما يكون لواحد
وتؤول ما جا على ما يوهم غير ذلك بانه متعلق بما دل عليه الاول
فاذا قلت ما ضرب الا زيد عمرا فنحن نجوز ذلك لا على انه ضرب
الاولي ولكن بفعل محذوف دل عليه الاول كان سايلا سال
عمن ضرب فقال عمرا اي ضرب عمرا **وقال** علي قوله في المقدمة
واذا اتصل به ضمير مفعول قال رضي الله عنه يعني بالفاعل لان
الكلام في تقديم الفاعل وفي تاخيره على سبيل الوجوب فقال
في وجوب التقديم واذا اشتغى الاعراب لفظا فيهما والقرينة مثل
ضرب موسى عيسى او كان يعني الفاعل مضمرا متصلا مثل ضربت او
وقع مفعوله يعني مفعول الفاعل بعد الا او معناها وجب تقدمه
مثل ما ضرب زيد الا عمرا او انما ضرب زيد عمرا ثم قال بعد ذلك
واذا اتصل به يعني بالفاعل ضمير مفعول مثل قوله تعالى واذ ابتلى
ابراهيم ربه او وقع بعد الا او معناها يعني الفاعل مثل ما ضرب
زيدا الا عمرو وانما ضرب زيدا عمرو وقوله او اتصل مفعوله يعني
مفعول الفاعل اذا اتصل بالفعل وقوله وهو غير متصل يعني
الفاعل وجب تاخيره مثل قولك ضربك زيد وانما قال وهو غير
متصل لانه لو اقتصر لشمل قولك ضربتك لان مفعوله متصل
ولكن الفاعل ايضا متصل فقال وهو غير متصل ليخرج ذلك الصور
لان الحكم فيها بالعكس اذ الفاعل ثم واجب التقديم والواجب هنا
واجب التاخير هو **وقال ايضا** مليا على المقدمة في باب تنازع
الفعلين قوله واذا تنازع الفعلان ظاهر ابعدهما فقوله ظاهرا
احترز من مثل قولهم جاني وضربته فان كل واحد من الفعلين
اخذ معموله وشرط هذا الباب ان يكون الفعلان يصح عمل كل
واحد منهما في ذلك المعمول مثل ضربني واكرمني زيدا او ضربت
واكرمت زيدا او بالعكس **وقال** ايضا مليا على المقدمة

في باب تنازع الفعلين قوله فان اعملت الثاني اضمرت الفاعل الي
قوله الا ان مانع مانع فيظهر قد تقرر ان اعمال كل واحد من
الفعلين الموجهين الي ظاهر واحد في المعني جايز الا ان اختيار
البصريين اعمال الثاني والكوفيين الاول ومعني اعماله فيه ان تجعله
معربا بما يقتضيه تعلقه به من رفع او نصب او خفض بحرف جر فاذا
اعملت احدهما فيه لم يجز ان تعمل الاخر فيه فلا بد من ان يكون متعلق
للاخر مضمرا او محذوفا او مظهرا وبيان ذلك ان يقال لا يخلو من
يعمل الثاني او الاول فان اعمل الثاني لم يخل الاول من ان يكون موجها
علي جهه الفاعليه او المفعوليه فان كان موجها علي جهه الفاعليه
ففيه ثلاثة مذاهب احدها وهو المختار ان يكون مضمرا علي وفق
الظاهر لقولك ضربني وضربت الزيدين وشبهه وهو وان كان فيه
اضمار قبل الذكر الا انه قد ثبت ان العرب اعتفرته تنزيلا له منزله
المذكور للايجاز والاختصار كما فعلت مثله في قولك هو زيد قايم
ونعم رجلا زيد لغرض والثاني مذهب الكسائي وهو ان يحذف
ولا يجوز اضماره قبل الذكر فيقول ضربني وضربت الزيدين وانما
اوقعه في ذلك لما راي انه اضمار قبل الذكر وان الاضمار قبل الذكر
مستبعد في كلام العرب فرجح جانب حذف الفاعل من الفعل علي
الاضمار قبل الذكر وليس بالجيد لانه قد ثبت في كلامهم الاضمار قبل
الذكر لغرض ولم يثبت في كلامهم حذف الفاعل فحمله علي ما قد ثبت
مثله اولي من حمله علي وجه لم يثبت مثله في كلامهم والثالث وهو
مذهب الفراء وهو انه لا يجوز الاضمار ولا الحذف فيمنع جواز المذهبين
جميعا ويوجب اما الاظهار فيهما واما الاظهار في الاول والاضمار في
الثاني وان موجها علي جهه المفعوليه حذف قولا واحدا ان كان
مما يسوغ حذفه كقولك ضربت وضربني زيد لانهم في غنيه عن ان
يضمروا قبل الذكر مع كونه فضله بخلاف اضمار الفاعل فانه لابد

من

منه فلا يلزم من مخالفه القياس لامر موجب مخالفته لامر غير
موجب ووقع في كلام المتاخرين بعض العلماء اضماره وليس بالجيد
وان كان مما يسوغ حذفه كالمفعول الثاني من باب علمت والثالث
من باب اعلمت وجب الاتيان به مظهرا لقولك ظنني منطلقا وظننت
زيدا منطلقا ولقولك اعلمني زيد عمرا منطلقا واعلمته اياه منطلقا
وان اعملت الاول لم تخل الثاني من ان يكون موجها علي جهه الفاعليه
او المفعوليه ايضا فان كان موجها علي جهه الفاعليه وجب اضماره
اتفاقا علي وفق الظاهر لقولك ضربت وضربني الزيدين اذ ليس فيه
اضمار قبل الذكر فيتوهم امتناع الاضمار الي الحذف كما قال الكسائي
او يتوهم للامتناع كما قال الفراء في الاول الاتري ان التقدير ضربت
الزيدين وضربني وحكم ما كان مقدما في التقدير حكم المقدم حقيقة
وكما اتفق علي جواز ضربت الزيدين وضربني فكذلك ضربت وضربني
الزيدين اذ ليس بينهما الا التقديم والتاخير الجايز وذلك مثل
ضرب زيدا غلامه وضرب غلامه زيدا فالاضمار في قولك ضرب
غلامه زيدا سايغ علي بابه لما كان زيد في التقدير مقدما فكذلك
ما ذكرناه من المسئلتين المتقدمتين وان كان الثاني موجها علي
جهه المفعوليه والكلام في اعمال الاول فالمختار الاضمار ان امكن
ويجوز الحذف ان كان مما يحذف كقولك ضربني وضربته زيد وضربني
وضربت زيدا وانما اختير الاضمار لانه ممكن والمعني عليه فكان ادل
علي المعني وانفي للالباس ويجوز الحذف لانه فضله كما يجوز ان
تقول ضربت من غير ان تذكر المفعول وهذا كله اذا لم يمنع مانع
من الاضمار والحذف فاما اذا منع مانع وجب الاظهار مثاله ظنني
وظننتهما قايمين الزيدان قايما فلا يجوز ان يضمر قايمين ولا ان يحذفه
فاما مانع الاضمار فما يودي اليه من مخالفه بين مفعولين غير المتغايرين
او مخالفه بين الضمير وما يعود اليه الاتري انك اذا قلت اياه

لخالفت بين ضمير الزيدين الذي هو المفعول الاول وبين اياه الذي
هو المفعول الثاني في التثنيه وهو غير جايز ولو قلت اياهما لخالفت
بين قايما الذي يعود الضمير عليه وبين اياهما الذي هو ضمير له
وكلا الامرين ممتنع فامتنع ولما لو غيرت الضمير الى غير ذلك
لوقعت المخالفه من الوجهين جميعا ومثاله ان يقول اياهم اواياها
وشبهه واذا امتنع اياه واياهما لما يودي اليه فزاحذ المحذورين
فلان يمتنع اياهم واياهما مع كونه تودي الى المحذورين جميعا احدر
واما مانع الحذف فلانه مفعول ثاني في باب ظننت وقد تقرر انه
في المعنى كاحد جزي الجمله فلا يسوغ حذفه فلذلك وجب ان تقول
ظننتني وظننتها قايمين الزيدان قايما فلو قلت ظننتني وظننتها الزيدان
قايما لكنت قد حذفت المفعول الثاني الذي هو قايمين وهو في المعنى
كاحد جزي الجمله فلم يسغ لذلك **وقال** سنه ثمان عشره وستمايه
على قوله في المقدمه في المبتدا والخبر او الصفه الواقعه بعد حرف
النفي والف الاستفهام رافعه لظاهر احتراز من مثل قولهم اقايم هو فانه
لم يختلف في ان اقايم خبر مبتدا مقدم ولذلك وجب في التثنيه اقايمان
هما وفي الجمع اقايمون هم ولا يجوز اقايم هما ولا اقايم هم وبذلك جا
قوله صلى الله عليه وسلم اومخرجي هم بتشديد الياء على ما ذكرناه
ولو كان على غير ذلك لكان اومخرجي هم بتخفيف الياء لانه مفرد الاء
ترى انك تقول مخرج ثم تضيفه وتقول مخرجي كما تقول حصيري وليس
كذلك في التشديد وانما لم نجر المضمر في ذلك مجرى الظاهر لما يودي
اليه من جعل المتصل منفصلا لانه لابد ان يتقدم ذكر لما يعود عليه
هذا الضمير فلا يخلو اما ان يكون في اسم الفاعل مضمر غير هذا
المتصل او لا فان كان الاول فهو المقصود ويجب ان يكون غير
رافع لما بعده فوجب الاحتراز منه لوجود الخبريه فيه لذلك وان
لم يكن فيه ضمير فهو باطل لما يودي اليه فزجعل المتصل منفصلا

الا

الا تري انك اذا جعلته معرى عن الضمير المتصل جعلت الضمير المرفوع
باسم الفاعل منفصلا مع امكان الاتصال وذلك غير سايغ الا تري
انه لا يجوز ان يقول في مثل قولهم يقوم هو انه فاعل ليقوم وان يقوم
مجرد عن الضمير المتصل لادائه الى ما ذكرناه وكذلك اقايم هو
لانه فرعه ومحمول عليه **وقال** ايضا مليا على المقدمه على قوله
وقد يكون المبتدا نكره اذا تخصصت بوجه ما لانهم قصدوا الى ان
يكون المحكوم عليه معروفا او مقربا من المعروف بوجه من وجوه
التخصصات فمن ذلك النكره الموصوفه ولا خفى ما في الوجه من
التخصص فلذلك جاز رجل عالم في الدار ولم يجز رجل في الداره
عند المحققين ومنها ان تقع النكره بعد حرف الاستفهام المعادله
لام المتصله فيجوز ان يكون مبتدا وان كانت نكره كقولك ارجل في
الدار ام امراه لانهم لما علموا ان ذلك انما يسال به من ثبت عنده
بالنسبه الى احد الامرين صار كانه امر ثابت له فاشبه الصفه فرجحت
بثوتها الموصوفها من غير قصد الى اثباته مفيد للمخاطب النسبه المفهومه
منها فاجتزوا بذلك مصححا في الموضع الذي لحاظهم الى تقدم المعنى
الذي يفيد عندهم في العباره عنه بالهمزه وام لانهم التزموا ان يكون
احد الامرين اللذين علم احدهما يولي الهمزه والآخر يولي ام قصدا
منهم الى التنبيه على ما حصل العلم باحدهما من اول الامر فيقولون
ازيد قايم ام عمرو اقايم زيد ام قاعد وازيدا ضربت ام عمرا واضربت
ازيدا ام اكرمته واشباهه ولا يقولون ازيد قايم ام قاعد وكذلك
جميع الباب فلما كان ذلك ملتزما عندهم في باب الهمزه المعادله لام
المتصله اجتزوا بهذا النوع من التخصيص في صحه الابتدا بالنكره
ومنها ان تقع النكره في سياق النفي كقولهم جا احد خيرا منك لان
النكره اذا ولها النفي وهي في الحقيقه لواحد لا بعينه لزم من ذلك
نفي جميع الجنس والام يصدق نفي واحد فلما كان ذلك معلوما مقصودا

لعلم

صار كانه نفي جميع الجنس وجميع الجنس متخصص معروف فصح ان يكون
مبتدا لذلك وان قلنا ان النكره في سياق النفي تعم جميع الجنس
قصدا بدلالتها عليه صار مماثلا للمعرفه الا انه يلزم ان يكون معرفه
اذ التعريف والتنكير من الامور المعنويه واذا كان اللفظان بمعنى واحد
بالنسبه الى ما كان الشي به معرفه ونكره لزم من كون احدهما معرفه
ونكره ان يكون الاخر كذلك واطباق النحويين على انها نكره يدفع ذلك
وكذلك الاطباق على انه لا يتبعها من الصفات الا النكره كقولك ما
رجل عالم في الدار يدل على انها نكره لانه قد علم ان المعرفه لا توصف
بالنكره ومما يدل على ذلك انك لو قلت ما عندي درهم واحد كان
مثل قولك ما عندي درهم ولو كان درهم ههنا لجميع الجنس مرادا
لم يصح وصفه بواحد اذ الجنس المتعدد لا يوصف بالواحد ومنها
ان يكون المبتدا في معنى الفاعل باعتبار نفي واثبات وشرطه ان
يكون الخبر جملة فعليه في معنى نفي عموم من نسب اليه الفعل واثباته
لذلك المبتدا كقولك شر اهر ذا ناب بمعنى ما اهر ذا ناب الا شر نه
وامر اقعده عن الخروج في معنى ما اقعده عن الخروج الا امر وانما
جاز ان يكون مبتدا وهو نكره لانه في معنى الفاعل والفاعل يجوز ان
يكون نكره وان كان في المعنى محكوما عليه لما فيه من معنى التخصيص
فلذلك هذا ووجه التخصيص في الفاعل ان حكمه لما كان متقدما
صار المحكوم عليه لا يذكر الا بعد تقرر الحكم في الذهن فلما تقدم
العلم بالحكم صار كالصفه في كونه متقدما عليه لكون الصفه لا فرق
بينها وبين الخبر الا تقدم العلم بها دونه فمن ثم جاز ان يكون الفاعل
نكره مطلقا ولما كان هذا المبتدا في معنى الفاعل جاز ان يكون نكره
ومنها قولهم في الدار رجل وشبهه والسر فيه ما ذكرناه في الفاعل
لان حكمه ههنا لما تقدم صار كالفعل المتقدم على الفاعل فجازها هنا
كما جاز ثم ولذلك توهم بعض النحويين انه فاعل وحكم عليه بالفاعليه

وشرط هذا الخبر المصحح للابتدا بالنكره ان يكون ظرفا او ما هو في حكم
الظرف من الجار والمجرور فمجرور في الدار رجل ولا مجرور قايم رجل اما
لانهم اتسعوا في الظروف اتساعا خصصوه به دون غيره لكثرته في
كلامهم واما لانه انما صح التقديم لشبهه بالصفه فكرهوا ان يقدموا ما
هو صرح في الصفه على ما هو في المعنى كموصوفه وليس ذلك في الظرو
لانها ليست صريحه في ذلك لوقوعها مجرده عن ذلك ولكونها اذا وقعت
صفات كان ذلك باعتبار التقدير لا باعتبارها في انفسها فلذلك
جاز في الدار رجل ولم يجز قايم رجل والنحويون يعللون هذا
فيقول بعضهم انما جاز في الدار رجل ولم يجز رجل في الدار لانك
في الاول اوقعت في موضع المعرفه معرفه فنابت عن تعريف المبتدا
وفي الثاني لم يقع مثل ذلك فجازت الاولى ولم تجز الثانيه وهذا
ليس بمستقيم فانه اولا راجع الى صوره مجرده عن المعنى وثانيا
منقوض بقولك في راس غلام رجل عمامه وثالثا انه ليس فيه
بيان تخصيص المبتدا الذي اصله ان يكون معرفه وانما جاز ان يكون
نكره لوجه من التخصيص وبعض النحويين علله بان قال انما جاز في
الدار رجل ولم يجز رجل في الدار لان الاول لا يلبس كونه خبرا
والثاني يلبس فجاز لعدم الالباس ولم يجز ههنا لما فيه من الالباس
وهذا وان كان فيه معنى ما الا انه افسد من الاول لانا قاطعون
بجواز رجل عالم في الدار وفي الدار رجل عالم وما ذكروه يعينه جا
وايضا فان زيدا العالم جايز باتفاق مع صحه ان يكون العالم صفه
وايضا فان المقصود بيان تخصيص المبتدا القريب من المعرفه وليس في
انتفاء اللبس عن كونه موصوفا تخصيص له ومنها ان يقع المبتدا مصدرا
في معنى الدعا كقولهم سلام عليكم وويل للمطففين وانما جاز في مثل ذلك
لان الاصل سلاما عليكم اذ المعنى عليه قال الله تعالى قالوا سلاما قال
سلام واذا كان المعنى عليه فقد علم ان المراد سلمت سلاما واذا كان

صل

كذلك وقد حذف الفعل بعد ان علم ثبوت سلام متخصصا في المعنى بنسبته
الى من قام به والتقدير سلام مني او سلام من الله او نحو ذلك ولما
كان هذا المعنى مفهوما منه صار كانه مذكور به ولا فرق في الصفه
بين ان يذكر لفظا وبين ان يذكر معلومه وقد جاز السمن منوان بدرهم
ومنوان ممتد انكره لما كان المعنى منوان منه فتنزل ما هو معلوم من
جهه المعنى منزله المذكور فكذلك سلام عليكم **وقال** ايضا مليا
على المقدمه مجيبا عن سوال ورد عليه بالقاهره قال رضي الله عنه
اعترض بعض الاصحاب علي فيما وقع في المقدمه التي انشانها من ذكر
مواضع الابتدا بالنكره وقال قد بقي عليكم مثل قولهم تمره خير من جراده
فقلت انا جار هذا على احد وجهين كلاهما مذكور الاول وهو الظاهر
على انه غير مختص بتمره مميزه فكان فيه معنى العموم كما في لا رجل افضل
من زيد وذلك من وجهين احدهما انه لما فضل واحد من جنس على واحد
من جنس علم انه لا خصوصيه لمفرد منه على مفرد لانه يفهم ان الافضليه
انما وقعت باعتبار كونه من ذلك القبيل والمفضوليه انما وقعت لكون
الاخر من القبيل الاخر واذا كان كذلك فلا خصوصيه لمفرد على مفرد
والثاني ان في معنى التمريه ما يشعر بالتفضيل على الجراديه باعتبار
كونه تمرا وجرادا من غير خصوصيه لمفرد دون مفرد واذا لم يكن ثم
خصوصيه لمفرد منه مميز حصل الشياع بخلاف ما اذا جئت بحكم
من الاحكام يختص فان المفهوم منه الحكم على واحد مخصص كقولك
رجل في الدار فلذلك امتنع لانه لا يستقيم فيه كل رجل وجودا فضلا
عن الدلاله ثم ولو استقام وجودا فليس فيه قرينه تشعر بقصد
الدلاله عليه كما تقدم اذ لا مفاضله فيه بين جنسين وليس في معنى
الرجليه ما يقتضي ان يكون في الدار كما في المثال المتقدم بل القرينه
بعكسه لانه انما استقام الحكم عليه بانه في الدار لكونه متخصصا نعم
لو قلت رجل خير من زيد فهذا يتجاذبه الطرفان لان الحكم عليه

بالافضليه يشعر بانه بمعنى الرجوليه كما في الاول في احد الوجهين و تخصيصه
بالافضليه على زيد يشعر بكونه متخصصا كما في الحكم عليه بانه في الدار
فيحتاج الى السماع والظاهر منعه لانه انما ثبت ذلك التعميم في الموضع
الذي لا تخصيص فيه لخبر بوجه فلا ينبغي ان يحمل عليه ما يصح ان يكون
فيه نوع تخصيص لفقدان معنى مناسب في الاصل المتفق عليه وما
يصح اصل المسله ويوضحه ما ورد في القرآن من مثل قوله ولعبد
مومن خير من مشرك واشباهه فانا نقطع ان المراد المفاضله بين
الجنسين لا ان يكون المقصود الاخبار عن عبد متميز فانه يفيت المعنى
المقصود من مثله فان قلت فهذا عندهم من قبيل ما المصحح فيه
الصفه قلت هو ليس من ذاك في التحقيق وانما هو من هذا الباب وبيانه
ان الصفه انما تكون مصححه في الموضع الذي يقصد باسم الجنس واحد
متميز فحي الصفه ليحصل لذلك الواحد تخصيصا فتجعله لواحد
من الجنس الذي وصف وهو مع ذلك قليل في الاستعمال لبقاء
التنكير فيه وربما نكره من غير صفه اخص من نكره موصوفه ووجه
ضعفه انه اذا صح جنسه حي في الدار لحصول تخصيصه بالصفه فينبغي
ان يصح رجل في الدار لانه اخص منه بدرجات فاما اذا حصل
ما قصدناه من التعميم فقد حصل ما في معنى التعريف قبل الصفه
فطاح اعتبار الصفه وصار موازنا لقولك كل رجل عالم عندنا فانه
لا يصح لقايل ان يقول المصحح الصفه اذ التعميم حاصل قبل مجي الصفه
فاغني عنها وانما جاءت الصفه لمعناها في التخصيص لا لحاجه من يصحح
الابتدا اولذلك كان فصيحا في كل كلام فصيح بخلاف ما المصحح فيه مجرد
الصفه والذي يحقق لك ذلك ان الصفه لا تخرج الموصوف عن
مدلوله بل تاتي لتخصصه في الاحاد او في الاجناس وهو على حاله
مثاله اذا قلت جاءني رجل ثم قلت عالم فانه تخصص مع بقايه لواحد
متميز على ما كان عليه واذا قلت جاء الرجال ثم قلت العالمون فانه

تخصص مع بقائه عاما في العالمين واذا ثبت ذلك علمت ان التعميم
حاصل بغير الصفه واذا كان حاصلا بغير الصفه كان مجئ الصفه
واتفاقها واحدا على ما مثلناه في كل رجل عالم عندنا فان زعم زاعم
ان مومن في قوله ولعبد مومن خير من مشرك مصحح للابتدا بالنكره
وقرر ذلك بانه لو اسقط لم يستقم ذلك كما انه اذا اسقط عالم من
قولك رجل عالم في الدار لم يستقم وهذا معنى التصحيح فهو غير مستقيم
وجمع بين امرين مختلفين وذلك انا نعني بالتصحيح الذي لولاه لم يصح
للابتدا بالنكره الذي لولاه لكان الكلام كذبا وما نحن فيه من
هذا القبيل ولسنا نعني بالمصحح ذلك الاترى انا نحكم على الكلام بصحه
الاعراب ثم نحكم بعد ذلك بكونه صدقا او كذبا كقول القائل
العالم قديم فهذا وان كان اعرابه مستقيما الا انه كذب كذلك ما نحن
فيه فلم يكن هذا المصحح مصححا للابتدا بل مصححا لصدق الكلام حتى
لو جعلت الخبر ما يكون صدقا استقام دل على ان الفساد لم يات الا
من الكذب ومما يوضح ذلك انك لو قلت كل رجل كافر في النار فلو
اسقطت كافر لم يكن مستقيما من جهه الصدق لا من جهه صحه الابتدا
به لانك لو اخبرت عنه بخبر صدق صح وليس الكذب مفسدا للاعراب
ولا ماخوذا عدمه في صحه التعبير كما تقدم فاذا وضح ذلك كان
القول بان هذه الصفه مصححه للابتدا كالقول بان كافر في قولك
كل رجل كافر مصحح للابتدا وقد وضح بطلانه فان قلت ليس مومن
في قولك ولعبد مومن من هذا القبيل الذي ذكرته بل هو مصحح
باعتبار صحه الاخبار لا باعتبار الصدق حتى يكون كما ذكرت الاترى
انك لو اسقطته لم يستقم التعبير به صدقا ولا كذبا فانه يكون حينئذ
من مضمونه عبد خير من عبد وهذا من قبيل اخر غير ما ذكرت
قلت صدقت انه من قبيل اخر ولكنه في الحكم كذلك لان الكلام
ههنا وقع في شروط المفردات فان المبتدا مفرد وليس شرط هذا الخبر

في هذا المحل هذه الصفه وانما جا الفساد من جهه الاخبار بما لا
يستقيم به الاخبار كما في الكذب وهو مثل قولك كل رجل عالم خير من
جاهل فكما لا يستقيم ان يقال المصحح لهذا المبتدا الصفه لانك لو
اسقطتها لم يستقم الكلام فكذلك ما نحن فيه فكان الكذب سوا، وا
والكلام في شروط المفردات غير الكلام في جهه التركيب الا ترى انك
لا تقول لمن قال كل رجل خير من جاهل هذا فاسد من جهه ان
الابتدا غير موصوف وانما تقول فاسد من جهه انك اخبرت بما
لا يستقيم خبرا ولو قلت الاول لكان فاسدا فانه حينئذ يثبت لك
انه يكون مبتدا به من غير صفه فيفسد القول بان المصحح الصفه فكذلك
ههنا فاذا ثبت ذلك فلا فرق فيما نحن فيه بين ان يكون المصحح الصدق
وبين ان يكون المصحح لاستقامه الكلام في ان كل واحد منهما لا يقدح
في صحه الابتدا دونه لما قررناه لان الكلام في صحته كونه صدقا وكونه
مستقيما ان يخبر عنه بكذا غير الكلام في صحه كون المبتدا مبتدا
وان لم يكن بد من الخبر الا انه قسم اخر من اقسام فساد الكلام من جهه
الكذب او الاخبار بما لا يصح الاخبار به فلا يوخذ منه شرط في صحه
المبتدا فان ذلك يودي الى اعتبار ما لا يتناهى من الشروط في المبتدا
اذ ما من مبتدا الا ويمكن تقدير الخبر عنه بما لا يستقيم الا بقيد
فيوخذ القيد شرطا ثم تعذر الاخبار عنه بامر اخر لا يستقيم
الا بامر اخر فيودي الى اشتراط قيود لا توقف دونها وهذا ظاهر
الفساد فثبت ان مومن في قوله ولعبد مومن وما كان مثله لا يمكن
دعوى ان يكون الصفه مصححه للابتدا، بالنكره باعتبار المعنى الذي
نحن فيه على ما تقرر فان قلت فما تنكر ان الصفه شرط في صحه
هذا المبتدا وان كان التعميم حاصلا فيه نظرا الى قضيه لفظيه
ليوتى في صوره التخصص ما يشبه به المعرفه لفظا وان كان التخصيص
حاصلا بغيره فيكون مثل اشتراط الصفه فيما لم يقصد فيه التعميم

الاتري ان الصفه تشترط فيما يكون اخص من نكرات موصوفات محصوصا حتي
تحكم بالصحه فيما هو اقل تخصيصا من المحكوم عليه بالفساد لفقدان صوره
الصفه التي تكون كالمعرفه في الصوره والعرب كما تراعي المعاني فكثيرا ما
تراعي الالفاظ واذا كان ذلك مستقيما فلم عدلت عن اعتباره قلت
هذا ان كلام مستقيم بالنظر اليه في نفسه ولاشك انا لو لم نجد هذا
الباب الا موصوفا لم نعدل الى التجويز فيه في غير صفه لاحتمال ان
تكون الصفه معتبره لامر لفظي كما مثلته في مسئله النكره التي لم يقصد
فيها قصد التعميم ولكنا لما رأيناهم يستعملون مثل ذلك من غير صفه
علمنا ان الصفه ملغاة في هذا الباب الاتري الى قوله تعالي فاولي لهم
طاعه وقولهم فرق خير من حب وما نقل من قولهم تمره خير من جراده
واشباهه فلما علم ذلك علم ان الصفه في مثل ذلك انما جاءت لما وراء ذلك
مثلها في قولك الرجل العالم خير من الجاهل الاتري ان احدا لا يعتبر
هذه الصفه صحه لما ثبت من جواز الرجل مبتدا مجردا عن الصفه في مثل
قولك الرجل خير من المراه ولا يشترط صحه وقوع مثل ذلك مجردا
عن الصفه باعتبار خصوصيه ذلك الخبر فانه قد يكون ذلك ممتنعا
باعتبار انتفا الصدق او باعتبار انتفا الاستقامه اصلا فقد وضح لك
من هذه الايجاب ان الصفه في قوله تعالي ولعبد مؤمن وبابه ليست
المصححه للابتدا التحقيق المبتدا في مثله بدونها وهي بحوث دقيقه عجيبه
واغوار غريبه قل من يفهمها فضلا عمن ينبه اليها واذا تقرر ذلك كان
ماثلا لقولهم ما رجل خير منك فانه انما صح الابتدا بالنكره لما حصل من معني
العموم المقتضي بها الي معني التعريف وهذا مثل ياحكاه ابن جني وقول
بعضهم اربعه ضعف اثنين وثمانيه ضعف اربعه وان لم يكن تصوره
المفاضله فيها اما لانها بمعناها لان معني ضعفها انها ازيد عليها بمثلها
وكذلك ما كان مثله في الزياده والنقصان واما لان المفاضله لم تكن مناسبه
لذلك المعني باعتبار كونها مفاضله وانما كانت مناسبه باعتبار ما يفهم

من ان الحكم بها انما وقع باعتبار كونه من ذلك القبيل وهذا لذلك الاتري
ان الحكم بالصعقيه علي الثمانيه بالنسبه الي الاربعه انما وقع باعتبار كونه
من ذينك القبيلتين فصارت المناسبه التي من اجلها حصل العموم في
المفاضله موجوده في مثل ذلك فوجب الحكم بمثله والثاني حاصل بايسر
تنبيه وسياتي الان ابن جني حكم بان اربعه وثمانيه وشبهها في مثل ذلك
اعلام غير مصرفه للعلميه والتانيث وذلك انه راه مبتدا به في معني
المعارف ولا محمل لتعريفه الا علي العلميه لانحصار المعارف كتعريف
اسامه في مثل قولك اسامه خير من ثعاله فان مثل ذلك علم باتفاق
ورأي هذا الشبه شيئا يحكم عليه بحكمه ولذلك حكم الجميع علي غدوه و
بكره وسحر وفيه بانها اعلام وان لم تكن في قصد التعريف مثل هذه
فهذه اذن احري وليس بعيد عن قياس الا ان الاصوب خلافه لما
يلزم من رد اسما الاجناس كلها اعلاما الاتري ان قولك تمره خير
من جراده مثل اربعه ضعف اثنين سواء فلو ساغ جعل اربعه علما
لساغ جعل تمره علما والاجناس كلها تجري حينئذ هذا المجري ولا اعلم
احدا يقول ذلك وايضا فانه لا يحكم علي الشيء بانه علم الا بثبت كما في
زيد وعمرو وفروضعها لشيء واحد غير متناول لما اشبهه بالوضع للاول
والحكم في باب اسامه وعدوه وبكره وسحر وفيه بانها اعلام انما
كان لانهم منعوها الصرف ولا وجه الا العلميه فلذلك احتيل في تقدير ما
وجعلها موضوعه للمعني المتحد في الذهن حتي يصح كونها موضوعه لشيء
بعينه غير متناول لما اشبهه ولو وجدت مصروفه لم نحكم بانها
اعلام البته اذ لا حاجه الي التكليف مع الاستغناء عنه واذا كان
كذلك فلا حاجه الي الحاقها بما هو خارج عن القياس ومتكلف فيه
لضروره اوجبت التكلف وترك اجرائها علي ما هو الظاهر منها من غير
تكلف وايضا فانه لو كان علما لوجب ان يجوز بقاؤه علما في كل احواله
كباب اسامه وجميع الاعلام ولما لم يجز ذلك فيه باتفاق دل علي

بكره

انه غير علم وايضا فانه لو كان علما لم يصح دخول اللام عليه وفي صحة دخولها
دليل على خروجه عن باب الاعلام فاما بيان حل اشكال كونها مستدا بها
في معنى المعارف ولا محمل لتعريفها الا على العلمية فانا نقول ليست من
قبيل المعارف بل اشبهتها من حيث لزم التعميم كما في مارجل افضل منك
الا ترى ان رجلا نكرة وان حصل التعميم فلذلك ههنا لما لم يكن العرض
في واحد مخصوص لم تخصص فحصل التعميم كما ان النفي لما لم تخص حصل
التعميم سلمنا التعريف الا انه ليس على العلمية بل على احد وجهين
احدهما انه تعريف باعتبار التعميم كما في كل رجل فانه معرفة وليس
مما عد من المعارف فلذلك هذا يكون تعريفا باعتبار التعميم مثل لارجل
فمن قال انه عام باصله لا يلزمه الثاني انه تعريف باعتبار تقدير
اللام لان المعنى التمر خير من الجراده فعدل عن اللام كما في سحر و
غدوة ونكره وقيه فان قلت فاذن رجعت الى مذهب ابن جني
لان ما ذكرته كله في هذا الوجه ممتنع صرفه للعلمية والعدل او
للعلمية والتانيث او للجميع فلا بد من اعتبار العلمية فوجب ان يكون
ما نحن فيه ايضا علما قلت ليس العدول عما فيه الالف واللام
بالذي يوجب الاسم المعدول علميه وان كان معرفة ما لم يقصد قصدها
ويثبت بدليل خاص عليها بيان ذلك ان عشية وعتمة وان كانا معرفتين
باتفاق اذا قصدبهما عشية ليلتك وعتمتها معدولان عما فيه الالف
واللام وهو الذي اوجب لهما التعريف وليسا علمين لكونهما منصرفين فلو
كان العدول عن التعريف بالالف واللام يوجب العلمية لوجبت لهما ولو
وجبت لمنعا الصرف فلما صرفا دل على ان العلمية لا تحكم بها الا بثبت وراء
ذلك وسره ان كل معدول عن الالف واللام جايز بتقدير نكره وجايز
بتقدير معرفة حسب ما كان عليه واذا احتمل الامرين لم نحكم باحدهما الا
بثبت نحكمنا على غدوة واخواتها بالعلمية لما ظهر من منع الصرف اذ لا
وجه له سواها وحكمنا على باب عشية بتعريف اللام المقدرة لمجيئها منصرفة

فان

فان قلت فقد حصل في مجموع ذلك ان بعض ما يعدل عن الالف واللام
يكون علما وبعضه يكون غير علم فما انكرت من ان يكون ذلك من القسم الاول
لانك قد وافقت على مثله قلت قد تقدم ان الحكم على مثل ذلك بالعلمية
انما يكون بثبت وراء التعرف في المحل المخصوص لما في علميته من الاشكال فيحمله
على القياس الذي لا اشكال فيه اولى فان قلت فما انكر ان تكون اربعه
اضعف اشيء علما غير منصرف مثل قول النحويين فاعله صفة منصرف فان
ذلك علم عندهم باتفاق وهو غير منصرف لذلك ووجهه انه لما عم في
الجميع بغير آله كان علما عليه فكذلك هذا اذا عم في الجميع بغير آله يكون
علما قلت الفرق بينهما من وجوه احدها ان فاعلة وضعه النحويون
في اصل وضعه علما على كل موزون على هذه البنية المخصوصة وكذا
معنى العلمية بخلاف اربعه وبابه فان اصل وضعه كوضع رجل فكما
لا يصح في رجل ان يدعى ان اصل وضعه العلمية فكذلك هذا الثاني
ان فاعله لا يجوز دخول اللام عليه كما في الاعلام واربعه لو قلت الاربعه
لكان مستقيما والالف واللام تناقض العلمية الثالث ان باب فاعله
اذا اطلق على واحد من مدلوله فالمحققون على بقائه علما وهذا
لا يجوز بقاؤه علما عند اطلاقه على احد مدلوله الوجه الثاني
من الاولين في اصل المسئلة ان يكون قولهم تمرة خير من جراده على معنى
الاخبار على اللفظ كانك قلت لفظ تمرة مدلولها كذلك او مدلول
تمرة كذلك فيكون المصحح للابتداء كونه معرفة في التقديرين جميعا وانما
يستقيم هذا فيما كان الخبر فيه عاما لجميع انواع المخبر عنه لان
المبتدا وقع عاما لاضافته تقديرا وهو اسم جنس فصار التقدير كل
مدلول تمرة او كل لفظ تمرة واقل احوال الخبر ان يكون مطابقا فلا
يصح على هذا ايضا رجل في الدار لتعذر هذا التقدير فيه اذ لا يصح
على مدلول رجل بانه في الدار نعم يصح على هذا رجل انسان وشبهه
وكذلك اربعه ضعف اثنين واربعه في هذا اوجه من تمرة خير من جراده

جعلته
فصح ان يكون شارحا لمدلوله بخلاف الاول فانك لم تخبر بحقيقة ما
مبتدا بك بحكم من احكامه والحكم بحكم من احكام التي لا يكون شارحا له
فلذلك قوي اربعة ضعف انس في هذا التاويل لما فيه من الاباء
عن حقيقة مدلوله ولم يكن كذلك تمره حبر من جراد. فان قيل فهلا
يستقيم منع الصرف على هذا التقدير قلت له وجه لانه قصد قصد
اللفظه واذا قصد اللفظ جاز ان يعتبر التعريف والتانيث معنى او
لفظا وجاز ان يجري على ما كان مستحقا له لو لم يقصد اللفظه الا ان
هذا هو المعروف الا ترى انه لو استعمل ذلك لقيل في قام جعفر
ومررت بقايم جعفر فاعل وقايم بمجرور غير منصرفين ولقيل
في اخذت من زيد من حرف جر واشباه ذلك وهو بعيد عن
الاستعمال هذا آخر الجواب وقال ايضا مليا على المقدمه
على قوله والخبر قد يكون جملة على اختلافها فاسميه او فعليه
لان الغرض الحكم على المبتدا وكما يصح الحكم بالمفرد يصح الحكم بالجمله
اذا كان لها يتعلق به وزيم اشترط ان يكون فيها ضمير يعود على المبتدا
فان عري عن الضمير لم تجز وقد يكون الضمير مقدرا اذا كان متعلقا
مثل السمن منوان بدرهم لانه قد علم ان المراد منوان منه بدرهم
قوله وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجمله كقولك زيد في الدار
وزيد امامك ومنهم من يقول هو من قبيل المفردات فتقدر المتعلق
مفردا وانما قدرا وليل الجمله لان المتعلق اصله ان يكون فعلا لان
ما تقدر متعلقا لا بد فيه من معنى الفعل وانما كان كذلك لانه في المعنى
ظرف له والظروف انما تكون محلا للافعال واذا كان محتاجا الى متعلق
فتقديره الاصل اولي ومن قال متعلق بمفرد نظر الى انه خبر مبتدا او خبر
المبتدا اصله ان يكون مفردا فقدره مفردا لذلك والاول اولي من
وجهين احدهما ان وقوعه خبرا عارض ووقوعه متعلقا اصل فكان
اعتبار الاصل اولي والثاني انه قد ثبت جواز دخول الفا في مثل كل

رجل

رجل في الدار فله درهم فلولا ان المتعلق مقدر بفعل لم يجز دخول الفا
للاتفاق على انه لو صرح بالاسم متعلقا لما صح دخول الفا فلان يكون
ذلك في التقدير اولي ولما صح دخول الفا ثبت ان تقدر مما يصح دخولها
معه وهو الفعل ووجب ان لا يقدر مما لا يصح دخولها معه وهو الاسم
واذا ثبت تقدير الفعل في هذه المسئله ثبت في جميع الباب لان المعنى
في الجميع واحد وقال ايضا مليا على المقدمه على قوله واذا كان
المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام مثل من ابوك فمن مبتدا وابوك
خبره وكذلك من زيد ومن عمرو لانها معرفتان فوجب ان يكون الثا
هو المبتدا كقولك ازيد ابوك وقد تخيل انه خبر مقدم لضرو ره
الاستفهام من وجهين احدهما ان قولك من زيد معناه التجار ام
الخياط فقد وقع من موقع الحكم والحكم خبر فما يقع موقعه خبر والثاني
ما فيها من الابهام وعدم التعيين اذ هو صالح لكل واحد ممن يصلح لان
يكون ابا على سبيل البدل فكان كرجل والاول فاسد من وجهين
احدهما انه ليس بمشابه ما ذكره من الاحكام بل لو اجابه بكنيه او
لقب لكان مجيبا على المطابقه ولو سلم ما ذكره فالصحيح انه لو صرح بالحكم
فقيل الضارب زيد لكان الضارب هو المبتدا فهذا احد ذ واما
الثاني فغير مستقيم لان الابهام الذي في انما نشا من قبل الاستفهام
الذي فيه لا من حيث كونه نكره الا ترى انه بمعنى قولك ازيد ابوك ام
عمرو ام خالد فتطرق الابهام في هذه المسميات على المتكلم لا يوجب
لها تنكيرا فكذلك هذا وجواب هذه الاسئلة المعرفه مما يحقق كونها معرفه
كما ان جوابها بالاسماء مما يحقق كونها اسماء بالاتفاق وهي بمعنى اي الرجال
واي الرجال معرفه بالاتفاق فكذلك هذا وقال ايضا مليا
على المقدمه على قوله او متساويين مثل افضل منك افضل مني
وجب تقدمه قال لان الاصل تقديم المبتدا واذا كان المتقدم صالحا
لان يكون مبتدا لم يجز المخالفه فيه لانه يودي الى المخالفه في غير

بق

فايده بخلاف حسن زيد وشبهه فانه لم تحكم عليه بالخبر مع صلاحيته ان يكون
مبتدا فلذلك وجب الحكم بالمخالفه ليصح الكلام ومن جوز الابتدا بالصفات
من غير اعتماد وهو الاخفش حكم على هذا بانه مبتدا ووجه التساوي فيها
ان كل واحد منهما نكره من باب افعل فالذي يسوغ ان يكون الثاني مبتدا
يسوغ ان يكون الاول مبتدا فلا معنى لتقدير التقديم والتاخير لانها مخالفه
من غير فايده **وقال ايضا ملخصا** على قوله واذا تضمن الخبر المفرد ما
له صدر الكلام فقوله المفرد احتراز من ان يكون الخبر جمله متضمنه صدر
الكلام ولا يجب تقديم الخبر مثل زيد هل قام غلامه فانه خبر متضمن صدر
الكلام ولم يجب تقديمه لان كل واحد منهما وقع في مرتبته ويرد عليه ان
يقال الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب وهذا لا يحتمل صدقا ولا كذبا
فكيف يصح ان يكون خبرا وجوابه ما ذكر في مثل زيد اضربه اي المقول
فيه اضربه ويرد ايضا ان الخبر ثان عن المبتدا فاذن ما وقع في القاعده المقرره
من كون الاستفهام له صدر الكلام وهذا فيه نظر **وقال ايضا ملخصا**
وقد اورد بعض الاصحاب على قولي في المقدمه واذا تضمن الخبر المفرد ما له
صدر الكلام مثل اين زيد وكيف عمرو وشبهه فقال لمعلم امر ان كل واحد
منهما يقتضي التقديم فلم ترجح احدهما دون الاخر فاجبت وان كان المبتدا
وان كان اصله التقدم الا انه على سبيل الجواز ما لم يكن مشتملا على ما
يقتضي وجوب تقديمه واما هذا وما اشبهه مقتضي التقديم وجوبا
والواجب مقدم على غير الواجب **وقال ايضا ملخصا** على المقدمه على
قوله واذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام الى آخره وجب تقديمه
قال وانما وجب تقديمه اذا كان متضمنا ما له صدر الكلام وهو مفرد لما
تقرر من انهم يقدمون ما يدل على قسم دون غيره من اقسام الكلام
وانما اشترط ههنا ان يكون مفردا ليخرج عنه مثل زيد هل قام ابوه
وزيد من ابوه وانما لم يجب تقديم الخبر ههنا لانه وقع جمله وقد تقدم
ما له صدر الكلام اول جمليه فحصل المقصود من تقديم ما له صدر الكلام

اول جمليته فعلى هذا لو قيل زيد اين لم تجز وانما وجب ان يكون اين
خبرا لانه مع زيد جمله فلا بد ان يكون اما مبتدا او اما خبرا ولا جايز ان
يكون مبتدا لانه يلزم ان يكون خبره مطابقا له في المعنى وليس زيد
مكانا ليصح للاخبار عن المكان به واذا بطل ان يكون مبتدا تعين ان يكون
خبرا وصح لما ثبت من صحه الاخبار بالظروف باعتبار متعلقاتها كقولك
زيد امامك والقتال يوم الجمعه لان المعنى زيد استقر امامك والقتال
حاصل يوم الجمعه فلما استقر ذلك في الظروف صح وقوعها اخبارا
فوجب ثبوت كون اين خبرا وبطل ان يكون مبتدا ووجب تقديمه لما تقدم
قوله او كان مصححا مثل قولهم في الدار رجل لان المصحح لكونه مبتدا
وهو نكره تقديم هذا الخبر عليه فاذا احترز المصحح فوجب بطلانه
لفقدان مصححه او كان لمتعلقه ضمير في المبتدا مثل قولهم على التمره
مثلها زبدا لانه لو اخر فقيل مثلها على التمره لادى الى عود الضمير
على غير مذكور وهو فاسد فوجب تقديمه لذلك كما امتنع صاحبها
في الدار وضرب غلامه زيدا على ما تقرر قوله او كان خبرا عن ان مثل
قولهم عندي انك قايم وانما وجب تقديم الخبر عن ان وما في حيزها
لا اذا وقعت مبتدا لانها لو وقعت صدر الكلام لكانت مهيأه لدخول
عوامل الجمل الابتدائيه عليها ومن جملتها ان المكسوره فيودي الى اجتماع
ان وان وهم يكرهون اجتماع حرفين بمعنى واحد فكرهوا ما يودي اليه
كما كرهوا ما يودي الى الابتدا بالساكن لانهم كرهوا الابتدا بالساكن هذا
هو تعليل النحويين وهو مدخول من جهات منها انه لا يلزم من كونه
من باب ما يصح دخول العوامل عليه ان يدخل جميعها عليه لان زيد
من جمله هذا الباب ولا يدخله ان وجميع بابها عليه واذا كان جميع
الباب ممتنعا عن مثله فهو احد ما لذلك الجواز ادخال العوامل عليه
سقدم الخبر عند ارادته ومنها انهم يقولون حق ان زيدا منطلق ومعلوم
ان دخول ان مع تقديم الخبر ممتنع فكان تقديم ان لانه الاصل اولى

اذا اتفقوا في امتناع دخول العوامل في الحالين جميعا ومنها ان الاتفاق
على جواز وقوع ان مبتدأة بعد اذا مثل قولهم اذا انه عبد الله فاوكان
يجب عندهم ان لا يجوز لانه مهيأ لدخول العوامل عليه فقد انتقض
تعليلهم لجواز فتح ان بعد اذا ومنها انه يجب ان يفتح ان بعد لولا والامر
فيه على ما تقدم في اذا الا انه في لولا واجب وفي اذا جايز ولو قيل
لانه يودي الى ادخال اللبس بين ان التي بمعنى لعل وبين ان هذه لانهم
يقولون ان زيدا قايم بمعنى لعل زيدا قايم ومنه قوله تعالى انها اذا
جاءت لا يومنون وهذه التي بمعنى لعل يجب ان يكون لها صدر الكلام
مثل لعل ضرورة معنى الاشتراك فيها فلما قصدوا الى الفرق بينهما قدموا
خبر ما يجوز تقديمه في بابه والتزموه فيها ليحصل الفرق بالالتزام بينهما
فيعلم اذا تقدمت انها التي بمعنى لعل واذا تاخرت انها ان هذه ولا يرد
على ذلك شيء مما تقدم فلذلك وقعت غير مقدم عليها خبرها في الموضع
الذي لا يقع فيه لعل في مثل قولهم اذا انه ولولا انك لانهم لما امنوا
اللبس الذي في اجله قدموا اتوا بها على بابها وهذا اولى بالتعليل
ايضا للمعنى فيه فان امر اللبس قوي في المعنى فقصد ازالته بخلاف
ما يودي الى ما ليس بمستحسن لما تقدم فانه لا يلزم اذا ادى اليه ان
يمنع منه الا اذا كان ذلك لازما اما اذا كان المتكلم على خيرة فيمكنه
ان يجري على الاصل فاذا اتى في الموضع الذي ادى الى ذلك امتنع منه
كما فعلوا ذلك فيما ذكرناه في نحو من زيد وشبهه وقال ايضا مليا
على قوله وقد يتعدد الخبر لانه حكم والمتكلم قد يحكم بحكم واحد وقد
يحكم باحكام متعددة كما في الصفات وقد يتضمن المبتدا معنى الشرط فيصح
دخول الفا في الخبر وشرطه ان يكون المبتدا مفيدا تعميما مشتملا على
فعل لفظا او تقديرا وانما اشترط ذلك ليقوي السببية بالشرط فانه
لو عري عن العموم لزال معنى الشرط منه اذ اسما الشروط لا بد فيها من
ذلك واشترط الفعل ليصح ما يربط به اذ الشرط انما يكون بالفعل لفظا

لقوله ايضا

او معنى وذلك لا يتحقق حصوله الا في الموصولات اذا كانت صلتها افعالا او
ظروفا او في النكرات الداخلة عليها كل الموصوفة بفعل او ظرف فمثال
الاول الذي ياتيني او الذي في الدار فله درهم ومثال الثاني كل رجل ياتيني
او كل رجل في الدار فله درهم وهذه الفاموذنة بان الاول مرتبط بالثاني
ارتباط الشرط بمشروطه في قصد المتكلم بخلاف قولك الذي ياتيني له درهم
فانه ليس في اللفظ ما يشعر بذلك فاذا دخلت ليت او لعل لم يدخل الفا
باتفاق والحق سيبويه ان بهما في ذلك وخالفه الاخفش فاجاز ذلك
وذلك مبني على تعليلين مختلفين في ليت ولعل فمن اعتقد ان العلة
المانعة انما هي ان هذه الحروف لها صدر الكلام فلا جامع مما له صدر الكلام
ولا ما شبه ما له صدر الكلام فعلى هذا يمتنع في ان كما امتنع في لعل
اذ العلة موجودة في الجميع ومن اعتقد ان العلة في ليت ولعل ان الخبر
في ليت ولعل انشائي وهو في الشرط خبري ولا يكون الشيء الواحد
انشاء خبرا ما يودي اليه في التناقض فلو قيل لعل الذي ياتيني فله
درهم وجب ان يكون ما دخل عليه خبرا من جهة سببيته ووجب ان
يكون انشاء من جهة كونه خبرا عن لعل فيكون محتملا للصدق والكذب
باعتبار الاخبار غير محتمل للصدق باعتبار الانشاء وذلك متناقض
وعلى ذلك لا يلزم ان يكون ان كذلك اذ ليس فيها انشاء وخبر وانما هو
خبر محض فلا منافاة بينه وبين المسببية والتعليلان واضحان ولكن
لا يصح اثبات الاحكام اللغوية بمجرد المعاني المعقولة لانه يكون اثبات
اللغة بالقياس بل لا بد في اثبات ذلك عن العرب فان بين سيبويه ان
استقرا حتى الاستقرا فلم يوجد مثله صح مذهبه ورجع خصمه محتاجا
الى اثبات ذلك منقولا عن العرب وان بين الاخفش مثل ذلك منقولا
عن العرب ووجب ان يرجع الى تعليله وصح مذهبه فمما ذكر محتجا به عن
الاخفش قوله تعالى ان الذين فتنوا المومنين والمومنات الى اخرها فقد
دخلت الفا وقوله تعالى ان الذين يكفرون بايات الله الى قوله فبشرهم

ملاقيكم وذلكم بعد ان اليم فقد دخلت الفا ومنها قوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه
فانه ظاهر وقد نجاب عن الاول والثاني بان الخبر محذوف وان الفا دخلت
في جملة ثانية معاقبة لذلك غير ممتنع باتفاق فالخبر محذوف على معنى معد بون
ثم ذكر قوله فبشرهم وفلهم بعد ذلك لخصوصيه امر المحذوف ولانه في المعنى
مسبب عن الخبر وقد قوى هذا في الاية الاولى بانها في قوم مخصوصين
وقد اتفق على ان الخصوصيه تبطل معنى الشرط لبطلان التعميم وكان مفتقرا
الى تاويل ادخال الفا واجيب عن الثالث بان الفا زايده وليس بشيء اذ ه
تخالف مذهب سيبويه والغرض الجواب على ما اقتضاه مذهبه واجيب بان
الخبر الذي هو فانه ملاقيكم جملة تامة لجملة الاولى واعترض على ذلك
بانه لا فايدة فيه من حيث ان ذلك معلوم ولم يقصد الاخبار عن مثل
ذلك واجيب بانهم كانوا يظهرون ان فرارهم لغير ذلك كقوله تعالى
يقولون ان سوتا عوره وشبهه فاخبر عنهم بانهم انما يفرون من الموت
ولذلك كفى بما تدل على التعميم فيها جميعا **وقال** ايضا مليا على المقدمه
في خبر لا التي لتحسن العلة في حذف بني تتم الخبر يحتمل امرين احدها
ان الخبر مراد ولكنهم حذفوه حذفا لازما كما حذف الجميع خبر المبتدا في
مواضع فيكون لا حرفا مشبها فيمن بنت الخبر والثاني ان يكون لا عندهم
اسم من اسما الافعال بمعنى نفيت فلا تحتاج الى تقدير خبر محذوف
لان اسم الفعل مع معموله تستقل كلاما والوجه الاول اظهر لموافقته
اللغة الفصيحة في التقدير ولقلة ولكون اسم الفعل لم يات على مثل هذه
الصيغة **في المنصوبات** وقال ايضا مليا على قوله في المفعول
المطلق هو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور لو قال هو ما فعله فاعل الفعل
المذكور لدخلت الافعال كلها لانها كلها تدل على ما فعله فاعل الفعل وليس
بمفعول مطلق فاذا قال اسم خرجت الافعال كلها فحصل الحد كله مانعا
لغير المحدود ان يدخل فيه **وقال** ايضا مليا على المقدمه على قوله
المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل قال هذه عباره النحويين

يقولون وقع ولو قالوا وقع هو الذي يتوقف عقليه الفعل مع ذكر الفا على
عليه لكان جيدا قال الشيخ ولا حاجه الى قولنا الفاعل بل يكفي ان
يقال هو الذي وقع عليه الفعل وانما قلنا الفاعل لرفع وهم متوهم في
قولهم زيد ضربته انه مفعول به وليس كذلك فان زيدا فيما فرض ليس
موضوعا دالا على تعلق الفعل به وانما هو هنا مخبر عنه وانما الضمير
هو الذي تعلق به الفعل ولما راى هذا المتوهم الضمير هو في المعنى
لزيد توهم انه في معنى الحد المذكور وليس كذلك فان هذه الدلاله ليست
دلاله وضعيه وانما هي دلاله عقليه والكلام في حدود الالفاظ انما
هو باعتبار الوضع اللغوي لا باعتبار الدلاله العقليه **وقال**
ايضا لو اقتصر على قولهم ما يقع عليه الفعل لكان اولى وما يتوهم من
ان ذكر الفاعل ههنا يفيد اخراج مفعول ما لم يسم فاعله فاسد من
وجهين احدهما ان مفعول ما لم يسم فاعله وقع عليه ايضا فعل الفا على
لان قولك ضرب زيد معلوم انك اردت فعل فاعل وانما حدفته لوجه
من الوجوه المسوغه لحذفه فقد اشتركا جميعا في انهما وقع عليهما فعل
الفاعل واذا اشتركا لم يخرج ذكر الفاعل احدهما دون الاخر الثاني
ان المراد بحدهما جميعا ولذلك سمي كل واحد منهما مفعولا به على
الحقيقه فلا يستقيم ان يراد لفظ يقصد به اخراج احدهما مع كونه مرادا
ولذلك يقال اذا حذف الفاعل واقيم المفعول به مقامه وجب ان
يعدل به من النصب الى الرفع وهذا تصريح بانه مفعول به وان النصب
والرفع حالان يعتوران وهو على حالته من كونه مفعولا به واما ما اورد
من قولهم زيد ضربته وكونه يدخل في الحد وليس بمفعول به من حيث
كان زيد في المعقول وقع عليه فعل الفاعل وليس بمفعول فالجواب
عنه وعن مثله ان هذه الحدود اختصرت للعلم بالمقصود والمراد منها
كلها معنى دلالتها على المعنى المذكور فيها فاذا قيل مثل ذلك فالمعنى هو
ما دل على انه وقع عليه فعل الفاعل واذا قيل ما نسب اليه في حد

الفاعل فمعناه ما دل على انه الذي نسب اليه الفعل واذا كان كذلك
فليس زيد في قولك زيد ضربته موضوعا دالا الا لما وقع عليه الفعل
وانما وضع دالا لما يحكم عليه فاتفق ان الحكم فعل واقع على ما هو في
المعنى فتوهم انه مثله وليس الامر كذلك فالهاء في قولك زيد ضربته هي
الموضوعة لذلك كما انك اذا قلت انا ضربت كانت غير موضوعة لمن نسب
اليه الفعل وانما هي موضوعة لمن تحكم عليه والتاء في ضربت هي التي وضعت
لمن نسب اليه الفعل ولما اتفق ان الدالتين في المعقول واحد توهم
انهما على حد واحد باعتبار نسبة الفعل **وقال ايضا ملمحا** على
المقدمة في قوله المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل ان قيل
ان المفعول مشتق والمشتق يتوقف معرفته على معرفة المشتق منه
فاذا علم المشتق منه علم المشتق فهو اخفى من المشتق فكيف يجعل
الاخفى معرفا للاظهر فان قيل بل الفعل مشتق من المفعول كان ابعد
لما يودي اليه من الدور فانه لا يعرف المشتق حتى يعرف المشتق منه فقد
بعد المشتق معرفا فيتوقف معرفة كل واحد منهما على معرفة الاخر
والجواب ان المفعول لم يقصد به قصد مدلوله باعتبار الاشتقاق
وانما قصد به في الاصطلاح اللقب على نوع مخصوص مما يتعلق به الفعل
تعلقا مخصوصا فقصد تعريف ذلك النوع لا باعتبار اصل الاشتقاق
في لفظ مفعول فوجود الاشتقاق في لفظ مفعول في الاصل وعدمه
سيان كما لو سميت ولدا الحسن وجعلته علما عليه فان معنى الاشتقاق
غير مراد بعد صيرورته علما وان كان قبل ذلك مرادا ولا يضر كون الواضع
قصد الى تسميته بالحسن لوجود حسن حاصل في المسمى فان ذلك في بعض
الاسماء سبب لتخصيصه بذلك الاسم لا ان بعض معنى الاشتقاق باق فيه بعد
صيرورته علما الا ترى انك تفهم مدلوله مع قطع النظر عن الحسن ولذلك يفهم
مدلوله فلا يفهم مدلول حسن باعتبار الاشتقاق واذا كان ذلك فلا فرق
بين ان يعرفه بما هو مشتق منه او بغيره وهذا الجواب جواب على كلا التقديرين

معا **وقال** رضي الله عنه قولنا المنادى هو المطلوب اقباله بحرف نائب
مناب ادعو اقا المطلوب اقباله استهلال المحسوس وغيره كقولهم يا زيد ويا
الله وشبهه **وقال ايضا ملمحا على** المقدمة في قوله والخليل في
المعطوف يختار الرفع وابو عمرو النصب وابو العباس ان كان كالحسن
فكالخليل والا فكابي عمرو قال يعني المعطوف الممتنع دخول يا عليه وهو
الذي وقع الكلام عليه ههنا نحو قولك للحسن والضحاك والصعق والزيا
وفيه وجهان كغيره الرفع على اللفظ والنصب على المحل وتوجيههما ظاهر
والخليل يختار الرفع تشبيها له بالمعطوف المجرد عن اللام كقولك يا زيد
وعمرو والرفع ثم لمحل اتفاق وهذا تشبيه فكان رفعه اولى وابو عمرو
يختار النصب حملا له على الصفات لان الصفات انما اختير فيها النصب من
حيث تعذر تقدير العامل وكما تعذر تقدير العامل في الصفة تتعذر
تقديره في المعطوف ذي الكلام واذا استويا في المعنى الذي من اجله اختير
وجب استواؤهما في اختيار النصب واما المبرد فسلك طريقا وسطا
فقال ان كان المعطوف كالحسن وبابه مما يجوز حذف اللام منه واثباتها
فالامر على ما قاله الخليل وان كان كالصعق والزيا ونحوهما فالامر على
ما قاله ابو عمرو وذلك ان باب الحسن لما صح ان يكون بغير لام وهو على
معناه قوي تقدير حذف النداء فيه فصار قريبا مما لا لام فيه واما
باب الصعق ونحوه فلا يحذف منه اللام بحال فلا يصح تقدير حرف
النداء بحال فكان اقرب الى الصفات باعتبار امتناع تقدير حرف النداء
وهو المعنى الذي من اجله اختير النصب فوجب ان يكون النصب ها هنا
ايضا مختارا **وقال ايضا ملمحا** على المقدمة وهو ما اضمر على شريطة
التفسير وهو قوله كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره
او متعلقه لو تسلط عليه لنصبه قال لانه لا يكون فعلا ولا حرفا بعده
فعل او شبهه لانه هو الذي جوز النصب لاجله فمثال الفعل زيدا
ضربته ومثال شبهه بالفعل زيدا انت ضاربه وزيدا انت مضروب عليه

عامله

قوله مشتغل عنه بضميره لانه لو لم يشتغل عنه بضميره لكان ناصبا له
والباب معقود لما ينصب اذا نصب بفعل مقدر وقوله او ما يتعلق
بضميره ليدخل مثل زيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه وزيدا ضربت
عمرا او اخاه وزيدا اسميت به وشبهه وقوله لو سلط عليه لنصبه
احترز من مثل زيدا لضربته وزيدا هلا ضربته وزيدا ان تضربه اضربه
ولو لم يذكر هذا القيد لدخلت ابواب هذه المسائل في الضابط لانه
اسم وقع بعده فعل سلط على ضميره والباب معقود فيما يسوغ فيه النصب
بفعل مقدر يدل عليه ما بعده وهذه لا يسوغ فيها النصب فلم يكن من
الباب فوجب الاحتراز عنها فخرجت بقوله لو سلط عليه لنصبه لان
هذه لا يصح فيها نصب الاسم بالفعل فيها قبل هذه الحروف لما ثبت
من ان لها صدر الكلام ونصب ما قبلها بما بعدها اخراج لها عن
صدر الكلام الا ترى انه لا تجوز ان تقول زيدا هل ضربت ولا زيدا هلا
ضربت ولا زيدا ان تضرب اضرب بل يجب الرفع بالابتداء وليس من شرط
هذا الباب ان يصح النصب بالفعل حقيقة وانما معنى قوله لو سلط عليه
لنصبه لو قدر انه عامل بنفسه وسلط على الاسم لنصبه والا لم يدخل
زيدا مررت به وزيدا اسميت به وزيدا انت محبوس عليه وزيدا انت مكابر
عليه وشبهه وقوله تنصب بفعل مضمر يفسره ما بعده وانما قدم ذكر
النصب لان عقد الباب له باعتبار كونه مفعولا وان كان فيه ما يختار
فيه الرفع وما يختار غيره على ما سيأتي وقوله يفسره ما بعده ليس
لازما بان يكون الفعل المقدر بلفظ الفعل المذكور ومعناه بل قد
يكون ذلك وهي اعلى الصور مثل زيدا ضربته وقد يكون بمعناه نفسه
لا بلفظه كقولك زيدا مررت به لان التقدير جاوزته وقد يكون بمعناه
مضمونا الى متعلقه كقولك زيدا ضربت غلامه لان التقدير اهنت زيدا ضربت
غلامه وقد يكون بمعنى عام وهو الملابسة عند فقد هذه الامور الخاصة
كقولك زيدا حبست عليه وزيدا انت مكابر عليه وشبهه وكقولك

ازيدا ضربت عمرا او اخاه والتقدير لا بست وقوله ويختار الرفع شرع
بعد ذلك يبين مواضع الرفع والنصب استواء ولزوما في النصب
ولا يكون لزوما في الرفع ههنا لان الباب معقود للمفعول به المنصوب
بفعل مقدر فلا استقيم لزوم الرفع لانه يخرجه عن حقيقته فقال
ويختار الرفع بالابتداء عند عدم القرينة خلافا لضمير في خلافه يعود
على الرفع اي عند عدم قرينة خلاف الرفع يعني عند عدم قرائن النصب
على ما سيأتي قرينة او عند وجود اقوى منها لانه لو اقتصر على قوله
الاول للزم اختيار النصب موجوده فقال او عند وجود اقوى منها
ثم فسره بامثلة مع غير الطلب لانه لو اقتصر على الطلب لعم جميع مواضعها
فكان يلزم ان يختار الرفع في مثل اما عمرو فاضربه وليس الامر كذلك
لان قرينة الطلب في النصب اقوى من قرينة اما في الرفع لان الطلب
لا يصح الا بالفعل وكان مقتضاه ان يجب النصب وانما ساغ الرفع بتاو
زيد مفعول فيه اوله او شبهه واما اما فالغالب وقوع المبتدا بعدها
وقد يقع المنصوب بفعل مقدر ولا يناقضها خلاف الطلب فكان
الطلب اقوى في النصب لذلك فيه وقوله واذا المفاجاة وانما كانت
اذا اقوية في قرينة الرفع لانه لم يسمع بعدها الا المبتدا فكان مقتضى ذلك
ان لا يجوز خرجت واذا عبد الله يضربه عمر ولانه اذا نصب قدر الفعل
غالبا فتخرج عن موضوعها المذكور الا ان النحويين جوزوا النصب في هذه
المسئلة ونحوها فدل ما تقدم على قوتها في الرفع ولذلك غلبت قرينة
النصب قوله ويختار النصب ثم ذكر اختيار النصب عند وجود قرينة
غير المعارضة بما تقدم من اما واذا على التفصيل ثم ذكر فيها واحدا
واحدا فمنها ان تقع هذه الجملة بعد جملة فعلية كقولك خرج زيد و
عمرا ضربته لان تقدير الفعل اولى ليتناسب الجملتان ومنها بعد
اذا الشرطية كقولك اذا زيد ألقاه فاكرمه لان الشرط يقتضي الفعل
وكان مقتضى مذهب سيبويه ومن وافقه ان يجب فيها النصب لانه

واقعا

يل

اما عمرا فضربته ومقدم ما ضربته
لان قرينة

لا يقدر في مثل اذا السما انشقت الا الفعل ولا يقدر المبتدا واذا وجب
تقدير الفعل فكما وجب النصب في مثل ان زيدا اضربته ضربته وجب النصب زيدا
في مثل اذا اضربته ضربته لان المعنى المقتضي للزوم النصب في ان الشرطيه
حاصل مثله في اذا المجواز الرفع مما يقوى قول مخالفه في وقوع المبتدا
بعدها ومنها حيث لكثرتها في الفعل وقلة وقوع المبتدا بعدها ومنها
حرف الاستفهام وحرف النفي لان الاستفهام بالفعل اولى فاذا وقع
الاسم فالاستفهام في الحقيقة عن الفعل الذي دل عليه الخبر وكذلك
النفي سواء مثل ازيدا اضربته وما زيدا اضربته ومنها الامر والنهي واصح
في اقتضايها الفعل حتى ان الرفع انما جوز بتاويل بعيد ولذلك غلبت
هذه القرينة قرينة الرفع الغالبه ما سوى الطلب من القراين وما ذاك
الا لقوتها في اقتضايها النصب حتى غلبت ما غلب غيرها ومنها عند خوف
لبس المفسر بالصفه وهذا وان لم يذكره النحويين في هذا الباب فهو
معلوم عن اهل اللغه وقد ذكره المحققون من المفسرين ولو لم يحترز
عن ذلك لكان الرفع هو المختار في مثل انا كل شي خلقناه بقدر فانه
مثل قولك زيد ضربته وقد علم ان المختار الرفع فكان يودي الى ان
يكون اجماع القرا على خلاف المختار وهو غير سايغ ومعنى قوله
عند خوف لبس المفسر بالصفه انك اذا رفعت لم يدر هل قوله خلقناه
صفه لشي ويكون قوله بقدر هو الخبر او يكون خلقناه هو الخبر
الذي يصح النصب باعتبار كونه مفسرا لمحينيد هل الاخبار عن ان كل شي
مخلوق لي بقدر ام ان كل شي مخلوق لي بقدر وهما مختلفان لان الاول
على معنى الاخبار عن ان ما خلقه فهو بقدر لا الاخبار انه خلق كل شي
والمعنى في الثاني انه خلق كل شي فاذا قصد المتكلم الى هذا المعنى الثاني
اختير النصب رفعا للبس المقدر عند الرفع والمعنى ههنا على انه خلق كل
شي فاختير النصب لما يودي اليه الرفع من احتمال غير هذا المعنى على ما
تقدم قال ويستوي الامران في مثل زيد قام وعمرا اكرمته لان قرينه

النصب المتقدمه في الجمله الاولى عارضها قرينه الرفع الحاصله من جمله
الجمله المتقدمه لانها ابتدايه فاستوى الامران لذلك ويجب النصب
بعد حرف الشرط وحرف التخصيص وقد تقدم ما يدل عليه وليس
قولك ازيدا ذهب به منه فليس فيه الا الرفع وانما لم يكن منه لان شرطه
ان يكون الفعل مسلطا عليه او على ضميره تسلط الناصب وههنا لم
يتسلط تسلط النصب لانه رافع لا ناصب اذ قولك به في موضع رفع لما
لم يسم فاعله فخرج عن الباب لذلك فوجب الرفع لما بطل تقدير الناصب
وكذلك وكل شي فعلوه في الزبر يعني باعتبار المعنى الذي قصده المتكلم
لان المعنى الاخبار عن ان كل شي مفعول في الزبر لا ان كل شي مفعول
لهم في الزبر واذا كان المعنى هو الاول خرج عن الباب لانه لا يستقيم ان
يكون لو سلط عليه لنصبه لانه اذا قدر تسليطه عليه صار المعنى
فعلوا كل شي في الزبر وليس قصد المتكلم هذا المعنى فخرج عن
الباب لذلك وكذلك لو قلت اكل شي فعلوه في الزبر لوجب الرفع على ما
كان كما يجب في قولك ازيد قام وازيد ذهب به اذ لا وجه لتقدير الناصب
وقوله ونحو الزانيه والزاني فاجلدوا الفا عند المبرد بمعنى الشرط
كانك قلت الذي يزني فاجلدوه فلا يكون من هذا الباب لانك اذا نصبت
الاول خرجت الفا عن معنى الشرط اذ شرطها ان يكون الاول مبتدا
لا مفعولا فلذلك جا الرفع على قراه الجماعه وهو بهذا الاعتبار واجب
وهي عند سيبويه جملتان كانه قال ومما يتلى عليكم حكم الزانيه والزاني
ثم اخذ في بيان ذلك الحكم بقا العطف فقال فاجلدوا فهي على هذا
ايضا جملتان فتخرج عن الباب اذ لا يصح ان ينصب اسم بفعل في جمله
اخرى غير جملته ولذلك لو وقف على قوله الزانيه والزاني على مذهب
سيبويه لكان وقفا حسنا ثم يبتدي فاجلدوا لانها جملتان مستقلان
وقوله والا فالمختار النصب يعني وان لم يقدر هذا التقدير الذي
يخرجها عن الباب فالمختار النصب لانه يقرنه الطلب التي هي اقوى قراين

النصب الا تري ان قولك زيدا اضربه لا يسوغ فيه الرفع الا علي ضعف
فلذلك كان يكون هذا وقال ايضا مليا علي قوله في المقدمه في
حد المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور فقال اذا قلت يوم الجمعه
سرت فيه فانه فعل فيه فعل مذكور وهو السير وليس اعرابه علي
ذلك وجوابه انه لم يوضع للدلاله علي انه فعل فيه وانما هو مخبر عنه
كما قلناه في قولنا زيد ضربته نعم الضمير في قولنا فيه هو الذي فعل فيه
واورد ايضا ضرب يوم الجمعه واجاب عنه بانه مفعول فيه وشرط
نصبه امر اخر لاجرم حددنا المفعول فيه بما هو مفعول فيه وكونه
منصوبا لم نتعرض له وقال ايضا مليا علي المقدمه علي قوله وحمل
عليه عند ولدي وشبهها لابهامها قال وجه الابهام فيها انما كانت
لجهات الست مبهمة من حيث كانت متوقفة في معقوليتها علي ما تضاف
اليه مثل فوق وتحت وامام وخلف فحمد عليه من ظروف المكان
ما كان متوقفا في معقوليته علي مضافه مثل لدي وعند وتلقا وتجاه
وحذاء وحذه ووسط وبين وبحو ذلك وليس مكان ومجلس وهذا
القبيل عند الاكثرين وانما هو من الظروف المعينه وانما جاز في مكان
ان ينصب نصب المبهم لكثرته وهم لما كثر في السنتهم مغتفرون فيه ما لا
يغتفرون في غيره وليس قول من قال ان المبهم هو الذي ليس له اقطار
يحيط به ولا نهايات تحصره والمختص علسه مستقيم فانه لو قال جلس في
البيت بين يدي كان ظرفا مبهما مع كونه له اقطار يحيط به ونهايات تحصره
وقال ايضا مليا علي قوله في المفعول له وانما نحوز حذفها اذا كان
فعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا وانما اشترط ذلك ليقوي القرينه
الدالة علي حذف اللام لان الاصل اثباتها كما ان الاصل اثبات في في الظرفيه
فكرهوا ان يحذفوها في موضع لم تقو قرينتها ومعلوم ان كونه فعلا
وكونه لمن فعل الفعل الاول وكونه مقارنا مما يغلب علي الظن كونه علة فجاز
حذف الحرف الدال علي العلية لقيام غيره مقامه فان فقد شيء منها رجع

اليه كقولك جئتك للسمن وقصدتك لاكرامك الزائر وقعدت عنك
اليوم لمخاصمتك لي امس فلو حذفت اللام في شيء من ذلك لم تجز لما ذكرناه
وقال مليا في قوله في المقدمه ولفظ مكان للكثره يعني ان العرب
يقولون جلست مكانك وهو ظرف مكان مختص منصوب بتقدير في
فجوابه ان لفظ مكانك كثر في استعمالهم فالتبي اذا كثر جعلوا له شانا
ليس لغيره فاختصر الكلام بحذف في فانتصب بتقديرها فهذا معنى
قولنا ولفظ مكان للكثره وقال مليا علي المقدمه علي وجوب
النصب في قولهم جاء القوم الا زيدا انه لو قدرنا بعالم يخل اما ان يكون
توكيدا او صفة او بدلا او عطف بيان او عطفا بحرف والاقسام كلها
باطله فالقول بالتبعيه باطل اما التوكيد فلا لفظي ولا معنوي وهو
ظاهر ولا الصفه لانها باعتبار التبع ايضا ليست موجوده ولا بدلا لا
كلا ولا بعضا ولا اشتمالا ولا غلطا الغلط لا يجري في القران ولا في
الكلام الفصيح وبدل الكل ليس موجودا الان حده ان يكون مدلوله مد
مدلول الاول وليس كذلك فيما نحن فيه ولا بدل البعض لان العامل
تقدر انسحابه ولو قدر انسحاب العامل هنا لكان مناقضا ولا بدل الاشتمال
لان زيدا ليس مشتملا علي القوم ولا القوم مشتملين عليه واذا بطلت
الاقسام كلها كان له حكم الاستقلال بنفسه فيعرب بما يعرب به سائر
الفضلات كالحال والتمييز والمفعول وما شاكل ذلك واما العطف
بالحرف فظاهر جدا ولا عطف البيان لان حقيقته ان يكشف عن المراد
كشف الصفه والامر ههنا علي العكس وقال مليا علي قوله في
المقدمه وهو في غير الموجب ليفيد اي يحصل عنه الافاده ولم يحتج
الي ذكر مفعول لان خرج مخرج قولهم فلان يعطي ويمنع وفلان جاد وافاد
والمعني حصل منه الاعطاء والمنع والافاده والجود ومن ثم لم تحج الي ذكر
مفعول به لا ملفوظا به ولا مقدرا وقال ايضا مليا علي المقدمه
في قوله وغير صفه حملت علي الا في الاستثنا فقال بعض جماعتنا انجوز

غير او غيرٌ بالتنوين فقال كل ما يتكلم به انما هو اسم او فعل او حرف فان
كانت افعالا او حروفا فالاحسن ان نذكرها على ما كانت عليه في اصل
وضعها فنقول ضرب حكمه كذا ومن حرف ابتداء وان كانت اسما فلا تخلو اما
فان كانت معربة ان تكون معربة او مبنية فالاحسن ايضا ان نتكلم بها على ما هي في اصل
وضعها فنقول زيد حكمه كذا ولو قلت زيدٌ حكمه كذا كان جايزا الا انه
ضعيف فان كانت غير متصرف فلك ان تحكيه ولك ان تعربه فتقول
سواء حكمه كذا وسواءٌ حكمه كذا وان كانت متصرفة اعربته لا غير وان كانت
مبنية حكي كالافعال والحروف **وقال** ايضا مليا على قوله في
المقدمة في الاسما اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور قال اذا
استعملت الا بمعنى غير فلا بد من هذه الشروط المذكورة وانما كان
ذلك لضعف استعمالها صفة فلم يستعملوها الا في الموضع الذي يتعذر
فيه الاستثنا وبيان تعذر الاستثنا ههنا مع هذه الشروط انك
اذا قلت جاني رجال الا زيدا او جعلت زيدا استثنا لم يستقم لان الكلام
في الاسما المتصل وشرطه ان يكون مخرجا من المستثنى منه
على وجه لولاه لدخل فيه ونحن نقطع بان رجالا ليس له دلالة
على زيد فلم يستقم اخراج زيد منه واذا لم يستقم اخراجه منه لم يصح
ان يكون استثنا منه فثبت انه يتعذر الاستثنا في مثل هذه
الصور وانما اشترط ان يكون غير محصور احترازا من مثل له عندي
عشرة الا درهما فانه تابع لجمع منكور ولكنه لما كان محصورا صح ان يكون
استثنا لانك لو سكت عنه لدخل فيه ووجب على المقر به عشرة
بخلاف قولك جاني رجال الا زيدا ولم يشترط في استعمال غير
بمعنى الا تعذر جعلها صفة كما اشترط في استعمال الا بمعنى غير
تعذر كونها استثنا لان غير اذا استعملت في الاستثنا كانت لها
امثال جرت ذلك المجرى لان وقوع الاسما استثنا لا يعد فيه كسوى
وسواء بخلاف استعمال الا صفة لانها حرف واستعمال الحرف صفة

على خلاف القياس لانه استعمال الحرف بمعنى الاسم فاخراجه عن
حيز الا الحرفية الى حيز الاسمية فاشترط فيه تعذر اجرايه على اصله
وقال ايضا مليا في لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه فتحتها على
ان يكون كل واحد منها مع متعلقه جملة مستقلة وعطفت الجمل بعضها
على بعض وفتح الاول ونصب الثاني على ان يكون لا الثانية تاكيدا والاسم
بعدها معطوف على الاسم الاول على اللفظ كقولهم لا اه اب وابنا ورفع
الثاني على ان يكون كالنصب الا انه على المحل كقوله لا ام لي ان كان
ذاك ولا اب وان يرفعها جميعا على انهما مبتدا او على ان لا بمعنى ليس
وانما حسن الرفع فيهما عند التكرير اما على الابتدا او على انها بمعنى ليس
وضعف جعلها بمعنى ليس على الانفراد وضعف وقوع المبتدا بعدها
على الانفراد مثل قولهم لا حول منفردا ولا رجل قايما من حيث كان
شبهها بان شبها قويا فقوي لذلك اعمالها كعملها وانما جاز الرفع من
غير ضعف عند التكرير من حيث كان استعمال ذلك الاصل يوهم ما
ليس من لغتهم من مزج كلمات متعددات الا ترى انهم اذا فتحوا ايضا
على ما هو فصيح ايضا كان ذلك موهما ان الجميع مبني بنا واحد اوليس
ذلك من لغتهم فصار ذلك كالمانع من استعمال الاصل فعدل الى
جعله مبتدا بتقدير اسقاط اثر الحرف وجعله مبتدا او رجوعا الى
اللغة الاخرى لما اوهمت هذه اللغة هذا الوهم **وقال** ايضا
مليا على المقدمة على قوله ومثل لا اب له ولا غلامين له جاز تشبيههم
بالمضاف لمشاركته له في اصل معناه يعني ان كل نكرة نسبت الى
منسوب اليه باللام وحكمها يختلف باعتبار اوراده اها وباعتبار اضافتها
والقياس استعمالها مفرده لان اللام قطعتها عن الاضافة لفظا ومعنى
كما في سايرالابواب وبجوه على غير القياس وهو مع ذلك ليس
بالكثير في الاستعمال اجراوها مجرى المضاف في الحكم لا في المعنى
فتعطي احكام المضاف من اعراب بحرف او حذف نون حتى كانها مضافة

فتقول يا لاب لك لا ابا لذلك وفي لاغلامين لك لاغلامي لك وفي لاناصرين
لك لاناصري لك تشبيها لذلك له بالمضاف لمشاركته له في اصل معنى
الاضافه من حيث كونه منسوبا الى الثاني على اصل معنى تلك النسبه لاعلى
الاختصاص التعريفي الذي يجعلها لواحد معين ومن ثم يعني ومن اجل
ان هذا الحكم كان من اجل تشبيهه باصل معنى الاضافه انهم لم يفعلوه
في لااب فيها ولا رقتي عليها ولا مخبري منها لان هذه النسبه ليست نسبه
الاضافه فلذلك لم يعط حكم الاضافه باعتباره بخلاف النسبه التي هي
بمعنى اللام وقد زعم سيبويه واكثر النحويين انها انما اعطيت هذا الحكم
لانهم قصدوا الاضافه فجاوا باللام للتوكيد لها في المعنى وقال الزمخشري
وقضا من حق المنفي في النكره بما يظهرها من صوره الانفصال وهو
لندان منهم بان المعنى معنى الاضافه على التحقيق وهو فاسد من وجوه
منها القطع بان معنى لااب لك معنى لااب لك غير مضاف باتفاق فوجب
ان يكون الاخر كذلك ومنها الاتفاق على ان لا هذه لا تدخل الا على
نكره فلو جعل مضافا على الحقيقه لكان معرفه فيبطل قولهم لا يدخل الا
على نكره ومنها لو كان معرفه لكان لواحد مخصوص ونحن نقطع بان
قولك لاحماك ولا اخا لك ليس لواحد مخصوص وانما هو نفي لجميع
الاخوه اما باعتبار اللزوم واما باعتبار نفسه كما في لارجل افضل
منك فثبت انه نكره وليس بمعرفه فوجب ان يكون هذا الحكم الخارج
عن القياس لتشبيهه بالاضافه لا لانه مضاف حقيقه في المحرورات
قال ايضا مليا على المقدمه على قوله في المحرورات والمضاف اليه
كل اسم نسب اليه شيء بواسطه حرف جر لفظا او تقديرا مرادا فقال
اذا قلنا ما جاءني من احد وشبهه فهذا مجرور بواسطه حرف جر ومع
ذلك ليس بمضاف اليه والجواب عنه من وجهين احدهما ان نقول
الحروف الزوائد جيء بها كلها لمعنى فلا ينافي كونها زايده والمعنى الذي جيء
بها له كونها لتاكيد تلك النسبه ثم وان سلمنا انه ليس بنسبه فلم يقصد

بالحد الا ما ليس بزايد لان الحد باعتبار المعاني لا تدخل الامور التي يؤدي الى ان
لا معنى لها فيه لانه يكون له معنى فيما ليس له معنى وقال ايضا مليا
على المقدمه في قوله مجردا تنويته لاجلها اذا قلت هذا احمر الثوب فلا
تنون فيه فالجواب بانا اردنا التنوين اللفظي والتقدير جميعا فان
احمر قبل الاضافه لا تنون فيه لانه غير منصرف وبعد الاضافه كذلك
ولكنه لما بعد عن شبه الفعل بالاضافه حكم عليه بالرجوع الى اصله
فيكون التنوين مقدرا الا ترى ان الخفض يدخله اذا قلت مررت باحمر
الثوب ولولا انه في حكم المنصرف لم يجز دخول الخفض فيه ولذلك تقول
زال التنوين فيه لاجل الاضافه وقال ايضا مليا على قوله واللفظيه
ان تكون صفه مضافه الى معمولها مثل ضارب زيد والمعمول قد يكون
مفعولا وقد يكون فاعلا مثل حسن الوجه واذا اضيف الى ما يحتمل
ان يكون معمولا له والى ما يحتمل ان لا يكون معمولا له لقولك هذا
مصارع السلطان جاز ان تكون الاضافه لفظيه وجاز ان تكون
معنويه واما نحو ضارب مصر فلا ينبغي ان تكون الا اضافه معنويه ٥
لتعذر ان تكون مصر معمولا لضارب قال ولا يفيد الا تخفيفا في
اللفظ معنى هذا انها لا بد لها من افاده التخفيف وانها لا تفيد غيره
فقرر اشتمالها ما سوى منطوق قوله ولا تفيد الا تخفيفا بقوله ومن ثم
جاز مررت برجل حسن الوجه الا ترى انه لو كان يفيد غير التخفيف
لافاد التعريف ولو افاد التعريف لامتنع وصف النكره به وكذلك ايضا
قرر بامتناع مررت بزيد حسن الوجه الا ترى انه لو كان يفيد التعريف
لصحت المسله ولما لم تصح دل على انه لم يفد غير التخفيف وقرر افادتها
التخفيف الذي هو مستفاد من مفهوم الاستثنا في قوله الا تخفيفا او
مستفاد من الظاهر الا انه دون الاول في الظهور على الخلاف بين الناس
بقوله ومن ثم جاز اضارب زيد الا ترى انه لما استفدنا بالاضافه حذف
النون وهو نوع من التخفيف لاجلها جازت الاضافه وكذلك امتناع الضارب

زيد الا تري انه لما كان التنوين محذوفا لاجل اللام لم يفد الاضافة تخفيفا
ولما لم تفده لم يجز خلافا للفرّا ووجه قول الفرّا ان ضارب زيد متفق
عليه وهو نكره فلما قصد الى تعريفه عرّف بما يعرّف به مثله فكان الاضافة
افادت التخفيف ولم تجي اللام الا بعد تخفيفها وتقريرها بشرطها او نحمله
على مثل الضارب الرجل وقولهم الحسن الوجه او على مثل الضاربك وهو
غير مستقيم اما تقدير الاضافة قبل اللام فنقول اللام والاضافة قد
اجتمعا فاذا اسكنا فيها هو الموجب لحذف التنوين كان السابق اولى
باثبات الحكم المقتضي هو له من المتاخر هذا مع انه لم يثبت مثله في كلام
العرب واذا لم يثبت فالاحتمال كاف لاسيما اذا كان المعني المقتضي للنقض
مرجحا واما الضارب الرجل فله وجه وهو انهم شبّهوه في الاضافة بما افاد
تخفيفا وهو قولهم الحسن الوجه الا تري انهم شبّهوا حسن الوجه في صحة
الاضافة بباب ضارب الرجل فشبّهوا الضارب الرجل في صحة الاضافة
بالحسن الوجه واما الضاربك فانما يصح لانه محمول على ضاربك وضاربك
لا يستقيم اعتبار تحقق التخفيف فيه الا ترى انه لا يجوز ان تقول ضاربك
ولا ضاربٌ اياك اما ضاربك فقاسد للجمع بين مدلولين متناقضين لان
التنوين يدل على الانفصال والضمير المتصل يدل على الاتصال وهما متناقضان
واما ضاربٌ اياك فلا يستقيم لانهم لا يعدلون الى المنفصل الا بعد تعذر
المتصل ولم يتعذر واذا وجبت اضافة ضاربك من غير اعتبار تحقق
التخفيف وجب صحة الضاربك هذا ان قلنا ان الضاربك مضاف واما
من قال ان الكاف في موضع نصب فلا يرد عليه بحال فان قيل هذا تناقض
ما ذكرتموه من ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا قلنا هو تخصص
له والاضافة اللفظية في الغالب كذلك على ما قلناه الا في هذه المواضع
التي خصصت لاجل المعاني التي قررت فيها والتخصيص بعد التعميم ليس
ببدع **وقال** ايضا مليا على المقدمة على قوله ولا تجوز اضافة الصفة
الى موصوفها ولا الموصوف الى الصفة فقال انما امتنع ذلك لانه لم يحل

اما ان تضيف باعتبار الذات او باعتبار المعنى او باعتبارهما جميعا فان
اضفت باعتبار الذات كان باطلا لانه يؤدي الى اضافة الشيء الى نفسه
وان اضفت باعتبار المعنى فهو ايضا باطل اذ ليس عالم موضوعا لمجرد
المعنى بل للذات والمعنى والمعنى هو المقصود ولذلك لو قلت رجلا
علم حاز وباعتبارهما جميعا ايضا باطل لانهما جميعا ليس اللفظ موضوعا
لهما على السواء وهذا الوجه تجري في منع اضافة الصفة الى موصوفها
ايضا **وقال** ايضا على قوله في المقدمة وجرد قطيفة واخلاق
ثياب متناول هذا يرد اعتراضا على قوله ولا صفة الى موصوفها
فان هذا اصله ان يقال قطيفة جرد فقدموا الصفة واضافوها
الى الموصوف وجوابه انهم لما حذفوا الموصوف وقامت الصفة مقامه
صار قولهم جرد مبهم الذات فاضافوه الى ما شبهه كاضافة خاتم
حديد وكذلك اخلاق ثياب **وقال** ايضا مليا على قوله وقولهم
سعيد كرز قال يرد اعتراضا فان مدلول سعيد وكرز واحد فصح
امتناعه كليث واسد وحبس منع وجوابه من اوجه احدها ان سعيدا
يراد به الذات وكرز يراد به اللفظ فصار كقولك ذات زيد اي مسمى
هذا اللفظ والثاني ان سعيدا لما كان في معنى الجنس المسمى بسعيد
صحت اضافته الى ما يبعد تقدير ذلك فيه من نحو كرز فصار
نحو هذا الناوبل من باب خاتم حديد ويكون على هذا استعمالا للعلم
لواحد من الامة المسماة به فصحت اضافته لذلك مثلها في زيدنا وشبهها
والثالث انهم يختصرون في الاعلام لكثرتها في الكلام فجوزوا اضافته
الى لقبه لما فيه من التخفيف بحذف التنوين لفظا او تقديرا كما جوزوا
حذف التنوين منه عند وصفه بابن وغير ذلك من التخفيفات ٥
وقال ايضا مليا على المقدمة في آخر المجرورات في قوله وفتحت
الياء للساكنين اي حذرا من اجتماع الساكنين لو سكنت لانها تصير ساكنة
هي والياء التي قبلها اذا قلت مسلمي يا هذا وذلك ممتنع فالتزموا الفتح

الذي هو الاصل او الذي هو الفرع لذلك وقال ايضا عليا على المقدمه
مليا على قوله ولجاز المبرد اخي واخي انما خص المبرد اخي واخي لما
توهمه من قوله واخي مالك ذو المجاز بدار وعلم ان اخي كاخي في
لغاته واصله وكثرته وقلته بخلاف غيرهما من هذا الباب فانه ان
وافق اباه من وجه خالفه من وجه في التوابع وقال ايضا مليا على
المقدمه في قوله التوابع كل ثان باعراب سابقه من جهه واحده
قوله من جهه واحده احتراز من قولنا اعطيت درهما فان تعلقه
بزيد على معنى كونه اخذا او تعلقه بالدرهم على معنى كونه ماخوذا
بخلاف جاءني زيد العاقل وقال ايضا مورد اعلى نفسه في حد
النعت في مقدمته انه تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا اعجبني
زيد علمه فان هذا تابع يدل على معنى وهو العلم في متبوعه وهو
زيد فليكن هذا نعتا وليس كذلك واجاب عن ذلك بان هذا وقع
في بعض صور البدل اتفاقا من قضيه عقليه وهو كون العلم لا يدل على
تحل ولا محل الا زيد واما قولنا اعجبني زيد ثوبه واعجبني زيد يده
وما اشبههما من المسايل ليس فيهما ذلك فسبغي ان تكون المسايل
كلها واحده وهو ان الاعجاب انما نسب الى الثاني والاول على سبيل التمهيد
وان اخذت الدلاله على ما ذكر اولا من قضيه عقليه وهذا احد
البدل بحد يشمل هذه المسايل كلها وهو قولنا تابع مقصود بما
نسب الى المتبوع دونه يعني دون المتبوع وقولنا مقصود يدخل فيه
المعطوف بالحرف فاخرجناه بقولنا بما نسب الى المتبوع دونه ٥
وقال ايضا مليا على قوله في المقدمه في النعت تابع يدل على
معنى في متبوعه من غير تقييد قال احترز بقوله من غير تقييد عن
الحال فان الحال مقيده والصفه مطلقه فاورد عليه بعض الاصحاب
الحال الموكده فانها تدل على معنى في صاحبها مطلقا فلتكن الصفه
واجاب بان قال انما اتى بقوله من غير تقييد على سبيل التبيين

لا على معنى انه داخل في ثمه الحد والحال ليس بتابع نعم لو قلنا
في الحال تابعين هيئه الفاعل او المفعول لورد الصفه اذن فنقول
في الصفه من غير تقييد فتخرج حينيذ هذا مع ان الحال ليس بتابع ٥
وقال ايضا مليا على المقدمه على قوله النعت تابع يدل على
معنى في متبوعه اورد عليه بعض الاصحاب جاءني القوم كلهم متوهما
ان كلهم لما كان تاكيدا انه دال على معنى في المتبوع وهم القوم فقال
رضي الله عنه محيبا ان كان كلهم دالا على معنى في المتبوع فليكن قولك
جاءني زيد دالا على معنى في المتبوع وليس دالا على معنى في المتبوع
وبيانه ان التوهم الذي وقع بزيد الثاني ليس قايما بزيد الاول
ولم يكن موضوعا له وانما جاء اللبس على السامع بالنظر الى الوجود
اذ يحتمل ان يكون جاءني غلامه او غيره من المنسوبين اليه فالمتبوع
ليس التوهم قايما به البته بل بالمخاطب ونحن قد قيدنا وقلنا ما
دل على معنى في المتبوع وكذلك قولنا جاءني القوم كلهم لم يات المتكلم بلفظ
كلهم الا ارتفاعا بها التوهم عن السامع ليلا يقدر ان بعضهم جاء
فليس في المتبوع الذي هو القوم احتمال اصلا مع كلهم وقال
ايضا مليا على قوله في مقدمته والموصوف اخص من الصفه او مساو
وانما كان الموصوف اخص او مساويا لان الموصوف هو المقصود
والصفه فضله والموصوف اولي بان يكون ادل من غير المقصود
وهو معنى قولنا اخص فثبت انه اذا كان الموصوف والصفه غير
متساويين فالاولي بالاخصيه الموصوف وقال مليا قولنا
في المقدمه العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف
العشره وهذا يرد عليه جاءني زيد العالم والعاقل فانه تابع يتوسط
بينه وبين متبوعه احد الحروف العشره وليس بعطف في التحقيق وانما
هو باق على ما كان عليه في الوصفيه وانما حسن دخول حرف
العطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير وقال

ايضا مليا على المقدمه في قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه في
المعنى واللفظ فيشترط في المعطوف ان يكون مشاركا للمعطوف عليه في
المعنى الذي عطف عليه بالنظر اليه فكما اشترط في الاول باعتبار ذلك
المعنى يشترط في الثاني لمشاركته له في ذلك المعنى فاذا عطفت على الخبر
خبرا آخر لزم في الثاني من احكام الخبريه ما يلزم في الاول وكذلك اذا
عطفت على الحال والصفه والموصول وجميع ما يصح العطف عليه فاذا
قلت الذي ياتيني فيكرمني شاركمه فقولك فيكرمني معطوف على قولك
ياتيني باعتبار صلته الذي فيشترط فيها ما يشترط في الصله الاولى وهو
ضمير يعود على الموصول ولذلك لو قلت الذي ياتيني وجرح زيد
شاركمه لم يجز لفقدان ما ذكرناه وانما جاز الذي نظير فيغضب زيد
الدرهم لانها ليست فا العطف وانما هي فا السببيه ولا يلزم فيما بعد
فا السببيه ما يلزم فيما بعد حرف العطف فلذلك لو قلت الذي نظير
ويعضب زيد الدرهم لم يجز **وقال** ايضا مليا على البدل
في المقدمه في قوله تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه فقولنا تابع يشمل
التوابع كلها وقولنا مقصود دخل فيه المعطوف فاخرجناه بقولنا
دونه يعني دون المتبوع فان الضمير في دونه للمتبوع فانا اذا قلنا
اعجبني زيد حسنه فالاعجاب منسوب الى الحسن وانما ذكر زيد
للتوطيه والتمهيد والمعطوف دخل مع المعطوف عليه في المعنى
الذي سيق المعطوف عليه لاجله فان قولنا قام زيد وعمرو شركت
بين زيد وعمرو في القيام بما هو قيام لانه يستحيل ان يكون قيام زيد
قيام عمرو وانما الشريك في معقول القيام لا في القيام المضاف
الى زيد **وقال** ايضا في المقدمه في البدل في قوله والثالث
بينه وبينه ملابسه بعنرها قال يعني بغير الكليه والبعضيه لئلا
يدخل الاقسام فيدخل بدل البعض في حد بدل الاشتمال اذ
الملابسه حاصله بين البعض والاصل الذي هو بعضه وفي الكليه

الملابسه

الملابسه بين المدلولين في كونهما مسمى واحد ولو احترز عن البعض
وحده لكان له وجه ولكن هذا اولى في دفع ما يتوهم اذ يمكن ان
يقال ان المدلولين اذا كانا شيئا واحدا فهي حقيقة واحده والحقيقه
الواحده لا يقال بينها وبين نفسها ملابسه اذ الملابسه بين الشيئين
يقتضي تغايرهما ثم تعلق احدهما بالآخر وليس الامر ههنا كذلك
وقال وقع في بعض نسخ المقدمه في حد عطف البيان قوله تابع
من الجامد اوضح من متبوعه فسئل عن ذلك فقال رضي الله عنه
هذا كان في النسخه الاولى واولى منه المذكور الآن في النسخ وهو تابع
غير صفه يوضح متبوعه فقيل له وما ذا يرد على الاول فقال
يرد عليه مررت بهذا الرجل فانه تابع من الجامد وليس بعطف بيان
بل صفه عند المحققين وعدلنا الى هذا ليلا يرد هذا وامثاله وان
كان الجواب على تقدير وروده متيسرا فاردنا ان نذكر هذا ليندفع
الوارد من اول الامر **وقال** ايضا مليا على قوله في المقدمه
في حد المضمر انه ما وضع لمتكلم او مخاطب او غايب تقدم ذكره
معنى او لفظا او حكما قال قوله او حكما هذا على قسمين قسم حاريقاسا
وقسم سماعي يحفظ ولا يقاس عليه فالقياسي ان سقدم فعل دال على
مصدره ثم ياتي الضمير بعد ذلك مثل قوله هو اقرب للتقوى لما قال
قبله اعدلوا اعلم ان ثم عدلا فكانه قيل العدل اقرب للتقوى والسما
ضمير الشان والقصه والضمير في نعم على خلاف بين الكوفيين والبصريين
والضمير في قولنا ضربني وضربت زيدا والضمير في قولنا ربه رجلا

عي

ان يكونا ضميرين وليس احدهما اعرف ومع ذلك فانه لا يجوز فيه الامران
كقولك اعطيته اياه وقولنه وقدمته احترازا من ان يكون ضميران
وليس احدهما مرفوعا واحدهما اعرف ولكنه لا يجوز فيه الا الانفصال
كقولك اعطيته اياك فلذلك ابي هذه القيود وفصل الشرط الاول
وهو كون احدهما مرفوعا من الشرطين الاخيرين وهو كون احدهما
اعرف وقدمته لانه يقصد الى نفيهما واثبات حكم عند نفيهما والحكم الذي
يثبته عند نفيهما هو وجوب الانفصال كقولك اعطيته اياك
واعطيته اياه فلو لم يفصل الشرطين عن الاول وذكرهما ذكرا واحدا
لكان عند النفي يسلك الجميع فيكون الحكم ايضا على الضميرين اذا كان
احدهما مرفوعا وقد احترز به وجوب الانفصال فيكون خطأ لانه
اذا قال والا فهو متصل ودخل فيه كون احدهما مرفوعا كان مضمونه
وجوب قولك ضربت اياك وهو خطأ واذا فصلته عن هذين الشرطين
الاخيرين بقوله فان كان احدهما كان قوله والا راجعا الى ما اثبته
بالشرط الاول فيبقى ذلك غير محكوم على نقيضه هاهنا وقد ذكر
حكمه فيما تقدم فبقي ذلك الحكم المذكور غير مناقض لضده فوجب
لذلك ان يفصل الاول عن الشرطين الاخيرين **وقال ايضا**
مليا على المقدمة على قوله ونون الوقاية لازمة مع الياء في الماضي
والمضارع عريا عن نون الاعراب الى آخره كقولك ضربني ويضربني
ولم يضربوني فلا بد من نون الوقاية ولزمت لانه ليست معها نون اعراب
فلو كانت معها نون اعراب لجاز الامران كقولك يضربوني ويضربني
وقرا نافع فبم تبشرون وتشاقون فيهم فالمحذوف نون الوقاية
استغنى عنها بنون الاعراب وهذا اولى من ان نقدر نون الاعراب
محذوفة استغنى عنها بنون الوقاية لان نون الوقاية امر استحساني
لا دلالة لها ونون الاعراب لمعنى فاذا اجتمعا وقد رحذف احدهما
كان حذف ما لا دلالة له اولى ولزمت في الماضي في مثل ضربني في

المضارع

وفي المضارع في مثل يضربني كراهة ان يدخل الفعل الكسر ولم يلزم
في يضربوني استغنى عنها بنون الاعراب لانها مثلها في اتصالها بالفعل
فدخل الكسر ولم يكره كراهته فيما هو من نفس الفعل وفرق
يضربوني راعى ما اتصل بالفعل في كراهة دخول الكسر عليه مراعاته
في نفس الفعل وهو الاكثر في كلام العرب **وقال** على قوله في
المقدمة وتركذلك الا في التمام والصفة يعني انها لا تستعمل تامة
كاستعمالهم ما في مثل قوله تعالى فنعما هي ولا تستعمل صفة في مثل
قولهم اضربه ضربا ما ولم يرد انها لا يكون فانها يكونان موصوفين
على ما ذكر في ما **وقال** ايضا مليا على المقدمة وهو قوله في المركبات
والا اعرب الثاني كبعلبك ثم بين بعد ذلك ان الاول يكون مبنيا
على اللغة الفصيحة فاذا بني الاثنان لفظا واعرب الآخر على حسب
العوامل اذ لا معرب سواه تقول جاءني بعلبك ورأيت بعلبك
ومررت ببعلبك وكان غير منصرف لوجود العلتين وان اعرب
الاول وقد بنيت ان الثاني لا بد من اعرابه لم يجز ان يعربا جميعا من
وجه واحد فوجب ان يكون الاول في الصورة كالمضاف الى الثاني
فيعرب الاول على حسب ما يقتضيه العوامل ويكون الثاني مخفوضا
واذا صنع ذلك فهل يكون الثاني منصرفا او غير منصرف لاصحاب
هذه اللغة لغتان احدهما اعراب ما لا ينصرف ومنهم من يصرفه فيقول
المانعون جاءني بعلبك ورأيت بعلبك ومررت بعلبك ويقول الذين
يصرفون جاءني بعلبك ورأيت بعلبك ومررت بعلبك بالتنوين
وقال ايضا مليا على المقدمة في الكنايات على قوله فكل ما
بعده فعل غير مشتغل عنه كان نصبا معمولا على حسبه الى آخره
قال رضي الله عنه لا يخلو اسما الكنايات والشروط من ان يكون
قبلها جار او لا فان كان قبلها جار فلا اشكال في جرها كقولك من
مررت وغلام من انت كما تقول باي رجل مررت وغلام اي رجل انت

وان لم يكن قبلها جار فلا يخلو ان يكون بعدها فعل مسلط عليها او لا
فان كان بعدها فعل مسلطا عليها فهو منصوب على حسبه مفعولا
به او مصدرا او ظرف كقولك كم ضربت وكم رجلا ضربت وتقول في
الظرف كم يوما ضربت زيدا او تقول في المصدر كم ضربة ضربت زيدا
وان لم يكن بعدها فعل مسلط عليها كانت مرفوعة ابدا اما ابتدا
او خبرا الا انه ليس قبلها عامل وليس بعدها ما يصلح ان يكون عاملا
فاذا ابتدت تجردها عن العوامل وهي اسم وجب ان يكون اما مبتدا واما
خبرا لها مقدما واذا اردت ان تعرف ما هي منهما فانظر فان كانت ليست
بظرف وجب ان يكون مبتدا لانها اسم لا مانع يمنعه من ان يكون
مبتدا وقد وجب احد الامرين من المبتدا والخبر فوجب ان يكون مبتدا
كقولك زيد المنطلق والمنطلق زيد وان كان ظرفا وجب ان يكون خبرا
مقدما لانه لما تعين لاحد الامرين من المبتدا والخبر وبطل ان يكون
مبتدا تعين ان يكون مبتدا خبرا مثال الاول كم رجلا قام فان قام غير
مسلطة على ما قبلها ههنا فوجب ان يكون اما مبتدا واما خبرا ولا
مانع يمنعه من الابتدا فوجب ان يكون مبتدا وهو ههنا واضح في الابتدا
من حيث كان ما وقع بعده مسغا للخبرية وانما نحتاج الى ذلك في مثل
قولك كم رجلا عالمك فمقول اسم مجرد عن العوامل اللفظية ولا مانع
يمنعه من ان يكون مبتدا فوجب ان يكون اياه لقولك المنطلق زيد
واما مثال ما يقع ظرفا فلا يصح ان يكون مبتدا وتعين للخبرية كم يوما
قرائك او كتابك او ما اشبهه من المصادر فانه لا يصح ان يكون ها هنا
مبتدا فانك اذا جعلته مبتدا وهو للايام كنت مخبرا عن الايام واذا
وجب ان تكون مخبرا عنه لم تصح الاخبار عنه بقرائك ولا كتابتك
اذ لا يجوز يوم الجمعة كتابتك لان اليوم لا يكون كتابة فوجب ان يكون
في موضع الخبر لان الظروف تخبر بها عن اسما الافعال ولا تخبر باسما
الافعال عنها لانك اذا اخبرت بها فقلت قرائك يوم الجمعة كان معناه

معينا

قرائك حاصلة في هذا اليوم فكانت منصوبة في التحقيق بما هو في
الحقيقة الخبر واذا جعلتها مبتدأة تقدر هذا التقدير فيها فوجب ان
تكون مخبرا عنها على ما هي عليه في ظاهرها فتكون قد اخبرت عن اليوم
بالقرائة وهو متقدر فما حال من اسما الشروط والاستفهام وما له
صدر الكلام فاجره على هذا الاصل تصب الصواب وقال ايضا
للاوان مليا على المقدمة ومذ ومنذ للابتدا في الماضي والظرفية في الظاهر
لا يدخل مذ ومنذ الا على ماض او حاضر فان دخلت على ماض كقولك
ما رايته مذ امس فمعناه الابتدا اي اول المدة التي اتفقت فيها الرويه
امس فهي بمعنى من في الابتدا باعتبار غير الظرف واذا دخلت على
الحاضر كان معناها الظرفية كقولك ما رايته مذ هذا العام ومذ
شهرنا ومذ عامنا والمعنى ان انتفا الرويه في جميع هذه المدة كانك
قلت ما رايته في هذه المدة ولذلك قدرت في الاولة بمن وقدرت
في الثانية بفي الا انها اذا قدرت بمن عند من لا تجوز عنده ادخال من
على الظروف كان تقرير البيان على تحقيق معنى الابتدا لا على صحة
دخولها عليه وقال ايضا مليا على المقدمة والعلم ما وضع
لشي بعينه غير متناول غيره بوضع واحد فقولنا بوضع واحد رفع
لوهم من يتوهم ان زيدا اذا وضع علما لواحد ثم وضع علما بعد ذلك
لاخر انه قد تناول ما اشبهه فلا يكفي بقولك غير متناول ما اشبهه
لخروج مثل هذا عنه لانه متناول ما اشبهه بما تقرر فاذا زيد بوضع
واحد اندفع هذا الاعتراض لانه وان تناول ما اشبهه فانما تناوله
بوضع ثان ولم يدخل اسما الاجناس لانها خارجة بالجنس الاول من
قوله ما وضع لشي بعينه وهو في الحقيقة غير محتاج بزيد والاعتراض
بزيد اذا سمي به باعتبار تعدد وضعه مندفع من غير حاجة الى زياده
بوضع واحد وذلك ان الواضع لما وضعه لشي بعينه في جميع تقديراته
لم يضعه للاخر اصلا فهو غير متناول ما اشبهه قطعا فلا حاجة الى قوله

للاوان

لك

وانما وضع ليدل على هذا مره وعلى هذا اخري وعلمنا ان الالف
المزيده في آخر الاسم لا دلاله لها الا علي الانثيه دون الحقيقه فلو
ذهبت تدل علي الحقيقتين لكان اخراجا لاحد الامرين عما علم خلافه
لانك ان جعلت الدلاله علي الجنس الاخر باسم الجنس فقد جعلته يدل
باللفظ افراده علي الجنسين جميعا وقد علم خلافه وان جعلت الدلاله
للالف والنون فقد جعلتها تدل علي حقايق المسميات وقد علمنا
ان وضعها علي خلاف ذلك **وقال** ايضا مليا علي قوله المجموع
ما دل علي آحاد مقصوده بحروف مفرده بتغيير ما قال قوله دل
علي آحاد يدخل فيه باب نمر وقوم وركب وقوله مقصوده يخرج منه
باب نمر لانه لحقيقة التثنيه لا للاعداد قصدا لقولك تمير ورطل تمر
وقوله بحروف مفرده يخرج منه باب قوم لانه ليس بحروف مفرده
ويخرج منه باب ركب لانه لم يقصد الدلاله علي جماعه الركبان
بوضع ركب ماخوذا من راكب وانما وافق الحروف من غير قصد
والدليل عليه امران احدهما ان فعلا لم يثبت كونه من ابنيه الجموع
مثبت ولا يستقر اصل مع الاحتمال والثاني انهم صغروه تصغير المفر
دات ولو كان جمعا لكان جمع تكسير ولو كان جمع تكسير لوجب رده
الي المفرد ثم جمعه ولما لم يفعل ذلك دل انه اسم جمع لا جمعا وقوله
تغيير ما نسبه علي ان قلنا اذا قصد به الدلاله علي الجمعيه صح ويلزم
تقدير التغيير ولو لم يقل تغيير ما لم يكن فيه تنبيه علي بطلان
من جعله جمعا لان القايلين بانه جمع متفقون علي انه مغير تغييرا
تقديريا والقايلون بانه ليس بجمع متفقون علي انه لا تغيير فيه فلو
سكت عنه لجاز ان يكون داخلا وغير داخل لانه دل علي آحاد
مقصوده بحروف مفرده وقوله تغيير ما يجب فيه دخول نحو فلك
اذا قدرانه مغير حركته وحروفه اذا لم يقدر ذلك فان الاتفاق
علي انه اذا قدر جمعا قدر تغييره واذا لم يقدر جمعا لم يقدر تغيير

وضع واحد في التحقيق **وقال** مليا علي قوله واعرفها المتكلم
ثم المخاطب قال معني الاعرفيه بعد احتياج اللفظ الي التوضيح **وقال**
ايضا مليا علي المقدمه علي قوله في اسما العدد وتثنيتها وجمعه قال
فان قلت لم قلت وجمعه ولم تقل وجمعها قلت قد يتقدم بان المايه
اذا وقعت مميزه لا تكون مجموعه في قولنا ثلثمايه الي تسعمايه فلو قال
وجمعها لادي الي ان تكون المايه مجموعه وهي لا تكون مجموعه الا في
السنود فتخص علي ما ذكرنا عود الضمير علي الالف **وقال**
ايضا مليا علي قوله في المقدمه في اسما العدد واذا كان المعدود مونثا
واللفظ مذكرا او بالعكس فالوجهان قال رضي الله عنه كقولك ثلثه
شخوص اذا قصدت بالشخوص المونث فلك ان تقول ثلث شخوص نظرا
الي المعني لانه مونث ولك ان تقول ثلثه شخوص نظرا الي اللفظ لانه
مذكر وبالعكس ثلثه نفوس وانت تعني الذكور فلك ان تقول ثلثه انفس
نظرا الي المعني لانه مذكر ولك ان تقول ثلث انفس نظرا الي اللفظ
لانه مونث فاذا قلت ثلثه شخوص وانت تعني الذكور وثلث انفس
وانت تعني المونث فليس في الاول الا اثبات التا وليس في الثاني
الا حذفها وليس مما نحن لتطابق اللفظ والمعني علي جهه واحده
ومما نحن فيه مفروض في مخالفه اللفظ للمعني باعتبار التذكير والتانيث
ولاجل ذلك ساغ الوجهان نظرا الي اللفظ تاره والي المعني اخري
وقال ايضا مليا علي المقدمه علي قوله في المثني ليدل علي ان
معه مثله من جنسه احترازا من عين وعين وجون وجون اذا قصدت
بهما حقيقتين مختلفتين فانه لا يصح التثنيه وانت تعنيهما علي التحقيق
بل لا بد في التثنيه وان يقصد الي اثنين من جنس واحد متفقين
في الحقيقه والذي يدل عليه الاستقرا والمعني اما الاستقرا فواضح
اذ لم يوجد ولو كان سايغا لناقضت العاده لوجوده واما المعني فلعلمنا
بان لفظ المشترك لم يوضع ليدل علي الحقيقتين في محل واحد

فلو لم يقل بتغيير ما لوجب دخوله في الحد وان لم يقدر تغييره ٥
وقال ايضا على قوله في المقدمة المصدر اسم الحدث الجاري
على الفعل قال اسم الحدث ليشمل شيئين احدهما اسم حدث فعله
فاعل فعل مذكور كثيرا وجد لا فهذا لا يكون الا مفعولا والثاني
اسم حدث سوا فعله فاعل فعل او لم يفعله لقولك ضربت ضربا ٥
واعجبني الضرب وقوله الجاري على الفعل احتراز من اسم الحدث
الذي لا يجري على الفعل مثل تربا وجندلا وما اشبه ذلك والفرق
بين الثلاثين هنا وبين المنصوبات في قوله المصدر هو اسم ما فعله فاعل
فعل مذكور ان ثم ذكرنا المفعول المطلق الذي فعله فاعل الفعل المذكور
سوا جرى على فعله او لم يجر وها هنا ذكرناه باعتبار كونه جاريا على
فعل في لفظه ومعناه وقال ايضا مليا على المقدمة على قوله في
المصدر ولا يضمر فيه ولا يلزم ذكر الفاعل لانه لو اضمر فيه لاضمر مثنى
ومجموعا ولو اضمر مثنى ومجموعا لوجب ان يكون مستترا لانه ليس في
الاسما ضمير مرفوع بارز وذلك من خواص الفعل ولو اضمر مستترا لو
جئت بعلامة التثنية والجمع لان كل ضمير مستتر لمثنى او مجموع لا بد له
من دلالة عليه ولو اتصلت به علامة التثنية لوجب ان يقال ضربان
ولو قيل ضربان لكان ظاهرا في تثنية نفس الضرب فيودي الى ايهام غير
ما قصد لان العرض بتثنيه الفاعل وهذا يفهم من تثنيته تثنية نفس
المصدر لا الفاعل ولما ادى الى ذلك رفض الاضمار فيه فان قلت
هذا بعينه يطرد في اسم الفاعل والمفعول ولم يمنع من الاضمار فيهما
فوجب اطراحه قلت ليس كذلك اسم الفاعل والمفعول لانه اذا ثني
فقيل ضاربان لم يوهم امرا آخر وسببه ان الضارب في المعنى هو
الفاعل فاذا ثني الفاعل وجب به تثنية ضارب فكان ذلك على الموافقة له
لكونه اياه في المعنى بخلاف الضرب نفسه مع الفاعل لانه غيره فلذلك
صح الاضمار مع اسم الفاعل والمفعول ولم يصح مع المصدر قوله ولا يلزم

ذكر الفاعل لامرين احدهما انه لو لزم لادى الى وجوب اضماره ولو وجب
اضماره لادى الى ما ذكرا ولا من الفساد فوجب ان لا يلزم الثاني هو
ان المعنى الذي لزم من اجله في الفعل مفقود في المصدر وانما لزم
في الفعل من حيث كان مع مرفوعه جملة والجملة لا بد لها من مسند
اليه فوجب ذكر الفاعل ليحصل الجملة مستقلة والمصدر لا يكون
مع فاعله جملة ابدا بل لا بد له من جزء اخر غير معموله يكون معه
جملة الا ترى انك لو قلت ضرب زيد عمرا لم يكن كلاما حتى تقول
اعجبني او ما اشبهه بخلاف قولك ضرب زيد عمرا فثبت ان المعنى
الذي استحق الفعل ذكر الفاعل لاجله مفقود في المصدر فلا يلزم
من وجوب ذكر الفاعل في الفعل وجوب ذكره في المصدر وقال
مليا في اسم الفاعل على قوله ما اشتق من فعل لمن قام به معنى
الحدوث فقولنا ما اشتق من فعل شمل اسم المفعول والصفة المشبهة
فاذا قلنا لمن قام به خرج اسم المفعول فانه ليس قائما به وانما هو
واقع عليه وقولنا على معنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة فانها
تدل على الثبوت على ما ذكر في حدها وقولنا ها هنا لمن قام به
اولى من قولنا لمن نسب اليه لانا لو قلنا هذه العبارة لورد علينا
مفعول ما لم يسم فاعله فانه منسوب اليه بلا خلاف في قولنا ضرب
زيد فان الضرب منسوب الى زيد على سبيل الوقوع عليه وقال
ايضا مليا على المقدمة على قوله ما فيه ضمير واحد احسن وما
فيه ضمير ان حسن وما لا ضمير فيه قبح لانك اذا اعملته فانما تعمله
فيما كان من سببه فلا بد من ضمير يربط بينه وبينه فاذا حصل
الضمير من غير زيادة ولا نقصان لانه اتى على وفق ما يقتضيه الكلام
من الاتيان بالمحتاج اليه وترك الفضلة واذا لم يكن فيه ضمير كان
قبيحا من حيث صار كانه اجنبي ولا بد ان يكون بينه وبين الاول تعلق
ولو لا تقدير الضمير لم يحز البتة فهذا الذي قبح منه واذا كان فيه

ضمير ان لم يكن كالاول في الحسن ولا كالثاني في الفتح لانه اندفع الوجه الذي
استفتح لاجله وهو عدم الضمير وانما حصل ضمير زائد غير محتاج اليه
فهو الذي بعده عن الوجه الاول في الاحسنيه وهو مع ذلك حسن
ثم قال اذا رفعت الصفه الظاهر وجب ان يكون كالفعل في افرادها
وتانيثها وامتناع تثنيتها وجمع المصحح فلما جمع التكسير فارق فيه بالخبار
اذا كان مرفوعها جمعا كقولك جاج في رجل قعود علمانه وقاعد علمانه
ولا يجوز قاعدون علمانه وانما امتنعوا من قاعدون لشبهه بقعدون
من حيث كان فيه صوره الضمير الذي في يقعدون ولم يمتنعوا في قعود
لعدم هذا المانع فيه فاجروه تاره مجرى الفعل في الافراد وتاره مجرى
الاسما في مطابقتها لمن هي له فقوله تعالى خاشعا ابصارهم وخشعا
ابصارهم جاز في الافعال وقال رضي الله عنه قولنا الماضي
ما دل على زمان قبل زمانك اي الماضي المجرد من القرائن في اصل
وضعه فان قولنا ان قام زيد قمت هو ماض في اللفظ وقولنا لم يقم
ماض معنى فانك لو اخذت يقم عريا عن القرائن لم يدل على ماض اصلا
وقال على قوله في المقدمه ولام المحمود لام تاكيد تعد النفي
لكان قال انما كانت زايده للتاكيد لان مثلها من حروف الجر زيد لتاكيد
النفي في مثل قولك ما جاني من احد ولبس زيد بقايم وشبهه فكانت
هذه كذلك وتبين لو حذفت لكان الكلام مستقلا بالافاده فكذلك
هذه اذ يجوز في غير القران في قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم
وما كان الله معذبهم وانما جاء بعض حروف الجر للتاكيد لان وضعها ان
توصل معاني الاحكام الى الاسما والنفي يدخل لنفي الحكم عن الاسما
فلما اشتركا فيما يدخلان عليه وقصد التاكيد جيء بها لذلك وخصوا
من والبا واللام لكثرتها وخصوا كان لكثرتها في الكلام وقال
ايضا مثليا على المقدمه ويجوز اظهار ان مع الام كي والعاطفه
ويجب مع لا في اللام انما لم يظهروا واو والفا والواو غير العواطف لانها

تقتضيها

ان القرب مرجو وحاصل ومشروع في متعلق القرب فاذا قلت عسى الله
ان يشفي زيدا فقرب الشفا مرجو واذا قلت كادت الشمس تغيب فقرب
الغيوبة حاصل واذا قلت طفق يخصف وجعل يقول فمعناه انه اخذ
في الخصف والقول **في الحرف** وقال رضي الله عنه مليا اذا
ورد على قولنا في حد الحرف ما دل على معنى في غيره الاسما المشتركة
فانه لا يفهم مدلولها الا بالقرينة وكذلك الحرف فانه لا يفهم مدلولها
الا بذكر متعلقه معه فجوابه ان الاسما المشتركة ليس من شرط
استعمالها لفظ آخر يقترن بها بل قد يكون قصد المتكلم الابهام
ومن ثم جاء كثير من المشتركات تجوز فيه الامران اعني كل واحد
من مدلوليها كقوله تعالى ثلثة قروء وليس لذلك في الحرف فانه
لا يستقيم ان تقول خرجت من وقال مليا على المقدمة وقد
قيل له لم لم تذكر ان اللام بمعنى على وقد ذكرت انها بمعنى عن وقال
ان اللام للاختصاص والاختصاص على وجهين اما ان يكون فيه
ضرر او لا فالاول صح دخول على فيه لما في الضرر من معنى الاستعلا
لم ينسب اليه ولم يخرج عن معنى اللام المذكورة وقال ايضا مليا
على المقدمة في قوله ولذلك جاز العطف على اسم المكسورة المشوهة
لفظا او حكما بالرفع دون المفتوحة قوله او حكما مثل قوله تعالى
ان الله بريء من المشركين ورسوله فان قوله ورسوله معطوف على اسم
ان وان كانت مفتوحة لانها في حكم المكسورة وهذا موضع لم ينبه
عليه النحويون فانهم اذا قالوا ان العطف على ان المكسورة دون غيرها
اوهموا انه لا يجوز العطف على المفتوحة والمفتوحة سبعة اقسام قسم
يجوز العطف على اسمها بالرفع وقسم لا يجوز فالقسم الذي يجوز هو
ان تكون في حكم المكسورة كقولك علمت ان زيدا قايم وعمرو لانه في
معنى ان زيدا قايم وعمرو فلما جاز العطف ثم جاز هاهنا الا ترى
ان علم لا تدخل الا على المبتدا والخبر يدل على ذلك ووجوب

اسم

الكسر في قولك علمت ان زيدا لقايم وانما انتصبا بعدها توفيرا
لما يقتضيه علمت من معنى المفعولية فاذا تحقق انها في حكم المكسورة
جاز العطف على موضعها اجراها مجرى المكسورة لانها في حكمها
فان كانت المفتوحة على غير هذه الصفة لم تجز العطف على اسمها بالر
مثل قولك اعجبني ان زيدا قايم وعمرا فلا يجوز الا النصب ولا يستقيم
الرفع بحال عطفا على اسم ان لانها ليست مكسورة ولا في حكم
المكسورة لانها في موضع مفرد من كل وجه وقد تقدم تعليل تخصيص
المكسورة بذلك وقال ايضا مليا على المقدمة في قسم الحرف
في الحروف المشبهة بالفعل في ان اذا خففت ويلزمها مع الفعل
السين او سوف او قد او حرف النفي قال انما كان كذلك لان ان
المخففة على قسمين الاول ان يليها الاسما مثل قوله تعالى واخر
دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وشبهه والتي يقع بعدها الفعل
فالاولة المشار اليها لا تحتاج الى تعويض والثانية تحتاج الى
تعويض وانما عوضت هذه دون تيك لانها لو لم تعوض لالتبست
بان التي تنصب فان قيل فالفرق يحصل بالفعل الذي قبلها وهو
ان ان المخففة لا تكون كذلك الا اذا كان قبلها فعل علم او مشبه
بالعلم والجواب سنذكر في مسئلة مستقلة في ان المخففة ايضا
ليست مما يعلق بالمقدمة ستراها في غير هذه الكراريس ان
شا الله تعالى وقال ايضا مليا على المقدمة على قوله نون
التاكيد خفيفة ساكنة ومشددة مفتوحة مع غير الالف الى اخره
قال انما اختصت هذه النون بالفعل المضارع لانها مشبهة بالتنو
فخصوها به لانه الاصل في الاعراب وليس للماضي اصل فيه فلم يناسب
دخولها فيه ودخلت في الامر اخرا له مجراه قبل حذف حرف
المضارعة فاجري على اصله وان خرج عن الاعراب على المذهب
الصحيح وانما خصوه بالمستقبل لاستغنا الحال غالبا عن التوكيد

فع

ين

لوضوح امره بخلاف الغايب في الغالب فانه غير متضح فكان احوج منه
الى التاكيد واختصت بافنه معنى الطلب لقصد المتكلم ارادة ما
يطلبه غالبا فهو مولد عنده في طلب حصوله فكان فيه مناسبة لتاكيد
دون غيره واجري مجراه القسم وان لم يكن فيه الطلب لانه اما غالبة
ان يكون مرادا او واقعا لان جميعه مقصود حصوله للصدق لا لحصوله في
نفسه فاجري مجرى ما المقصود منه الحصول وانما لم يدخل النون
الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسا كراهة اجتماع الساكنين
على غير حدهما ودخلت الشديدة وان التقى ساكنان لانها على
حدهما وانما كسرت معها خاصة لمانث في غيرهما من ان النونات
على الصيغة الزوايد بعد الالف مكسورة كرجلان وغلامان ويضربان ويا كلان
وهذه كذلك فاجريت مجراها او لانها موضع نون التثنية وهي
مكسورة فجعلت مثلها وشبهت بها في جماعة النسا بها لكونها بعد
الف وانما ضمت بعد ضمير المذكرين لانها تنزل مع الضمير البارز
منزلة كلمة منفصلة ومع غيره منزلة حرف متصل وقد علمت انك
تقول في اضربوا اذا وصلته باليوم اضربُ اليوم فلذلك يجب ان
تقول اضربُنّ لانها في الخفيفة اجتمعت هي ساكنة والنون ساكنة
فحذفت لالتقا الساكنين كما حذفت لسكونها وسكون اللام ووجب
كسرها مع ضمير المخاطبة المونث على هذا المثال فان لم يكن ضمير
بارز قدرت متصلة كقولك للرجل اضربَنّ وكقولك ليضربَنّ الزيدون
العمرين لانها لا ضمير فيها بارز لان الضمير الاول مستتر ولا ضمير
في الثاني وقد علمت انهم اذا اتصل بالفعل ما ليس بواو تما يكون بجرده
فتح معه كقولك اضربا واخرجا فلذلك يجب ان تقول اضربَنّ واخرجَنّ
وانما لم يجعل معه كالمنفصل مثل الاول لانه حرف لمعنى في الفعل
لم يفصل بينه وبينه فاصل فجعل كالتنوين والف التثنية بخلاف
ما جاء فيه الضمير البارز لانه كلمة اخرى اتصلت الى الفعل فلم يحسن

ان

ان تجعل النون من جملته بعد الفصل بينه وبينه بكلمة للمنافاة بين
جزئي الكلمة وبين الاصل مبني على جميع مسايل هذا الباب في
الصحيح والمعتل فمن ثم قيل للواحد اغزون كما تقول اغزوا وللمذكرين
اغزُنّ كما تقول اغزوا اليوم وللواحدة اغزِنّ كما تقول اغزي
اليوم وتقول للواحد رَيّن كما تقول رَيّا وللمذكرين رَوُن بواو
مضمومة كما تقول رَوا اليوم وللمراة رَينّ بيا مكسورة كما تقول
رَي اليوم قال الله تعالى فاما ترَيّن وقال لترَوُن قوله والمخففة
بحذف للساكن يعني اذا لقيها ساكن بعدها فتقول في اضربْن
اذا وصلته باليوم اضربْ اليوم ولا تحركها لالتقا الساكنين كما
تحرك التنوين كانهم قصدوا ان يكون لما قصد بدخول الاسم
على ما يدخل الفعل مزية فاذا وقفوا فلا تخلو ما قبلها من ان
يكون مفتوحا او غير مفتوح فان كان غير مفتوح حذفوها ايضا
كما حذفوا التنوين فتقولون في اضربْن اضربوا وفي اضربْن للمراة
اضربي لانهم لما حذفوها زال المقتضي لحذف الساكن الذي قبلها
فوجب رده فان قيل كان القياس ان لا يرد ما حذف لاجله
لان حذفه عارض كما انهم لم يردوا في قولهم قاض ما حذفوه لاجل
التنوين وهو ايا لما كان حذفه عارضا على اللغة الفصيحة والجواب
ان التنوين في الاسم متاصل موضوع لمعنى اصلي يدل عليه فاذا
حذف في الوقف كان حذفه عارضا على المحقق والاصل الاثبات
ونون التاكيد ليست لمعنى زايد عما يدل عليه الفعل بل هي في
معنى حروف الزيادة فصارت في الاصل عارضا فاذا حذفت رجعت
الكلمة الى اصلها فوجب رد ما حذف لاجله فحصل الفرق بينهما
لذلك ولذلك لو قلت هل تضربن ثم وقفت قلت هل تضربون
فتثبت الواو ونون الاعراب ساكنة اما الواو فلزوال مقتضي
حذفها وهو النون الساكنة واما رد نون الاعراب فلزوال مقتضي

الثنا لان نون التاكيد تقضي بنا الفعل فاذا زالت رجع الفعل
الى ما يستحقه من الاعراب فوجب رد النون في هل يضربون
لانها علامة الرفع فيه وان كان مفتوحا قلبوها الفا تقول في
اضربن اضربا وانما قلبوها الفا تشبيها لها بالتنوين المفتوح ما قبله
مثل قولك رايت زيدا وعمرا وما اشبهه ولم يحذفوه عن غير
عوض كما فعلوا في المضموم ما قبله والمكسور اجرا له مجرى
التنوين ففعلوا به ما فعلوا في التنوين لخفة الفتحة والالف وثقل
الضمة والواو والكسرة والياء

واللہ اعلم بالصواب

تمت الاملا

والحمد لله وحده

بسم الله الرحمن الرحيم وبالله العون والعصمة والتوفيق

نذكر في هذه الاوراق اسئلة اجرت بحضرة الشيخ الامام جمال الدين
ابي عمرو ابن الحاجب فتكلم على معانيها واعرابها من شعر العرب والمتنبي
وغيرهما من الشعراء فمن ذلك املاؤه على قول المتنبي

ولو قلما ألقيت في شق رأسه من السقم ما غيرت من خط كاتب

قال رضي الله عنه يروى بالرفع والنصب والكل وجه ولكن النصب
هو الوجه لان لو ها هنا حرف شرط يقتضي الفعل لازما مثل ان كما
تجب في مثل قولك ان زيدا تضرب غلامه أضرب به النصب فلذلك
همنا وهو من باب ما استغل فيه الفعل عن المفعول بضميره وانما
حاوهم الرفع عند قايله من جهتين منها انه لم يعد الفعل المفسر
الاخر في الخبر ولم يدخل على المضمر العايد على الاول الا بواسطتين
ومنها وهو اظهرها انه جاء على صيغة ما لم يسم فاعله فتوهم
انه مثل قولك لو زيد ذهب به لكان كذا اما كونه لم يعد
بنفسه فليس بشيء اذ لا فرق بين قولك في وجوب نصب ان
زيدا اضربته وان زيدا مررت به واما كونه لم يدخل على المضمر
الا بواسطتين فغير معتبر ايضا وانما المعتبر وجوب اضمار معدي
اليه الفعل اوالى ما يتعلق به بنفسه او بواسطة حرف الجر الا
ترى انه لا فرق بين قولك ان زيدا اضربته وان زيدا اضربت غلامه
وانما جي اللبس عند الضعف من جهة فهم انه تقدر مثل ذلك
الفعل لقولك زيدا اضربته او ما في معناه من كل وجه كقولك زيدا
مررت به لامكان جاوزت زيدا وليس الامر كما توهموه بل تقدر مثل
الفعل الذي امكن اوما في معناه من كل وجه ان يعد نفس الفعل او
الملابسة ان يعد الامر ان مثل هذه المسئلة التي نحن فيها واشباهها
واما كونه جاء على ما لم يسم فاعله فليس مستندا اذ لا فرق بين نصب
الدرهم اعطيته وبين نصب الدرهم اعطيته وانما المعتبر كون الفعل

معدي

معدي اليه تعدي الناصب وليس زيد ذهب به مثله لان الفعل
لم يتعد اليه تعدي الناصب لان الجار والمجرور في موضع رفع فوجب
الرفع لذلك اذ شرط النصب كون الفعل معدي الى المضمر او الى ما
تعلق به تعدي الناصب نعم لو قلت الثوب كسيته لجاز
النصب فكل موضع تجوز النصب فيه اذا طرأ فيه ما يوجب الفعل
وجب النصب فتبين ان النصب واجب في قوله ولو قلما على تقدير
ولو لا بست قلما ألقيت في شق رأسه ولو قيل ولو قلم ألقي به
وشبهه لوجب الرفع وكان مثل قولك زيد ذهب به لما تقدم من
ان تعلقه بما يتعلق بالضمير على غير وجه تعدي الناصب ولو
قيل انه ليس من هذا الباب وانما هو من باب ما حذف منه فعله لكثرته
في الكلام كقولهم ائتني بدا به ولوحمار وشبهه فيكون التقدير
ولو كان قلم ويكون ألقيت في موضع رفع صفة لقلم لا انه جيء به
لتفسير فعل محذوف كانه قيل ولو كان قلم انا ملقى في شق رأسه
لما غيرت الا انه ليس بالكثير ولا بالظاهر في هذا ولان المفهوم من
القايل لو ألقيت في شق القلم لا لو كان قلم وقوله من السقم
متعلق بألقيت لا بغيرت وان كان المعنى يقوى غيرت لو ساعد
الامر اللفظي عليه وعلى ان المعنى في تعلقه بألقيت مستقيم اما
كونه لا يصح تعلقه غيرت فلان ما في حيز جواب الشرط لا يتقدم
على الجواب كما ان ما في حيز الشرط لا يتقدم عليه باتفاق الا ترى
انه لا يجوز ان يقول ان تضربني في الدار احسنت اليك على ان يكون
في الدار متعلقا باحسنت بل نحكم قطعا بانه متعلق بتضربني فكذلك
هذا على ان ثم مانعا آخر وهو ان ما في حيز النفي لا يتقدم عليه الا انه
لا ينبغي ان نتمسك به ها هنا لما وقع فيه الخلاف في مثله لتقدم الظرف
عليه لاتساعهم فيها واما بيان ان المعنى مستقيم بتعلقه بألقيت فمن
جهة صحة تعليله به لان ألقاه فيه انما صح من اجل السقم الذي

وف

هو عليه ولولا ذلك لم يكن باعتبار الطريق الذي يقصده الشعراء في
استعمال الاوهام وجواب لو قوله ما غيرت واللام محذوفة وحذفها
سايغ فصيح في القرآن والشعر كقوله لو نشا جعلناه اجاجا وقوله
من حظ كاتب مبالغة من وجهين احدهما انه اتى بمن المشعرة بالتبعيض
كانه قال ما غيرت سيا اصلا او بمن الزايدة للتاكيد وهي بقضي
بقوته ذلك المعنى والثاني انه اتى بكاتب نكره ليفيد التعميم
في كل خط لكل كاتب وهو ابلغ من ان يكون مختصا فيهما او
في احدهما وقال ايضا مليا على قول المتنبي في سنه
تسع عشره وستمايه ○ وفا وكما كالربع اسجاه طاسمه بان تسعدا
او الدمع اسقاه ساجمه الظاهر انه اراد ان يخبر عن وفا وكما
بقوله بان تسعدا اي وفا وكما حاصل بان تسعدا وقوله كالربع
مقدم والمراد به الناخير متعلق اما بما تعلق به بان تسعدا
اي حاصل باسعاد كما مثل حصول وفا الربع باسعاده بالسجا
بسبب الطسم واما متعلق بالاسعاد اي وفا وكما حاصل باسعاد
كما اسعادا مثل اسعاد الربع بما ذكر واما بوفا نكما وفا مثل وفا
الربع بالطسم المعين على السجا حاصل بان تسعدا واما متعلق
بمحذوف على ان يكون خبر مبتدا اي هو كالربع اما اضمارا للوفا
واما اضمارا للاسعاد واما اضمارا للمخاطبين وما ذكره ابن جني
في معناه عن المتنبي يشعر بان الباء وما في حيزها في قوله بان تسعدا
هو الخبر عن وفا وكما ويجوز ان يكون قوله كالربع خبر المبتدا
الذي هو وفا وكما وقوله بان تسعدا متعلق بوفا وكما اي وفا
وكما متعلق بالاسعاد مشبها بالربع في وفائه بالطسم المعين على
السجا وقوله اسجاه طاسمه تقرير للمعنى الذي يكون به الربع
معينا على الاسعاد وهو الاخبار عن كونه مسجيا اذا كان طاسما
وكلها تعسفات لما يلزم من تقديم متعلق المصدر عليه او

الفصل

الفصل بين المبتدا وخبره بالاجنبي الذي هو كالربع على تاويل
او اسجاه طاسمه على كل تاويل وقوله كالدمع اسقاه ساجمه
مما يقوي هذا المعنى ويقرر انه اراد بالاسعاد ما يعين على
البكا والسجا فلذلك جعل غزارة الدمع شافيه فيقوي ان
يكون المعنى بقوله عن الربع اسجاه طاسمه تقرير ان طسمه
مسعد للكونه يودي الى السجا المتضمن لغزاره الدمع التي ○
جعلها شافيه ولا اسعاد ابلغ مما يودي الى الشفا وهذا تضعف
من يزعم ان قوله كالربع خبر المبتدا على معنى انه اخبر عن
وفائهما بالاسعاد انه مثل الربع في دثوره وذهابه اي يعيد منكما
دائر مثل لدثوره وعدمه كالرابع في دثوره وانكماه وقال
ايضا مليا على قول المتنبي بدمشق سنه عشرين
حللا كما بي فليل التبريح اغذا ذا الرساء الاعن الشيح
لجلك من الاضداد للعظيم والحقير ويعلم انه ههنا العظيم في
قصده بالقرينه وهو منصوب على انه خبر لكان قدم وكما في
موضع نصب خبرا بعد خبر او نصبا على المصدر بقوله حللا اي
عظما عظمه مثل عظمه ما بي وحذف النون من بكن ضرورة لانها
في موضع تحريك وانما تحسن حذفها اذا لم يكن لذلك كقولك
لم يك زيد قايما واما مثل لم يكن الذين فالحذف فيه ضعيف
ووجهه ان الاصل السكون فحذفت لذلك ولان مجيء ما بعدها
مما اوجب حركتها انما كان بعد تحقق حذفها فثبتت على ما كان
جايزا فيها واللام في قوله فليك لام الامر سكنت لاتصال الفا
بها وهو فصيح وتقديم الخبر في مثل ذلك لبس بالقوي وان
كان جايزا من جهة ان الجمله تضمنت لام الامر وهي تقتضي صدر
الكلام كما تقتضيه لا في النهي وما في النفي وهمزه الاستفهام وحروف
التخصيص وما اشبه ذلك فكان القياس ان لا تجوز كما لم تجز في

بقيّه الابواب فلا يقال زيدًا ما ضربت ولا عمرًا الا قتل ولكنه جاز
فيه لما كان الامر اكثر صيغة الامر الموضوعة له من غير حرف
فنزلوها منزلة الفعل المضارع والماضي لما تجردت عن الحرف وكانت
بنفسها هي الدالة على المعنى الذي دل عليه الحرف ولذلك جاز زيدًا
ليضربه عمرًا ولم يجز زيدًا ما ضربه عمرو لانه يشترط في المنصوب
المشتغل عنه الفعل بضميره صحة عمله فيه مقدمًا لو علق به واما
ادخال الفاء في قوله فلبك فللاشارة الى انه قد تقدم ما يرشد الى
المقتضي لهذا الامر وان يكون الترنح عظيما تسببًا على عظم محبوبه
وكونه في الغاية القصوى التي لا تسعى ان يكون الحب له الا كذلك
كقولك لمن تامره بالسفر بعد ان تقدم ما يرشد الى مصلحة وقوعه
فسافر ومثله ففروا الى الله فسبحان الله والامر بالترنح لفظا والمراد
اصحابه تنزيلا للمسبب منزلة السبب والمراد امر اصحابه بتعظيم
الحب الذي هو سبب لتعظيم الترنح فنزل الترنح تلك المنزلة
كقولك لتكن الجنة ماواك وانما تريد ان تامره بحسن العمل
الذي هو سبب لكون الجنة ماواك وقوله اغداؤا الرشا الاغن
الترنح من جملة ما يعاب عليه في شعره وقد روي انه سئل عنه
على وجه التعبير له فلم يحسن وجهه انه لما ذكر ان ترنحه
عظيم وامر غيره مثله دل ذلك على ان عظم محبوبه فقصد الى
ذكره والتنبيه عليه بالاشارة فانه مشبه للرشا حتى سئل رائيه
في انه من حسنه حقيقة فيستفهم اغداؤه كغدائه حقيقة ام لا
او يكون الاستفهام على سبيل الانكار اي ان هذا الرشا الذي
بلغ هذا المبلغ في الحسن لا يكون كغيره مما ياكل الشيح
وغيره وهي جملة من مبتدا وخبر وذا في موضع خفض بالاضافة اليه
والرشا الاغن صفة لذا وقال ايضا مليا على قول المتنبي
بدمشق سنه احدي وعشرين منافعها ما ضر في نفع غيرها

تعدي وتروي ان تجوع وان تظما الظاهر انه اراد ان هذه المراة
الممدوحة ينفعها ما يضر غيرها من الامور الدنيوية لقلة اهتمالها
بها واشتغالها بما ينفعها مما يعود عليها بالثناء في الدنيا والثواب
في الاخرة فغيرها يضره ان تجوع وان يظما لاستغاله بهذه اللذات
الدنيوية واستغاله بها وهي لشرفها عذاوها وتهاجوعها
وعطشها اي يقوم الجوع والعطش عند اشتغالها بامهما مقام
الغذاء والري عند المهتمين بامر دنياهم وقوله تعدي وتروي
فعلان مضارعان اي يحصل لها ما يقوم مقامهما ذلك بان تجوع وان
تظما فحذف الباء من ان وذلك جايز ويجوز ان يكون معناه انه
ينفعها ما يضرها لكونه ينفع غيرها فمستغل في نفع غيرها بما
يضرها وتري انه نفع لها لايصالها الراحة لغيرها اي تسعى في
منافع الناس وان كان ذلك يضرها ثم اوضح بان قال شيئا كالمثال
وهو انها تري ان جوعها وظماها اذا كان لسبب سعيها لغيرها
غداء وري وهو من ابياته الصعيفة المعنى وقال ايضا
مليا على قول المتنبي بدمشق سنه احدي وعشرين
امط عنك تشبيهي باوكانما فما احد فوقي ولا احد مثلي
الظاهر ان قوله بما يتعلق بتشبيهي فيلزم ان يكون ما
للتشبيه مثل كانما ولعله توهم ان ما في قولهم ما اشبهه بكذا
للتشبيه مثل ما في قولهم كانما هو كذا وليس الامر على ما توهم
ولا يعرف ما للتشبيه وما ذكرنه مما توهمه غلط محض فان التشبيه
انما فهم من لفظ اشبه وما للتعجب لا للتشبيه وهذا من ابياته
التي تجترا على مثلها من غير رويه وتمييز ثم اتم البيت بما يقرر
معنى نفي تشبيهه بقوله فما احد فوقي ولا احد مثلي يعني انما
يشبه بالشي اذا كان دونه واما مثله واذا كان الشي لا شي فوقه ولا
شي مثله امتنع تشبيهه وقال ايضا مليا على قول

المبتدي بدمشق سنة ثماني عشرة وستمايه احيا وايسر ما قاسيت
ما قتلا والبين جار علي ضعفي وما عدلا يجوز ان يكون احيا
فعلا مضارعا حذف منه همزة الاستفهام للانكار وتقديره احيا
وايسر ما قاسيت ما قتلا اي كيف احيا وهذه حالي فيكون
قوله وايسر ما قاسيت جملة في موضع الحال او جملة معطوفة قرن
بها الجهة التي من اجلها انكر الحياة ونفاها لانه اذا كان ايسر ما
لقيه قاتلك كان غير حي ويجوز ان يكون احيا من باب افعل
التفضيل حذف المضاف اليه استغنى عنه بما عطف عليه مما شرك
بينه وبينه فيه كانه قال احيا ما قاسيت وايسر ما قاسيت فحذف
المضاف اليه من الاول استغنى عنه بالثاني او حذف المضاف اليه
من الثاني استغنى عنه بالاول ثم اخر ليعتمد الثاني عليه من حيث
اللفظ كما في قولك نصف وربع درهم وكقوله الاعلالة او بداهة سابح
ويكون مبتدا خبره ما قتلا ان كانت ما في ما قاسيت بمعنى الذي
على القول بان فعل التفضيل يكتسب التعريف بالاضافة وعلى
القول بان المعرفة سعين سقدمها للابتدا وان كانت مشتقة او
يكون خبرا مقدما على القول بان افعل التفضيل لا يكتسب تعريفا
بالاضافة وعلى القول بان المشتق سعين للخبر وان كان معرفة ومقدما
فان كانت ما بمعنى شي فخبر مبتدا باتفاق واما احيا باعتبار المعنى
فيجوز ان يكون ماخوذا من حي الشي اذا كانت فيه حياة كانه قال
اظهر شي فيه حياة ما قاسيته بقتل ويجوز ان يكون بمعنى ان احيينه
اذا جعلته حيا كانه قال اظهر شي يحيي مما قاسيته بقتل والمقصود
حاصل من المعنيين جميعا واما قوله والبين جار علي ضعفي فمبتدا
خبره جار وهو يقوي الوجه الثاني لان الوجه الاول الذي انكر فيه
كونه حيا الاحسن ان يذكر بعده ان البين جار على ضعفه
وبالتقدير الثاني لا يلزم ذلك لانه لم يتعرض الا لشدة ما قاسي

ما

دار

وان غيره يهلك باقل منه لا انه هلك وانما استار فيه الى صبره وقوته
على ما لقيه وقال ايضا مليا علي قول المتنبي
امن ازدياركِ في الدجى الرقباء اذ حيث كنت من الظلام ضياء
معناه ان الرقبا حلموا بانتفاء ما يخافونه من حصول زيارتك في
الدجي لما استملت عليه من النور الذي يظهر زوال كل لو زاروك
فهم ممتنعون من زيارتك لذلك كما ممتنعون من زيارتك في النهار
فامنوا لذلك واعرابه امن فعل ماض ومعناه حصول المعنى المنافي
للخوف او عدم الخوف يقال امنت لذا اذا لم تخش منه وان كان
واقعا وامنت لذا اذا حلمت بانتفاء وقوعه وهو مما يخاف على تقدير
وقوعه بمعنى قوله تعالى افامنوا مكر الله والظاهر انه اراد المعنى
الثاني وان كان الاول جايزا ان يقدر ويكون المعنى ان
الازدياركِ لو قدر وقوعه لا يخاف منه من امر يكره لما استملت
عليه من الضيا المتقدم ذكره لكنه ليس المعنى المقصود المتداول
فيما يقصده الشعرا في هذا المعنى وازدياركِ مفعول به من يقال
زاره وازداره والاصل فيه ازتيره قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها وقلبت التا دالا لوقوعها مع الزاي وعدل الى ازدار
لانه ابلغ في المعنى المقصود قال سيبويه افتعل يكون للتصرف
والطلب وقال اما كسبت فانه يقول اصبت واما اكتسبت فانه
للتصرف والطلب وعليه قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت
فاتى بكسب في الحسنات واتى بالاكتساب في السيات والمعنى ان
الاقل في الحسنات معتد به له ولا يعتد له في السيات الا قل
ولذلك عدل الى اكتسب وهو من لطيف المعنى لطفا منه سبحانه
ورحمة وفي الدجي متعلق بازدياركِ لا بامن لانه لو تعلق بامن
لكان المعنى تقييد الامن بزمان الظلام وهم امنون في كل وقت من
زيارتها في الظلام واذا تعلق بازدياركِ قيد الزياره المامونه بانها

في الظلام وهو المقصود ولا يقال انه يفهم منه ان زيارتها في غير الظلام
غير مامونة فانه يجاب عنه ان ذلك كالمعلوم من باب الاولى والرقبا
فاعل بامن وهو جمع رقيب كشهيد وشهدا او كريم وكرما وهو كثير
واذ الظاهر انه اراد بها التعليل بقول ضربتك اذ ضربتني ومنه قوله
تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم اي من اجل ظلمكم او لانكم ظلمتم
ويجوز ان يراد بها الظرف على تاويل سيأتي ذكره وحيث يجوز
ان يكون خبر المبتدا هو صيا اي اذا الصيا في كل موضع حللت فيه
ويجوز ان يكون مبتدا على المبالغه وصيا خبره اي اذا المكان الذي
تحلين فيه صيا او على تاويل ذو صيا وكنت هي كان التامه اي
وجدت وحصلت ومن الظلام يجوز ان يكون متعلقا بمحذوف
متعلق بحيث لبيان الجنس اي اذا المواضع التي تحلين فيها الكتي هي
مواضع الظلام فيقدر حذف مضاف او يجعل الظلام كانه للموضع
او تجعل الاماكنه كانها ظلام ومثل هذا الجار متعلقه صفة لما
هو بيان له اي اذا الاماكنه التي تحلين بها الحاصله من مواضع الظلام
ويجوز ان يكون متعلقا بمحذوف متعلق صيا اي اذ حيث كنت صيا
من الظلام اي حاصل عنه اي عوضا منه من قولك

فيكون صفه لصيا في الاصل ثم قدم فقدر نصبا على الحال ويجوز ان
يكون متعلقا بكنت لانها كان التامه اي اذ حيث حللته من مواضع
الظلام صيا ويجوز ان يكون اذ ظرفا على بابها بدلا من قوله في
الدجي اي من ازديادك في الدجي في الزمن الذي حيث تحلين فيه
من الظلام صيا فيجوز ان يكون من الظلام على هذا التاويل لبيان
اذ اي في الزمان الذي هو الظلام الذي حيث حللت فيه صيا ٥
وقال ايضا املياه بدمسوسنه ثاي عشره وستمايه على قول المتنبي
عجز محد فاقه ووراه رزق الاله وبابك المفتوح وجه

وجه الاشكال فيه ان المعنى على ان يكون فاقه مبتدا وعجز بحر
الخبر ويؤدي الى ان يكون ابتدا بالنكره من غير شرط من شرايط
التصحيح وهو غير مستقيم ولا يستقيم ان يقال ان عجز هو المبتدا
وفاقه هو الخبر لانه لم يرد بالحد فاقه وانما اراد ان الفاقه واثت
موجود عجز فلو جعل العجز مبتدا الادى الى ان يكون كل
عجز فاقه ولم يرده ولا سعى ان يراد واذا جعل الفاقه مبتدا
كان المعنى على ان كل فاقه عجز لانه لو اتى اليك لازلتها فصارت
في الحقيقه عجزا عن الحضور الى بابك وهو مراده والمعنى عليه
والجواب من وجوه احدها انه اراد كل فاقه عجز فحذف
المضاف واقام المضاف اليه مقامه فكان فيه مضى تقديري لا بعد
في تقديره مع ان المعنى عليه ويندفع الاشكال بذلك وتستقيم
المعنى على الوجه المفهوم من قصد الشاعر والثاني ان يكون بحر
من تتمه فاقه كانه اراد فاقه بحر ثم قدم فيكون المصحح صفته وهي
من جمله المصححات الثالث ان يكون عجز خبر مبتدا محذوف اي
به منها لتعظيم الامر كانه قال هو عجز ثم فسره بقوله فاقه فيكون
فاقه بدلا من المضمر المفسر او خبر مبتدا محذوف والجمله تفسير
للضمير المحذوف كان سايلا سالله عنه فقال هو فاقه واما قوله
وورا ه فجمله في موضع الحال وجاز الواو فيها لانها جمله اسميه
يلزمها الواو على الافصح وهي حال اما من المستكن في بحر تقديره
الفاقه عجز بحر في هذه الحال او فاقه حاصله بحر في هذه
الحال عجز على التقديرين المتقدمين واما من حر على تقدير ان
يكون المراد وصفه موضع الجنس وهو المراد كما وضع المعرفه موضع
النكره في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني ويجوز ان يكون حالا
من فاقه على تقدير ان يكون المعنى كل فاقه باعتبار المعنى المقدر
كانه قال كل فاقه حاصله عن عجز بالحد ووراه رزق الاله اذ لم

يرد ان الفاقه هي العجز وانما اراد انها عنها ثم اخبر بها عنها تحورا ٥
للمبالغه والضمير في ورآه لا يمتنع من ذلك لان المصح للحال انما هو
الواو فيكون لما قصده المتكلم الما فيها ضمير اذ قد يكون الضمير
فيها وهي حال من غير صاحبه كقولك ضربت رجلا وابوه قايم فانه
حال من آلتا في ضربت لا من رجل وان كانت مشتمله على ضمير رجل
عرته عن ضمير صاحب الحال لان المصح هو الواو ولا اثر للضمير
في صحيه تصحيح ولا تعين ٥ وقال ايضا مليا على قول المتنبي
ترابه في كلاب تحل اعينها وسيفه في جناب يسبق العذلا
يجوز ان يتعلق في كلاب بالمعنى في قوله ترابه على معنى تراب غارانه
في كلاب فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه او اراد بالتراب
الغارات الملازمتها او يجوز ان تعلق بالمعنى في قوله تحل اعينها
اي ملازم للاعين في كلاب فلما قدم في كلاب اعاد الضمير عليه في قوله
تحل اعينها ويجوز ان تعلق بما دل عليه تحل من المصدر اي تحل
الاعين في كلاب تعلق الجار بالمصدر ثم اضمر على ما تقدم ويجوز ان
تعلق بمثل المحذوف المقدر اي ترابه مماثل لتحل الاعين في كلاب
ثم قدم واضمر والمعنى يوافق لجميع ذلك واما في جناب فيجوز ان
يتعلق بما دل عليه سيفه اذ المراد سيف قتله او المراد بالسيف القتل
ويجوز ان يتعلق بيسبق اي يسبق العذل في هذه القبيله المخصوصه
مشيرا الى المثل السايرسبق السيف العذل والمعنى ان غارانه لا
تفتر عن كلاب وان قتله مسرع في جناب حتى بلغ ان يقال عنده المثل
السايرسبق السيف العذل وترابه مبتدا خبره تحل وان صح الحقض
في تحل فهو بدل من كلاب بدل الاشتمال اي ترابه في تحل اعينها ويكون
تعلق الجار تحل وقد هو خبر المبتدا اي ترابه كاين في تحلها ويجوز
ان يكون في كلاب وفي جناب خبران ويكون تحل اعينها جواب سايل
سال عن معنى كونه في كلاب فقال هو تحل اعينها ويكون يسبق العذلا

ايضا

جملة م

جوابا لسايل سال عن وجهه استقرازه في جناب لتعدد الوجوه فاجيب
بيسبق العذل وهي جمله مستقله فلا تحتاج الى اضمار ويجوز ان
يكون يسبق حالا من المضمر في الخبر الذي هو كاين في جناب على هذه
الحال بخلاف الاول اذ لا يستقيم ان يكون الاول كذلك لكونه مفردا
يحتاج الى تقدير مبتدا او الى تقدير الواو فيبعد ذلك فيها وانما اخترت
في يسبق العذل الوجه الاول لتطابق الصدر في كونه قد رجوابا
على تقدير ان يكون الجار ان خبرين وقال ايضا مليا على قول الشاعر العربي
فلئت كفافا كان خيرك كله وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوي
قال في ليت ضمير الشان وهو موضع الاستشهاد وحذفه شاذ
لانه ضمير منصوب فالقياس ابرازه وحذفه ضعيف كقولك ان
من تكرمني اكرمه بالجزم ولا يستقيم ان يكون كفافا اسما لليت لانه نكره
فلا يصلح ولو صلح لم يستقم المعنى لان قوله كان خيرك وما بعده
لا يصلح خبرا وهو منصوب خبر كان مقدما عليها وفيه بعد ذلك
وجهان احدهما ان يكون خبرا باعتبار الخير والشر معا اي
ليت خيرك وشرك بالنسبه الي لا يفصل احدهما عن الاخر
لان الكفاف هو الذي ليس فيه فضل يريد ان شرك زايد على خيرك
فانا اتمنا لو كان غير زايد وعلى هذا يكون مرتوٍ فاعل ارتوى
اي ما شرب الماء شارب اي جميع الدهر اي ارتوى من الماء ويجوز ان
يكون كفافا خبر كان باعتبار خيرك خاصه على معنى انه ما بلغ
ذلك الى ان يكون فيه كفاف كما تقول ليت نفقتك كفافا اي ليتها
مقدار الحاجه تريد انها انقص فلذلك ههنا ويكون شرك معطوفا
بخبره لا بافراده على الجمله الاولى كما تقول كان زيد قايما وعمرو
قاعدا ويكون خبر وشرك مرتوٍ كانك قلت ليت خيرك يحصل
منه كفاف وليت شرك منكفا فوضع مرتوٍ موضع منكفا لان المرتوي من الشي
منكف عنه ويكون الماء على هذا التاويل مرفوعا بتا ويك حذف

المضاف اى ما ارتوى شارب الماء فانت في الاول عطفت مفردا على مفرد
وهو شرك على خبرك واخبرت عنهما بكفاف واحد وفي الثاني عطفت جملة على
جملة اخبرت عن كل مفرد منهما بخبر خاص وكان القياس على هذا الوجه
ان يكون مرتويا لانه خبر لكان باعتبار العطف كما تقول كان زيد قائما
وعمرو منطلقا ولكنه جاء على خلاف القياس للضرورة ولا يجوز ان يكون
مبتدا وخبرا لقولك كان زيد قائما وعمرو منطلق لفساد المعنى لانه
يكون حينئذ جملة مستقلة مقطوعة عن التي في المعنى مثلها في قولك
ليت زيدا قائم وعمرو منطلق لان عمرا منطلق في مثل ذلك مثبت له
الانطلاق غير داخل في حيز التمني بخلاف ليت زيدا قائم وعمرا منطلق
واذا ثبت ذلك كان جعلك وشرك مرتوما مرفوعا على الابتدا يوجب ان
يكون مخبرا باثبات ذلك فيوجب اخباره بان شره منكف فيفسد المعنى
اذ المعنى فيه ان شره زايد وانه يتمنى ان لا يكون كذلك فكيف يحمل
على وجه يثبت ما مقصود المتكلم نفيه **وقال ايضا** مثليا على قوله

الف الصفون فما يزال كانه مما يقوم على الثلاث كسير

هذا البيت يوهم ان كسيرا خبر لكان في المعنى اذ سبق الى
الفهم انه شبهه لشدة رفعه احدى قوايمه بكسير وان قوله مما
يقوم على الثلاث تقرير لسبب تشبيهه به فكانه قال كانه كسير
راحل دوام قيامه على الثلاث ويلزم على هذا ان يكون نصب كسير
لحنا فينبغي ان يطلب له وجه يصح في الاعراب ولا يخل بالمعنى فيقول
انما اخبر بقوله مما يقوم ومما بمعنى الذي فكانه قال كانه من الخيل
التي تقوم على الثلاث كسيرا فيكون كسيرا حالا من المضمر المضاف في يقوم
وذكر يقوم اخيرا له على لفظ ما فشبهه بالخيل التي تقوم على
ثلاث في حال كونها مكسورا احدى قوايمها فاستقام المعنى المراد
على هذا ووجب نصب كسير اباعتباره على الحال ولا استقام ان
يكون كسير اخبرا اليزال لانك اذا جعلته خبر اليزال فلا يخلو اما

ان يكون ما في مما يقوم مصدرية كما قدرت اولا او بمعنى الذي كما
قدرت ثانيا فان جعلتها مصدرية بطل بوجوه احدها ان كان
سقي بلا خبر اذ مما يقوم لا يصلح ان يكون خبرا لفوات الفايدة فيه
والثاني ان كان سقي غير مرتبط بشيء والثالث ما يلزم من انه حكم
عليه بالكسير وليس كذلك ويجاب عن الثالث بان يكون التقدير
شبه كسير وان كانت ما بمعنى الذي فسد لما يودي اليه من اختلال
المعنى وذلك ان كسيرا يكون خبر اليزال فيكون المعنى فما يزال
كسيرا على الحقيقة او شبه كسير ثم قوله كانه من التي يقوم على
الثلاث تشبيه للشيء بشيء اخر هو على حاله لانه على هذا انما
شبهه بالخيل التي تقوم على الثلاث وضارقا ما كان هذا القايم
على الثلاث من الخيل القايمة على ثلاث لخروج كسيرا عن خبر كان
ودخوله في خبر ما يزال هذا ان جعلت كسيرا وكانه خبرا بعد خبر
فاما ان لم تجعله كذلك فسد لذلك ولكون كان مع ما في خبرها
يخرج عن الربط بما هو معها وذلك فاسد **وقال بالقاهرة مثليا على قول الشاعر**

غير ما سوف على زمن سقضي بالهم والحزن لا يصح ان يكون
له عامل لفظي واذا لم يكن له عامل لفظي فاما ان يكون مبتدا واما ان
يكون خبر مبتدا ولا يصح ان يكون مبتدا لانه لا خبر له لان الخبر
اما ان يكون ثابتا او محذوفا الثابت لا سبيل لانه انما على زمن
وانما يقضي وكلاهما مفسد للمعنى وايضا فانك اذا جعلته مبتدا
لم يكن بد من ان يقدر قبله موصوف واذا قدر قبله موصوف
لم يكن بد من ان يكون غير له وغير ههنا ليست له وانما هي لزمن
الا ترى انك لو قلت رجل غير كريم لكان في غير ضمير
عايد على رجل ولو قلت رجل غير متاسف على امراة مترب لم يستقم
لان غيرها هنا لما جعلته في المعنى للمراة خرج ان يكون صفة لما قبله
ولو قلت رجل غير متاسف عليه مترب جاز لانها في المعنى للضمير

والضمير عايد على المبتدا فاستقام فتبين انه لايكون مبتدا لذلك
وان جعل الخبر محذوفا لم يستقم لامرين احدهما انا قاطعون سفي
الاحتياج اليه والاخر انه لاقرينه تشعر به وشرط صحة نفي الخبر حذف
وجود القرينه وان جعل خبر مبتدا لم يستقم لامور احدها انا
قاطعون سفي الاحتياج اليه الثاني ان حذف المبتدا مشروط
بالقرينه ولاقرينه الثالث انك اذا جعلته خبر مبتدا لم يكن بد من
ضمير يعود منه الى المبتدا لانه في معنى ضمائر ولاضمير يعود على ما معناه
تقدره مبتدا فلا يصح ان يكون خبرا فتبين اشكال اعرابه واول ما
يقال انه اوقع المظهر موقع المضمر لمحذوف المبتدا من اول الكلام فكان
التقدير زمن سقضي بالهم والحزن غير متاسف عليه فلما حذف
المبتدا من غير قرينه تشعر به اتي به ظاهرا مكان المضمر فصارت
العباره فيه كذلك وهو وجه حسن ولا بعد في مثل ذلك فان العرب
تخبر ان بكرمني زيد اي اكرمه وتقديره اي اكرم زيدا ان بكرمني فقد
اوقعت زيدا موقع المضمر لما اضطرت الى اعاده الضمير اليه واوقعت
المضمر موقع المظهر لما اخرته عن الظاهر وقد ستن لك استاعهم في
مثل ذلك وعكسه ويحتمل ان يقال انهم استعملوا غير بمعنى لا كما
استعملوا الا بمعنى غير وذلك واسع في كلامهم وكانه قال لا تاسف على
زمن هذه صفته ويدل لك على استعمالهم غير بمعنى لا زيد عمرا غير ضارب
ولا يقولون زيد عمرا مثل ضارب لان المضاف اليه لا يعمل فيما قبل
المضاف ولكنه لما كانت غير تحمل على الجائز فيها ما لا يجوز في مثل وان
كان بابها واحدا واذا كانوا قد استعملوا اقل رجل يقول ذاك بمعنى بعده عنه
النفي مع بعض وجوه البعد فلا يستعملوا غير بمعنى لا مع موافقتها لها
في المعنى اجدر فان قيل فاذا قدرتموها بمعنى لا فلا بد له من
اعراب من حيث كونه اسما فما اعرابه قلنا اعرابه كاعراب قولك
اقل رجل يقول ذاك وهو مبتدا الاخبر له استغنا عنه لان المعنى

مار جل يقول ذاك واذا كان كذلك صح المعنى من غير احتياج الى
خبر ولا استكان مبتدا الاخبر له اذا كان في المعنى بمعنى جمله مستقله
كقولهم اقايم الزيدان فانه بالاجماع مبتدا ولا مقدر محذوف والزيدان
فاعل به ليس بخبر فهذا مبتدا الاخبر له في اللفظ ولا في التقدير وانما
استقام لانه في المعنى بقوم الزيدان وكذلك قول بعض المحققين
في مثل ترال وتراك انه مبتدا وفاعله مضمر ولا خبر له لاستقامة المعنى
من حيث كان معناه اترل واترك وقد ذهب كثير الى انه منصوب
انتصاب المصدر كانه قيل في ترال اترل ترولا وهذا عندنا ضعيف
فانه لو كان كذلك وجب ان يكون معربا ونحن نفرق بين سقيا وبين ترال
فكيف يمكن جعلهما على اعراب واحد وهو ان يكونا مصدرين مع ان احدهما
معرب والاخر مبني وقال مما يدل على ان مشق سنه سبع عشره
وستمايه متى اجتمع حالان من ذاتين متشبهه احداهما بالاخرى
او مفضله عليها باعتبار الحالين او ذات واحده فضلت على نفسها
باعتبار حالتها فالوجه تقديم حال ما قدم مولية لصاحبها كانهم
قصدوا الى نفي الالباس بايلاء كل حال لمن هي له لانهم لو اخروا
فقالوا زيد مثل عمرو جالسا قايما لجاز ان تقدر الحالان للاخر والجاز
ان تقدر ما هو للاخر للاول وعلى العكس ويودي الى اللبس والحال
الاولى في امثال هذا على الحقيقه ليست من الاول وانما هي من الضمير
في خبره اذ المبتدا لا يصح ان يكون منه حال لانه غير قابل للتقييد
وانما يقبل ذلك ما نسب اليه فعل او معنى فعل وذلك محقق في الضمير
الواقع في الخبر في قولك مثله او خير منه او ما اشبهه فاذا قلت
زيد قايما مثل عمرو جالسا فانما غرضك تمثيل زيد في حال قيامه
بعمرو في حال جلوسه وكانك قلت زيد مماثل في حال قيامه بعمرو في
حال جلوسه وانما قدمت الحال من الضمير في مثل واولاها زيدا لما ذكرناه
من غرضك في الالباس الا ترى انك لو قلت زيد مثل عمرو جالسا قاعدا

لنافر الطبع السليم لما ذكرناه وهذا مثل قولهم هذا بسرا اطيب
منه رطبا ولذلك لو كانت الحال في المعنى للاول خاصة وليس للثاني
حال لكان الوجه تقديمها ومثله قول بعض المحدثين
لخد كالطرس والنونات دايرة مثل الحواجب فدايره في الحقيق
حال من الضمير في مثل العايد على النونات وقدم لما ذكرناه وجاز
تقدم الحال العامل فيها مثل لانها في معنى مماثل ومماثل يجوز تقديم
حاله اتفاقا ولذلك هذا والرفع في هذا الشعر احسن لاستقرار
الخبر عنه على حاله واحده والاحوال انما يكون للقابل للانفعال اليها
وقال رضي الله عنه مليا مد مشق قولهم بنفسي حيال وبابه الرفع
فيه اقوى من جهه النقل ومن جهه المعنى امّا النقل فالمسموع
باي انت ولو كان مفعولا لوجب ان يقال باياي واما من جهه المعنى
فلان المقدر في النصب جمله والمقدر في الرفع مفرد فكان تقدير
المفرد اولى ويدل عليه اطباقهم على الرفع في قولهم الهلال والله
والمسك ولو نصب على معنى راينا الهلال وشممت المسك لكان صحيحا
وايضا فان باب الابتداء يدل على ثبوت الشيء وتقريره وباب الفعل
يدل على حدوثه والاستقرار ابلغ ولذلك كان الحمد لله وسلام عليكم
احسن من النصب وان كان النصب صحيحا واما النصب فالمنصوب بالفعل
المقدر اكثر من رفعه بالابتداء وكان جعله من باب الاكثر اولى
وسئل رضي الله عنه في ورقه عن اعراب قول الشاعر
احب بلاد الله ما بين منعج الي وسعدي ان يصوب سحابها
فكتب بيده الكريمه ما هذه صورته يجوز ان يكون احب مبتدا على
قول من يرى تعريفه بالاضافه وما بين منعج خبر موصوله او موصوفه
ويجوز ان يكون احب خبرا مقدما على قول من لا يرى تعريفه وما مبتدا
والي متعلق باحب على القولين على سبيل الاتساع في الظروف وسعدي
عطف على منعج على انه اسم موضع اي ما بين هذين المكانين او على انه

اسم امراه على حذف مضاف اي وموضع سعدي وان يصوب سحابها
يحتمل امرين احدهما ان يكون على حذف حرف خفض اي في ان يصوب
سحابها كما تقول احب الناس الي زيد في ان يكون عالما فيكون في موضع
نصب على مذهب سيبويه او خفض على مذهب الخليل والثاني ان
يكون ان يصوب سحابها بدلا من قوله ما بين منعج وسعدي على تقدير مضاف
في الاول اي احب صوب سحاب بلاد الله الي صوب سحاب ما بين منعج
وسعدي ويجوز ان لا يقدر مضاف لان الخبر مطابق للابتدا والبدل
لا يغير له الكلام الا ترى انك تقول احب الناس الي زيد علمه ولا تقول
احب صفات الناس الي زيد علمه والاولى ان يكون ان يصوب سحابها
مفعولا بفعل مقدر دل عليه احب اي احب ان يصوب سحابها الا ترى
الى قوله تعالى ان ربك هو اعلم من يضل عن سبيله فان قوله من يضل
مفعول بفعل مقدر دل عليه اعلم اي يعلم من يضل وقال رضي الله عنه
مليا على قول بعضهم بالقاهره بحضره السلطان الملك الكامل سنه
اثنا عشره وستمايه هذا الشعر للوجيه بن حزاز شاعر دوله الملك
الملك الكامل وكان واسطيا يزعم انه ابن اخت المعلم وكان يلقب
بوميد بالوجيه البطيطه لانه كان قصيرا اسمنا ضائعته في النحو
ورجاه هي البدر من فوق الازره طالعا قال
النصب والرفع فيه لا يجوز باعتبار ما يفهم من المعنى المقصود وذلك
ان الذي يفهم انه المقصود هي في حال كونها مخرجه وجهها من بين
الازره مثل البدر في حال كونه بازغا من مشرقه والعرب اذا حكمت
بشيء على شيء باعتبار حالين لهما اولت كل واحد منهما حاله ولم تؤخر
الحالين عنها فتقول هذا بسرا اطيب منه رطبا وزيد قايما
احسن منك قاعدا وهو كثير في كلامهم واذا كان كذلك فقد اخر
ما لا يجوز تاخيره فلا فيده نصب طالع ولا رفعه مع استمال
الكلام على هذا المفسد الملازم له وانما التزموا ذلك خيفه اللبس

وتوهم ان الحالين للاخير لو قالوا زيد مثل عمرو عالما عاقلا فاراد وا
ان يولوا كلا حاله ليرتفع اللبس زاول الامر وجوز ان يحمل على وجه
اخر غير ما سبق من المعنى المقصود وهو ان يكون هي ضمير القصة والبدر
طالع مبتدا وخبر ومن فوق الارزة متعلق بطالع ويكون المعنى
البدر طالع من فوق الارزة لان ضمير الشان وجوده وعدمه في
المعنى سوا وجوز ان يكون هي ضمير المرتقدم ذكره والبدر خبر له
وطالع خبر بعد خبر ومن بين الارزة متعلق به وقال مليا على قول الشاعر

اتوب اليك يا رحمن مما جنيت فقد تكاثرت الذنوب
واما ابن هوي ليلى وتركي زيارتها فاني لا اتوب

قال رايت استفتاء لابن برّي النحوي فيه ما معناه كيف يستقيم
قول الشاعر واما من هوي ليلى وهو اذا لم يتب من ترك الزيارة تارك
للزيارة الان ترى انه لو قال فاني اتوب من ترك الزيارة لكان مستقيما
في غرضه ولو قال واما من هوي ليلى وزيارتها واسقط وتركي لكان مستقيما
في غرضه لغرض المعنى المراد فاذا زاد فيه الترك او النفي كان لنقيضه
فيفسد المعنى فاجاب ابن برّي سقوط الاعتراض وصحته لو كان
الرواية وتركي وانما الزيارة وحتى فيزول حينيذ الاعتراض قلت
وقيل ان الرواية وقصدي فيزول ايضا الاعتراض والبيت
مشهور بقوله وتركي ووجهه انه ذكر الترك لبيان ما يطلب منه ثم قال
فاني لا اتوب مما يطلب مني تركه الا ترى انه لو قال واما من هوي
ليلى وتوبتي من زيارتها فاني لا اتوب لكان مستقيما على ان المعنى
فاني لا اتوب مما يطلب مني التوبة منه لا على معنى فاني لا اتوب
من توبتي فلذلك هذا لا فرق بين ان يقول وتركي زيارتها
او وتوبتي من زيارتها ومن زعم ان لا زايدة محافظا على ما تقدم من
المعنى فقد افسده بالنظر الى قوله واما من هوي ليلى لان المعنى
يصير فاني اتوب من هوي ليلى وهو فاسد ولا يستقيم ان يكون

الرواية

الحرف الواحد زايدا غير زايد وقال وقد استفتي في قول الشاعر
واني لتعروني لذكراك فترة كما انتفض العصفور بلله القطر
فقيل له ان سخصين تنازعا فقال احدهما البيت همزه ورعدة ولا
يستقيم معنى البيت على فتره فسئل هل يستقيم معنى البيت على هذه
الرواية وقد نقلها غير واحد ممن يوثق بنقله عن الامالي لابي علي البغد
فكتب مجيبا بخط يده الكريمة ما هذه صورته وهو ان قال يستقيم ذلك
على معنيين احدهما ان يكون معنى لتعروني ليرعدني اي يجعل عندي
العرواء وهي الرعدة كقولهم عراني فلان اذا اصابه ذلك لان
الفتور الذي هو الاستكون عن الاجلال والهيبة يحصل عنه الرعدة
غالبا عاده فيصح نسبة الارعاد اليه فيكون كما انتفض مصوبا
انتصاب قولك اخرجته لخروج زيد اما على معنى كاخراج خروج زيد
واما لتضمنه معنى خرج غالبا فكانه قيل خرج فعل لذلك مثل خروج
زيد وحسن ذلك بنهما على حصول المطاوع الذي هو المقصود في
مثل ذلك فيكون ابلغ من الاقتصار على المطاوع اذ قد يحصل
المطاوع دونه مثل اخرجته فلم يخرج والثاني ان يكون معنى
لتعروني لتاتيني وتاخذني فترة اي سكون للسرور الحاصل
من الذكري وعبر بها عن النشاط لانها تستلزمه غالبا سمية للسبب
باسم السبب كانه قال ليأخذني نشاط كنشاط العصفور فيكون
كما انتفض اما منصوبا بنصب له صوت صوت حمار وله وجهان
احدهما ان يكون التقدير يصوّت صوت حمار وان لم يجز اظهاره
استغناء عنه بما تقدم والثاني ان يكون منصوبا بما تضمنته الجملة
من معنى يصوت واما مرفوعا صفة لفترة اي نشاط مثل نشاط
العصفور وهذه الاوجه الثلثة المذكورة في الوجه الثاني في اعراب
كما انتفض تجري على تقدير رواية رعدة وهمزة هذا ما كتبه
مجيبا به وروي الرماني عن السكري عن ابي سعيد الاصمعي

ادي

اذا ذكرت ترتاح فلي لذكرها كما اسفض العصفور بلله القطر

وهو ظاهر جيد وقال ايضا مليا على قول المتنبي في قوله

ابلي الهوى اسفا يوم النوى بدني وفرق الهجر بين الجفن والوسن

اسفا يجوز ان يكون مفعولا من اجله وكان القياس يقتضي محيء اللام

اذ ليس هو لفاعل الفعل المعلل فيكون حذفها لضرورة الشعر وقد جاء

مثل ذلك ويجوز ان يقال ان الهوى لما كان من سبب المتكلم وكأنه هو الذي

ابلى نفسه فيكون اسفا فعلا لفاعل الفعل المعلل في المعنى ويجوز ايضا

يقال انه جعل الهوى اسفا مبالغة كأن الحب نفسه صار له اسف على

من يعلق به فيكون لذلك فعلا لفاعل الفعل المعلل ايضا ولا يستقيم

ان يكون مصدرا الا على تاويل حذف مضاف كأنه قيل ابلاه اسف

وهو ضعيف لانه يودي الى ان يكون متعلقات الفعل كلها مصادر

كقولك ضربت يوم الجمعة لصحة بقدير ضربت ضرب يوم الجمعة وفيه

اخراج الابواب عن حقائقها وقال مليا على قول الشاعر

خلقنا باطراف القنا في ظهورهم عيونا لها وقع السيوف حواجب

حواجب اما بدل من وقع واما خبر عن وقع ويكون لها اما خبر بعد خبر

واما فضلة مثل قولك زيد له غلام اي غلام له وقال مليا

على قول الشاعر حتى حزحزنا من تحت كوكبهم حمرا من الطعن اعناقا

واكفالا اعناقا واكفالا تمييز وحمرا حال من الضمير في قوله حزحزنا

وقال ايضا مليا على قول الشاعر

فقل للحوارياث يبكين غيرنا ولا يبكنا الا الكلاب النوابح نقول

لسنا باهل ان تبكنا الشاحجات انهن منا بل لتبكنا الكلاب

وقيل لحن اهل بدو ونموت تحت السيوف فانما تبكينا السباع ○

وقال مليا على قول الشاعر

وليل رحونا ان يدب غذاره فما تم الا وهو بالصبح مسفر

مسفرا حال من الصبح والعامل فيه ما في الباء من معنى المصاحبة اي

والا وهو مصاحب في حال كونه مسفرا ومعناه انا رجونا ان ناخذ في

سيره قليلا قليلا لكدبيب العذار فما تم اي فما بدا الا وهو مصاحب للصبح

في حال اسفاره يسير الى سرعه انقضايه وانه اوله كان كأنه

تليه اخره لسرعه انقضايه وقال مليا على قول الشاعر

ومر معرضا لحدث نجد فهيج ساكن القلب الطروب

معرضا حال ولا يجوز ان يكون مفعولا من اجله لان اسم الفاعل لم

يقع موقع المصادر فيقع مفعولا من اجله وقد وقعت في مواضع محفو

مصادر وانما حملت على المصدر به لتعذر حملها على الحال

وقال رضي الله عنه مليا على قول الشاعر

وعلمتماني لا اخاف مهندا ما لم ترعني من سوار معصما

سيل عن هذا البيت فقال ان هذا ليس الشعر الا ان وجهه

من حيث الجملة مع رداءته ان فاعل ترعني مقدر بتقدير شيء ونحو ذلك

ويكون قوله من سوار صفته لذلك المقدر ثم لما كان ذلك مبهما فكان

قايلا قال ما هذا فقال اعني معصما او اخص معصما وفيه قبح ظاهر

وهو ان المعصم هو المراد بالفاعليه في المعنى ومن سوار صفته فاذا قدمت

كما تقدم غيرها من الصفات فوزانه ووزان قولك جاءني من تميم رجلا

وقال مليا على قول الشاعر وهو

قلت اسمعي وديرينا من تقفهكم فلست افقه منا ام عمارا

ارتكب الشاعر احد امرين احدهما انه اراد عماره فرخم للضروره وهذا

على لغه من يقول ياحار وهو جايز عند سيبويه ممتنع عند المبرد

الا على لغه من يقول ياحار بالضم وهذا الخلاف جار بينهما في كل

مرخم في غير النداء فيجوز عند سيبويه ان يجري فيه الوجهان الجا

في ياحار وياحار وعند المبرد مخصوص بلغه ياحار بالضم لا غير والاخ

انه ترك صرفه على راي اهل الكوفه فان السبب الواحد عندهم غير مانع

وقال مليا على قول الشاعر وهو

ظه

ريان

يبسط للوجيه الفقيه وجها حاتا بسط ذراعيه لعظم كلبا كلبا نصب
على التمييز وليس له وجه سواه وفيه ضعف من جهة ان التمييز غير المضمر
في مثل قولهم كلبا بالله درّه فارسا انما كان لانك اصفت المدح اليه
وانت تعني المر اخر فحسن التمييز لتفسيره ذلك الامر المتعدد
في التقدير كما حسن قوله زيدا احسن وجها واعجبني حسنة وجها
وفي البيت الضمير في ذراعيه هو عين الظاهر المنصوب بخلاف
الاول وشبهه وعلى هذا حمل بعض المفسرين قوله تعالى فلما
راوه عارضا فقال عارضا تمييز للضمير المبهم في راوه ومثله باتفاق
المميز في قولهم نعم رجلا ويئس رجلا قالوا تمييز للضمير نفسه لانما
يتعلق به وقال ايضا مليا على قول الشاعر وهو
فيا حصيات كن في لبس كهنا رزقن ريا من نشا المسك اطيبا
اطيبا صفة لريا ويكون قوله من نشا او من مسك متعلقا برزقن
ويحتمل ان يكون اطيب صفة بعد صفة اي رزقن ريا حاصلة
من نشا المسك اطيب من مثلها ويجوز ان يكون من نشا المسك
متعلقا باطيب المتاخرة وهذا يرد عليه الفصل بين الصفة والجواب
عنه ان هذا الفصل من تمام الصفة كما تقول مررت برجل من زيد
افضل ان جوزنا تقدم من وان منعنا تقدمها كان اطيبا مفسرا لاطيب
مراده والمفسر اعرابه اعراب المفسر وقال ايضا مليا على
قول الشاعر وهو عدي بن زيد من قصيدة وهو
من رايت المنون عربن ام من داعليه من ان يضام خفير
فمن مبتدا والمنون مبتدا ثان وعربن فعل لم يسم فاعله والمفعول
لم يسم فاعله خبر المنون والضمير اتى للمنون بن لما له منزلة المنايا لانه
يستعمل في معناها ولهذا قال القرا المنون مونثة ويكون واحده
وجمعا فيحتاج الى ضمير يعود على من لان هذا المبتدا والخبر خبر له
ويكون قد بني الفعل لضمير المفعول الثاني وحذف المفعول الاول

وان كان ضمير مرادا ويجوز ان يكون الضمير في عربن عايدا على من
من حيث المعنى لان المراد النفوس فيكون هو الضمير الذي يحتاج اليه
من ويكون الضمير الذي يحتاج اليه المنون محذوفا والفعل مبني لضمير
المفعول الاول على ما هو الاحسن وضمير المفعول الثاني محذوف
ومعنى البيت انه لم ير احد عري من المنون اي سلم منها واتى به على
وجه الاستفهام على معنى الاستبعاد والانكار كقوله فمن حدثتموه
له علينا الولاة واتى برايت توكيدا للقضية انه لم ير احد سلم من المنون
ويجوز ان يكون رايت على هذا ملغى ويجوز ان يقال ان من مفعول
اول لرايت والمنون عربن مبتدا وخبر في موضع نصب على انه
مفعول ثان والمعنى على حاله وقال مليا على قول الشاعر
فاصبحوا والنوي على متعترسهم وليس كل النوي يلقى المساكين
يجوز النصب والرفع في كل والنصب اوجه فالرفع على وجهين على
ان يكون اسما للبس وعلى ان يكون مبتدا ويكون في لبس ضمير الشان
ويضعف ان لحذف الضمير العايد على المبتدا وما هو في معنى المبتدا
اذا التقدير يلقيه المساكين وعلى انه قد جا مثل ذلك في قراءة بن
عامر في قوله وكلا وعد الله الحسنى والتقدير وكل وعده الله الحسنى
ولولا هذا التقدير لم يستقم الرفع الا ان النصب اوجه لان مثل النصب
في قوله تعالى وكلا وعد الله الحسنى وكل النوي مفعول يلقى قدم على
فعله وفي ليس ضمير الشان وليس في ضمير الشان بعد بل هو باب
واسع فجاز النصب على وجه لا ضعف له ولم ينفك الرفع عن ضعف
على ما تقدم فاما ما يتوهم من ان المساكين مبتدا وكل النوي مفعول
يلقى مقدم على فعله فغير مستقيم اصلا لانه يودي الى تقدم
الفعل الذي هو خبر عن المبتدا عليه والى خلو الفعل عن ضمير
فهو له وهو غير سايغ واما قول بعض المتاخرين وهو
ابين جفنيك دام من بني نعل لم ليس يخطي الرمايا اسهم المقل

ففي ليس ضمير الشان ويخطي الرمّاة يا فعل ومفعول وفاعل قدّم فيه
المفعول على الفاعل ولا يستقيم ان يكون اسمهم المقدّم اسما لليس
ولا مبتدا على ان يكون في ليس ضمير الشان لانه يودّي الى تقديم
الفعل الذي هو خبر المبتدا عليه ولو ساغ ذلك لساغ ان يكون
زيدٌ في قام زيدٌ مبتدا خبره ما تقدّم عليه من قولك قام وانما صار
اليه احدٌ من المحققين ووجهه ما فهم عن العرب من التزامهم
حذف الضمير في مثل قولهم قام الزيدان وقام الزيدون ولو كانا
مبتدا لوجب ان يقال قاما الزيدان وقاموا الزيدون لان
خبر المبتدا اذا كان جملة لا سفك عن ضمير يعود على المبتدا ولما
لم يقل ذلك دلّ على انهم التزموا في الفعل اذا كان خبرا ان لا
يقدّم فاذا وقع فعل مقدّم فالاسم بعده فاعل لا مبتدا على ما
تقرّر **وقال** مليا على قول الشاعر وهو عمرو بن ملقط الطائي

وهو مهما لي الليلة مهما ليه اودي بنعلي وسربا ليه

يجوز ان يكون مه من قوله مهما لي الليلة اسم فعل من قولهم مه اي
اسكت والكف عما انت عليه من اللوم وشبهه كانه يخاطب
لايما على ما راءه من لوله ثم قال ما لي الليلة تعظيما للحال التي
اصابته والشدة التي ادركته ثم ذكر الامر الذي تحقق تعظيم الامر
فقال اودى بنعلي وسربا ليه يعني ذهب بنعلي وسربا ليه كقوله
هلك عني سلطانيه واذا ذهب عنه نعله وسربا له وضلا دل
على ان حاله حال بلغت مبلغا اذهلته عما لا يذهل متيقظ
عن مثله وصورة الاستفهام للتعظيم ثم محى ما تحقق ذلك التعظيم
بجملة اخرى بعد ذلك من فصيح كلام العرب وبديعه قال الله تعالى
الحاقة ما الحاقة وما ادراك ما الحاقة ثم قال كذبت ثمود وقال القارعة
ما القارعة ثم قال يوم يكون الناس وذلك كثير ويجوز ان يكون
مهما اصلها ما كررت ما الاستفهامية للتاكيد اللفظي فقلبت

الالف الاولى ها كما قلبت الف السرطية في قولهم مهما وهي عند الاكثرين
اصلها ما ما وليس ذلك بقياس وانما هو حمك لفظ العرب على ما
يحتمله ما هو من جنس كلامهم وليس من القياس المختلف فيه في شيء ويجوز
ان يكون ما الاولى قدّرا لوقف عليها فقلبت الفها ثم اجري الوصل
مجرى الوقف والوجه الاول وجه واضح والبا في قوله بنعلي با
سعديه يعني اذهبها واصلها عني يقال اذهبته وذهبت به
بمعنى واحد وسربا ليه معطوف على قوله بنعلي وما في موضع
رفع بالابتداء اذ ليس بعدها فعل مسلط عليها وكل ما كان
كذلك من هذا الباب كان مرفوعا على الابتداء والليلة ظرف معمول
اما المتعلق الجار في قوله لي لانه خبر المبتدا يتعلق بمحذوف اي
ما حصل لي واستقر واما بما تضمنه معنى الجملة الكبرى بكمالها
لان معناها ما اصنع وما الابس مثله في مالك واقفا والله اعلم

وقال رضي الله عنه مليا على قول الشاعر وهو

لوان عصم عمايتين ويذبل سمعا حديثك انزلا الاوعالا

يجوز ان يكون في انزل ضمير يسنه عايد الى ما عاد اليه الضمير في
سمعا وهو عصم عمايتين ويذبل اي عصم هذا وعصم هذا ثم بني
على تاويل الجمعين كقولك غنمان وابلان اي لو ان هذين الفيلين
سمعا حديثك انزلا انفسهما من محالهما التي لا ينكفان عنها اعتصاما
بها الى المحل الذي لا يعتصمان فيه بحن وحبها سماعه عن حال
الاعتدال واذا كان هذا الحديث فاعلا بما لا يعقل هذا
الفعل لحسنه ورونقه فكيف فعله في العقلاء واوقع الاوعال
موقع قوله انفسهما ليتزن الشعر ويستقيم القافيه والمعنى
واحد لان الاوعال هي العصم المذكورة في صدر البيت ويجوز
ان لا يكون في انزل ضمير تثنيه ويكون فيه ضمير قوله حديثك اي
انزل حديثك الاوعال فاوقع الاوعال موقع المضمر والمعنى

ما بال هذا الريم ان لا يريم لو كان يرثي لسليم سليم

فقال سليم الثاني فاعل ليرثي بمعنى سالم وسليم الاول بمعنى اللديغ فانهم يقولون للديغ سليم وللاعمى نصير على سبيل التفاؤل ولا يحسن ان يكون سليم الثاني تاكيدا للاول على وجه التاكيد اللفظي لانه اولا قد فهم منه قصد التجانس وليس هذا عندهم معدودا في التجانس وايضا فانه يلزم ان يكون ليرثي مضمرا عائدا على الريم وليس المعنى عليه فظهر ان الوجه ان يكون على ما ذكرناه ويكون جواب لو محذوفا دل عليه ما قبله لان ما قبله يدل على انكار ذلك وهو كونه لا يريم والتعجب منه ثم قال لو كان يرثي لسليم سليم على احد وجهين اما على الانكار على نفسه في انكار الاول اي لو كان يرثي للديغ سالم لتوجه الانكار والتعجب اما اذا كان جاريا على المعتاد فلا معنى للانكار والتعجب واما على ان يكون الجواب ما دل عليه قوله ان لا يريم كانه قال لو كان يرثي لسليم سليم لرام فان قيل فقد تقدم ذكر الريم فليكن فاعل يرثي باللام لانه معهود سابق فالجواب الان ذلك انما يكون اذا اعيد اللفظ الاول مثل قولهم جاءني رجل ثم تقول ما فعل الرجل وانما فعلوا ذلك لئلا يؤدي الى الالباس بغيره فان قيل لا يلائم عجز البيت صدره لان اوله خاص واخره عام لان لو حرف في الشرط والمعلق على الشرط يعم بدليل قولهم لو اكرمتني اكرمتك وهذا عام فالجواب انما يمنع ان لو لم يكن المذكور في صدر البيت داخلا في العموم واما اذا كان داخلا فلا يمتنع فان المعنى لو كان يرثي سليما لسليم فيدخل الريم وغيره وقال رضي الله عنه توهم بعض النحويين انه يصح التمييز عن كل منهم مثل قوله تعالى فلما راوه عارضا ويزعم انه منصوب على التمييز من الضمير في راوه وكذلك قول الشاعر

اترلتها او اتركها فاوقع المظهر موقع المضمر ليتزن البيت وستقيم القافية وكلا الوجهين حسن مستقيم والترجيح فيهما لما ثبت نقله منهما

وقال رضي الله عنه مجيبا عن استفتاء شعر وهو

ما القول في امراة قالت وقد درت اني ساحكم حكما ما به باس
سها مناستة لستة قسمت ونحن ستة ورات واكياس
فلابنتي واختي ثم والدتي ولي ولابني هذا المال اسداس

الجواب

هذا احوها لام كان وارثه امّا واختين منها اذا اتى الكاس
ومعتقين وهم اولادها اشتركوا على السواء فللميراث لم ياسوا
فكلهم وارث منها كما ذكرت سدسا ولا ريبة فيها ولا باس

وقال رضي الله عنه الفصل شرطه ان ياتي على طبق الخبر في افراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتانيثه كقولك زيد هو القايم وكان الزيدان هما القايمان وهم القايمون ولا يجوز على هذا لا يجوز هم القايمين ولا هو القايمين وانما كان كذلك لانه انما ضمير على التحقيق واما مشابه للضمير فان كان ضميرا فلا اشكال في تعليله وان لم يكن ضميرا فهو مشابه له في الصورة فقصدوا ان يجروه مجرى الضمير ليقلا يقع الاختلاط ولا يحصل فيه انضباط واذا تقرر ذلك فقول الشاعر وكاين بالاباطح من صديق يراني لو اصيب هو المصابا

كان ينبغي ان يكون انا لان المصاب مفعول ثان ليراني والمفعول الاول الياء وهي للمتكلم والمفعول الثاني هو الاول في المعنى فكان يجب ان يكون الفاصل على القياس المتقدم انا ووجهه انه ليس على الفصل بل هو تاكيد للضمير المستتر في يراني وللضمير في اصيب وانما ان قدر لو اصيب لم يستقم المعنى اذ يصير تقديره يراني مصابا اذا اصابتني مصيبة ولا مخبر مثل ذلك عاقل اذ لا يتوهم خلافه وقال وقد سئل عن قول بن قلاقس الشاعر الاسكندري

لا يدرك الرحمن فيها عقربا دبت الى دبا

وكذلك توهم في قوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا وشبهه كثير وهذا غلط لان المسير رفع الابهام المستقر عن ذات مذكوره او مقدره ونعني بالمستقر بالا ينفك عنه الابهام باعتبار الوضع والمضمر ليس فيه ذلك فانه انما يضمر الشيء بعد ان يعرف واسم الاشاره وان سمي مبهما فلا ينفك عن قرينه مشروطه فيه باعتبار الوضع تتبين بها غالبا وفي هذه الجمله كان الوهم لما راوها لا يفهم منها ما هيه مسماها توهموا انها كعشرين وثلثين وليسا بسواء اذ عشرون وثلثون لا ينفك عن الابهام باعتبار الوضع وهذا وبابه ان فرض ابهام فللذهول عن قرينه الاشاره المعينه وصحه وصفها باسما الاجناس كقولك مررت بهذا الرجل واشتريت هذا الكتاب توهم ذلك من حيث ان الصفه المعنى فيها هو المقصود فلو كان هذا يفهم منه الرجوليه بالاشاره لكان الرجل ونحوه تكريرا والجواب ان الصفه ليست كالتميز فانها تجري للتوضيح والتخصيص ولما كان المشار اليه ههنا محتملا لهذه الذات وغيرها سقدير الجهد بالقرينه حسن اجراء هذه الاسما وصفا كما حسن ان يهول العين الباصره والعين الجاريه ولو صح منها تمييز بهذا الاحتمال لصح من الاسما المشتركه ولا قايل به لاجرم لما جاء شيء من اضمائر مبهمه الذات فسرت بمنصوب على التميز كقولهم ربه رجلا ونعم رجلا وما اشبه ذلك

وقال رضي الله عنه وقد سئل عن قول بعض المبتدين في صناعه الشعر

ياعقرب الصدغ على خده ... خافي من الاس على ورده

ويا قضيب البان خف خشيه ... من دقه الخصر على قده

شبه ما يعطف من اطراف شعر الصدغ بالعقرب واضاف اليه لاختصاصه به وقوله على خده حال لبيان محله وقوله خافي امر من خاف يخاف لما اتصل به ضمير المخاطب المونث وجب اثبات الفه

وكذلك خافا وخافوا وخفي لحن قاحش وقوله من الاس على ورده تشبيه لمبادي شعر الوجه بالاس الخضره وللحمره به يحمر الورد ويحتمل قوله خافي الى اخره امورا احدها ان يكون خافي على تقسك مما يجاورك من الاس في حال حصوله على الورد او خافي من الشعر المشبه للاس على عادتها في نفرتها من خشونه الشعر او خافي على الورد ان يغلب عليه الاس فتعلق على ورده في الاول والثاني لمحذوف حال من الاس وتعلقه في الثالث بخافي وقوله ويا قضيب البان شبه قامته بقضيب البان على عادتهم وقوله من دقه كالاول والثالث في قوله على ورده وكل هذه التشبيهات مستعمله في اشعار الشعرا والامر بالخوف في البيتين غريب وليس ببعيد عن الاستحسان

دقه الخصر على قده

وقال مليا على قول الشاعر وهو من ابيات سيبويه

لحرب اول ما يكون فتيه ... تسعى بزينتها لكل جهول يروى

بنصب اول ونصب فتيه ورفعهما ورفع الاول ونصب الثاني ونصب الاول ورفع الثاني فاذا انتصبا جميعا كان نصب فتيه اما على ان يكون حالا اما من الضمير في تسعى والعامل فيه تسعى اي تسعى بزينتها في حال كونها فتيه واما حال من الضمير في يكون على ان يكون اول ظرفا معمولا لتسعى اي تسعى بزينتها لكل جهول في زمن اول وجودها في هذه الحال فيكون المعنى على ان سعيها بزينتها في اول زمن وجودها على هذه الحال واما على ان يكون خبر المكون والمعنى على حاله وكان النصب في اول اما على الظرف لتسعى اي تسعى بزينتها اول وجودها واما على الظرف لفتيه على ان لا يكون معمولا للكون بل لتسعى اي تسعى بزينتها في حال كونها فتيه في اول وجودها واذا ارتفعا جميعا كان رفع اول على انه بدل من الحرب وخبره فتيه كانه قال اول اكوان الحرب فتيه وهو من بدل الاشتمال وصح الاخبار عن المكون بصفتها هو كائن فيه كما صح وصف الليل بنايم ووصف اليوم بالاليم كقولهم ليل

نايم ومن عذاب يوم اليم فوصف بصفتها هو واقع فيه ولا يستقيم ان
يكون خبرا بعد خبر اذ لا يستقيم ان يخبر عن الحرب باول اكوانها
لفساد المعنى لتغاير الزمانين في المعنى ورفع فتنه واضح واذا انتصب
الاول وارتفع الثاني كان نصب اول على انه ظرف لفتنه اي فتنه
اول ما تكون كانه قيل مستحسنه اول اكوانها ولا يجوز ان يكون
حالا من الحرب لانه مبتدا ولا موضع خبر عنه لانه لا فايده فيه اذ
كل شي مستقر اول اكوانه ولا يجوز ان يكون معمولا للشعي لوقوعه
بين مبتدا وخبر قبله ورفع فتنه على انه خبر المبتدا واذا ارتفع الاول
وانتصب الثاني كان اول اما مبتدا ثانيا وفتنه حال سد مسد الخبر
كقولك زيد احظى ما يكون قايما واما بدل من الحرب بدل اشتمال
وفتنه حال سد مسد الخبر ايضا كانك قلت اول ما يكون الحرب فتنه
ونصب فتنه كنصب قايما في قولك احظى ما يكون الامير قايما ومهما جعل
شيئا عاملا فيما قبله كان خبر المبتدا ومهما جعل ما قبله خبرا كان
اما خبر بعد خبر واما جملة مستانفة وقال وقد سيل عن معنى
قول الشاعر في فتى علق الطلاق بشهر قبل ما بعد قبله رمضان
بعد ان ادعى انه من المعاني الدقيقه الغريبه التي لا يعرفها في مثل هذا
الزمان احد فقلت انما يستعظم معنى مثل ذلك قوم ليست لهم
ممارسه لدقايق العلوم الشرعيه فاذا وقع لهم انهم فهموا مثله
راوا انهم فازوا من العلم بنايل او حلوا ابطايك وقد اجريت هذه
المسله بعينها بمصر والحبيب بما فيه كفايه ثم سيلت عنها بدمشق
فقلت هذا البيت ينشد على ثمانيه اوجه لان ما بعد قبل الاولى
قد يكون قبلين وقد يكون بعدين وقد يكون مختلفين فهذه اربعه
اوجه كل واحد منها قد يكون قبله قبل وقد يكون قبله بعد
صارت ثمانيه ثم اقدم قاعده يمشي تقرير الجميع عليها وهو ان
كل ما اجتمع فيه منها قبل وبعد فالمراد الاول كل شهر حاصل

بعد

بعد ما هو قبله وحاصل قبل ما هو بعده فلا سبق حينيذ الا بعده
رمضان فيكون شعبان او قبله رمضان فيكون شوالا فلم يبق
الا ما جميعه قبل او جميعه بعد فالاول هو الشهر الرابع من رمضان
لان معنى قبل ما قبل قبله رمضان شهر يقدم رمضان فقبل شهرين
قبله وذلك ذو الحجه والثاني هو الرابع ايضا ولكن على العكس لان
معنى بعد ما بعد بعده رمضان شهر تاخر رمضان بعد شهرين
بعده وذلك جمادي للاخره فاذا تقرر ذلك فقل قبل ما قبل قبله رمضان
ذو الحجه لان ما قبل قبله شوال وقبله رمضان فهو ذو الحجه قبل
ما بعد بعده رمضان شعبان لان المعنى بعده رمضان وذلك شعبان
قبل ما قبل بعده رمضان شوال لان المعنى قبله رمضان وذلك شوال
قبل ما بعد قبله رمضان شوال لان المعنى ايضا قبله رمضان
وذلك شوال فهذه الاربعه الاول ثم اجر الاربعه الاخر على ما تقدم
فقل بعد ما قبل قبله رمضان شوال لان المعنى قبله رمضان
وذلك شوال بعد ما بعد بعده رمضان جمادي الاخره لان ما بعد
بعده شعبان وبعده رمضان فهو جمادي للاخره بعد ما بعده رمضان
شعبان لان المعنى بعده رمضان وذلك شعبان بعد ما بعد قبله
رمضان شعبان لان المعنى ايضا بعده رمضان وذلك شعبان وهذه
المساله منقوله من خط يده الكريمه وقال مليا على قول المتنبي
معاني الشعب طيبا في المعاني ممترله الربيع من الزمان
يجوز ان يكون طيبا تمييزا من النسبه المفهومه من متعلق الخبر
في قوله ممترله الربيع اي مقدره طيبا اي مقدر طيبها فنسب
اليها والمراد طيبها فلما قصد الى تبيين المنسوب اليه ذكره
منصوبا على التمييز كما تقول زيد حسن وجها ويلزم ان
يكون فيه تقديم التمييز على عامله الا ان يقدر المتعلق قبله
كانه قال حاصل طيبها في المعاني ممترله الربيع ويجوز ان يقال

قبل

ان النصف الاول جملة مستقلة فيكون طيبا منصوبا على التمييز عن خبر
محذوف دل عليه النصف الثاني كانه قال احسن طيبا واطهر وما
اشبهه لانه لما فضل الربيع على الزمان علم ان المراد تفضيل هذه
المعاني على غيرها ويكون قوله في المعاني متعلقا باحسن المقدر
ويكون قوله ممثلة اما خبر مبتدا محذوف اي هي ممثلة الربيع ويجوز
ان يكون خبرا بعد خبر ويجوز ان يكون طيبا حالا معمولا لمتعلق ممثلة
اي مقدرة ممثلة الربيع من الزمان في حال طيبها بالنسبة الى الازمان
ولا يكون من باب تقديم الحال على العامل المعنوي لان العامل ههنا محذوف
مقدر لا بلفظ مقدره لا بالاستقرار والتقديم على العامل المعنوي
في مثل ذلك انما يمتنع اذا كان المتعلق استقرارا تاما اذا كان
عنه فليس من ذاك وانما هو من باب المعمول المحذوف عامله وذلك
سايغ في الحال وغيره وان قدرت متعلق ممثلة مقدما على طيب اندفع
الاشكال **وقال** رضي الله عنه مليا على قول المتنبي وهو
اهلا بدار سبال اغيدها ابعد ما بان عنك خردها
اهلا بدار دعا للدار على وجهين احدهما خطابها على نحو ما يخاطب
المترحب به كعادتهم في خطاب الديار لانها لما قابلته شبهها بمن
اقبل عليه وخاطبها بتحية الادميين فيكون مفعولا بقوله اتيت
اهلا على الوجه الاول والثاني ان يكون استعمل ما هو للتحية
للمخاطبين لمجرد الدعا لما كثر دعاء حتى صار معنى الاهل فيه
نسيا منسيا ويفهم الدعا فيه من لا يخطر له مدلول الاهل بال
فيكون دعا بالخير على حسب ما يليق بالمدعو له كانه قال
عمرت او سقيت او ما اشبه ذلك فيجوز نصبه على المصدر وقوله
سبال اغيدها يجوز ان يكون جملة مستانفة على الوجهين ويجوز ان
يكون صفة لقوله بدار على الوجهين الا انه يقوي الاول للوجه الاول
ويقوي الوجه الثاني للوجه الثاني ويصح ان يكون مخاطبا لنفسه وان

الوجه

وان يكون مقدرا غيره مخاطبا له اي مقول فيها سبال اغيدها وقوله
ابعد ما بان عنك خردها ابعد بحالها ان يكون حالا من اغيدها اي في
حال كونه ابعد ما بان كما تقول جاءني زيد احسن ما كان ويضعف من
وجهين احدهما انه مضاف الى ما بان فاما ان تقدر مصدرا او اما ان
تقدر ظرفا فيجب ان يكون ابعد جزءا منها في المعنى فيمتنع جعله حالا
لتغاير الذوات والوجه الثاني انه لا بد في الحال الافراد به من ضمير
لصاحبها ولا ضمير والجواب عن الاول انه اذا اريد بافعل التفضيل
تفضيل مدلوله على نفسه باعتبار احواله اضيف الى ما هذه لانهم لو
اضافوه كما يضيفونه اذا كان مفضلا لوقع اللبس بين تفضيل حال
من احواله على بقيتها وبين تفضيله على احوال غيره ويدل عليه جواز
قولهم استرته ارخص ما كان وبعته اغلى ما كان واهنته اعز ما
كان وعززته اهون ما كان والجواب عن الثاني من وجوه احدها
الضمير في خردها للاغيد وان كان مؤنثا لان اغيد صفة في المعنى
لمؤنث الثاني ان يكون المراد خردا اغيد الدار فلما قصد الى اضافته
وقد تقدم ذكرهما اضمرهما وبعد اضافة المضمر الى المضمر فحذف
المضاف واقام المضاف اليه مقامه الثالث ان يريد بالخرد الاغيد
فكرره بغير لفظه وكانه قال ابعد ما بانوا عنك او بان عنك ويجوز
ان يكون ابعد ظرف معمول لسبال او لمعنى الدعا في اهلا وهذا اقوى
باعتبار اللفظ والاول اقوى باعتبار المعنى وتقديره سبال اغيد
في ابعد ازمنة البعد واما ابعد فجملة مستانفة للدخول في حيز الاستفهام
عليها بحذف فعلها للدلالة عليه ومعناها الانكار على معنيين احدهما
انكر جب او لتدعوها بعد ان بان احبابك منها والثاني اتاسف
عليها بعد ان بانوا منها ويجوز ان يكون من تتمة قوله طلتها في
البيت الثاني فيكون تضمينا مع انه لا حاجة اليه **وقال** مليا على قول المتنبي
يعلم ذا الربع وما علمت وانما اولا كما ببكا عليه العاقل يقول

ان منازل احبابي لتشغفني بها من اجل احبابي صار في قلبي لها منازل واذا
كان في قلبي منازل لمنازل الاحباب لاجل الاحباب فما ظنك بالاحباب
ثم انعطف فقال اقفرت انت من كانت تحلك منهم والمنازل التي في
قلبي لك لم تحل منك واذا لم تحل بها لاجل احبابه فما ظنك باحبابه
ثم انعطف على صفتها بوصف اخر زايدا وابتدا به على الاستيناف
في المقدرين قاصدا الى ان هذه المنازل لها مزية بالعلم القايم بها
ثم اخبر بمعناه نفيا واثباتا وهو قوله وانما على ان منازل قلبه اولى
بالبكا عليها لكونها عالمة من البكا على الجماد واستغنى بما في قوة الكلام
من قوله بكا عليه من اظهار المعنى الذي من اجله كان البكا وكانه قصد
الى معنى اولى المنازل التي يليت واصابتها النوايب بالبكا عليها هي
المنازل التي شرف بالعلم يشير الى ان فؤاده الذي كني عنه بالمنازل
قد اصابه من البلاء والالم ما لم يصب المنازل بلاها وخلوها واولاكما
مبتدا ابكا متعلق به وعليه متعلق ببكا والعاقل خبر المبتدا
كقولك اولى الناس بالافضال علي انت وافادت انما ما تفيده قولك
ما اولاكما بالبكا عليه الا العاقل واتى بلفظ الخطاب للمنازل المشاة
لما قصد الى القسمين وان كان لم يخاطب في صدر كلامه الا المنازل
الخارجة ولكنه لما ادخلها معها في القصد في اخر الكلام وجب لفظ
الخطاب كما تقول جاني زيد واثنى واكرمتكما وان كان زيد بلفظ الغيبة
الا انه لما قصد ادخاله في حكم المخاطب وجب اخراج الكلام فيهما
مخرج الخطاب ويضعف ان يكون موضع ببكا سكي عليه لانه ان
جعل خبر لم تحل ان يكون العاقل مرفوعا به او مرفوعا بفعل
مقدر فان كان مرفوعا به فسد المعنى لانك ان جعلت الضمير للعاقل
بقي المبتدا بلا عايد وان جعلته للمبتدا صار مبكيا عليه يبكي والعاقل
مبكيا عليه يبكي ففسد وان كان مرفوعا بفعل مقدر ضعف
من حيث انه يصير مخبرا عن اولاها يبكي العاقل عليه فلم يكن فيه

تنبيه على جهة الاولوية ولا تنبيه على علة الاولوية وهو العقل لان
العاقل ههنا يصير الباكي وفيما تقدم يصير هو الاولى بالبكا عليه
وان جعل حالا كان قايلا ان اولاكما في حال كونه مبكيا عليه
العاقل منكما فيفسد المعنى لانه يصير الى ان المعنى اولاكما بامر اخر
غير البكا من حيث انه جعل كونه مبكيا عليه حالا ثابتة فلا يستقيم
ان يكون بيانا لجهة الاولوية وان جعل موضع يبكا يبكي غير مبني لما لم
يسم فاعله من حيث الوجهان المتقدمان وهو انه لم يذكر جهة الاولوية
لانه جعل البكا خبرا وهو مخالف جهة الاولوية وانه جعل العاقل
باكيا والسياق يقتضي خلافها اذ الغرض بيان جهة الاولوية وبيان
ان الاولى بالبكا العاقل منها وقال مليا على قول المتنبي
احاد في سداس ام احاد ليبلتنا المنوطة بالتناد
يجوز ان يكون ام فيه متصلة ويكون قد حذف الهمزة من احاد
ضرورة كانه قال احاد ام سداس في احاد ليبلتنا فيكون احاد
خبر الليبلتنا واجب التقديم لكونه مع ما يعاد له المقصود بالاستفهام
وشرط الهمزة المعاد للام ان يليها احد الامرين المطلوب تعيين
احدهما ويلي ام الاخر كانهم قصدوا الى ان يفهموا السامع من اول
الامر المطلوب تعيينه فيقولون اذا استفهموا عن تعيين خبر اقايم
زيد ام قاعد او اقايم ام قاعد زيد واذا استفهموا عن تعيين
مخبر عنه والخبر واحد ازيد قايم ام عمرو او ازيد ام عمرو قايم
ولا يقولون في الاول ازيد قايم ام قاعد ولا يقولون في الثاني اقايم
زيد ام عمرو ويجوز ان يكون ام منقطعة فيكون احاد خبرا ايضا
غير واجب التقديم لفقدان الموجب لتقديمه فيكون قد اخبر عن
ليبلته بانها واحدة ثم لما نظر الى طولها فحصل له الشك في انها ستة
فقال بل هي ستة كقولهم انها لابل ام شاء فلو قدم المبتدا على
المعنى الثاني لم يمتنع ولو قدم المبتدا في التقدير الاول لم يجز

لما ذكرناه والمعنى على الاعراب الاول انه استطال هذه الليلة فشك
اهي واحدة ام ستة فطلب التعيين على مذاهبهم في التشكيكات الهذيانية
كقوله آنث ام ام سالم وعلى الاعراب الثاني انه اخبر انها واحدة ثم
طرأ الشك عليه فاضرب عن اخباره ثم سأل فقال اهي ستة كقولهم
انها لابل ام شاء وقوله احاد يعني به واحدة استعمل لفظه احاد
في غير ما وضع له وكذلك سداس وانما اراد واحدة ام ستة
في واحدة واحاد وسداس عند من اثبته ليس موضوعا لواحد
وستة وانما هو موضوع لواحد واحد وستة ستة كقولك
جاء القوم احاد وسداس اي واحدا واحدا وستة ستة فاما
استعمال احاد بمعنى واحد مفرد وسداس بمعنى ستة فغير
معروف وقوله صلى الله عليه وسلم صلاة الليل مثنى مثنى وان فسر
بمعنى اثنين اثنين ليس على معنى ان كل واحد من مثنى موضوع
بمعنى اثنين منفردا وانما معنى كل واحدة منها اثنين اثنين
وكررت للتاكيد فلما فسرت فسرت باصل المعنى دون التاكيد
ولو فسرت عليها لقيل معناه اثنتان اثنتان اثنتان اثنتان
قال النحاس في كتابه الكافي في النحو عن ابي اسحاق الزجاج في
قول الشاعر ولو ولدت فقيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلابا
تقديره ولو ولدت فقيرة الكلابا ياجرو كلب لسب بذلك السبب الجرو
وقال مما يا سيبويه يمنع العطف على عاملين بحرف واحد ويتاول
قول الشاعر هون عليك فان الامور بكف الاله مقاديرها
فليس يأتيك منهيها ولا قاصر عنك مامورها
يقول لما كانت المنهيات من الامور والضمير في مامورها عايد على
الامور الاولى كان كانه عايد على المنهيات لدخولها في الامور
والله اعلم بالصواب واليه المرجع والماب تمت
وكان الفراغ يوم الاحد في شهر شوال سنة خمس واربعين وسبعمايه

SÜLEYMANİYE G. KÜTÜPHANESİ
Yenicami
Yeni 1
Eski 1
930